# التخطيط الاقتصادى

## فى إطار آليات السوق

دكتـــور
طلعت الدمرداش إبراهيم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة . جامعة الزقازيق

٢٠٠٣

د. طلعت الدمرداش
التخطيط الاقتصادى: فى إطار آليات السوق
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٢/٤٧٧٥
الطبعة الثانية : ٢٠٠٤
الناشر : مكتبة القدس . الزقازيق. مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ .....

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾

قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ ...

وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ ...

فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴿٩٩﴾.

﴿سورة يوسف﴾

# مختصر محتويات الكتاب

# مقدمـــة

إن من سنن الحياة البشرية أن الإنسان لايعلم اليوم الذى سيأتى فيه أجله، مما يجعل طموحات الإنسان فى المستقبل لاتتوقف، وهذه الطموحات تدفع الإنسان ليشحذ فكره وعلمه ليضع لنفسه من الخطط الكفيلة بتحقيق تلك الطموحات سواء كانت فردية أو جماعية . وهو فى جميع الأحوال يرسم السياسات التى تنظم كيفية استغلاله لموارده المتاحة من أجل الوصول لأقصى إشباع لتلك الطموحات بأقل تكلفة ممكنة ، وبما يحقق له أقصى رفاهية ممكنة .

وغالباً ما تكون الطموحات الفردية للإنسان متعارضة بين فرد وآخر، بل وغالباً ما تتعارض الطموحات الفردية مع الطموحات الجماعية للمجتمع. ضف إلى ذلك أن تلك الطموحات المتنامية باستمرار تتنافس فى إشباعها على موارد محدودة متاحة للمجتمع.

لذا فقد كان من الضرورى وجود سلطة عامة تتولى عملية التنسيق بين تلك الطموحات (سواء كانت فردية أو جماعية) من جانب، وعلى الجانب الآخر التنسيق بين تلك الطموحات والموارد المتاحة للمجتمع.

وإزاء ذلك تولدت رغبة أكيدة من جانب الدول وهى بسبيل مواجهة طموحات مواطنيها، لترجمة تلك الطموحات الفردية والجماعية إلى أهداف كمية محددة ، مع وضع تصور للكيفية التى يمكن بها تحقيق تلك الأهداف فى المستقبل، وهذا الأسلوب هو ما يطلق عليه "التخطيط" وهو يجيب عن تساؤل أساسى : ماذا ينبغى أن يكون عليه وضع الاقتصاد القومى والمجتمع فى فترة زمنية مستقبلية ؟

ولما كان التخطيط سلوك فطرى يولد به الإنسان، فإن هذا الأسلوب قائم منذ بدء الخليقة وظل الإنسان يتبعه فى تسيير حياته الفردية، ثم تطور

هذا الأسلوب ليستخدم فى تسيير حياة الجماعة والاقتصاد القومى. ولعل أقدم المحاولات التى عرفتها البشرية لاتباع أسلوب التخطيط فى إدارة الاقتصاد القومى، تلك التجربة التى قام بها نبى الله "يوسف" – عليه السلام – بوضع خطة طويلة الأجل امتدت أربعة عشر عاماً، قسمت إلى خطتين سبعيتين : الأولى: تهدف إلى حشد موارد الاقتصاد القومى لتحقيق أكبر فائض ممكن من السلع الزراعية الغذائية ، وتخزينه بصورة اقتصادية آمنة فى سنوات الرخاء . والخطة الثانية : هدفت إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للفائض المتجمع من السلع الغذائية الزراعية ليكفى احتياجات الشعب المصرى طوال السنوات السبع العجاف.

وإن كان التاريخ القديم لم ينقل لنا تجربة أخرى مكتملة للتخطيط، إلا أنه مع بدايات القرن العشرين ظهرت أول فكرة للتخطيط الاقتصادى على يد الاقتصادى النرويجى "كريستيان شوبنهيدر" فى بحث نشره عام ١٩١٠، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) وظهر ما يسمى بالتخطيط فى زمن الحرب واتبعته ألمانيا وجميع الدول المتحاربة آنذاك.

وعندما تعرضت دول أوربا للكساد العالمى الكبير فى الفترة ١٩٢٩–١٩٣٢، تزايد الاتجاه نحو اتباع التخطيط كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومى، وشجع على ذلك ظهور النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة على يد "جون مانيارد كينز" والتى دعت إلى ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بشكل مباشر عن طريق الإنفاق الحكومى وغير مباشر عن طريق السياسة المالية بغرض تحريك الطلب الكلى، وظهر ما يسمى "بالتخطيط المقاوم للتقلبات الدورية".

وفى تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ فى اتباع التخطيط

المركزى فى أواخر عام ١٩٢٨ معتمداً على ملكية الدولة الكاملة للموارد الاقتصادية والوحدات الإنتاجية المختلفة . وقد تبعته فى ذلك دول أوربا الشرقية آنذاك.

وجاءت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، ليتأصل مرة أخرى التخطيط فى زمن الحرب، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية التخطيط الاقتصادى فى دول أوربا من أجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب ، وظهر ما يسمى بالتخطيط العمرانى. وظهر ذلك واضحاً فى مشروع "مارشال" للانعاش الأوربى وإعاد تعمير ما دمرته الحرب.

ومع بداية النصف الثانى من القرن العشرين تراجع الاستعمار العسكرى المباشر لدول العالم الثالث وحصلت تلك الدول على استقلالها مما دفعها لتتبنى برامج طموحة للتنمية الاقتصادية وظهر ما يسمى "بالتخطيط للتنمية" تبنته الدول النامية من أجل الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى حتى تتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وفى تلك الفترة حاولت الدول النامية تطبيق نموذج التخطيط الاشتراكى والذى يعتمد على توسيع ملكية الدولة وتخصيص الموارد من خلال نظام للأوامر المباشرة وتقييد آليات نظام السوق الحر.

ومع نهاية الثمانينات وانهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى وتحوله هو ومجموعة دول أوربا الشرقية من نظام التخطيط المركزى لإدارة الاقتصاد القومى إلى نظام السوق الحر، اتجهت معظم الدول النامية إلى تبني سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى.

ولكن ذلك لم يعنى إطلاقاً تحول تلك الدول عن أسلوب التخطيط الاقتصادى بل يظل التخطيط الاقتصادى أسلوباً ضرورياً ومكملاً لنظام السوق الحر فى إدارة الاقتصاد القومى، وهو ما يطلق عليه "التخطيط

التـأشـيـرى"، وهو نـوع من التـخطيط ظهـر وتـأصل فى دول أوربا الـغـربيـة وأمريكا واليابان، وفى الوقت الحاضر يتم الترويج لهذا النوع من التخطيط فى جميع الدول النامية التى تنتهج سياسات للإصلاح والتحرر الاقتصادى.

وسيُعنى هذا الكتاب بموضوع "التخطيط الاقتصادى" سواء كان هدفه المحافظة على استقرار النمو الاقتصادى وهو ما تتبناه الدول المتقدمة ، أو كان هدفه الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية وهو ما تتبناه الدول النامية.

وسـيـتم تناول مـوضـوع هذا الكتـاب "التـخطيط الاقـتصـادى فى إطار آليات السوق" من خلال خمسة أبواب :

يتناول البا الأول : آليات السـوق وكـفـاءة إدارة الاقـتصـاد القـومى، ضـمن ثلاث فصـول : الأول : آليـة عـلاقـات هـيكل الاقـتصـاد القـومى، ، نى جهاز الثمن اليد الخفية لإدارة الاقتصاد القومى والثالث : جهاز الثمن وكفاءة الاقتصاد القومى الناقصة .

وفى البـاب الثـانـى :سيـتم تناول نظرية التـخطيط ، من خـلال أربع فصول: الأول: مفهوم التخطيط الاقتصادى، و الثانى : العملية التخطيطية. والثالث : التخطيط التأشيرى. والرابع : التخطيط الإقليمى.

ويتناول الباب الثالث:الأساليب والنماذج المستخدمة فى التخطيط ، من خلال ثلاثة فصول : الأول : نموذج المدخلات/ المخرجات. والثانى : البرمجة الخطية . والثالث: أساليب أخري تستخدم في التخطيط الاقتصادي ، وتشمل نموذج الفجوتين.

ويتناول الباب الرابع : تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية ، من خلال فصلين: الأول : تخطيط الاستثمار، والثانى: تخطيط القوة العاملة .

ويتناول الباب الخامس: التـخطيط الاقـتصـادى فى جمـهورية مصـر

العربية، وذلك من خلال ثمانية فصول : الأول:التمهيد للتخطيط الاقتصادى (١٩٥٢-١٩٥٩). والثانى:التخطيط الاقتصادى فى مصر فى فترة الستينيات. والثالث:التخطيط الاقتصادى فى مصر فى فترة السبعينات، والرابع:التخطيط الاقتصادى فى مصر فى فترة الثمانينات. والخامس:التخطيط الاقتصادى فى مصر فى فترة التسعينات. والسادس: التخطيط الاقتصادي في مصر في أوائل القرن الحادي والعشرين. والسابع: أجهزة التخطيط فى جمهورية مصر العربية . والثامن : تشريعات التخطيط الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية.

ونود أن ننبه القارئ إلي أن الترقيم المتبع للجداول والأشكال في هذا الكتاب تم علي أساس أن الرقم الأول يشير إلي رقم الجدول أو الشكل ويشير الرقم الثانى إلى رقم الفصل علي أساس أن لكل فصل أرقام مستقلة لجداوله وأشكاله. فمثلاً الجدول رقم (٣-١) يشير إلي الجدول رقم (٣) في الفصل الأول، ويشير الشكل رقم (٣-٤) إلي الشكل رقم (٣) في الفصل الرابع.... وهكذ

وأخيراً أدعو الله مخلصاً أن أكون قد وفقت فى عرض موضوع هذا الكتاب دون إخلال، مؤمناً بأن الكمال لله وحده ، وأتمنى أن يكون هذا الكتاب إسهاماً فى خدمة مسيرة التنمية الاقتصادية لوطنى العزيز مصر ووطني العربى الكبير.

# الباب الأول

## آليات السوق
## وكفاءة إدارة الاقتصاد القومى

- آلية علاقات هيكل الاقتصاد القومى
- جهاز الثمن اليد الخفية لإدارة الاقتصاد القومى
- جهاز الثمن وكفاءة الاقتصاد القومى الناقصة



# الفصل الأول

## آلية علاقات هيكل الاقتصاد القومى

من دراستنا للنظرية الاقتصادية نعرف أن الأنشطة الاقتصادية الأساسية التى تتم داخل الاقتصادى القومى تتمثل فى أنشطة الإنتاج والتبادل والاستهلاك ، ويتفرع من تلك الأنشطة الثلاث الرئيسية العديد والعديد من الأنشطة الاقتصادية ، ينشأ بعضها معتمداً على وجود النشاط الآخر أو مسانداً لوجود هذا النشاط، ويترتب على ذلك نظاماً من التدفقات لتلك الأنشطة فى إطار هيكل قطاعى للاقتصاد القومى. ومن ثم يكون من الضرورى التعرف على هذا الهيكل القطاعى للاقتصاد القومى حتى يمكن توصيف تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة.

**١ : قطاعات الاقتصاد القومى :**

يمكن تقسيم الاقتصاد القومى إلى عدة قطاعات ، ويتوقف عدد القطاعات على درجة التجميع التى تتبع عند تحديد تلك القطاعات ، وقد جرى العرف بين الاقتصاديين على تقسيمها إلى أربعة قطاعات ، هى : القطاع العائلى وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى وقطاع العالم الخارجى :

**١-١ : القطاع العائلى :**

يمثل القطاع العائلى النشاط الاقتصادى الاستهلاكى داخل الاقتصاد القومى، لذلك فهو يشمل جميع السكان فى الدولة لأنه لايوجد فرد ليس له نشاط استهلاكى بدءاً من الطفل منذ ميلاده وانتهاءاً بأى فرد قبل مماته مباشرة ، فالطفل منذ لحظات ميلاده الأولى تظهر له احتياجات غذاء ودواء وملبس، وكذلك فإن الفرد وقبل مماته بلحظات تظل له احتياجات غذاء ودواء وملبس.

ونظراً لأن أفراد المجتمع يشكلون أسر تختلف فيما بينها بحسب عدد أفراد الأسرة ، فمن الممكن أن تكون الأسرة فرداً واحداً ، إذا كان هذا

الفرد أعزب واستمر كذلك ، كما يمكن أن تتكون الأسرة من عدة أفراد يمثلون الأبناء والزوجة والزوج ، ولذا يطلق على هذا القطاع اصطلاح القطاع العائلى أو قطاع العائلات لأنه يشتمل على الوحدات القرارية الاستهلاكية والتى تمثلها العائلات أو الأسر داخل الاقتصاد القومى.

وتمثل الأسرة (العائلة) الوحدة القرارية فى هذا القطاع يحكمها بها شكل ما لاتخاذ القرارات الاستهلاكية سواء إنفراد بها شخص واحد داخل الأسرة ، أو توزعت بين أفراد الأسرة .

وفى بحوث ميزانيات الأسرة التى تعرض نمط تصرف الأسرة فى دخلها ، يوجد عادةً أسرة نمطية يقاس عليها بقية الوحدات القرارية إذا اختلف عدد أفرادها عن عدد أفراد الأسرة النمطية ، ويقوم القطاع العائلى – فى إطار نموذج التحليل الكينزى – بوظيفتين أساسيتين هما :

- تقوم وحدات القطاع العائلى بالاستهلاك ، أى أنها تشكل الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وتتخذ وحدات القطاع العائلى القرارات المتعلقة بالادخار، ولكن لا تقوم وحدات القطاع العائلى بالاستثمار.
- تعد وحدات القطاع العائلى مصدر خدمات معظم عناصر الإنتاج، حيث تمتلك وحدات هذا القطاع الموارد الاقتصادية من عمل وتنظيم ورأس المال والأرض أو الموارد الطبيعية .

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى، وكذلك مع العالم الخارجى.

**١-٢ : قطاع الأعمال:**

يشتمل قطاع الأعمال على جميع المنشآت الإنتاجية سواء تلك العاملة فى القطاع الخاص أو تلك العاملة فى القطاع العام، ويقوم هذا القطاع بالعمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد القومى، حيث يتولى إنتاج السلع

والخدمات . ويتحمل هذا القطاع مخاطر توظيف الموارد الاقتصادية ، حيث يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة من عمل وتنظيم وأرض ورأس المال من أجل إتمام عمليات الإنتاج .

ويعتبر قطاع الأعمال المصدر الرئيسى للإنفاق الاستثمارى فى الاقتصاد القومى، حيث تتخذ معظم القرارات الاستثمارية من خلال الوحدات المكونة لهذا القطاع.

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى، وكذلك مع العالم الخارجى.

**١-٣: القطاع الحكومى:**

يشتمل القطاع الحكومى على جميع الوحدات الحكومية المختلفة سواء كانت وحدات حكومية مركزية أو إقليمية أو وحدات حكومية محلية . وتقدم تلك الوحدات الحكومية خدمات عامة عديدة لأفراد المجتمع من واقع السلطة العامة للحكومة . وتمول تلك الخدمات والأنشطة الحكومية من خلال الضرائب التى تحصل من الأفراد والمنشآت الإنتاجية داخل الاقتصاد القومى، كما قد تقدم الإعانات والتحويلات لبعض فئات المجتمع.

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى، وكذلك مع العالم الخارجى.

**١-٤: قطاع العالم الخارجى:**

فى الوقت الحاضر تعد سياسة الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجى هى التوجه الاستراتيجى لجميع دول العالم فى إطار العولمة الاقتصادية Globalization التى يعيشها العالم حالياً، ولاتشذ أية دولة من هذا النموذج. ومن ثم فإن أية دولة سيكون لها علاقات اقتصادية ومصالح متشابكة مع

الدول الأخرى، ويفرد لهذه العلاقات قطاع فى دائرة تدفقات الدخل يطلق عليه قطاع العالم الخارجى.

يمثل قطاع العالم الخارجى جميع الصفقات الاقتصادية التى تتم ما بين الدولة والدول الأخرى. ويطلق قطاع العالم الخارجى على الدول الأخرى بعد تجميعها فى قطاع واحد، وتنشأ علاقات الدولة مع العالم الخارجى فى صورة صادرات وواردات من السلع والخدمات، وكذلك تدفقات رأسمالية فى الاتجاهين ، بالإضافة إلى التحويلات التى تتم فى اتجاه واحد.

وتسجل هذه المعاملات فى ميزان المدفوعات للدولة ، والذى يمكن أن يحقق فائض أو عجز ، أو أن يكون فى حالة توازن بحسب الفرق بين حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات.

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى.

**٢: طبيعة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بين قطاعات لاقتصاد القومى:**

حتى يمكننا تفهم طبيعة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومى الأربعة : العائلى والأعمال والحكومى والعالم الخارجى، سنبدأ بتوضيح طبيعة هذه التدفقات من خلال نموذج مبسط (سبق للطالب دراسته فى مقرر مبادئ الاقتصاد) ، وبعد ذلك نتسلسل فى إسقاط فروض التبسيط إلى أن نصل إلى النموذج الواقعى المركب والذى يشمل جميع القطاعات ، وسيتم تحليل تلك التدفقات من خلال ثلاثة نماذج ، هى :

١- النموذج البسيط (ثنائى القطاعات). وهو نموذج لاقتصاد مغلق لاتتدخل فيه الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

٢- نموذج ثلاثى القطاعات. وهو نموذج لاقتصاد مغلق تتدخل فيه الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

٣- النموذج الواقعى (رباعى القطاعات) : وهو نموذج لاقتصاد مفتوح على العالم الخارجى تتدخل فيه الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

وسيتم تحليل طبيعة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بالتفصيل من خلال هذه النماذج الثلاث وفقاً لتسلسلها المشار إليه ، على النحو التالى :

**١-٢ : دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية فى نموذج اقتصاد مغلق بدون تدخل حكومى :**

حتى يمكن تفهم تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بين القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد القومى، سنضع افتراضين لتبسيط التحليل فى هذا النموذج ، وهما:

١- افتراض أن هذا الاقتصاد اقتصاد مغلق، ومن ثم لن يكون هناك وجود لقطاع العالم الخارجى.

٢- افتراض أن الحكومة لاتدخل فى النشاط الاقتصادى، ومن ثم لن يكون هناك وجود للقطاع الحكومى.

وسيتم التحليل على أساس أن دائرة النشاط الاقتصادى وتدفقات الدخل تتم ما بين القطاع العائلى وقطاع الأعمال، وهو ما يطلق عليه النموذج المبسط، كما يوضحه الشكل (١-١) .

وتتم دائرة تدفقات الدخل والنشاط الاقتصادى بين القطاع العائلى وقطاع الأعمال من خلال سوقين رئيسيين ، هما :

**١- سوق الموارد :**

وفى هذه السوق يمثل القطاع العائلى جانب العرض لأنه القطاع المالك للموارد الاقتصادية سواء البشرية (العمل والتنظيم) أو المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) ، بينما يمثل قطاع الأعمال جانب الطلب فى هذه السوق

لأنه القطاع المستخدم تلك الموارد. وفى هذه السوق تأخذ تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية اتجاهين متضادين :

**الأول:** تدفق خدمات الموارد الاقتصادية من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال.

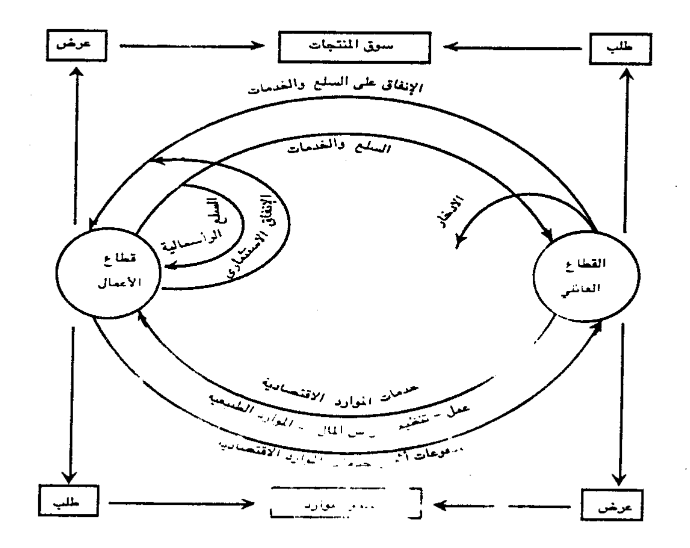
**الثانى:** تدفق مدفوعات أثمان خدمات الموارد الاقتصادية من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى فى صورة (أجور وأرباح وفوائد وإيجارات أو ريع) . لتمثل دخول أفراد القطاع العائلى، وفى نفس الوقت تمثل تكاليف إنتاج للمنشآت فى قطاع الأعمال.

**٢- سوق المنتجات (السلع والخدمات):**

وفى هذه السوق يمثل قطاع الأعمال جانب العرض لأنه القطاع المنتج لتلك السلع والخدمات، بينما يمثل القطاع العائلى جانب الطلب لأنه المستهلك لمعظم تلك السلع والخدمات. وفى هذه السوق تأخذ تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية اتجاهين متضادين:

- تدفق المنتجات من سلع وخدمات من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى.
- تدفق مدفوعات أثمان المنتجات من سلع وخدمات من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال، لتمثل الإنفاق الاستهلاكى من جانب القطاع العائلى وفى نفس الوقت تمثل إيرادات للمنشآت فى قطاع الأعمال.

### شكل رقم (١-١)
### دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية
### نموذج ثنائى القطاعات




**التدفق الدائرى للدخل فى النموذج المبسط مع الأخذ فى الاعتبار تدفقات الادخار والاستثمار :**

فى التحليل السابق افترضنا أن القطاع العائلى يوجه دخوله بالكامل للإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات ، وكذلك افترضنا أن جميع السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد المحلى هى سلع استهلاكية وخدمات تتجه بالكامل إلى القطاع العائلى، وهذين الافتراضين غير واقعيين ، ويمثلان قصوراً واضحاً فى التحليل.

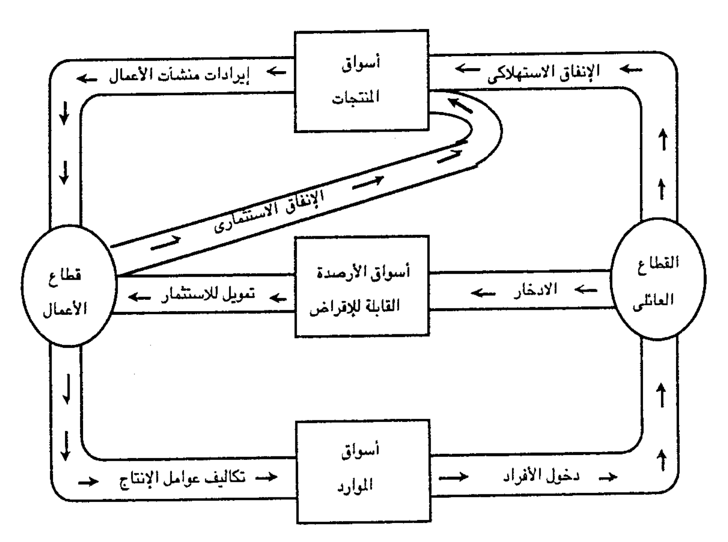
وسبب ذلك أن القطاع العائلى يوجه جزء من دخوله (غالباً الجزء الأكبر) للإنفاق على السلع الاستهلاكية ، بينما يستقطع جزءاً من الدخل يوجه للادخار. كذلك فإن السلع والخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال جزء منها يمثل سلع وخدمات استهلاكية تتجه للقطاع العائلى وجزء آخر سلعاً استثمارية تتجه مرة أخرى لقطاع الأعمال لتشارك فى العملية الإنتاجية .

ومن ثم يكون لزاماً تحليل دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية السابقة مع الأخذ فى الاعتبار تدفقات الادخار والاستثمار على النحو الموضح بالشكل (٢-١):

**شكل رقم (٢-١)**

**دائرة التدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية**

**وتدفقات الادخار والاستثمار نموذج ثنائى القطاعات**



وبتحليل تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية فى هذه الدائرة نلاحظ :

- تتدفق مدفوعات أثمان خدمات الموارد من قطاع الأعمال (تكاليف عوامل الإنتاج) لتذهب إلى القطاع العائلى (دخول الأفراد) من خلال سوق الموارد.
- ومن خلال سوق المنتجات وسوق رأس المال تتدفق الدخول من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال بصورتين :

١- تدفق مباشر من خلال الإنفاق الاستهلاكى للأفراد على السلع والخدمات.

٢- تدفق غير مباشر من خلال المدخرات والتى تتدفق إلى أسواق الأرصدة القابلة للإقراض (أسواق رأس المال) ، حيث تتجه فى صورة قروض إلى منشآت الأعمال [illegible] للإنفاق على السلع الاستثمارية وهذه السلع تنتج فى قطاع الأعمال.

وفى حالة التوازن فإن تيار الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى (المتجه من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال) لابد وأن يساوى تيار الدخل إلى أصحاب الموارد (المتجه من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى) .

**٢-٢ : دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية ، نموذج اقتصاد مغلق مع التدخل الحكومى:**

وفى هذا النموذج نسقط أحد فروض النموذج السابق والخاص بالتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى، إذ أنه من غير المتصور أن تكون الحكومة حكومة محايدة لاتتدخل فى النشاط الاقتصادى، حيث يتسم الوقت الحاضر بتزايد التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بدءاً من الإشراف والتنظيم للأنشطة الاقتصادية إلى الدور الإنتاجى للحكومة .

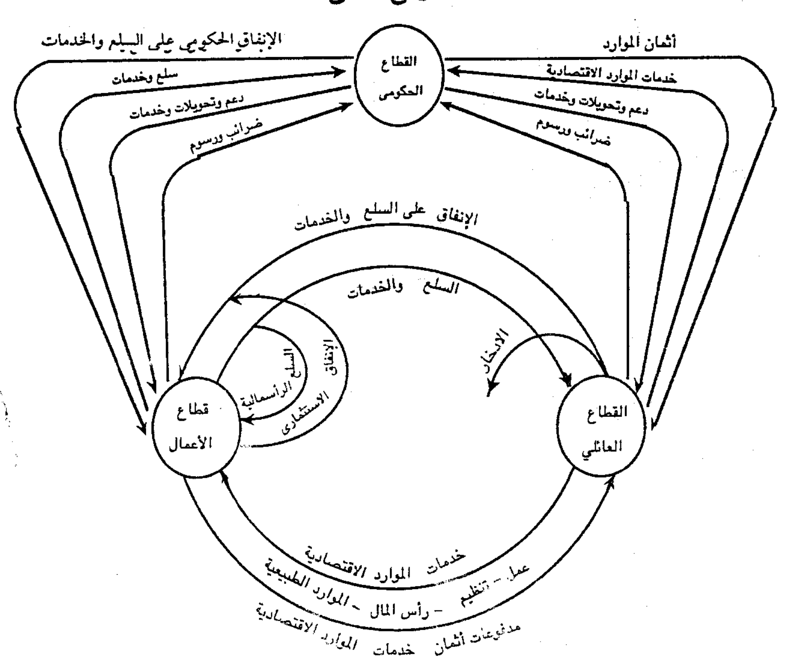
ومن ثم سيتم تحليل تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية من خلال هذا

النموذج بين ثلاث قطاعات: العائلى والأعمال والحكومى، وذلك كما سيتضح من تحليل الشكل (٣-١) .

**شكل رقم (٣-١)**

**دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية**

**نموذج ثلاثى القطاعات**




ويترتب على التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ظهور علاقات جديدة فى نموذج التدفق الدائرى ما بين القطاع الحكومى والقطاع العائلى، وكذلك ما بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، على النحو التالى:

**١- علاقات التدفق للدخل والأنشطة الاقت... ادية ما بين القطاع الحكومى والقطاع العائلى:**

يتحقق نوعين من التدفقات للدخل والأ... طة الاقتصادية ما بين القطاع الحكومى والقطاع العائلى، وتتم هذه التدفقا... على النحو التالى :

**أ- تدفقات سيادية :**

- تحصيل الضرائب من أفراد القطاع العا... لتتدفق إلى القطاع الحكومى كإيرادات للموازنة العاملة للدولة .
- تتدفق نفقات عامة من القطاع الحكومى... ى القطاع العائلى فى صورة دعم ومدفوعات تحويلية وخدمات حكومي... مجانية وشبه مجانية وخدمات للبنية الأساسية .

**ب- تدفقات فى سوق الموارد :**

- تتدفق خدمات الموارد الاقتصادية (... ل وتنظيم ورأس المال والموارد الطبيعية) من القطاع العائلى إلى القطا... حكومى.
- تتدفق مدفوعات أثمان خدمات الموارد... القطاع الحكومى إلى القطاع العائلى فى صورة (أجور وأرباح وفوائد... جارات أو ريع) ، لتمثل دخول لأفراد القطاع العائلى.

**٢- علاقات التدفق للدخل والأنشطة ... بين ال... ع الحكومى وقطاع الأعمال:**

يتحقق نوعين من التدفقات ... والأ... طة الاقتصادية ما بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، وتتم هذه التدفقا... على النحو التالى :

**أ- تدفقات سيادية :**

- تحصيل الضرائب من المنشآت فى قط... الأعمال لتتدفق إلى القطاع الحكومى كإيرادات للموازنة العامة للدولة

• تتدفق نفقات عامة من القطاع الحكومى إلى قطاع الأعمال فى صورة دعم ومدفوعات تحويلية وخدمات حكومية مجانية وشبه مجانية وخدمات البنية الأساسية .

**ب- تدفقات فى سوق المنتجات :**

• تدفق المنتجات من سلع وخدمات (سواء استهلاكية أو إنتاجية) من قطاع الأعمال إلى القطاع الحكومى.

• تدفق مدفوعات أثمان المنتجات من سلع وخدمات من القطاع الحكومى إلى قطاع الأعمال، وتتمثل هذه التدفقات الإنفاق الحكومى من جانب وفى الجانب الآخر تمثل إيرادات للمنشآت فى قطاع الأعمال.

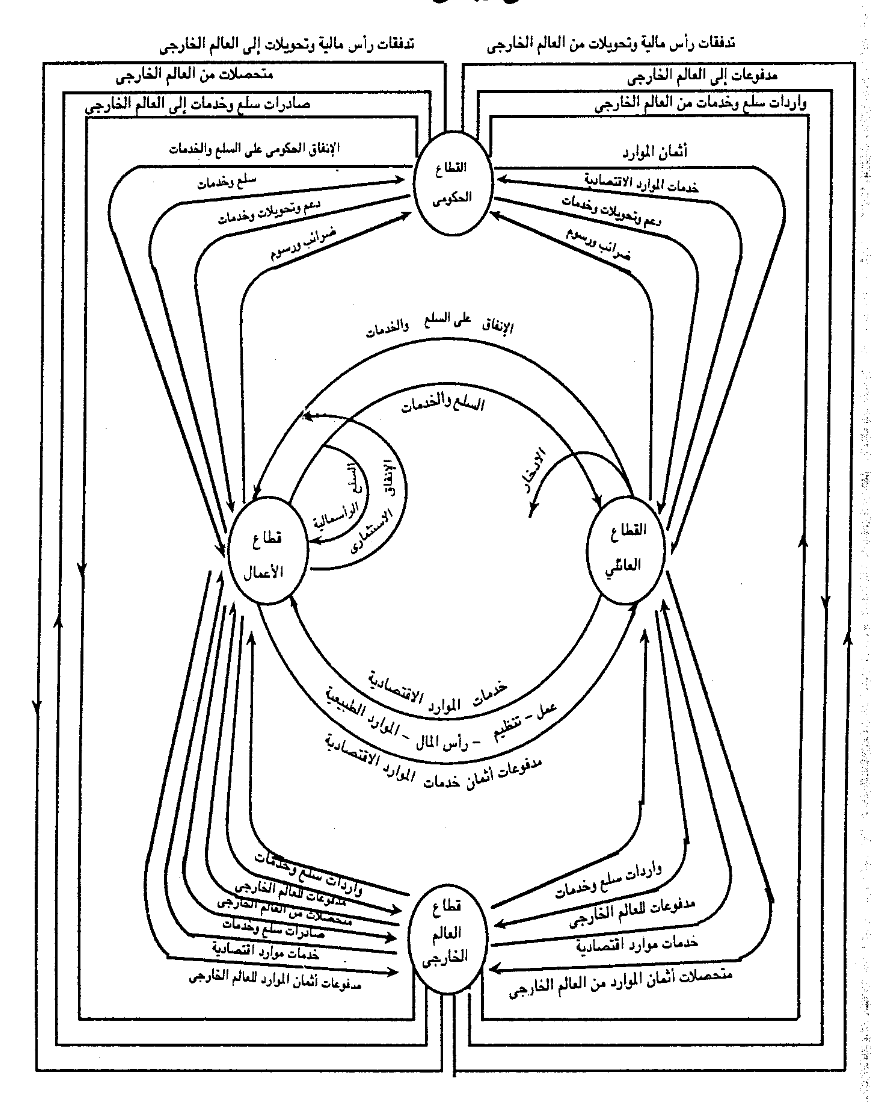
**٢-٣ : دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية فى نموذج اقتصاد مفتوح مع التدخل الحكومى :**

فى هذا النموذج سنسقط الافتراض المتبقى فى النموذجين السابقين والخاص بالانفتاح أو الانغلاق على العالم الخارجى، فمن غير المتصور أن نجد هناك اقتصاد مغلق على العالم الخارجى، فجميع اقتصاديات الدول مفتوحة على بعضها وتعتمد على بعضها البعض.

ومن ثم سيتم تحليل تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية من خلال هذا النموذج بين القطاعات الأربعة : العائلى والأعمال والحكومى والعالم الخارجى، وذلك كما سيتضح من تحليل الشكل (٤-١) .

سيترتب على انفتاح الاقتصاد القومى على العالم الخارجى ظهور علاقات جديدة فى نموذج التدفق الدائرى ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع العائلى، وكذلك ما بين قطاع العالم الخارجى وقطاع الأعمال، وأيضاً ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع الحكومى، على النحو التالى :

## شكل رقم (٤-١)
## دائرة تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية
## نموذج رباعى القطاعات



**١- علاقات التدفق للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع العائلى :**

يتحقق نوعين من التدفقات للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع العائلى، وتتم هذه التدفقات على النحو التالى :

**أ - تدفقات فى سوق المنتجات :**

- تتدفق واردات السلع والخدمات من قطاع العالم الخارجى إلى القطاع العائلى.
- يقابلها تدفق مدفوعات أثمان السلع والخدمات المستوردة من القطاع العائلى إلى قطاع العالم الخارجى، وهذه المدفوعات عادة تتم بالعملات الأجنبية .

**ب- تدفقات فى سوق الموارد :**

- تتدفق خدمات الموارد الاقتصادية (خاصة العمل، التنظيم ، رأس المال) من القطاع العائلى إلى قطاع العالم الخارجى.
- يقابلها تدفق متحصلات أثمان خدمات الموارد من قطاع العالم الخارجى إلى القطاع العائلى، وهذه المتحصلات عادة تكون بالعملات الأجنبية .

**٢- علاقات التدفق للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى وقطاع الأعمال :**

يتحقق نوعين من التدفقات للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى وقطاع الأعمال، وتتم هذه التدفقات على النحو التالى :

**أ - تدفقات فى سوق المنتجات :**

وتأخذ هذه التدفقات اتجاهين متضادين :

**الأول : واردات من العالم الخارجى :**

- تتدفق واردات سلع وخدمات من العالم الخارجى إلى قطاع الأعمال، فى شكل واردات الآلات والمعدات، واردات مواد خام وسلع نصف مصنعة،.....

- يقابلها تدفق مدفوعات أثمان السلع والخدمات المستوردة من قطاع الأعمال ، إلى قطاع العالم الخارجى، وهذه المدفوعات تتم عادة بالعملات الأجنبية .

**الثانى : صادرات إلى العالم الخارجى :**

- تتدفق صادرات سلع وخدمات من قطاع الأعمال إلى العالم الخارجى، فى شكل سلع ومنتجات نهائية ، وسلع نصف مصنعة ، وآلات ومعدات، .....
- يقابلها تدفق متحصلات أثمان صادرات السلع والخدمات من قطاع العالم الخارجى إلى قطاع الأعمال، وعادة تكون هذه المتحصلات بالعملات الأجنبية .

**ب- تدفقات فى سوق الموارد :**

- تتدفق خدمات الموارد الاقتصادية (خاصة العمل، التنظيم ، رأس المال) من العالم الخارجى إلى قطاع الأعمال.
- يقابلها تدفق مدفوعات أثمان خدمات الموارد من قطاع الأعمال إلى قطاع العالم الخارجى ، وهذه المدفوعات تتم عادة بالعملات الأجنبية .

**٣- علاقات التدفق للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع الحكومى :**

يتحقق نوعين من التدفقات للدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاع العالم الخارجى والقطاع الحكومى، وتتم هذه التدفقات على النحو التالى :

**أ - تدفقات فى سوق المنتجات :**

وتأخذ هذه التدفقات اتجاهين متضادين :

**الأول : واردات من العالم الخارجى :**

- تتدفق واردات سلع وخدمات من العالم الخارجى إلى القطاع الحكومى ، فى شكل سلع وخدمات وآلات ومعدات، وأسلحة ، ....

- يقابلها تدفق مدفوعات أثمان السلع والخدمات المستوردة من القطاع الحكومى إلى قطاع العالم الخارجى، وتتم هذه المدفوعات عادة بالعملات الأجنبية .

**الثانى: صادرات إلى العالم الخارجى :**

- تتدفق صادرات سلع وخدمات من القطاع الحكومى إلى العالم الخارجى، فى شكل سلع وخدمات، وآلات ومعدات، وأسلحة ، ...........
- يقابلها تدفق متحصلات أثمان صادرات السلع والخدمات من قطاع العالم الخارجى إلى القطاع الحكومى، وتكون هذه المتحصلات عادة بالعملات الأجنبية .

**ب– تدفقات فى سوق رأس المال والتحويلات :**

- تدفقات رأسمالية وتحويلات من العالم الخارجى إلى القطاع الحكومى، فى شكل قروض ومنح وتسديدات قروض للداخل، .........
- تدفقات رأسمالية وتحويلات من القطاع الحكومى إلى العالم الخارجى، فى شكل قروض ومنح وتسديدات قروض للخارج ، ...........

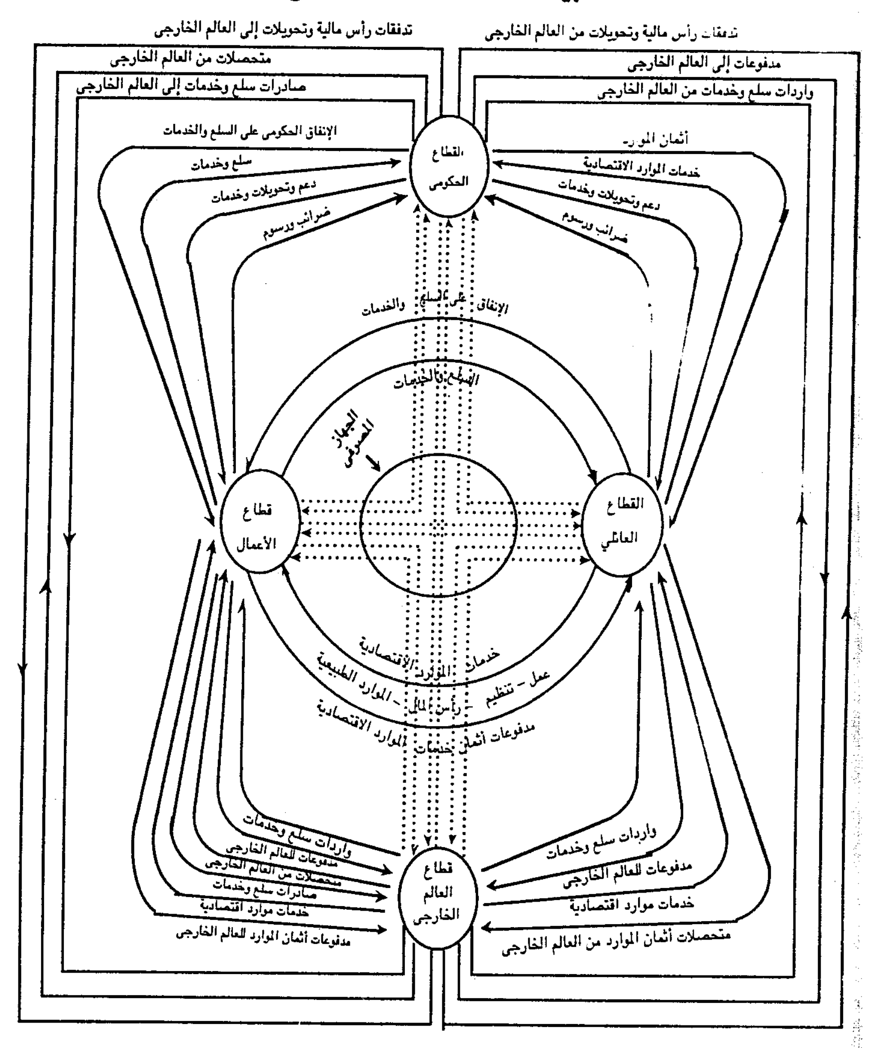
وتتم هذه التدفقات سواء للداخل أو للخارج بالعملات الأجنبية ، ويلاحظ أن هذه التدفقات تكون فى اتجاه واحد فى السنة التى تتم فيها ، وأحياناً يطلق عليها تحويلات رأسمالية وتحويلات غير مرتدة .

**٣: الجهاز المصرفى وتدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاعات الاقتصاد القومى:**

ويظهر تحليل تدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وجود تدفقات نقدية مقابلة لأى تدفقات عينية سواء كانت فى صورة سلع أو خدمات أو موارد، ومن ثم وجود نظام من المدفوعات النقدية بين القطاعات الأربعة .

## شكل رقم (٥-١)

## الجهاز المصرفى وتدفقات الدخل والأنشطة الاقتصادية ما بين قطاعات الاقتصاد القومى



ولما كانت قيم الصفقات التى تتم بين القطاعات الأربعة من الكبر للدرجة التى يصعب معها سداد قيمتها فى صورة نقدية تعتمد على أوراق البنكنوت، فقد انتشرت وسائل دفع أخرى تتم من خلال الحسابات المصرفية فى البنوك، تكون وسيلتها الشيكات، والنقود البلاستيكية الإليكترونية ، إضافة إلى وسائل الدفع الدولية ....، ويعتقد أن أكثر من ٦٠٪ من الصفقات التى تتم بين قطاعات الاقتصاد القومى الأربعة تتم من خلال الجهاز المصرفى دون الحاجة إلى تبادل النقود مباشرة بين تلك القطاعات.

ومن ثم سنجد أن الجهاز المصرفى يمثل القلب بالنسبة للنشاط الاقتصادى تمر من خلاله شرايين المدفوعات والمتحصلات بين القطاعات الأربعة كما يوضحه شكل رقم (٥-١).

تتدفق المدفوعات النقدية من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجى من خلال الجهاز المصرفى.

تتدفق المدفوعات النقدية من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى والقطاع الحكومى وقطاع العالم الخارجى من خلال الجهاز المصرى.

تتدفق المدفوعات النقدية من القطاع الحكومى إلى القطاع العائلى وقطاع الأعمال وقطاع العالم الخارجى من خلال الجهاز المصرفى.

تتدفق المدفوعات النقدية من قطاع العالم الخارجى إلى القطاع العائلى وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى من خلال الجهاز المصرفى.

ومن ثم فإن كل قطاع من القطاعات يدفع إلى القطاعات الثلاث الأخرى، ويتسلم فى المقابل متحصلات نقدية من نفس القطاعات الثلاث الأخرى.

ويتولى الجهاز المصرفى إتمام تلك المدفوعات والمتحصلات النقدية (سواء كانت محلية أو دولية) نيابة عن القطاعات الأربعة من خلال الحسابات المصرفية للوحدات المكونة لكل قطاع من تلك القطاعات.

# الفصل الثانى

## جهاز الثمن اليد الخفية لإدارة الاقتصاد القومى

تعتمد النظم التى تقوم على الحرية الاقتصادية على نظام للأسواق والأسعار وقوى المنافسة، فهى بمثابة أجهزة توفر التناسق والتنظيم ، وتتغلب على التناقضات التى تنشأ فى ظل مناخ الحرية الكاملة فى الاختيار. وتعد الأسعار التنافسية هى الآلية التى يتم من خلالها توصيل قرارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد لبعضها البعض، وتعمل على التوفيق والتزامن بين هذه القرارات حتى تحقق أهداف متناسقة للإنتاج.

ويمكن توضيح الكيفية التى يعمل بها جهاز الثمن كجهاز للاتصال والتنسيق بين الاختيارات الفردية الحرة ، وذلك بتوضيح الكيفية التى يمكن لجهاز الثمن أن يجيب بها على التساؤلات الخمسة الرئيسية المتعلقة بكيفية حل المشكلة الاقتصادية :

١- تحديد ما يُنتَّج فى الاقتصاد القومى.
٢- تنظيم الإنتاج فى الاقتصاد القومى.
٣- توزيع الإنتاج فى الاقتصاد القومى.
٤- تكَيُّف الاقتصاد القومى مع التغير.

**١- تحديد ما يُنتَّج فى الاقتصاد القومى :**

إذا حددت أسعار المنتجات والموارد بواسطة المشترين والبائعين الذين يتنافسون فى أسواق المنتجات والموارد، فكيف يتم تحديد أنواع وكميات

السلع التى تنتج فى اقتصاد حر؟نظراً لأن أصحاب الأعمال يسعون إلى تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر،لذلك فإنهم سوف يتجهون إلى إنتاج تلك السلع والخدمات التى يكون إنتاجها مربحاً ولكنهم سيحجمون عن إنتاج تلك السلع والخدمات التى تمنى منتجها بالخسارة ، ولكن ما الذى يحدد الأرباح أو فقدانها؟ إن هناك شيئين يحددانها:

- إجمالى الايرادات التى تحصل عليها المنشأة من بيع المنتج .
- إجمالى تكاليف إنتاجها.

وكلاهما، إجمالى الإيرادات وإجمالى التكاليف بيانات يحددها السعر والزمن والكمية . فإجمالى الإيرادات هى حاصل ضرب سعر المنتج فى كمية المباع من المنتج .. وإجمالى التكاليف يمكن الحصول عليها بضرب سعر كل مورد فى الكمية المستخدمة من هذا المورد ثم جمع تكاليف كل منها.

**الأرباح الاقتصادية :**

إن القول بأن السلع التى يكون إنتاجها مربحاً هى التى سيتم إنتاجها والسلع التى لاتحقق ربحاً لاتنتج يعتبر تعبير دقيق إذاً استوعبنا المعنى المقصود بالتكاليف الاقتصادية استيعاباً واضحاً. وحتى يمكن تفهم المعنى الكامل للتكاليف، دعنا نعود ثانية للنظر إلى قطاع الأعمال كخريطة تنظيمية متميزة ومستقلة عن رأس المال والمواد الأولية والعمل والقدرة التنظيمية التى تعمل على تشغيلها. فحتى تصبح المنشأة وحدة إنتاجية حقيقة لابد وأن تحصل هذه المنشأة على هذه الموارد الأربعة. وتعرف المبالغ التى تدفع فى سبيل الحصول على هذه الموارد بالتكاليف الاقتصادية . ويتحدد نصيب

الوحدة من هذه التكاليف تبعاً لظروف العرض والطلب فى سوق الموارد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر التنظيم Enterpreneurial شأنه شأن الأرض والعمل ورأس المال مورد نادر ، ولذا فإن له سعر يرتبط به. لذلك فإن التكاليف لابد وأن تتضمن بجانب الأجور والمهايا لعنصر العمل والفوائد المدفوعة لرأس المال والإيجارات للأرض ما يدفع لعنصر التنظيم لقاء ما يؤديه من وظيفة فى تنظيم وتجميع الموارد الاقتصادية لإنتاج بعض السلع وتكلفة ما يدفع لعنصر التنظيم لقاء مساهمة فى الإنتاج يسمى الربح العادى. لذلك فإن الإنتاج لن يتم إلا إذا كانت الإيرادات الكلية بالحجم الذى يسمح بتغطية تكاليف الأجور والفوائد والإيجارات والربح العادى. فإذا كانت الإيرادات الكلية المحصلة من بيع المنتج تزيد على تكاليف الإنتاج بما فيها الربح العادى، فإن المبلغ المتبقى من الإيراد بعد تغطية إجمالى التكاليف يحصل عليه المنظم كجزاء لتحمل المخاطرة والقوة التنظيمية للمنشأة التى يديرها. وهذا العائد الذى يزيد على التكاليف يسمى الربح الصافى أو الربح الاقتصادية Pure (or economic) profit . وهو ليس بالتكلفة الاقتصادية لأن المنشأة لاتحتاج إلى تحقيقه حتى تحصل وتحتفظ بالقدرة التنظيمية .

**الأرباح والتوسع فى الصناعات :**

يمكننا إعطاء بعض الأمثلة الافتراضية التى تبين بدلالة واضحة كيف يحدد جهاز الثمن ماذا ينتج . ولنفرض أننا بصدد إنتاج سلعة س وأن أفضل علاقة بين الإيراد الكلى والتكلفة الكلية تتحقق عندما يصل حجم الإنتاج إلى ١٥ وحدة ولنفرض كذلك أن أفضل مزيج من الموارد يمكن استخدامه لإنتاج ١٥ وحدة من س يتضمن استخدام وحدتين من العمل و ٣

وحدات من الأرض ووحدة واحدة من رأس المال ووحدة من التنظيم . وأسعار هذه الموارد هى ٢ج وجنيه واحد وثلاثة جنيهات وثلاثة جنيهات على الترتيب. وأخيراً يمكننا بيع الوحدة من السلعة س بمبلغ جنيه واحد للوحدة . فهل ستقوم منشآت الأعمال فى ظل هذه الظروف بإنتاج السلعة س ؟ والإجابة هى نعم ستقوم منشآت الأعمال بالإنتاج . فالمنشأة التى تقوم بإنتاج السلعة س فى ظل هذه الظروف تستطيع أن تسدد تكاليف الأجور والإيجار والفائدة مع ربح عادى وقدرها ١٣ج= [ (٢×٢ج) + (٣×١ج) + (١×٣ج) + (١× ٣ج)]. ويمثل الفرق بين الإيراد الكلى البالغ ١٥ جنيه والتكاليف الكلية وقدرها ١٣ جنيه ربح اقتصادى قدره ٢ جنيه.

هذا الربح الاقتصادى يدل على أن صناعة السلعة س مزدهرة . وسوف تتوسع مثل هذه الصناعة كلما انضم إليها منشآت جديدة سواء من ينتقل إليها من صناعات أخرى أقل ربحية أو من ينشأ حديثاً نتيجة لتحقق أرباح تزيد عن الأرباح العادية. ولكن دخول منشآت جديدة إلى هذه الصناعة سوف يضع ضوابط ذاتية للحد من عملية تدفق المنشآت إلى هذه الصناعة. فكلما انضمت منشآت جديدة إلى الصناعة س كلما زاد المعروض من س فى السوق بالنسبة للطلب عليها. ويؤدى ذلك بدوره إلى انخفاض سعر س فى السوق ، ومن ثم يتناقص الإيراد الكلى إلى أن تنتهى عملية انضمام منشآت جديدة عندما تتلاشى الأرباح الاقتصادية . وسوف تحدد ظروف العرض والطلب السائدة فى السوق (عندما تصل الأرباح الاقتصادية إلى الصفر) الحجم الكلى لما ينتج من السلعة س .

**الخسائر وتقلص الصناعات :**

ولكن ماهو الوضع عندما يبدأ سوق المنتج س بحالة غير مرضية؟ مثلاً عندما يكون سعر السلعة س ٧٥ قرشاً. وفى هذه الحالة تبيع المنشأة ١٥ وحدة من س بإيراد كلى ١١,٢٥ جنيه ( ١٥ × ٧٥ قرش) ، وبعد أن تسدد تكاليف الأجور والإيجار والفائدة يتبقى لها مبلغ ١,٢٥ جنيه، وهو أقل من الربح العادى. وبعبارة أخرى فإن المنشأة تحقق خسارة قدرها ١,٢٥ جنيه (١١,٢٥ -١٣) . ومثل هذا الوضع غير ملائم للصناعة ولا يشجع على جذب منشآت جديدة بل على العكس، سوف يتحول المنظمون إلى صناعة أخرى تحقق لهم ربح اقتصادى أو على الأقل تعطى لهم ربحاً عادياً لقاء جهدهم التنظيمى. وبذلك يخرج عدد من المنشآت من الصناعة س أو يهجروها إلى صناعة تحقق أرباحاً عادية أو أفضل. ونتيجة لذلك ينخفض المعروض من س فى السوق بالنسبة للمطلوب منها . ومن ثم يرتفع سعر المنتج .. ويستمر فى الارتفاع مع خروج المنشآت إلى أن تتوقف هذه العملية عندما تتلاشى الخسارة . وتعود الصناعة س إلى التوازن. لذلك فإن حالة العرض والطلب السائدة فى السوق عندما تكون الأرباح الاقتصادية مساوياً للصفر تحدد إجمالى الإنتاج من المنتج س .

**سيادة المستهلك :**

تتميز اقتصاديات السوق بسيادة المستهلك. نتيجة لما يلعبه المستهلكين من دور استراتيجى فى تحديد أنواع وكميات السلع التى تنتج فالمستهلكين الذين لايخضعون لقيود من الحكومة ، ويحصلون على دخول نقدية من بيع ما يملكونه من موارد ينفقون هذه الدخول على تلك السلع الذى يرغبون ويقدرون على شرائها. هذا الإنفاق يعتبر فى الحقيقة بمثابة صوت المستهلك

يعبر به عن رغبته وقدرته .. فهو بهذا الإنفاق إنما يسجل رغباته من خلال طلب المنتج فى السوق. فإذا كانت أصوات المستهلكين فى السوق من الكبر بحيث تحقق ربح عادى من إنتاج سلعة ما فإن أصحاب الأعمال سيقوم بإنتاج هذه السلعة . وزيادة طلب المستهلك تعنى ارتفاع سعر السلعة وبالتالى زيادة الأرباح اقتصادية التى تحققها الصناعة التى تقوم بإنتاجها. فالأرباح الاقتصادية إشارة إلى التوسع فى الصناعة وزيادة فى إنتاج المنتج. وانخفاض طلب المستهلك سيؤدى إلى الخسارة وبمرور الوقت إلى انكماش الصناعة . ومع خروج المنشآت من هذه الصناعة ينخفض إنتاج المنتج .

وبالتالى فإن فرضية سيادة المستهلك تجعل منشآت الأعمال ليست حرة فى الحقيقة لإنتاج ما ترغب، فتغيرات طلب المستهلكين تجعل إنتاج بعض المنتجات مربحاً ، بينما البعض الآخر غير مربح . وهى بذلك تفيد اختيار أصحاب الأعمال فى تقرير ما ينتجون. ويتعين عليهم أن ينسقوا إختياراتهم الإنتاجية مع اختيارات المستهلك ، وإلا واجهوا عبء الخسارة ، ومن ثم الإفلاس بعد ذلك .

ويصبح نفس الشيء بالنسبة لأصحاب الموارد الاقتصادية فالطلب على الموارد هو طلب مشتق Derived demand . أى أنه مشتق من الطلب على السلع والخدمات التى تدخل هذه الموارد فى إنتاجها . فالطلب على الترزية منشأه أن هناك طلب على الملابس التى يحيكها هؤلاء الترزية . وعامة ، فإن أصحاب الموارد وهم يسعون إلى تعظيم العائد الذين يحصلون عليه من بيع ممتلكاتهم ومواردهم البشرية يستحثون من جهاز الأسعار فى الوصول إلى اختياراتهم على ضوء طلب المستهلكين. فإذا كانت المنشآت التى تنتج السلعة التى يرغبها المستهلكين هى التى تعمل بربحية، فإن هذه المنشآت هى التى

تطلب الموارد. ولن يكون أصحاب الموارد أحراراً فى تخصيص مواردهم إلى إنتاج السلع التى لاتنال رضاء المستهلكين ولا يعطونها اهتماماً كبيراً. والسبب أنه لا توجد أية منشأة تقوم بإنتاج هذه السلع. لأن طلب المستهلك غير كافى لتحقيق ربح لمن يقوم بإنتاجها. والخلاصة أن المستهلكين يسجلون تفضيلاتهم على جانب الطلب فى سوق المنتج، بينما يستجيب المنتجين وأصحاب الموارد لهذه التفضيلات بالشكل الذى يحقق صالحهم الذاتى، وجهاز الثمن هو الموصل الذى يمد أصحاب الأعمال وأصحاب الموارد بالمعلومات عن رغبات المستهلكين ويؤدى إلى الاستجابة الملائمة .

**٢- تنظيم الإنتاج فى الاقتصاد القومى.**

كيف ينظم الإنتاج فى اقتصاد السوق؟ هذا السؤال الأساسى يتكون من ثلاثة أسئلة فرعية :

( أ ) كيف يتعين تخصيص الموارد بين الصناعات المختلفة ؟

(ب) ماهى المنشآت التى ستتولى عملية الإنتاج فى كل صناعة؟

(جـ) ماهو المزيج من الموارد (أى ماهى التكنولوجيا) التى يتعين على المنشأة استخدامها ؟

والملاحظ أننا قد أجبنا على السؤال الأول فى الجزء السابق. فجهاز الثمن يعمل على توجيه الموارد إلى تلك الصناعات التى يحتاج المستهلكين منتجاتها بدرجة تجعل إنتاجها مربحاً. وهى تحرم فى نفس الوقت المنتجات الغير مربحة من الحصول على الموارد النادرة . فإذا أتيح وقت كافٍ أمام المنشآت للدخول فى الصناعات المزدهرة وترك الصناعات الغير ناجحة ، فإن إنتاج كل صناعة سيكون كافياً لتحقيق أرباح عادية لكل منشأة فلو أن حجم الإنتاج الكلى للصناعة هو ١٥٠٠ وحدة. كما هو الحال فى مثالنا السابق ،

فإن عدد المنشآت التى سوف تعمل فى هذه الصناعة يكون ١٠٠ منشأة متنافسة بافتراض تساوى أحجام تلك المنشآت.

والسؤالين الثانى والثالث مترابطين. ففى ظل اقتصاد سوق تنافسى نجد أن المنشآت التى تقوم بالإنتاج هى نفسها التى ترغب وتقدر على استخدام أفضل أساليب الإنتاج كفاءة . بشكل اقتصادى. ولكن ماذا يحدد أفضل الأساليب كفاءة . إن الكفاءة الاقتصادية تعتمد على الآتى :-

( أ ) التكنولوجيا المتاحة ، أى البدائل من مجموعات الموارد أو المدخلات التى تستخدم فى إنتاج حجم الإنتاج المطلوب.
(ب) الأسعار التى يمكن الحصول بها على الموارد المطلوبة .

ولايعتمد خليط الموارد الذى يعطى أعلى كفاءة اقتصادية على البيانات المادية أو الهندسية التى تميلها التكنولوجيا المتاحة فقط ولكنها تعتمد كذلك الأهمية النسبية لهذه الموارد مقاسة بأسعارها فى السوق. لهذا فإن أسلوب الإنتاج الذى يحتاج إلى مدخلات أقل من الموارد لإنتاج حجم معين من المنتجات ربما يكون أقل كفاءة اقتصادية إذا كانت قيمة هذه الموارد مرتفعة فى السوق، وبعبارة أخرى، فإن الكفاءة الاقتصادية تتضمن إنتاج حجم معين من المنتجات بأقل المدخلات من الموارد النادرة حينما يقاس الإنتاج ومدخلات الموارد بالجنيهات. والخلاصة ، أن خليط الموارد الذى ينتج مستوى معين، وليكن ١٥ جنيه من المنتج س بأقل تكلفة نقدية ممكنة يعتبر أكفاء البدائل المتاحة .

ويوضح الجدول (١-٢) هذه الحقيقة ، فلنفرض مثلاً، أن هناك ثلاثة أساليب مختلفة يمكن استخدامها لإنتاج ما يبلغ قيمته ١٥ جنيه من المنتج

س، وأن كميات كل مورد حسب كل أسلوب من هذه الأساليب وأسعارها على النحو المبين بالجدول (١-٢) ويمكن تحديد التكلفة الكلية لإنتاج ما يقدر بمبلغ ١٥ جنيه من س لكل أسلوب من أساليب الإنتاج بضرب كمية الموارد المطلوبة فى سعر المورد لكل أسلوب، ويمكن أن نستخلص من ذلك أن الأسلوب رقم ٢ هو أعلى أساليب الإنتاج الثلاثة كفاءة اقتصادياً، لسبب بسيط وهو أنه أرخص أساليب الإنتاج تكلفة لإنتاج ما يساوى ١٥ جنيه من س ، فالأسلوب رقم (٢) يسمح للمجتمع بالحصول على ما يساوى ١٥ جنيه من السلعة س باستخدام أقل الموارد (ما يساوى ١٣ جنيه) عما يستخدم فى الأسلوب للبديلين، فالأسلوب رقم (٢) هو أعلى الأساليب الإنتاجية كفاءة لأنه يعطى إنتاج قيمته ١٥ جنيه بمدخلات من المواد تتكلف ١٣ جنيه ، بينما يعطى الأسلوبين البديلين نفس قيمة الإنتاج تبلغ التكلفة ١٥ جنيه من الموارد.

**جدول رقم (١-٢)**

**الأساليب المختلفة لإنتاج ١٥ جنيه من السلعة س**

| الموارد | الأسلوب رقم (١) | الأسلوب رقم (٢) | الأسلوب رقم (٣) | سعر الوحدة من المورد |
|---|---|---|---|---|
| العمل | ٤ | ٢ | ١ | ٢ ج |
| الأرض | ١ | ٣ | ٤ | ١ |
| رأس المال | ١ | ١ | ٢ | ٣ |
| التنظيم | ١ | ١ | ١ | ٣ |
| إجمالى تكلفة مايساوى ١٥ جنيه من س | ١٥ ج | ١٣ ج | ١٥ج | |

وكذلك ما الذى يضمن أن الأسلوب رقم (١) هو الذى سيستخدم فى الحقيقة/ فالشاهد أن الأسلوبين رقم (١) ، (٣) نعطى ربح عادى ومن ثم ستسمح للمنشآت بالبقاء لفترة ما على الأقل، ويمكن صياغة الإجابة على هذا السؤال على النحو التالى :-

(أ) يعطى الأسلوب رقم (٢) ربح اقتصادى قدره ٢ جنيه لمن يستخدمه، ونحن نتوقع أن تختار المنشأة التى تسعى إلى تحقيق صالحها الذاتى أسلوب الإنتاج الذى يحقق لها أعلى الأرباح ، وبناء عليه فإن المنشآت تريد استخدام أعلى أساليب الإنتاج كفاءة وهى تحقق أعلى ربح .

(ب) كذلك فإن المنافسة سوف تحمل المنشآت على استخدام أفضل الأساليب كفاءة ، والمنشأة التى لاتلجأ إلى استخدام أقل طرق الإنتاج تكلفة ، سوف نجد أن المنشآت المنافسة لها سواء القائم منها أو الجديد الذى يدخل إلى الصناعة سيستخدم أقل الأساليب تكلفة ، وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة المعروض، ومن ثم إلى انخفاض سعر س ، وسوف يؤدى ذلك إلى تحويل الربح العادى للمنشأة التى لاتعمل بكفاءة إلى خسارة مالم يتحول إلى استخدام أكثر أساليب الإنتاج كفاءة لذلك ، فإن نظام الأسعار التنافسى يؤدى إلى استخدام أفضل أساليب الإنتاج وأعلاها كفاءة كشرط لبقاء المنشأة على قيد الإنتاج .

ويجب التأكيد هنا، على أن التغير فى التكنولوجيا أو التغير لأسعار الموارد قد يؤدى إلى تحول المنشأة إلى استخدام أسلوب آخر من أساليب الإنتاج، فمثلاً إذا انخفض سعر العمل إلى ٥٠ قرش فإن أسلوب الإنتاج رقم ١ سيكون أفضل من الأسلوب رقم (٣) أى أن منشآت الأعمال ستجد أنها تستطيع خفض تكاليف إنتاجها باستخدام أسلوب الإنتاج الذى يستخدم المزيد من عنصر الإنتاج الذى

انخفض سعره ، هذا التحول فى أساليب الإنتاج يفسر لنا السبب فى أن منحنيات طلب الموارد تنحدر إلى أسفل، وفى هذه الحالة ، فإن أى انخفاض فى سعر العمل سيدفع أصحاب الأعمال إلى الانتقال إلى استخدام الأسلوب الذى يوظف المزيد من العمل والقليل من الأرض.

## ٣- توزيع الإنتاج فى الاقتصاد القومى.

بصفة عامة توزع أى سلعة للمستهلكين على أساس قدرتهم ورغبتهم فى سداد سعر السوق السائد لهذه السلعة، فإذا كان سعر السلعة س جنيه للوحدة ، فإن القادرين والراغبين فى دفع هذا السعر سوف يحصلون على وحدة من هذه السلعة، أما الذين يرغبون أو لايقدرون على دفعه لن يحصلوا على شيء من هذه السلعة ، وتسمى هذه العملية وظيفةالترشيد Rationing Function للأسعار التوازنية .

ولكن ما الذى يحدد قدرة المستهلك على دفع السعر التوازنى للسلعة س والمنتجات الأخرى المتاحة ؟ إنه حجم دخله النقدى، ويعتمد الدخل النقدى بدوره على أنواع وكميات الممتلكات والموارد البشرية المختلفة التى يعرضها صاحب الدخل ، وكذلك يعتمد على الأسعار التى يطلبونها فى سوق الموارد، لذلك فإن أسعار الموارد تلعب دوراً حيوياً فى تحديد حجم كل مستحقات القطاع العائلى أثناء الإنتاج الكلى للمجتمع. وفى حدود الدخل النقدى للمستهلك تحدد رغبته فى دفع السعر التوازنى للسلعة س ما إذا كان جزء من هذه السلعة سيوزع لهذا المستهلك من عدمه وتعتمد هذه الرغبة فى شراء السلعة س على تفضيله للسلعة س بالمقارنة بالبدائل الكاملة لهذه السلعة وأسعارها النسبية ، لهذا تلعب أسعار المنتج دوراً أساسياً فى تحديد نمط انفاق المستهلكين.

وبناءً عليه فإننا نجد أن المجتمعات التى تخضع لنظم الأسواق الحرة تعتمد اعتماداً أساسياً على جهاز الأسعار فى توزيع الإنتاج فكل أسرة

تستطيع تجميع قدر كبير من الممتلكات والموارد سواءً بالميراث أو أن طريق مزاولة الأعمال أو أى طريق آخر سوف تستطيع الحصول على دخول كبيرة ، ومن ثم تطلب أنصبة كبيرة من الإنتاج الكلى للمجتمع، بينما الأسر الأخرى التى لاتملك سوى مورد العمل والذى يقيم تقييماً منخفضاً بجهاز الأسعار سوف يحصلون على دخول نقدية متواضعة ونسب صغيرة من الإنتاج الكلى، وجهاز الأسعار جهاز غير شخصى هو جهاز موضوعى، فإذا كان توزيع الدخل متفاوت تفاوتاً كبيراً، فإن توزيع ثمار الإنتاج سيكون متفاوتاً كذلك .

**٤ - تكيّف الاقتصاد القومى مع التغير.**

حتى تكون إدارة الموارد على طول فترة زمنية على درجة عالية من الكفاءة يتعين أن يكون المجتمع مرناً فما يعتبر الآن تخصيصاً أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على ضوء نموذج معين من أذواق المستهلكين ومجموعة معينة من بدائل أساليب الإنتاج ومعروض معين من الموارد قد يصبح عتيقاً وغير كفء كلما تغيرت تفضيلات المستهلك واكتشفت أساليب فنية جديدة للإنتاج وتغير المعروض من الموارد على مدار الزمن، ولكن هل يمكن لاقتصاد السوق أن يحدث تعديلات فى استخدامات الموارد يتلائم مع هذه التغيرات، ومن ثم يبقى توزيع الموارد كفئاً؟ . وبالإضافة إلى قابلية اقتصاد السوق إلى التغير للتكيف مع هذه التغيرات هل يمكن أن يفضى مثل هذا المجتمع إلى التغيرات فى الأساليب الفنية والمخزون من رأس المال والتى لها أهمية بالغة النمو الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة ؟

***هل جهاز الأسعار قابل للتكيف مع التغير :***

لنفرض أن تغيراً ما قد حدث فى أذواق المستهلك دعنا نقول بالتحديد أن المستهلكين قد قرروا أنهم يرغبون فى الحصول على مزيد من أرغفة الخبز

والقليل من المياه الغازية عما ينتج فى المجتمع ، فهل يقوم جهاز الأسعار بتوصيل هذه المعلومة إلى رجال الأعمال وأصحاب الموارد ويحث على إحداث التعديلات المناسبة ؟

إن التغير المفترض فى أذواق المستهلكين سيصل إلى المنتجين عن طريق الزيادة فى الطلب على أرغفة الخبز وانخفاض الطلب على المياه الغازية، وسترتفع نتيجة لذلك أسعار أرغفة الخبز وينخفض أسعار المياه الغازية، فإذا فرضنا أن المنشآت التى تعمل فى إنتاج كلا السلعتين تحققان أرباحاً عادية قبل حدوث هذه التغيرات فى طلب المستهلك، فإن زيادة أسعار الخبز ستؤدى إلى تحقيق أرباح اقتصادية لصناعة الخبز، بينما يؤدى انخفاض أسعار المياه الغازية إلى وقوع خسارة فى هذه الصناعة، وسيحمل هذا التغير بدافع الصالح الشخصى منشآت منافسة جديدة إلى الدخول فى صناعة الخبز المزدهرة ، بينما تدفع الخسارة بعض المنشآت إلى الخروج من صناعة المياه الغازية ، وربما يحدث فى الحقيقة أن بعض المنشآت الخارجة من صناعة المياه الغازية تتجه إلى الدخول فى صناعة الخبز. وفى كل الاحتمالات، فإن المنشآت المنضمة إلى صناعة الخبز سوف تخلق من جديد، بينما المنشآت التاركة لصناعة المياه الغازية مآلها الزوال.

وعلى أى الأحوال، ستتوسع صناعة الخبز المزدهرة وتنكمش صناعة المياه الغازية ، ولكن ينبغى أن نلاحظ أن هذه التعديلات ستنتهى بفعل العوامل الذاتية، فالتوسع فى صناعة الخبز سيستمر فقط إلى الحد الذى تنتهى فيه الزيادة فى المعروض من الخبز فى السوق إلى خفض أسعار الخبز مرة أخرى حتى تصل إلى المستوى الذى يعيد الأرباح إلى حجمها العادى، كذلك فإن إنكماش صناعة المياه الغازية سيستمر إلى أن يؤدى

انخفاض المعروض من المياه الغازية فى السوق إلى رفع سعرها إلى المستوى الذى يحقق للمنشآت الباقية فى الصناعة ربح عادى، والنقطة الجديرة بالملاحظة هنا أن هذه التعديلات التى تحدث فى قطاع الأعمال تناسب التغيرات المفترضة فى أذواق المستهلك ، فالمجتمع (والمقصود به المستهلكين هنا) يودون الحصول على المزيد من الخبز وكمياة أقل من المياه الغازية ، وهذا ما يحدث فعلاً وبالتحديد حيث تتوسع صناعة الخبز وتنكمش صناعة المياه الغازية .

ولكن هذا التحليل يقوم على أساس افتراض أن أصحاب الموارد يتقبلون كل هذه التعديلات، فهل يحفز جهاز الثمن أصحاب الموارد على إعادة توزيع مواردهم البشرية وممتلكاتهم من صناعة المياه الغازية إلى صناعة الخبز ، ومن ثم يسمح لصناعة الخبز بالتوسع على حساب إنتاج المياه الغازية؟ الإجابة "نعم".

فالأرباح الاقتصادية التى تتحقق نتيجة لزيادة فى طلب الخبز لن تؤدى فقط إلى حمل هذه الصناعة على التوسع ، ولكنها تعطيها كذلك إيرادات إضافية تمكنها من الحصول على الموارد اللازمة لنمو الصناعة ، فارتفاع أسعار الخبز ستسمح للمنشآت العاملة فى صناعة الخبز بدفع أسعار أعلى للموارد ، ومن ثم تسحب الموارد من الاستخدامات الأخرى البديلة الأقل ازدهار ، وبناء عليه فإن الرغبة والقدرة على استخدام المزيد من الموارد فى صناعة الخبز ستنتقل إلى سوق الموارد عن طريق زيادة الطلب على الموارد، وسيحدث العكس فى الصناعة الراكدة للمياه الغازية ، فالخسارة التى منيت بها صناعة المياه الغازية نتيجة لانخفاض طلب المستهلك ستؤدى إلى انخفاض الطلب على الموارد فى هذه الصناعة ، فالعمال والموارد الأخرى

التى تترك صناعة المياه الغازية الراكدة يمكن أن تجد لها عملاً فى صناعة الخبز المتسعة ، والحقيقة أن زيادة طلب الموارد فى صناعة الخبز سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الموارد الموجهه إلى هذه الصناعة عن تلك الأسعار السائدة للموارد الموجهة إلى صناعة المياه الغازية ، والتى تتجه إلى الانخفاض نتيجة لانخفاض الطلب على الموارد فيها، لذا فإن التفاوت الحاصل بين أسعار الموارد سيكون حافزاً لأصحاب الموارد للحصول على المزيد من المنافع بإعادة توزيع مواردهم من صناعة المياه الغازية إلى صناعة الخبز، وهذا بالطبع، هو بعينه التغير المطلوب من أجل التوسع فى صناعة الخبز وانكماش صناعة المياه الغازية .

وقدرة جهاز الثمن على توصيل التغيرات فى البيانات والمعلومات الأساسية مثل أذواق المستهلك وإحداث التجاوب المناسب من جانب رجال الأعمال ، ومن جانب أصحاب الموارد يسمى فى بعض الأحيان الوظيفة التوجيهية أو الإرشادية Directing or Guiding Function للأسعا ر.. فهو بمثابة دليل يحتذى به أصحا ب الأعمال الموارد فى اتخاذ الخطوات المناسبة عندما يحدث أى تغيير، فالتغيرات فى أذواق المستهلك من خلال تأثيرها فى أسعار المنتج والأرباح تقود إلى التوسع فى بعض الصناعات وانكماش بعض الصناعات الأخرى، وتنتقل هذه التعديلات إلى سوق الموارد، حيث يزيد طلب الصناعات التى تتوسع من الموارد ، بينما ينخفض طلب الموارد فى الصناعات المنكمشة ونتيجة لذلك يطرأ تغيرات فى أسعار الموارد تؤدى بدورها إلى توجيه الموارد من الصناعات المنكمشة إلى الصناعات المزدهرة ، وفى غياب جهاز الثمن يتعين وجود جهاز إدارى مثل جهاز التخطيط الحكومى ليقوم بمهمة توجيه وإدارة مؤسسات الأعمال والموارد إلى خطوط معينة للإنتاج.

ويشير مثل هذا التحليل السابق إلى كفاءة جهاز الثمن فى إحداث

التعديلات المناسبة والتجاوب بشكل ملائم مع التغيرات الأساسية - قبل التغيرات فى فنون الإنتاج والتغيرات فى المعروض النسبى للموارد المختلفة .

### هل يفضى جهاز الثمن إلى التغير ؟

إن التكيف أو التجاوب مع بعض التغيرات هو شيء، والحث على/أو إحداث تغيرات، وخاصة التغيرات المرغوبة ، شيء آخر. فهل يتلائم جهاز الثمن التنافسى، أو يتجانس مع التطورات التكنولوجية وتراكم رأس المال، وهى تغيرات متداخلة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ورفع معيشة المجتمع .

إن التركيز على جهاز الأسعار التنافسية فى النظم الرأسمالية يوفر المناخ الخصب للتقدم التكنولوجى. فالمنافسة تفتح الفرصة أمام المنظم لكى يقدم أساليب فنية حديثة ومنتجات جديدة دون أن يواجهه أى حواجز أو قيود مصطنعة مثل التى يصادفها فى ظل المنافسة المقيدة . كذلك فإن نظام الأسعار التنافسية يعطى الحافز للتقدم التكنولوجى. فتقديم أسلوب جديد للإنتاج يخفض من التكاليف يعطى للمنشأة المبتكرة لهذا الأسلوب ميزة على منافسيها. فانخفاض تكاليف الإنتاج يعنى تحقيق أرباح اقتصادية لهذه المنشأة الرائدة ، ويمتد انخفاض التكاليف ليستفيد المستهلك بجزء منه من خلال انخفاض سعر المنتج .

ومن ثم تستطيع المنشأة أن تزيد من حجم مبيعاتها وتحقق أرباحاً اقتصادية على حساب المنشآت المنافسة . وحيث أن تقديم أسلوب فنى جديد ناجح يعطى المنشأة المبتكرة عائد نقدى مجز فإن جهاز الثمن يكون مؤثراً فى دفع الحوافز الفردية إلى إحداث التقدم التكنولوجى.

وبالنظر إلى التقدم التكنولوجى من الوجهة القومية يجب ملاحظة أن

الربح الاقتصادى الذى تحقق فى المنشأة المبتكرة هو ظاهرة وقتية . فالمنشآت الأخرى تستطيع تقليد الأساليب الجديدة المخفضة للتكاليف. والحقيقة ستكون مضطرة إلى ذلك ، لأن المنشآت المبتكرة بتخفيضها للسعر ستحول الأرباح العادية للمنشآت المنافسة إلى خسائر. وهذه النقطة لها أهمية بالغة . لأن طبيعة نظام الأسعار المتنافسة ينقل التقدم الفنى لأحد المنشآت إلى باقى المنشآت الأخرى العاملة فى الصناعة . فالمنافسين يجب أن يتبعوا ما تقدمه المنشأة الرائدة من أحدث تطورات العصر أو تعانى من خسائر محققة تقودها مستقبلاً إلى الإفلاس.

وتجدر الإشارة أن انخفاض سعر المنتج نتيجة للتقدم التكنولوجى يجعل الصناعة المبتكرة تتوسع. وقد يرجع هذا التوسع إلى توسع المنشآت القائمة بزيادة معدلات إنتاجها أو نتيجة لدخول منشآت جديدة إلى الصناعة تجذبها الأرباح الاقتصادية التى تحققها هذه الصناعة نتيجة للتقدم التكنولوجى. ويسير هنا التحول فى الموارد من الصناعات الراكدة إلى الصناعات المزدهرة فى الطريق السليم فالمحافظة على كفاءة استخدام الموارد النادرة تقتضى استمرار إعادة تخصيص الموارد من تلك الصناعات ذات الكفاءة الإنتاجية الأقل إلى الصناعات التى ترتفع معدلات أداء وكفاءة أساليبها الإنتاجية .

غير أن التقدم التكنولوجى يتضمن استخدام المزيد من السلع الرأسمالية ، فهل يمكن لجهاز الثمن أن يوفر السلع الرأسمالية التى يعتمد عليها التقدم التكنولوجى وبعبارة أدق، هل يمكن للمنظم كمبتكر أو مكتشف أن يحصل من خلال جهاز الثمن على الموارد الضرورية لإنتاج الآلات والمعدات التى يعتمد عليها التقدم التكنولوجى؟ الواضح أنه يستطيع . فإذا سجل المجتمع رغباته بعدد الجنيهات التى ينفقها فى طلب السلع الرأسمالية ، فإن سوق المنتج النهائى وسوق الموارد ستكيف نفسها لتتجاوب

مع هذه الرغبات بإنتاج السلع الرأسمالية . وبعبارة أخرى، فإن جهاز الأسعار يعبر عن الطلب فى السوق لكلا من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية . والحقيقة أن الأهمية النسبية لهذين النوعين من الطلب يحدد كيف يوزع اقتصاد السوق إنتاجه الكلى بين السلع الاستهلاكية التى تشبع الرغبات والحاجات بشكل مباشر وبين السلع الرأسمالية التى تشبع الحاجات بشكل غير مباشر عن طريق زيادة كفاءة إنتاج السلع الاستهلاكية .

فالمنظم الذى يحصل على دخل من الأرباح قد يخصص جانباً من دخله إلى تجميع السلع الرأسمالية ونتيجة لذلك يستطيع أن يحقق المزيد من الدخل (الأرباح) فى المستقبل إذا أثبت نجاح اختراعه . بالإضافة إلى ذلك فإن المنظم يستطيع اقتراض أجزاء من دخول بعض أفراد القطاع العائلى ويدفع فى مقابلها سعر فائدة ثم يستخدم هذه المبالغ المقترضة فى طرح المزيد السلع الرأسمالية .

ونخلص هنا إلى أن اقتصاد السوق يفتح الفرصة ويعطى الحافز للتقدم التكنولوجى وللوسائل التى توفر السلع الرأسمالية التى يستخدمها مثل هذا التقدم.

**المنافسة أو التحكم واليد الحفيفة :**

بالرغم من أن جهاز الثمن هو الجهاز المنظم للمجتمعات الرأسمالية ، إلا أننا لا نستطيع أن نغفل دور المنافسة كوسيلة للتحكم فى مثل هذه المجتمعات. أن ميكانيكية السوق للعرض والطلب توصل رغبات المستهلكين (المجتمع) إلى أصحاب الأعمال ، ومن خلال أصحاب الأعمال إلى أصحاب الموارد . غير أن المنافسة هى التى تدفع رجال الأعمال وأصحاب الموارد إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة فى الاستجابة لما يطرأ من تغيرات فى السوق.

ولتوضيح ذلك نجد أن أثر الزيادة فى طلب المستهلك على منتج ما هو ارتفاع سعر هذه السلعة بما يفوق تكاليف الإنتاج من الأجور والإيجار والفائدة والربح العادى. والربح الاقتصادى الذى يتحقق من ذلك هو إشارة للمنتجين أن المجتمع يرغب فى الحصول على المزيد من هذه السلعة . والمنافسة (وبصفة خاصة ، إمكانية دخول منشآت جديدة فى الصناعة) هى التى تؤدى فى نفس الوقت إلى التوسع فى الإنتاج وخفض الأسعار إلى ذلك المستوى الذى يكاد يغطى تكاليف الإنتاج ، ولكن إذا لم تكن الصناعة تعمل فى ظل المنافسة بل يسيطر عليها منشأة كبيرة تستطيع أن تمنع دخول منافسين إلى هذه الصناعة فإن هذه المنشأة المحتكرة ستحقق أرباحاً اقتصادية بوقف توسع الصناعة .

ولكن المنافسة تؤدى دوراً أكبر من مجرد ضمان حدوث الاستجابة الملائمة لرغبات المجتمع ، وذلك أن المنافسة هى التى تدفع المنشآت إلى استخدام أفضل أساليب الإنتاج كفاءة . ففى سوق المنافسة ، يعنى فشل بعض المنشآت فى استخدام أساليب الإنتاج ذات التكلفة الأقل زوالها وبالتالى فى مقابل تقدم المنشآت الأخرى المنافسة التى تستخدم أفضل طرق الإنتاج كفاءة . وأخيراً، فإن المنافسة كما رأينا من قبل، توفر المناخ المناسب الذى يؤدى إلى التقدم التكنولوجى.

ومن الجوانب الملحوظة فى عمل نظام السعر التنافسى وقدره على التكيف هى أن له هوية هامة ومتميزة . (وهى الصالح الخاص والعام) . أى أن المنشآت وأصحاب الموارد يسعون إلى تحقيق صالحهم الذاتى. ويعملون داخل إطار نظام سوق شديد المنافسة تقوده فى نفس الوقت يد خفية تعمل على تحقيق الصالح القومى أو العام. فمثلاً نجد أن منشآت الأعمال التى

تعمل فى ظل المنافسة تستخدم مجموعة من الموارد التى تحملها بأقل التكاليف لإنتاج حجم معين من الإنتاج لأنهم بذلك يحققون صالحهم الذاتى. لأن أى إجراء آخر يتحذونه سوف يحملهم على التضحية بالأرباح أو حتى المخاطرة بالإفلاس لفترة من الزمن. ولكن من الواضح أن صالح المجتمع يتحقق فى نفس الوقت، نتيجة للتدبير فى استخدام الموارد النادرة باتباع أقل الطرق تكلفة أى أكثرها كفاءة . واتباع طرق أخرى للإنتاج سجعل تكلفة إنتاج نفس الحجم من الإنتاج أكبر أو التضحية بسلع بديلة أكثر مما ينبغى. ولعل المثل الذى سقناه سابقاً عن صناعة الخبز وصناعة المياه الغازية قد بين لنا كيف يؤدى جهاز الثمن إلى إحداث التغيرات المناسبة التى تحقق صالح المنشآت وصالح أصحاب الموارد وتحقق حاجة المجتمع. فأصحاب الأعمال يسعون إلى تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر بينما يتطلع أصحاب الموارد إلى الحصول على عائد نقدى أكثر وهم فى ذلك يعيدون توزيع الموارد ومن ثم مكونات الإنتاج طبقاً لما يطلبه المجتمع. وبعبارة أخرى نجد أن قوة المنافسة تحكم وترشد هدف الصالح الذاتى بطريق يؤدى آلياً وبدون قصد إلى تحقيق أفضل ما يصبو إليه المجتمع.

# الفصل الثالث

## جهاز الثمن وكفاء الاقتصاد القومى الناقصة

لتقييم فعالية جهاز الثمن فى الاقتصاديات الحرة التى تعتمد على قوى السوق والأسعار ومدى كفاءته فى الإجابة على التساولات الاقتصادية الرئيسية . أى هل يعتبر جهاز الثمن أفضل وسيلة يمكن استخدامها للوصول إلى قرار بشأن تحديد الإنتاج وكيفية تنظيمه وتوزيعه؟ يتم عرض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة لجهاز الثمن .

**الآراء المؤيدة لجهاز الثمن :**

(أ) أن الحجة الاقتصادية الأساسية التى تؤيد جهاز الثمن هى أنه يؤدى إلى كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، فالحجة المدعى بها هنا أن جهاز الأسعار الذى يعمل فى ظل المنافسة يوجه الموارد إلى إنتاج السلع والخدمات التى يفضلها المجتمع. وهو يحمل المنتجين على استخدام أكفأ أساليب الإنتاج فى تنظيم الموارد فى العملية الإنتاجية، وهو يؤدى بذلك إلى تطور واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة الأكثر كفاءة إنتاجية. والخلاصة ، أن المؤيدين لجهاز الثمن يقررون أن اليد الخفية Invisible Hand وهى تعمل فى الحقيقة على تحقيق الصالح الذاتى إنما تمد المجتمع بأكبر حجم من إنتاج السلع المرغوبة باستخدام الموارد المتاحة ، وهذا بدوره يؤدى إلى تعظيم الكفاءة الاقتصادية .

(ب) والحجة الرئيسية الغير اقتصادية المؤيدة لجهاز الثمن هى كونه يركز

بشكل كبير على الحرية الشخصية . فجهاز الثمن يجيز (بل فى الحقيقة يعتمد نجاحه على حرية الاختيار للمستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد) ، فالمنظمين والعمال لاينتقلون من صناعة إلى صناعة كى يحققوا أهداف إنتاجيه تفررها أحد الهيئات الحكومية أو تمليها سلطة ونفوذ الدولة . بل على العكس من ذلك ، فإن لهم مطلق الحرية للسعى وراء تحقيق مصالحهم الشخصية، ولكن بالطبع يكون عرضه للثواب أو العقاب الذى يفرضه جهاز الثمن ذاته.

**الآراء المعارضة لجهاز الثمن :**

إن الآراء المعارضة لجهاز الثمن أكثر تعقيداً. فالانتقادات الموجهة إلى اقتصاد السوق تقوم على النقاط التالية :

١- إن ميكانيكية نظام السوق الحر تؤدى فى النهاية إلى إضعاف المنافسة ، وبالتالى إضعاف كفاءة جهاز الثمن فى تخصيص الموارد. إذ أن البيئة الفردية لنظام السوق الحر تجعل المنظم الذى يسعى إلى الربح يحاول أن يفلت من قوة المنافسة وهو يود تحسين أحواله. فيتجه إلى جميع الوسائل التى تؤدى إلى تخفيض المنافسة والتخلص من قواها التنظيمية. سواء عن طريق الاتحاد أو الاندماج أو التآمر.

وأيضاً فإن التقدم التكنولوجى الذى ينشأه جهاز الثمن ويعززه، ويسهم فى إضعاف المنافسة وانهيارها، فالتكنولوجيا العصرية تتطلب :

(١) استخدام كميات كبيرة جداً من رأس المال الحقيقى .

(٢) أسواق كبيرة .

(٣) إدارة مركزية معقدة ومتكاملة .

(٤) مصادر ضخمة يعتمد عليها للمواد الخام.

وهذه العمليات تحتاج إلى الإنتاج الكبير، حيث يعمل المنتج على نطاق واسع سواء بالمعنى المطلق أو بالنسبة لحجم السوق. وبعبارة أخرى فإن تحقيق أقصى طاقة إنتاجية عن طريق توظيف أفضل تكنولوجيا متاحة يتطلب دائماً وجود عدد قليل من المنشآت الكبيرة الحجم بدلاً من عدد كبير من المنشآت الصغيرة .

٢- تشير الانتقادات إلى جهاز الثمن يفشل فى بعض الأحيان فى تسجيل كل التكاليف والعوائد المرتبطة بإنتاج بعض أنواع السلع والخدمات.

ويترتب على ذلك إنهيار المنافسة وتقوى سيادة المنتجين وأصحاب الموارد وتضعف سيادة المستهلكين. وسوف تبدأ "اليد الخفيفة" المنسقة للصالح الخاص والقومى تفقد سيطرتها وبالتالى تضعف كفاءة جهاز الثمن فى تخصيص الموارد.

جهاز السعر التنافسى لايقيس التكاليف والعوائد بدقة حيث تكون للتكاليف الاجتماعية والعائد الاجتماعى قيمة جوهرية، ففى المنافسة يقوم كل منتج على احتساب تلك التكاليف التى يدفع مقابل لها فقط ، فى حين أن هناك تكاليف هامة وملموسة فى بعض خطوط الإنتاج يمكن للمنتجين تجنبها وهذه التكاليف التى يتجاهلها المنتجين يتحملها المجتمع ، ومن ثم تعرف بالتكاليف الاجتماعية أو التكاليف العامة ، فقد تتجنب المنشآت تكاليف

تصريف المواد المتخلفة عن الإنتاج بطريقة مناسبة ، ومعدات تنقية الدخان والأتربة المتصاعدة من مداخن المصانع وتساهم فى تلوث البيئة ، ونتيجة لعدم قيام المنتجين بتحمل أعباء هذه التكاليف فإنها بذلك تنقل عبء تكلفة خاصة كان ينبغى عليهم تحملها إلى تكاليف عامة اجتماعية يتحملها المواطنين فى صورة تلوث مياه الأنهار، والغبار والدخان المنتشر فى الجو، وانخفاض نوعية الحياة فى البيئة بصفة عامة ، كذلك إطلاق عنان المنافسة قد يؤدى بالمنشآت الساعية إلى تحقيق الربح إلى سوء استغلال الأراضى الزراعية والغابات والاحتياطيات من المعادن من خلال استخدام أرخص طرق الإنتاج، ومن ثم تكون التكلفة بالنسبة للمجتمع خسارة دائمة فى موارد طبيعية لايعاد استغلالها، ونفاد تلك الموارد لصالح الأجيال الحالية على حساب الأجيال الآتية فى المستقبل.

ومن الناحية الأخرى، هناك بعض السلع والخدمات مثل الأشعة الصدرية (X-rays) والمصل ضد شلل الأطفال التى يؤدى استهلاكها إلى تحقيق فوائد للمجتمع ككل، وتسمى هذه الفوائد بالعائد الاجتماعى Social or Spiliover Benefits .

ومن أهم أنواع الآثار الخارجية والتى لم تحظ بالاهتمام حتى وقت قريب، تلك الخاصة بوجود علاقات متداخلة فيما بين الأجيال وبعضها، فكثير من القرارات التى تتخذ اليوم تنعكس آثارها على المستهلكين وربما المنتجين لسنوات طويلة قادمة . وحيث أن كثيراً من هؤلاء ربما لم يولدوا بعد وقت اتخاذ هذه القرارات، فمن المستحيل اعتبارهم طرفاً فى علاقة التبادل مع جيل اليوم . وغياب هذه الأجيال المستقبلة عن ساحة اتخاذ القرارات الحاضرة يعنى بالضرورة أن النتائج المستقبلية لأعمال اليوم لن تعكس

بوضوح ما إذا كانت تلك الأجيال مستفيدة أم مضارة . فإذا كانت الخطط الإنتاجية الحالية تتطلب استخدام مورد طبيعى – وليكن مثلاً غابة ، أو بئر بترول، أو سلالة من التماسيح بمعدلات مرتفعة – فسيترتب على ذلك تناقص إمكانية توافر هذه الموارد غير المتجددة للأجيال القادمة . ومن المحتمل أن يحرم أجيال المستقبل بسبب أنانية الجيل الحاضر. وتنشأ أيضاً مشكلة مماثلة عند التخلص من النفايات. فأبناء المستقبل يفرض عليهم تحمل تكلفة النفايات الذرية – وإن كان لها عمر زمنى تتحلل فيه رغم طوله – والتى يورثها لهم جيل الحاضر، وعادة تخفض فعالية وكفاءة آليات السوق فى منع مثل تلك الآثار ، ومن ثم يكون من الضرورى الاعتماد على الأسلوب السياسى كوسيلة لعمل التعديلات الملائمة .

وبالإضافة إلى هذا التداخل بين قرارات جيل اليوم ورفاهة جيل الغد، فهناك مشكلة قيام الأفراد باتخاذ قرارات غير رشيدة لاتهتم كثيراً حتى برفاهيتهم المستقبلة . وهذا الاتجاه قصير النظر الذى لايهتم بأهمية الاستهلاك فى المستقبل بالنسبة للاستهلاك فى الوقت الحاضر ، وإذا ما تدخل شخص ما (أو هيئة ما) فى قرارات أخرى لتعديلها بما يضمن تحقيق سعادة الأخير فى المستقبل، فإن الأخير – فى نهاية حياته – سيشكره على جعل حياته ككل، أكثر سعادة عما ستكون عليه إذا ما نفذ قراراته الخاطئة[1].

وأهمية التكاليف والعوائد الاجتماعية للغرض من مناقشتنا الحالية هى: أن أنشطة المنتجين التى تهدف إلى الربح سوف تؤدى إلى تخصيص الموارد

---

(١) روجرا أ. باولز ، ديفيد ك . وينتز ، ***التخطيط الاقتصادى : على المستوى الجمعى*** (الرياض: دار المريخ ، ١٩٩٤) ص ص ٣٥-٣٦.

بكفاءة من وجهة نظر المجتمع إذا تضمنت التكلفة الحدية جميع تكاليف الإنتاج خاصة كانت أم عامة ، وإذاً عكس سعر السلعة جميع الفوائد التى يحصل عليها المجتمع من إنتاج السلعة ، وفى هذه الحالة فقط يكون الإنتاج فى ظل المنافسة عندما تكون د ح (ع) = ت ح يمكن أن يوازن بين التضحية الكلية والإشباع الكلى للمجتمع ويؤدى إلى كفاءة تخصيص الموارد، ولما كان السعر والتكلفة الحدية ليسو بالمقاييس الدقيقة للتضحيات والإشاعات عندما تكون هناك تكاليف وعوائد اجتماعية فإن الإنتاج عند تحقيق القاعدة د ح (ع) = ت ح لن يغدوا دليلاً على كفاءة تخصيص الموارد.

٣- جهاز السعر التنافسى لايعكس احتياجات المستهلكين بدقة ، وهناك وجهين لهذا الانتقاد، فمن ناحية نجد أن جهاز السعر يسجل ويستجيب فقط لتلك المطالب التى يمكن للفرد أن يعبر عنها فى السوق، لذلك فإن جهاز السعر يتجاهل بعض السلع والخدمات الاجتماعية الهامة مثل التعليم، والطرق والدفاع والأمن القومى والتى يحتاجها المستهلكين ويطلبونها، أى أن جهاز الثمن يكون غير قادر على تسجيل الحاجات القومية والجماعية .

ومن الناحية الأخرى كذلك فإن طلب السوق على السلع والخدمات المختلفة لايعكس احتياجات المستهلكين بدقة لأن توزيع الدخل يكون متفاوت فى المجتمع الذى يعمل وفق نظام أسعار تنافسية، هذا التفاوت يؤدى إلى التركيز على إنتاج السلع التى يرغبها الأغنياء، وينكر أهم الاحتياجات الأساسية للفقراء من ذوى الدخول المتدنية ، فجهاز الأسعار

يخصص الموارد وفق توزيع متقارب للدخل، ويقرر بعض الاقتصاديين أن احتياجات المجتمع يمكن الوفاء بها عن طريق إعادة توزيع الدخل بطريقة تختلف عن نمط السائد فى ظل المنافسة الكاملة .

٤- كذلك وجهت إلى جهاز الثمن انتقادات نتيجة لاخفاقه فى التكيف (بالسرعة المطلوبة) للتغيرات الكبيرة فى أهداف المجتمع الإنتاجية ، إذ يزعم أن هناك فترة زمنية Timelage تمر بين وضع أهداف إنتاج المجتمع وبين النمط الفعلى لتخصيص الموارد الذى يتم عن طريق جهاز الثمن. حتى فى المجتمعات التى تعمل فى ظل اقتصاد سوق تسوده منافسة عالية، فإن انتقال الموارد البشرية مهنياً أو جغرافياً ليس تاماً. فالعمال يترددون فى الانتقال إلى وظائف جديدة لما تجمعهم من روابط اجتماعية قوية يفضلون معها عدم الانتقال إلى مجتمعات غريبة عليهم ، كذلك فإن مثل هذا الانتقال قد يكون مكلفاً ، خاصة إذا كانت الوظيفة الجيدة تحتاج من العامل أن يعد نفسه بمهارات جديدة ، والموارد فى شكل ممتلكات عادة ما يعاد توزيعها عن طريق جهاز الثمن بصورة أبطأ ، وبعبارة أخرى يؤدى ضعف أو أنهيار بعض الصناعات إلى عزوف الموارد عنها وانتقالها إلى الصناعات الرائجة المتوسعة. ولكن هذا الانتقال لن يتم بسرعة كافية . والنتيجة هى أن موارد أكثر من اللازم تعمل فى إنتاج سلع هذه الصناعات الراكدة التى تقل أهميتها النسبية للمستهلك، بينما تعمل موارد أقل مما هو مطلوب فى صناعات يحتاج المستهلك إليها ويفضلها.

ولقد أكدت الانتقادات، بصفة خاصة ، عجز جهاز الثمن على التكيف بسرعة مع التغيرات الكبيرة فى أهداف الإنتاج إبان الحرب. فجهاز الثمن يستطيع أن يحدث التعديلات المناسبة بسرعة بالنسبة للتغيرات المتواضعة فى نمط حاجات المجتمع. ولكنه غير قادر على إعادة تخصيص الموارد بسرعة من السلع المدنية إلى إنتاج سلع الحرب فى ذلك الموقف الحرج حين يكون عنصر الزمن هو أهم مورد على الإطلاق. وتنطبق نفس هذه الحجة ، بالطبع على بعض التغيرات الأقل حدة فى أهداف الإنتاج نتيجة لبعض الاعتبارات مثل الاضطرابات فى التجارة الخارجية الناشئة عن بعض الاعتبارات السياسية، أو التقدم المفاجئ والغير متوقع لتطور تكنولوجى حيوى.

٥- إن جهاز السعر التنافسى ربما لايتضمن باستمرار استخدام أكثر أساليب الإنتاج كفاءة أو يؤدى إلى تطوير أساليب حديثة متطورة .

هناك جانبان لهذا النقد، جانب استاتيكى يختص بالوضع الراهن، وجانب ديناميكى يختص بالتحرك على مدار الزمن، فالجانب الاستاتيكى يشير إلى أن بعض خطوط الإنتاج تتطلب وجود أساليب إنتاجية على نطاق واسع حتى تحقق أقل تكاليف لوحدة الإنتاج ، وعلى ضوء حجم معين من طلب المستهلك فإن وجود عدد قليل من منشآت كبيرة الحجم يكون مطلوباً كى يتحقق إنتاج كفئ ، وبعبارة أخرى، فالإنتاج الكبير يحقق وفورات اقتصادية، ووجود عدد كبير من منشآت صغيرة فى الصناعة التنافسية يضيع هذه الوفورات ، ولذلك فإن شرط توافر عدد كبير من المنشآت صغيرة

الحجم فى حالة المنافسة الكاملة يمنع الاستفادة من تحقيق مثل هذه الوفورات للحجم.

والجانب الدينامكى لهذا النقد يختص برغبة وقدرة المنشآت العاملة فى ظل المنافسة الكاملة على تطبيق الأساليب التكنولوجية المتقدمة، فهناك اعتقاد سائد فإن المنافسة الكاملة لاتؤدى إلى دفع عملية الإسراع بالتقدم الفنى، ذلك أن الحافز على التقدم الفنى ربما يكون ضعيفاً فى ظل المنافسة الكاملة، لأن المكافأة فى صورة أرباح تحصل عليها المنشأة المبتكرة نتيجة لتطوير أسلوب تكنولوجى مخفض للتكلفة سوف ينتشر بسرعة إلى المنشآت المنافسة. ومن ثم تزول هذه الأرباح بفعل المنافسة، كذلك فإن صغر حجم المنشآت المتنافسة يثير تساؤلات حول إمكانية وقدرة مثل هذه المنشآت على تمويل برامج منتظمة للبحوث.

٦- جهاز السعر التنافسى قد لايعطى قدر كافٍ من الاختيار للمستهلك أو يقدم منتجات جديدة.

هذا النقد مثل سابقه له جانب استاتيكى وآخر ديناميكى، فالمنافسة الكاملة تتضمن إنتاج نمطى بينما هياكل السوق الأخرى مثل المنافسة الاحتكارية وغالباً احتكار القلة ، تتضمن توافر مجال واسع لأنواع مختلفة من المنتجات ونماذج متنوعة ودرجات مختلفة من الجودة لأى منتج ، هذا النوع من تمييز المنتجات يوسع مجال اختيار المستهلك وتشجع فى نفس الوقت على تحقيق الإشباع الكامل لأولويات المستهلك . كذلك فإن المنشآت المتنافسة لاتبذل جهداً فى تطوير المنتجات القائمة أو تطوير منتجات جديدة.

**وإجمالاً** : يمكن القول بأن جهاز الثمن فى الوقت الحاضر لايؤدى إلى تحقيق تخصيص كفء للموارد الاقتصادية ، كما أن جهاز الثمن أصبح غير كافٍ لتحقيق التوظف الكامل للموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك نتيجة فقد المنافسة الكاملة لكثير من شروطها، مما يجعل جهاز الثمن جهاز ناقص يحتاج إلى أداة مساعدة وهو التخطيط الاقتصادى ، حتى يتمكن المجتمع من الوصول إلى تخصيص كفٍ للموارد من أجل الوصول إلى التوظف الكامل لموارده الاقتصادية.

# البـــاب الثـــانى

# نظرية التـــخطيط

- مفهوم التخطيط الاقتصادى.
- العـــمليـــة التـــخطيطيـــة.
- التـــخطيط التـــأشـــيـــرى.
- التـــــخطيط الإقليـــــمى.

# الفصل الرابع

## مفهوم التخطيط الاقتصادى

يقصد بالتخطيط بصفة عامة تحديد أهداف يتعين تحقيقها فى المستقبل، مع وضع أساليب وتنظيمات وسياسات لإدارة الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف بأقل تكاليف ممكنة .

**١: أنواع التخطيط :**

تختلف الأهداف التى يرمى المجتمع إلى تحقيقها باختلاف الظروف التى يعيشها المجتمع، فإذا كانت الدولة تمر بحالة حرب فإنها تتبنى نوعا من التخطيط يلائم تلك المرحلة ، بل وأن الدولة بعد انتهاء حالة الحرب يتعين عليها تبنى نوعاً من التخطيط يلائم مرحلة إعادة الإعمار. وإذا كانت الدولة تعانى من ظروف التخلف الاقتصادى فإنها تتبنى نوعاً من التخطيط يرمى لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بالنمو. وإذا كانت الدولة قد وصلت لمراحل عالية من التقدم الاقتصادى فإن اقتصادياتها تكون أكثر استجابة للدورات التجارية Bussiness Cylce من كساد وتضخم وبالتالى فإنها تحتاج لتبنى نوعاً من التخطيط يساعد فى تعديل مسار الدورة التجارية ويقاوم التقلبات. وفى ضوء تلك الأهداف يمكن استعراض أنواع التخطيط المختلفة التالية :

**١-١: التخطيط فى أوقات الحرب Wartime Planning :**

لاتهتم الحكومات فى أوقات الطوارئ والأزمات بقوى السوق ولاتتركها تعمل بحرية ، ولكن تحل القرارات الحكومية محل قوى السوق وجهازه الثمن فى تخصيص الموارد الاقتصادية . ولعل أوقات الحروب أكثر أوقات الأزمات

احتياجا للتخطيط ، حيث توجه جميع الموارد لخدمة القطاع الحربى لتحقيق هدف وحيد وهو الحصول على النصر.

وأثناء الحرب العالمية الأولى طورت ألمانيا أفكار الاقتصادى النرويجى "كريستيان شو بنهيدر" فى التخطيط الاقتصادى واتخذتها وسيلة لإدارة دفة الحرب، واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطى لأغراض الموائمة بين متطلبات الاقتصاد القومى للأغراض المدنية ومتطلبات المجهود الحربى.

وجاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لتؤكد ثانية ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط للموارد الاقتصادية لإمكان تعبئتها لأغراض الجهود الحربية.

ففى أوقات الحرب تظهر ضرورة تخطيط ورقابة المتاح من السلع الاستهلاكية ، واتباع نظام لترشيد وتحجيم الطلب عليها فى حدود مستوى المعروض منها، وتخطيط ورقابة القوة العاملة والموارد الأولية والواردات ، لضمان تدفق الموارد النادرة للقطاع الحربى وللقطاع المدنى بالكميات المطلوبة وفى الأوقات المناسبة ، وغالباً ما توضع احتياجات الحرب فى الأولويات قبل القطاع المدنى.

وفى أوقات الحرب يكون الهدف واضحاً للقيادة السياسية ولأفراد الشعب وهو تحقيق النصر فى الحرب، وتلتزم القيادة السياسية بتحقيق هذا الهدف، ويكون المواطنين على استعداد للتضحية وتغيير أنماط حياتهم وعاداتهم الاستهلاكية من أجل تحقيق الهدف. ومع نهاية الحرب وتحقق الهدف تنتهى قواعد التخطيط والرقابة الصارمة .

وفى أعقاب انتهاء الحرب عادة تكون أهداف التخطيط موجهة لإعمار ما خربته الحرب وانعاش الاقتصاد القومى لدفع القطاع المدنى مرة أخرى وإعطاءه الأولية على القطاع الحربى.

**١-٢ : تخطيط المدن Town & Country planning :**

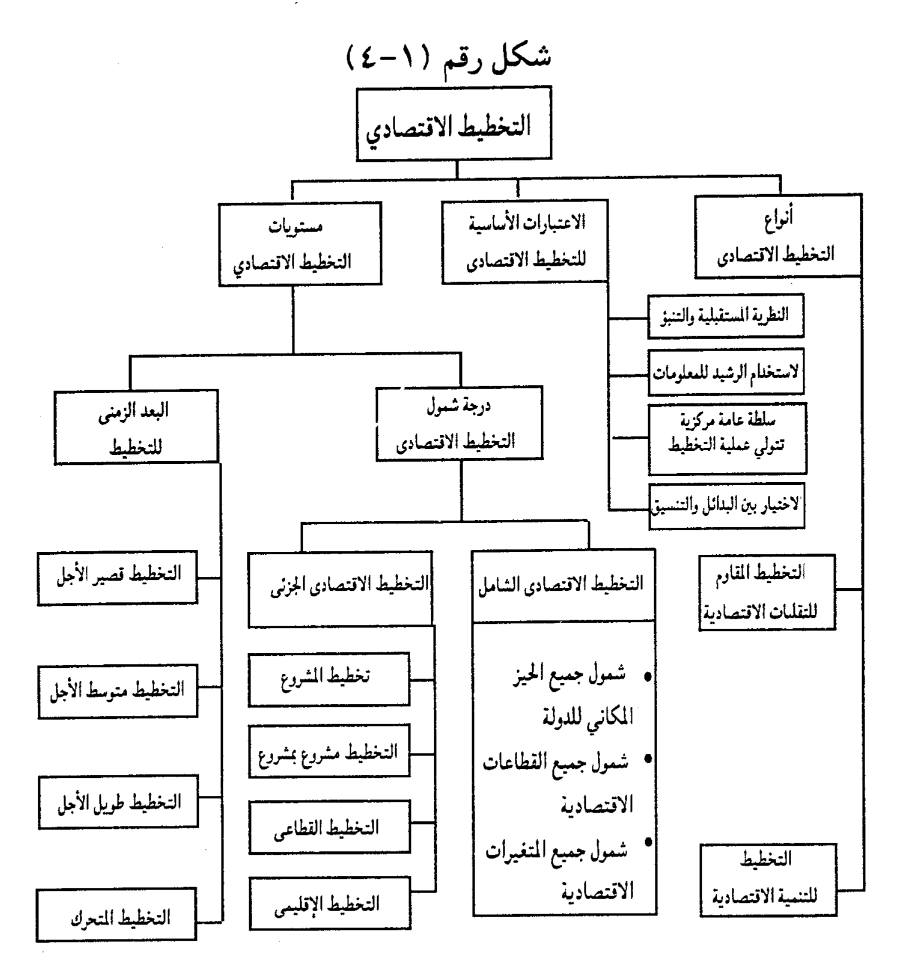
تنظيم المدينة بما يتلائم مع حركة النشاط بها، ويرتبط بذلك التخطيط العينى للمدينة والذى يشتمل على التخطيط لاستعمالات الأراضى ورفع كفاءة استخداماتها وإضفاء الجمال عليها، ومد شبكات المرافق، وإقامة مشروعات الإسكان.

وبعد أن كان هذا النوع من التخطيط يركز على تخطيط الجوانب الإنشائية والهندسية أخذ يهتم أكثر فأكثر بتخطيط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، أخذاً فى الحسبان خلق أنشطة اقتصادية توفر فرص عمل لسكان المدينة وهو ما يطلق عليه القاعدة الاقتصادية Economic Base للمدينة ، بل أنه أصبح تخطيط القاعدة الاقتصادية للمدينة يعد الأساس للتخطيط العينى للمدينة .

**١-٣ : التخطيط الاقتصادى :**

ينقسم التخطيط الاقتصادى أساساً إلى نوعين من التخطيط : التخطيط المقاوم للتقلبات الدورية، والتخطيط للتنمية :

شكل رقم (١-٤)




**١-٣-١: التخطيط المقاوم للتقلبات الدورية Anticyclial Planning:**

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تحقيق مستوى من الطلب الفعال فى إطار الهيكل الاقتصادى والاجتماعى القائم وفى إطار الرغبة والحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وبما يسمح لتحقيق التوظف الكامل لرأس المال والقوة العاملة وغيرها من الموارد الاقتصادية.

وهذا النوع من التخطيط الذى تتبعه الدول المتقدمة لأن هذه الدول تكون قد وصلت إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادى، ويكون الهدف بالإضافة إلى تحقيق مزيد من النمو هو بالأساس المحافظة على الاستقرار الاقتصادى بمقاومة اتجاهات الكساد وكذلك اتجاهات التضخم. فالتخطيط المقاوم للتقلبات الدورية يسعى إلى تحقيق التوظف الكامل، وتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى من خلال المؤسسات القائمة فى المجتمع، وذلك لأن تلك المؤسسات فى الدول المتقدمة التى تمارس هذا النوع من التخطيط تعمل بدرجة مقبولة من الكفاءة ، وتعمل الإدارة الحكومية أيضاً بدرجة مقبولة من الكفاءة ، ويوجد قطاع خاص متطور يتمتع فيه المنظمين بتوافر المعلومات ولديهم الرغبة للتوسع فى طاقاتهم الإنتاجية وضخ استثمارات جديدة طالما أتيحت الفرصة . ويتمتع جهاز الثمن بدرجة كافية من المرونة تسمح للأسواق للعمل بكفاءة فى تخصيص الاستثمارات والموارد طبقاً لما يمليه الطلب الفعال فى المجتمع.

وبالتالى فإن التخطيط المقاوم للتقلبات الدورية يهدف للتأثير فى الطلب الفعال من خلال نظام الأسواق والمؤسسات العاملة فيه ، باستخدام السياسات النقدية التى يطبقها البنك المركزى، أو السياسات المالية من ضرائب وانفاق حكومى من خلال الموازنة العامة للدولة .

**١-٣-٢: التخطيط للتنمية Development Planning :**

وهذا النوع من التخطيط تتبعه الدول النامية والمتخلفة ، ففى الدول النامية توجد اختلالات واضحة فى اقتصادياتها، يتمثل فى : بطالة ظاهرة ومقنعة فى الموارد. واختلال فى ميزان المدفوعات والعديد من الاختناقات التى تعوق الإنتاج والتوزيع. والجهاز الحكومى ضعيف، وغالباً ما يتركز

نشاط القطاع الخاص فى التجارة . وهو غير مجهز وراغب فى توسيع طاقته الإنتاجية أو البحث عن مجالات صناعية جديدة ، بينما يتجه الاستثمار الأجنبى، فى الغالب إلى استخراج الموارد الطبيعية حيث يجرى تجهيزها وإجراء العمليات التحويلية عليها فى الخارج . واستجابة الأسعار للتغيرات فى العرض أو الطلب غير منتظمة وتخضع لعامل الصدفة لأن الأسواق غالباً ما تكون غير ناضجة وغير منظمة ، وتعمل فى ظل العديد من القيود التى تحول دون تدفق المعلومات إلى هذه الأسواق مثل: التعريفة الجمركية المقيدة، والعادات والتقاليد وتفشى الجهل. وهناك قيود مفروضة على الدخول إلى السوق بفعل السيطرة الاحتكارية . كذلك فإن أسواق رأس المال والصرف الأجنبى وحتى أسواق العمل، لاتعمل بكفاءة فى هذه الدول ، ولعل هذا يفسر السبب فى عدم ثقة العديد من حكومات الدول الأقل تقدماً فى الاعتماد على جهاز الثمن والأسواق الحرة فى تخصيص الموارد الاقتصادية .

وفى ظل هذه الظروف يصبح إجراء تغيير فى هيكل الاقتصاد القومى والهيكل الاجتماعى لمعظم الدول الأقل تقدما ضرورة لتهيئة المناخ لعملية التنمية .ويهدف التخطيط من أجل التنمية لتحقيق هدفان أساسيان وهما :

١- تهيئة الإطار الملائم للتنمية وإحداث تغيير هيكلى فى الاقتصاد القومى بإزالة معوقات التنمية التى تعطل النمو، بإنشاء الهياكل الأساسية وتغيير البنيان الاقتصادى للدولة سواء ما يتعلق بهيكل الملكية ، أو الهيكل القطاعى للأنشطة الإنتاجية . وإحداث تغيير فى الظروف الاجتماعية والسياسية .

٢- الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى.

وفى معظم الدول النامية يسود الاعتقاد بأن كفاءة التخطيط للتنمية ترتفع كلما كانت هناك إصلاحات هيكلية أساسية .

ففى الخمسينات والستينات بل والسبيعينات من هذا القرن كانت تتجه هذه الإصلاحات نحو "برامج للإصلاح الزراعى" و"برامج للتأميم" لتوسيع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

ولكن مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اتجهت هذه الإصلاحات نحو "برامج للتحرير الاقتصادى" بهدف توسيع دور القطاع الخاص وتقليص الدور الحكومى فى النشاط الاقتصادى المباشر، وتفعيل قوى السوق الحر.

وبالرغم من أن هناك تشابه بين "التخطيط المقاوم للتقلبات الدورية" و"التخطيط للتنمية" ، حيث أن كلاهما يهدف إلى تحقيق زيادة فى مستويات التوظف وتحقيق زيادة فى الدخول، إلا أن هناك اخلافات جوهرية بينهما.

**٢- مفهوم التخطيط الاقتصادى:**

فى الواقع لايوجد تعريف محدد للتخطيط الاقتصادى يمكن أن يقبله الجميع، ذلك لأن التخطيط وسيلة لتحقيق غايات معينة ، وبرغم أن الغايات التى تسعى إلى تحقيقها مختلف المجتمعات تنحصر فى أهداف ثلاث أساسية ، وهى : النمو الاقتصادى، والتوظف الكامل، والاستقرار السعرى، إلا أن أولويات تلك الأهداف تختلف من مجتمع لأخر، فقد يسبق هدف النمو هدف التوظف والعكس،وقد يسبق هدف الاستقرار السعرى هدف النمو والتوظف.. وذلك لأن مستويات التقدم والنمو تختلف من مجتمع لآخر، مما يجعل أولويات الغايات الاقتصادية مختلفة من مجتمع لأخر، بل وتكون متغيرة لنفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى ...

وهناك تعريفات عديدة للتخطيط الاقتصادى طرحها الاقتصاديون، نعرض بعضها على النحو التالى:

التخطيط الاقتصادى هو "إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادى واجتماعى متناسق، معتمداً على شيء من المركزية فى الإعداد واللامركزية فى التنفيذ، متضمناً تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية معينة ، هادفاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنتظمة لجميع فروع النشاط ، وجميع مناطق الدولة"[1].

والتخطيط هو "نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومى وهيكله من جهة ، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك فى شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية الهامة"[2].

ويعتبر "التخطيط وضع مجموعة من القرارات الملزمة المتعلقة بإنتاج مقادير جمعية من السلع والخدمات باستخدام المتاح من الموارد البشرية والمادية والطبيعية والمالية على أكفأ وجه ، لإشباع أقصى حد ممكن من حاجات أفراد المجتمع، خلال فترة زمنية مستقبلية منظورة"[3].

ويرمى التخطيط إلى "تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة" ، ولما كانت عملية التخطيط تنصب على المستقبل فسيكتنفها

---

(١) على لطفى، ***التخطيط الاقتصادى: دراسة نظرية وتطبيقية*** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠) ص ٣٢.

(٢) عبدالفتاح قنديل، ***اقتصاديات التخطيط: الاعتبارات النظرية : القرارات الفنية، إجراء التخطيط*** (الكويت: وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢) ص ٢٣.

(٣) محمد عبدالعزيز، ***التخطيط الاقتصادى الشامل*** (بنغازى : جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٧) ص ٧.

بالضرورة درجة أو أخرى من درجات عدم اليقين والمخاطرة وهدف التخطيط هو إقلال هذين الجانبين بأكبر قدر ممكن"[١].

والتخطيط يعنى "تحكم سلطة عامة فى الاقتصاد القومى ونقله أو تحريكه من حالة معينة إلى حالة مستهدفة فى المستقبل"[٢] .

و"التخطيط هو بالأساس طريقة للتفكير بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو موجه تماماً نحو المستقبل، ويهتم بقوة بعلاقة الأهداف بالقرارات الجماعية ، ويسعى إلى الشمول فى السياسات والبرمجة"[٣].

والتخطيط "محاولة منظمة وذكية لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة ، ويمثل الاستخدام الرشيد للمعلومات فى عملية الوصول إلى قرارات تساهم فى اتخاذ إجراءات معينة ، ويظل حجر الزاوية فى معنى التخطيط هو تكوين العلاقات بين الوسائل والغايات بهدف تحقيق هذه الغايات بأكثر الوسائل كفاءة"[٤].

و"التخطيط الاقتصادى أسلوب تنظيمى لتحقيق هدف محدد، فى فترة لاحقة ، وهو أسلوب تتولاه الدولة فى النشاط الاقتصادى بوضع خطة قومية فى نطاق حسابات دقيقة ، وتوقعات مدروسة لكل الإمكانيات والموارد المتاحة بمختلف أنواعها ، سواء كانت موارد بشرية أو مالية أو تكنولوجية"[٥].

(١) محمد سلطان أبو على، ***التخطيط فى ظل التحرير الاقتصادى***(القاهرة: المؤلف، ١٩٩٦) ص٩.

(٢) محمد رضا العدل،***التخطيط الاقتصادى*** (القاهرة: المؤلف، بدون) ص٢٧.

(٣) جون كلايسون.***مدخل إلى التخطيط الإقليمى: المفاهيم النظرية والتطبيق،*** ترجمة إميل جميل شمعان (بغداد: كلية التخطيط الحضرى والإقليمى، بدون).ص ٢٤.

(٤) محمود سمير طوبار، ***التخطيط : أسسه ، أساليبه ، تطبيقاته*** (القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨) ص٤٤.

(٥) حمدية زهران، ***التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر*** (القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون) ص٣٩.

## ٢:٢ الاعتبارات الأساسية فى التخطيط الاقتصادى :

باستعراض التعريفات المطروحة للتخطيط الاقتصادى في البند السابق يمكن استنتاج عدة اعتبارات يتضمنها مفهوم التخطيط الاقتصادى، وهذه الاعتبارات تتمثل فى :

### ١- النظرة المستقبلية والتنبؤ :

فالتخطيط عملية تنظيمية موجهة بالأساس للمستقبل، حيث يرمى التخطيط إلى تحديد أهداف تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى من المخطط تنفيذها فى فترة زمنية لاحقة ، وحتى يمكن تحديد تلك الأهداف بدقة يتطلب الأمر القيام بنوع من التنبؤ بمسار تلك المتغيرات من خلال توقعات كمية محسوبة لقيم تلك المتغيرات فى المستقبل، وحيث أن التنبؤ يقوم أساساً على فرضية أن الاقتصاد القومى ينمو نمواً حرا تلقائياً ويسير فى اتجاه معين وفقاً لقوانين اقتصادية معينة .

لذا فإن التخطيط يهدف إلى تحديد التعديلات المطلوب إحداثها فى المستقبل فى مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية ، لتتوافق والأهداف العامة المرغوب تحقيقها فى المستقبل، ويستلزم هذا ضرورة تحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها فى المستقبل للتأثير فى مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرغوبة فى المستقبل.

وبالتالى فإنه إذا كان التخطيط يهدف إلى وضع تصور تفصيلى للاقتصاد القومى من المرغوب تحقيقه فى المستقبل، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إجراء تنبؤات سابقة لحالة الاقتصاد القومى باعتبار أن الظروف السابقة ستظل سائدة فى المستقبل .

٢- الاستخدام الرشيد للمعلومات :

إن هذا العنصر يعنى ضمنياً ضرورة توفير معلومات كافية عن الاقتصادى القومى فى الفترة الحالية التى يتم فيها الإعداد للخطة ، ويتطلب ذلك إجراء مسح شامل من خلال جهاز إحصائى كفء مساند لجهاز التخطيط عن الموارد الاقتصادية المتاحة فى الاقتصاد القومى على المستوى الكلى ، وعلى المستوى الإقليمى، وكذلك توفير معلومات دقيقة عن قيم المتغيرات الاقتصادية بما فى ذلك الدخل القومى والاستهلاك الاستثمار والادخار والصادرات والواردات والضرائب والإنفاق الحكومى.. وغيرها .

ولايقتصر توفير المعلومات عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والموارد القومية ، بل يتخطاه لتوفير المعلومات عن اتجاهات النمو فى الاقتصاد العالمى والتنظيمات والسياسات الحاكمة لمساره.

وإذا كان توفير المعلومات شرطاً ضرورياً للقيام بعملية التخطيط، فإن الشرط الكاف هو ضرورة توافر عدد كاف من الخبراء والفنين المتخصصين فى تحليل المعلومات واستنتاج العلاقات لتوظيف تلك المعلومات بكفاءة فى العملية التخطيطية .

٣- سلطة عامة مركزية تتولى عملية التخطيط :

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومة هى التى تشرف على أعمال التخطيط، وليست أى مجموعة من القطاع الخاص أو شبه حكومية . لذلك لايمكن أن نطلق على الجهود التى بذلها ثمانية من رواد الصناعة فى الهند عام ١٩٤٤ لإصدار ما سمى بخطة بومباى على أنه تخطيط، غير أن مناقشة ما ساهم به هؤلاء الثمانية يمكن أن يلقى الضوء على مستقبل التنمية فى الهند. إذ تعتبر خطة بومباى اكتشاف طريق جديد لجهود القطاع الخاص .

ولكنها لاتعبر عن مثال للتخطيط القومى للتنمية . وبيرو أيضاً لايمكن القول بأنها اندمجت فى عملية التخطيط رغم أن البنك المركزى فى بيرو قدم من تلقاء نفسه الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢-١٩٧١، حيث أن الحكومة لم تبدى أى اهتمام بهذه الخطة .

وتعهد بعض الحكومات إلى هيئات غير حكومية بمهمة إعداد الخطط كى تحتفظ لنفسها بالحرية الكاملة فى رفض أو معارضة هذه الخطط. ففى السويد وفنلدنا ، على سبيل المثال، تعد الخطط بواسطة هيئات تنشأ الحكومة لهذه الغرض وتصدر هذه الخطط على مسئولية هذه الهيئات نفسها، لذلك فإن الحكومة ليست مضطرة إلى قبول الخطة التى أعدتها الهيئة التى شكلتها، كما أن المقترح المقدم من هذه الهيئة لايعتبر خططا قومية ، ما لم تتبناه الحكومة .

يكون من الضرورى أن تتولى عملية التخطيط "سلطة عامة مركزية" أى أن هيئة التخطيط المركزية تكون تابعة للحكومة ، حيث تستطيع هيئة التخطيط المركزية بما يتوافر لديها من بيانات وإحصاءات أن تنسق بين أهداف الخطة الاقتصادية ، وكذلك التنسيق بين الوسائل والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة .

ولايعنى تولى سلطة عامة مركزية عملية التخطيط أنه لن يتم استشارة الهيئات والمنظمات والوحدات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة التى ستتولى بعملية تنفيذ الخطة ، ولكن يكون من الضرورى أن تقوم هيئة التخطيط المركزية باستطلاع الآراء على جميع المستويات التى ستتولى تنفيذ الخطة ، وذلك قبل تحديد الأهداف الكلية للخطة ، بل يفضل أن تقوم هيئة

التخطيط المركزية استطلاع آراء تلك المستويات التنفيذية عن الأهداف بعد تحديدها كذلك.

**٤- الشمول :**

ويقصد بالشمول فى التخطيط الاقتصادى ثلاث مستويات أساسية : الشمول على المستوى القطاعى، أى يشمل التخطيط جميع قطاعات وفروع النشاط الاقتصادى بما يضمن تحقيق التوازن القطاعى أى ضمان تحقيق معدلات نمو متساوية أو متقاربة لقطاعات وفروع النشاط الاقتصادى المختلفة داخل الاقتصاد القومى.

وكذلك الشمول على المستوى الإقليمى، أى أن يشمل التخطيط جميع الأقاليم والمناطق التى تتكون منها الدولة ، بما يضمن تحقيق التوازن الإقليمى أى تحقيق معدلات نمو متساوية أو متقاربة للأقاليم الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد القومى.

وأخيراً الشمول علي مستوي المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي، أي أن يشمل التخطيط الاقتصادي جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية بدءاً من الناتج القومي الإجمالي ومتغيراته الأساسية من الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار والصادرات والواردات، وما يؤثر في تلك المتغيرات من متغيرات نقدية أو مالية.

**٥ - الاختيار بين البدائل والتنسيق :**

إذا كان هدف التخطيط هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى المستقبل، فمن المعلوم أن هذا المعدل المحدد للنمو الاقتصادى فى المستقبل لايتوقف فقط على حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، بل كذلك على مستوى

التكنولوجيا السائدة، والشكل التنظيمى لإدارة الموارد ومستوى تقدمه، وأيضاً المستوى المهارى للقوى العاملة فى المجتمع ومستوى تطورها.

وحيث أن تلك المتغيرات الثلاث دائمة التطور ولاتتوقف عند وضع استاتيكى، لذا يكون من الضرورى عند صياغة الخطة الاقتصادية عدم الاكتفاء بوضع بديل وحيد لمعدل النمو ، وبالتالى صياغة وحيدة للخطة ، بل يجب وضع أكثر من بديل لمعدل النمو ، وبالتالى أكثر من صياغة للخطة كل منها تقوم على أساس معدل معين للنمو يتوقع تحقيقه فى المستقبل.

وبعد ذلك يتم اختيار أفضل تلك البدائل وفق توقعات مدروسة لمستوى التكنولوجيا والمستوى المهارى للقوة العاملة والمستوى التنظيمى لإدارة الموارد.

وكذلك فإنه قبل تحديد الأهداف الأولية للخطة يواجه المخطط بضرورة الاختيار ما بين الاحتياجات اللانهائية (الفردية والجماعية) للمواطنين، فتحديد أياً من تلك الاحتياجات التى يجب التخطيط لإشباعها وتحقيقها، وأيها يجب التضحية به وارجاءه لفترات تخطيطية لاحقة .

وأيضاً فإن المخطط يكون مطالب بالاختيار ما بين أساليب الإنتاج المختلفة التى تلائم العملية الإنتاجية داخل الاقتصادى القومى ، ومن ثم تخطيط السياسة النقدية والسياسة المالية بما يعمل على توجيه أفراد المجتمع لتبنى الأسلوب المقترح.

**٤: مستويات التخطيط الاقتصادى:**

يتم تحليل مستويات التخطيط الاقتصادى عادة فى إطار اعتبارين أساسيين : **الأول**: مدى شمول التخطيط، **والثانى** : البعد الزمنى للتخطيط.

**٤-١ : مستويات التخطيط الاقتصادي من حيث مدى شمول التخطيط :**

يتدرج التخطيط الاقتصادى من حيث درجة الشمول من التخطيط الشامل للاقتصاد القومى ككل شاملاً جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المتغيرات الاقتصادية والحيز المكانى للدولة ككل، وينطبق مستوى التخطيط ليختص بجزء من الاقتصاد القومى ، قد يكون على أساس تقسيم قطاعى ، وقد يكون على أساس تقسيم مكانى إقليمى، وقد يضيق مستوى التطخيط إلى درجة أصغر ليكون على أساس تخطيط المشروع.

**٤-١-١: التخطيط الشامل Comprehensive Planning :**

يقصد بالتخطيط الشامل أن تعد الخطة للاقتصاد القومى بأكمله، بحيث تشتمل الخطة جميع قطاعات وفروع النشاط الاقتصادى بما فيها قطاعات الأنشطة الاقتصادية الأولية والتى تشمل الزراعة والصيد والرعى والتعدين ، والأنشطة الاقتصادية الثانية والتى تشمل النشاط الصناعى بفروعه المختلفة، والأنشطة الاقتصادية الثالثة والتى تشمل أنشطة الخدمات بفروعها المختلفة . وكذلك تعد الخطة فى التخطيط الشامل بحيث تشمل جميع أقاليم مناطق الدولة، وتشمل كذلك جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي بدءاً من الناتج القومي إلي الاستهلاك العائلي والحكومي والإنفاق الاستثماري والصادرات الواردات، بل وجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تلك المتغيرات بما فيها المتغيرات النقدية والمالية.

ويتيح التخطيط الشامل تحقيق نوعان من التوازن للنمو داخل الاقتصاد القومى: فهو يضمن تحقيق نمو متوازن للقطاعات المختلفة ، وكذلك يضمن تحقيق نمو متوازن لأقاليم الدولة المختلفة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط الشامل يسمح بصياغة السياسات التى تؤدى إلى تحقيق توزيع متوازن للدخل القومى.

وفى التخطيط الشامل تؤخذ علاقات التشابك القطاعى والتشابك الإقليمى فى الاعتبار، بما يسمح بتعظيم الاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية المتولدة داخل الاقتصاد القومى، أو إقلال الأضرار الخارجية المتولدة داخل الاقتصاد القومى، حيث تتيح الخطة الاقتصادية صورة كلية ومتكاملة عن الاقتصاد القومى ككل بما يتيح للمخطط التعامل مع كل الجزئيات المكونة للاقتصاد القومى.

ويجب أن نلاحظ أن لفظ "الشامل" - بذاته - لايعطى هنا معنى عقائدياً للتخطيط ، فالشمول لاينصرف إلى أى مضمون أيديولوجى، وإنما يعنى أن التخطيط يمس كل جوانب الاقتصاد القومى موضع البحث.

وفى التخطيط الشامل تحدد الخطة دور كلا من القطاع العام والقطاع الخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما ، وذلك من خلال وضع القواعد الملزمة للقطاع الخاص، وتنسيقها مع استثمارات القطاع العام فى خطة موحدة ومتكاملة فى إطار كلى، يتم فى نطاقه بحث الحاجات والموارد والإمكانيات المتوفرة فى الاقتصاد ككل ؛ ثم تقدر السلطات التخطيطية بعد ذلك نصيب كل قطاع من الموارد، ودور كل منهما فى تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين، وبين دور كل منهما من جهة ، وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى.

وهناك مزايا لاتباع النظرة الشاملة فى التخطيط تتمثل فى ضمان عدم حدوث التعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة؛ وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين، يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى. أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض الأهداف.

### ٤-١-٢ : التخطيط الجزئى :

يقصد بالتخطيط الجزئى أى خطة لاتعد للاقتصاد القومى بصورته الشاملة ، فنكون بصدد تخطيط جزئي عندما ينصرف التخطيط إلي مشروع واحد فقط أو قطاع واحد فقط من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي أو متغير واحد فقط من المتغيرات الاقتصادية القومية أو حيز مكاني محدد (إقليم) من إجمالي الحيز المكاني للاقتصاد القومي، ومن ثم فإن التخطيط الجزئي ينصرف إلي المستويات التالية :

**١) التخطيط على مستوى المشروع :**

تنصب التخطيط على مستوى المشروع على دراسة المشروع من حيث إمكانية إقامته ، ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية ، ودراسات اختيار موقع المشروع و، التعاقدات الخاصة بإنشائه، وتدبير الأيد ى العاملة والآلات ومستلزمات الإنتاج الأولية الوسيطة اللازمة لتشغيله، وتصريف منتجاته ... وما إلى ذلك .

**٢) التخطيط مشروع بمشروع :**

يقصد به أن تقوم الحكومة بوضع برامج للاستثمار فى مشروعات لاتربطها علاقة تشابك سواء للأمام أو للخلف، ولاتكون فى مجموعها برنامج موحد، وغالباً ما تكون هذه المشروعات متفرقة .

ولعل من أبرز الأمثلة فى مصر فى الوقت الحاضر على هذا النوع من التخطيط هو المشروعات الكبرى الأربع التى تخطط الدولة لتنفيذها وهى مشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى – شرق العوينات) ، ومشروع تنمية سيناء، ومشروع المنطقة الحرة شرق التفريعة ، ومشروع المنطقة الحرة شمال خليج السويس.

### ٣) التخطيط القطاعى :

ينصرف مفهوم التخطيط هنا إلى إعداد خطة اقتصادية لقطاع معين أو بعض قطاعات الاقتصاد القومى دون بقية القطاعات الأخرى ، كأن يتم وضع خطة اقتصادية لقطاع الصناعة ، أو خطة لقطاع الزراعة أو خطة لقطاع الخدمات...، وقد يصل الأمر لوضع خطة لأحد القطاعات الفرعية داخل قطاع رئيسى ، كأن يتم وضع خطة خاصة بمحصول القطن أو محصول القمح...، أو أن يتم وضع خطة خاصة لصناعة السيارات أو صناعة الملابس الجاهزة ....، أو يتم وضع خطة للتعليم أو للصحة أو خطة للسياحة ... وهكذا .

ونظراً لأن البرنامج القطاعى يغطى قطاعاً بأكمله ، فإن محتوياته تفوق ما يلزم عند إعداد برامج المشروعات، لأنه لابد أن يغطى الجوانب المختلفة للقطاع من حيث الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ومشاكله التسويقية والتمويلية ، إلى جانب الدراسات الفنية الخاصة بأساليب الإنتاج وإمكانيات الإفادة من الموارد المحلية ، وصيانة برامج إئتمانية تضم عدداً من المشروعات المتكاملة اللازمة لتوسع القطاع فى المستقبل، ورسم برنامج زمنى لتنفيذها مع تحديد المسئوليات التنفيذية للأجهزة المختلفة التابعة للقطاع.

ومع ذلك فإن الخطة التى يتوصل إليها قطاع معين بهذا الأسلوب تختلف بالضرورة عن الخطة الموضوعة للقطاع فى إطار عام لخطة شاملة . ففى الحالة الأخيرة لابد من التأكد من اتفاق أهداف القطاع مع الأهداف العامة للخطة ، وتقدير احتياجات كل قطاع من باقى القطاعات والتأكد من أن تلك القطاعات قادرة فعلاً على مواجهة هذه الاحتياجات ، وكذلك تقدير

أثر زيادة إنتاج القطاع على باقى الاقتصاد القومى، إلى آخر ذلك من التوازنات التى تحققها الخطة الشاملة .

فقد يبنى القطاع خطته على أساس توفر عمال من درجات معينة من المهارة وتوفر طاقات معينة لقطاعات النقل والمواصلات والكهرباء.. إلخ، ومع ذلك فإن عدم وجود خطط للقطاعات الأخرى متفقة مع تلك الافتراضات يؤدى إلى حدوث اختلالات فى التوازن مما يؤدى إما إلى عدم تحقق أهداف الخطة القطاعية ذاتها، أو إلى حرمان القطاعات الأخرى من موارد كانت تحصل عليها من قبل، وبالتالى إلى نقص فى إنتاجها ، مما يذهب بجزء من فائدة توسع القطاع الذى وضع له البرنامج، بل قد يؤدى إلى نقص فى إنتاج هذا القطاع الأخير إذا كانت القطاعات المتأثرة على صلة وثيقة به.

وفى إطار التخطيط القطاع ، تتولى كل وزارة إعداد خطة القطاع الذى تشرف عليه وتنظمه ، ولكن دون أن توجد هيئة تخطيط مركزية تنسق بين الخطط الجزئية للقطاعات المختلفة على أساس نظرة شاملة للاقتصاد القومى. ويجب أن يراعى أن التخطيط القطاعى على هذا النحو يفقد الاقتصاد القومى صورته التوازنية .

### ٤) التخطيط الإقليمى[١]:

يقصد بالتخطيط الإقليمى كنوع من التخطيط الجزئى وضع خطة إقليمية بغرض تنمية إقليم معين أو منطقة معينة داخل الإقليم الكلى للدولة . وكذلك عندما تضع جميع السلطات الإقليمية خطة إقليمية للمنطقة التى تتبعها إدارياً، دون أن يكون هناك سلطة تخطيط مركزية تتولى التنسيق بين تلك الخطط الإقليمية فى إطار خطة قومية شاملة .

(١) سيتم تناول "التخطيط الإقليمى" بدراسة أكثر تفصيلاً فى الفصل الرابع من هذا الباب.

أما عندما يتم تكليف السلطات الإقليمية بوضع خطط إقليمية كل للمنطقة التى يتبعها إدارياً ، وترفع تلك الخطط إلى سلطة التخطيط المركزية للتنسيق فيما بينها، فيكون التخطيط فى هذه الحالة تخطيط شامل لامركزى، لأن الخطة فى هذه الحالة صاعدة من أسفل لأعلى.

وبصفة عامة يلائم التخطيط الجزئى حالات الدول التى لاتتوافر لها العناصر اللازمة لوضع خطة شاملة للاقتصاد القومى ككل، مثل عدم توافر الإحصاءات الدقيقة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية واللازمة لإعداد الخطة ، وفى هذه الحالة يعد التخطيط الجزئى مرحلة تمهيدية للانتقال للتخطيط الشامل. ولعل جميع محاولات التخطيط التى تمت فى مصر بعد قيام الثورة ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٠ تعد من قبيل محاولات التخطيط الجزئى مثل : البرنامج التنفيذى لتخطيط التنمية الزراعية العامة' والذى وضعته وزارة الزراعة عام ١٩٥٦، و'برنامج التصنيع الأول' الذى وضعته وزارة الصناعة عام ١٩٥٧.

**٤-٢: مستويات التخطيط الاقتصادي من حيث البعد الزمنى للتخطيط:**

يتدرج التخطيط الاقتصادي من حيث البعد الزمنى للتخطيط من التخطيط طويل الأجل والذى يرتبط بالاستراتيجيات العامة ، ويضيق ليختص بالتخطيط قصير الأجل ، والذى يدقق فى تفصيلات السياسات والأهداف، ويضيق بدرجة أكبر ليختص بالخطط السنوية والتى تكون على درجة أكبر من التفصيل.

**٤-٢-١: الخطة طويلة الأجل Long-Term Plan:**

وتعد الخطة الطويلة الأجل لفترة زمنية عادة تمتد لفترة عشر سنوات أو أكثر. وغالباً ما تكون طبيعة الخطط طويلة الأجل التنبؤ بالاتجاهات العامة الرئيسية فى الاقتصاد القومى. وتهتم بالمتغيرات الاقتصادية التجمعية مثل

الدخل القومى، الاستثمار القومى، والاستهلاك القومى ومستوى العمالة . ورصيد ميزان المدفوعات .. . وما إلى ذلك . حيث يتم تحديد أهداف عامة متعلقة بتلك المتغيرات مثل زيادة الدخل القومى بنسبة معينة ، والقضاء على البطالة ، أو زيادة مستوى التوظف بنسبة معينة ، زيادة الصادرات بنسبة معينة، خفض الواردات بنسبة معينة ، التخلص من العجز فى الميزان التجارى، تخفيض عجز الموازنة العامة ، خفض نسبة الأمية للسكان إلى مستوى معين ... وغيرها .

وتقل درجة التفصيل فى الخطط طويلة الأجل حيث توضح الأهداف العامة التى يسعى المجتمع لتحقيقها دون الدخول فى تفضيلات الإجراءات والوسائل والسياسات التى يجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف، وتستخدم تلك الخطط كمرشد فى إعداد الخطط الأخرى ذات البعد الزمنى الأقل .

**٤-٢-٢ :الخطة متوسطة الأجل Medium-term plan :**

تعد الخطة متوسطة الأجل لفترة يتراوح بعدها الزمنى بين ثلاث إلى سبعة سنوات. ويتم تحديد الأهداف فى الخطط متوسطة الأجل فى ضوء الأهداف العامة للخطة طويلة الأجل والتى سبق تحديدها . وتنطوى الخطط متوسطة الأجل على درجة أعلى من التفصيل بالمقارنة بالخطة طويلة الأجل، حيث تتضمن الخطة متوسطة الأجل تفصيلات الإجراءات اولسياسات والأساليب التى يجب إتباعها لتحقيق أهداف الخطة .

وتتضمن الخطة متوسطة الأجل تفصيلات هيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية ، وتفصيلات هيكل العمال... وغيرها .

**٤-٢-٣: الخطة قصيرة الأجل Short-term plan:**

تكون الخطة قصيرة الأجل فى جميع الأحوال سنة واحدة ، ويتم تحديد أهداف الخطة قصيرة الأجل فى ضوء أهداف الخطة متوسطة الأجل، والتى تكون قد تتحدد تهى الأخرى فى ضوء الخطة طويلة الأجل.

وعادة ترتبط الخطة السنوية بالميزانية العامة للدولة لأن الميزانية العامة إن هى إلا البرنامج المالى للخطة، وبالتالى تكون الخطة السنوية إن هى إلا الموازنة الاقتصادية القومية عن سنة واحدة ، وهى تمثل المقابل الاقتصادى للموازنة العامة للدولة ، ويساعد ذلك المسئولين فى تحديد رقم الاستثمار الحكومى اللازم لتحقيق أهداف الخطة وتوزيعه على مشروع النشاط الاقتصادى المختلفة، وتتضمن الخطة قصيرة الأجل تفصيلات للسياسات والإجراءات والوسائل التى يجب اتباعها لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة .

**٤-٢-٤: الخطة المتحركة Rolling Plan:**

يكون المدى الزمنى للخطة المتحركة ثابت باستمرار عند خمس سنوات مثلاً، فعندما ينقضى عام من الخطة يضاف عام إلى نهاية فترة الخطة ، أى يتم تعديل الخطة المتحركة سنوياً بإسقاط السنة المنتهية وإضافة سنة أخرى فى نهاية فترة الخطة.

وتعد الخطة المتحركة نوعاً من التخطيط المستمر، حيث لايوجد مدى زمنى محدد لنهاية الخطة ، وتتيح الخطة المتحركة درجة عالية من المرونة بما يسمح بإدخال بعض التعديلات لاستعاب التغيرات المستمرة سواء ما يتعلق بالتطورات التكنولوجية والتغيرات فى اتجاهات الطلب وكذلك المتغيرات التى تتحدد خارج الاقتصادى القومى.

# الفصل الخامس

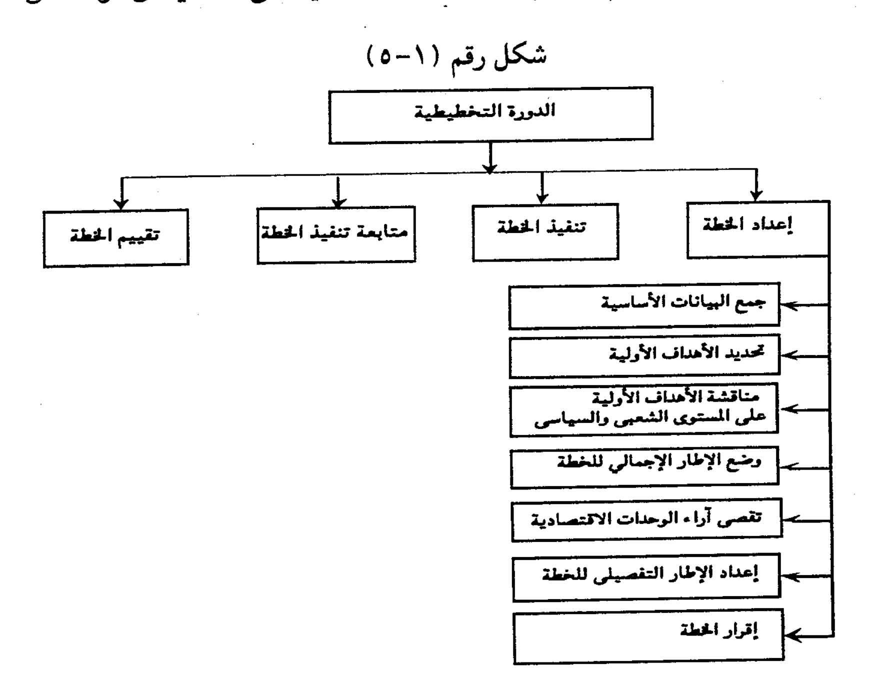
## العمليـة التخطيطيـة

يقصد بالعملية التخطيطية جميع العمليات المتعلقة بإعداد الخطة وتنفيذها ومتابعة تنفيذها بل وتقييمها، من خلال الحفاظ على مقومات جودة الخطة فى جميع مراحلها. وسواء كانت العملية التخطيطية تهتم بالمستوى القومى أو المستوى الإقليمى أو المستوى القطاعى أو حتى على مستوى المشروع، فلابد أن تمر العملية التخطيطية بالمراحل الأربعة المشار إليها، وإن كانت الجهات المكلفة بتنفيذ ومتابعة الخطة ستختلف من مستوى إلى مستوى آخر.

### ١: مراحل العملية التخطيطية:

تتسلسل مراحل العملية التخطيطية فى دورة متتالية من خلال أربعة مراحل كما يظهرها الشكل رقم (١-٥) ، وهذا التسلسل يعنى أنه لايمكن لمرحلة أن

شكل رقم (١-٥)



تسبق مرحلة أخرى، وإن كان هذا لايمنع من تداخل مرحلة مع مرحلة أخرى تالية لها ، ويحدث هذا التداخل عادة بين مرحلتى تنفيذ الخطة ومرحلة متابعة تنفيذها .

**١-١: المرحلة الأولى : إعداد الخطة :**

يمر إعداد الخطة الاقتصادية بعدة مراحل متكاملة، تؤثر كل منها فى الأخرى وتتأثر بها، فتعتمد كل خطوة من خطوات إعداد الخطة الاقتصادية على الخطوة السابقة ، كما تمهد للخطوة اللاحقة لها. وفى هذا الشأن يمكننا أن نميز بين المراحل التالية لإعداد الخطة الاقتصادية وفقاً للتتابع الزمنى لتلك المراحل[١]:

**١-١-١: جمع البيانات الأساسية :**

من المتفق عليه أن مضمون العملية التخطيطية يكمن فى التعرف على الوضع الذى يبدأ منه المجتمع من جهة ، والوضع الجديد الذى يرغب المجتمع فى الوصول إليه . وتتم مقابلة هذين الوضعين لتحديد أفضل الوسائل والطرق اللازمة للوصول إلى الوضع الأخير، فى فترة زمنية معينة .

ويتطلب التعرف على الوضع الذى يبدأ منه المجتمع، ضرورة جمع البيانات الأساسية اللازمة لهذا الغرض. وعلى ذلك فإن جميع هذه البيانات يعتبر الخطوة الأولى من مراحل إعداد الخطة الاقتصادية . وفى هذا الشأن فإنه يلزم عمل حصر شامل لموارد المجتمع، سواء فى ذلك الموارد الطبيعية والبشرية والمادية ، وسواء أكانت مستغلة وقت الحصر أو غير مستغلة .

وهكذا نجد أن المرحلة الأولى لإعداد الخطة الاقتصادية هى توفير البيانات اللازمة عن الأراضى والمواد الأولية والآلات والمنشآت والأيدى

(١) العشرى حسين درويش ، *التخطيط الاقتصادى* (القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨) ص ص ٣٦-٤٨.

العاملة .. إلى غير ذلك من البيانات التى تفيد فى معرفة الوضع الذى يبدأ منه المجتمع خطته الاقتصادية .

ويراعى – عند جمع البيانات عن موارد المجتمع – ألا يقتصر ذلك على حجم هذه الموارد فحسب، بل يجب أن يتعداه إلى معرفة كفايتها الإنتاجية . بمعنى آخر فإن تقدير الموارد القومية لابد وأن يأخذ فى الاعتبار الكم والكيف معاً .

وكذلك يراعى ضرورة تحديد مستوى توظيف الموارد المتاحة ، وذلك بهدف رفع كفايتها الإنتاجية ، عن طريق الوصول بها إلى مستويات أعلى فى التشغيل.

يجب أن تكون هذه البيانات على درجة كبيرة من الدقة ، حتى لاتعطى للمخطط صورة مغايرة عن المجتمع ، ومن ثم تصبح العملية التخطيطية غير ذات موضوع.

وعند توافر البيانات الأساسية عن موارد المجتمع، تستطيع سلطات التخطيط اقتراح الأهداف الأولية للخطة الاقتصادية ، ولاشك أن تزويد هذه السلطات بمثل هذه البيانات الدقيقة من شأنه أن يجعل الأهداف الأولية للخطة أقرب إلى الواقع وقابلة للتنفيذ.

وهناك بعض المشكلات التي قد تواجه المخطط في عملية جمع البيانات، ومنها :

١) **الزمن** : إن البيانات المتاحة لايمكن إعدادها لحظياً، إذ أن عمليات جمع وتجميع وتبويب البيانات تحتاج إلي وقت، ومعني ذلك أن المخططين يعملون دائماً في ظل معلومات عن فترات سابقة . ويمكن أن يكون لهذه الفجوة الزمنية (التباطؤ الزمني) آثار مهمة علي سياسة

التخطيط. فمثلاً، إذا أظهرت البيانات التي تم إعدادها أن هناك بوادر للتضخم الاقتصادي، فقد يقرر المخططون تكميش النظام الاقتصادى بالرغم أن الاقتصاد في الواقع يكون قد بدأ في المسار الانكماش. وبناءاً على ذلك فمن المحتمل أن تتقرر سياسة لمعالجة هذا التضخم الذي كان سائداً عندما تم تجميع البيانات، وقد لايكون له وجود بعد ذلك .

٢) **متغيرات غير قابلة للقياس Immeasurables** : بالرغم من أن معظم المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الموضوعي. فبينما لايوجد غموض في دقة قياس إنتاج الصلب بمقدار (ك) مليون طن ، أو إن قيمة الإنتاج من الفحم (ق) مليون وحدة نقدية مثلاً، فإن هناك أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً غالباً ما تكون غير ملموسة . فمثلاً كيف نحدد مقدار الزيادة في المستويات الصحية والتعليمية التي تنتجها المستشفيات والمدارس سواء نقداً أم عيناً ؟ وما هو مقدار التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة زيادة التلوث الجوي؟ وما هي القيمة الاجتماعية للوقت الذي توفره الخدمات الملائمة والسريعة للسكك الحديدية ؟ وحتي تكون الخطة دليلاً كاملاً للتنمية الاقتصادية ، فمن الضروري أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار.

ويحاول المخططون في الوقت الحاضر أخذ هذه المتغيرات غير القابلة للقياس في الاعتبار وذلك لأنها تسهم بدرجة ملحوظة في المستوي العام للمعيشة ، بالرغم من أهمالها في التجارب التخطيطية المبكرة ، حيث كان

التركيز منصباً علي نمو الإنتاج المادى في الاقتصاد القومي. ومن الواضح أن عملية القياس لابد وأن تتم طبقاً للتقويم الاجتماعي علي الأساس الشخصي Subjective (بدلاً من الموضوعي Objective) ، وبعبارة أخري يمكن عن طريق القرار الاجتماعي تحديد القيم التي تعطي لوحدات معينة عن البيانات غير القابلة للقياس، مثال ذلك كمية ثاني أكسيد الكبريت الموجودة في الهواء، أو عدد المرضي الذين تم علاجهم بمستشفي ما . ومن الطرق البسيطة للحصول علي قيم للمتغيرات غير الملموسة هى قياس المنتج بمقدار الدخل، أي أن انفاق جنيه واحد علي الدفاع ينتج ما قيمته جنيهاً واحداً من خدمة الدفاع. ويمثل هذه الطريقة يمكن إعطاء قيم ملموسة للأشياء غير القابلة للقياس مثل التلوث وإدخالها في حسابات التخطيط علي قدم المساواة مع السلع ذات الطبيعة الملموسة. ومن ثم يجد المخطط في الحكومة مرشداً يمده بقاعدة مناسبة للتقويم تستخدم في حالات الأشياء غير القابلة للقياس.

ويعد تطوير خدمات المعلومات – لتكون متسقة ، وشاملة ، ويمكن الاعتماد عليها خلال وقت قصير – من المتطلبات التي يجب أن تسبق عملية التخطيط علي المستوي الكلي . والبيانات المجردة قد لا تلائم عملية التخطيط إلا إذا أمكن استخدامها لتفهم العلاقات المتداخلة فيما بين المتغيرات الاقتصادية . ومن ثم تسهيل المهمة أمام صياغة وحل النماذج الاقتصادية المستخدمة لأغراض التخطيط.

### ١-١-٢: تحديد الأهداف الأولية:

بعد أن تتوافر لدى سلطات التخطيط البيانات الأساسية عن موارد المجتمع، يصبح من الميسور بعد ذلك تحديد الأهداف الأولية للخطة.

ويمكن تحديد أهداف التخطيط بطريقتين[١] أما عن طريق تحديدها بطريقة ثابتة أو بالتوصل إلى أهداف مثلى تبعاً للموارد المتاحة والقيود المفروضة على الاقتصاد القومى.

**١) التخطيط بأهداف ثابتة Fixed Targets :**

والمقصود بذلك أن تحدد السلطة السياسية الأهداف المراد تحقيقها مسبقاً ثم يقوم القائمون بالتخطيط ببيان كيفية تحقيق ذلك . ومن أمثلة الأهداف الثابتة مضاعفة الدخل القومى فى عشرة سنوات، القضاء على عجز ميزان المدفوعات، مضاعفة الإنتاج الصناعى إلى ثلاثة أمثال فى فترة محددة .

وعادة ما تتحكم الرغبة فى تحقيق نمو سريع فى تحديد هذه الأهداف. ولاشك أن مثل هذه الرغبة لايختلف عليها اثنان. ولكن يعاب على هذا المنهج ما يأتى:-

أولاً : قد لاتتفق هذه الطريقة مع واقعية الخطة حيث أنه يكون هناك اتجاه إلى المبالغة فى الأهداف المختارة .

ثانياً: قد تؤدى المبالغة فى هذه الأهداف إلى أثار سيئة وخصوصاً

(١) محمد سلطان أبوعلى، *مرجع سابق* ، ص ص ١٠-١١.

فيما يتعلق بتخصيص الموارد بما ينتج عنه وجود طاقات عاطلة فى بعض أوجه النشاط واختناقات فى الإنتاج فى أنشطة أخرى.

ثالثاً: يقضى التحديد المسبق للأهداف على جانب كبير من المرونة الواجب توافرها فى التخطيط السليم.

**٢) التخطيط بأهداف مثلى Optimum Targets :**

وفى هذه الحالة يتم تحديد أهداف الخطة بطريقة الحلول المثلى. أى أنه يتم حصر شامل للموارد المتاحة والوسائل التكنولوجية المتوافرة والتى تمثل القيود المفروضة على المخطط، يتم فى ضوءها تحديد الأهداف التى تحقق أقصى قدر ممكن من الرفاهية . ومن أمثلة الأسئلة التى يجيب عليها التخطيط بأهداف مثلى: ما هو معدل نمو الدخل الأمثل الواجب تحقيقه؛ ما هو سعر الصرف الأمثل؟ ما معدل الضريبة الأمثل؟

وعموماً ، يؤدى التخطيط بأهداف مثلى إلى الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه. من نتائج فى ظل الموارد المتاحة مع تلافى الأضرار التى قد تنجم عن التخطيط بأهداف ثابتة محددة مسبقاً.

والواقع أن تحديد "الأهداف" يتم على ضوء تحديد "الغايات" وصياغتها بشكل محدد، فالأهداف هى فى الواقع الصورة الكمية للغايات. فإذا كانت الغاية تتمثل فى زيادة معدل نمو الدخل القومى، لكان الهدف هو الصورة الكمية لهذه الغاية ، كما إذا حددنا الهدف بزيادة معدل نمو الدخل القومى بنسبة ٧٪ سنوياً مثلاً

ويراعى ألا تتعدد الغايات بشكل كبير، وإنما يلزم أن تنحصر فى عدد محدود منها، مثل إعادة تعمير البلاد (بعد فترة الحروب) ، أو رفع إنتاجية عنصر العمل، أو القضاء على عجز ميزان المدفوعات.

وفى الظروف العادية تكون الغاية الأساسية بوجه عام هو زيادة معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الخطة . ويتحدد الهدف - على ضوء هذه الغاية - بالتحديد الكمى لهذا المعدل، كما إذا قلنا بأن الهدف الأولى للخطة هو رفع معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٣٪ سنوياً. ولاشك أن تحديد هذا الهدف - وهو معدل النمو الاقتصادى - يمكن سلطات التخطيط من تحديد عدد آخر من الأهداف ، مثل معدل نمو الدخل القومى، ومعدل الادخار والاستهلاك .. إلى غير ذلك من الأهداف.

ويراعى عند تحديد الأهداف ألا نبالغ فى عددها أو حجمها. على نحو يجعل تحقيقها متعذراً أو مستحيلاً، فى ظل الإمكانيات المتاحة ، أو الفن الإنتاجى السائد، وقواعد سلوك الوحدات الاقتصادية . فتحديد الأهداف اعتماداً على ماهو مرغوب فيه دون اهتمام بما هو محتمل، يؤدى إلى مغالاة لا تتيح تحقيق هذه الأهداف بالفعل.

وعلاوة على ماتقدم ، فإن الأمر يتطلب ضرورة التوفيق بين الأهداف المختلفة ، ومراعاة التناسب بينها.

**١-١-٣: مناقشة الأهداف الأولية على المستوى الشعبى والسياسى :**

بعد تحديد الأهداف الأولية للخطة تقوم سلطات التخطيط بعرضها على الهيئات الشعبية والسياسية لمناقشتها.

والواقع أن سلطات التخطيط عادة ما تتقدم بأكثر من معدل للنمو الاقتصادى مبينة الظروف التى يلزم توافرها لتحقيق كل منها. كما تبين كذلك الآثار التى يمكن أن يحدثها كل معدل على المتغيرات الأخرى كالأسعار، الإستهلاك والادخار، ... وغيرها، وتكون مهمة الهيئات الشعبية والسياسية هى مناقشة معدلات النمو الاقتصادى المحتملة للمفاضلة بينها، واختيار أحدها على ضوء احتياجات المجتمع.

ولاشك أن مشاركة المواطنين – من خلال التنظيمات الشعبية والسياسية – فى مناقشة الأهداف الأولية للخطة ، واختيار معدل النمو الاقتصادى المطلوب، من شأنه أن يساعد على انتشار وعى المواطنين بأهمية التخطيط وتفهمهم لمشكلاته. كذلك فإن هذه المشاركة تدفعهم إلى القيام بدور فعال فى تنفيذ خطة التنمية وتحقيق أهدافها.

وبعد اختيار الأهداف الأولية بواسطة الهيئات الشعبية والسياسية يتم تبليغها إلى الجهاز المركزى للتخطيط.

**٥-١-٤: وضع الإطار الإجمالى للخطة:**

بعد تبليغ الجهاز المركزى للتخطيط بمعدل النمو الاقتصادى المطلوب تحقيقه ، تبدأ سلطات التخطيط فى وضع الإطار الإجمالى لخطة التنمية الاقتصادية .

ولكى يتحقق معدل النمو الاقتصادى، لابد من تحديد معدل النمو فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى . فإذا كان معدل النمو الاقتصادى

المطلوب تحقيقه هو ٣٪ سنوياً مثلاً، فتكون مهمة سلطاته التخطيط تحديد معدلات النمو فى كل قطاع، التى تمكن من بلوغ هذا الهدف. وقد تكون هذه المعدلات هى زيادة الناتج فى القطاع الزراعى بنسبة ٥٪ ، وزيادة الناتج فى القطاع الصناعى بنسبة ٧٪ .. وهكذا.

ويراعى أن التمييز بين القطاعات المختلفة يتم على أسس متعددة . فقد يتم تقسيم الاقتصاد القومى إلى قطاعات سلعية ( التى تنتج السلع) ، وقطاعات خدمية (التى تنتج الخدمات) . كما قد يتم التمييز بين القطاعات السلعية وفقاً لطبيعة الإنتاج ،مثل قطاع الزراعة ، وقطاع التعدين ، وقطاع الصناعات التحويلية ، إلى غير ذلك .

والواقع أن التقسيم القطاعى يزداد نطاقه ، كلما توافرت الإحصاءات . كما تزداد أساليب التخطيط الاقتصادى صعوبة وتعقيداً كلما زاد عدد القطاعات التى ينقسم إلى الاقتصاد القومى. ويراعى أن تتبع كل دولة التقسيم القطاعى الذى يتلاءم مع ظروفها وإمكانياتها.

**١-١-٥: تقصى آراء الوحدات الاقتصادية:**

بعد تحديد الإطار الإجمالى الأولى للخطة الاقتصادية وتجزئته إلى قطاعات. يقوم الجهاز المركزى للتخطيط بارساله إلى الوزارات - كل فيما يخصه - لكى ترسله بدورها إلى المؤسسات التابعة لها (أو المديريات أو ما شابه ذلك) ، ومنها إلى الوحدات الاقتصادية ، كالمصانع أو المزارع أو كليات الجامعة أو غيرها.

بعد مناقشة الإطار الإجمالي للخطة على مستوى الوحدات، تقوم كل وحدة بالأدلاء بمقترحاتها وتوصياتها، فى نصيب كل منها من هذا الإطار. ويتم تجميع المقترحات والتوصيات بطريقة عكسية ، حيث تقوم الوحدات بارسالها إلى المؤسسات. وتقوم كل مؤسسة بتجميع توصيات الوحدات التابعة لها، والتنسيق بينها ثم ارسالها إلى الوزارة المختصة . وتقوم كل وزارة بدورها بتجميع توصيات المؤسسات والتنسيق بينها، ثم ارسالها إلى الجهاز المركزى للتخطيط.

**١-١-٦: إعداد الإطار التفصيلى للخطة:**

بعد أن ترد اقتراحات الوزارات وتوصياتها إلى الجهاز المركزى للتخطيط، تقوم سلطات التخطيط بعرض هذه الاقتراحات على لجان فنية تمثل مختلف القطاعات لدراستها. بعد ذلك يتم تجميع دراسات هذه اللجان التى تقدمها فى تقارير تفصيلية . ويقوم الجهاز المركزى للتخطيط بعد ذلك بالتنسيق بين هذه التقارير. ثم يقومب إعداد الإطار التفصيلى للخطة الاقتصادية .

ويشمل الإطار التفصيلى للخطة جميع المشروعات الإنتاجية التى تتبع القطاع العام، أما القطاع الخاص فتقتصر الخطة على تحديد إتجاهاته المتوقعة خلال فترة الخطة . ويراعى أن الإطار ويراعى أن الإطار التفصيلى للخطة يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً للنظام الاقتصادى السائد.

**١-١-٧: إقرار الخطة:**

بعد إعداد الإطار التفصيلى للخطة ، يقوم الجهاز المركزى للتخطيط بعرضها على الهيئات الشعبية والسياسية لإقرارها[1] . وقد يحدث أن تطلب

(١) فى مصر بعد أن تنتهى وزارة التخطيط من إعداد الخطة بإطارها التفصيلى، يتم إقرارها من جانب مجلس الوزراء، وترسل لإقرارها من مجلس الشعب، لتصبح لها صفة الإلزام بقانون.

هذه الهيئات إجراء بعض التعديلات على هذا الإطار قبل إقراره، إلا أن هذه التعديلات عادة ما تكون محدودة النطاق، نظراً لأن هذه الهيئات قد سبق لها الموافقة على الأهداف الأولية للخطة .

وبعد إقرار الإطار التفصيلى للخطة ، تصبح الخطة الاقتصادية نهائية، ويقوم الجهاز المركزى للتخطيط بارسالها إلى الجهات المعنية حتى يوضع موضع التنفيذ. وتقوم سلطات التخطيط بوضع الأسس والمعايير والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة .

**١-٢: المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة الاقتصادية:**

تبدأ الهيئة المركزية للتخطيط فى تجزئة الخطة الاقتصادية - بعد إقرارها - على أسس قطاعية وجغرافية ، على أن يتم ارسالها إلى الجهات المختلفة من الوحدات الإنتاجية لتبدأ فى تنفيذها كل فيما يخصه.

ويتباين تنفيذ الخطة الاقتصادية فيما بين الدول الاشتراكية والأخرى الرأسمالية . ففى الدول الاشتراكية ، وبعد الانتهاء من وضع وإقرار الخطة الاقتصادية والتى تسمى بخطة الإنتاج والاستثمار، وقبل البدء فى تنفيذ هذه الخطة ، فإن الأمر يتطلب وضع وإقرار خطة لتوزيع الموارد الإنتاجية ذات الأهمية الاستراتيجية بين الوحدات الإنتاجية المختلفة ، ويعتبر وجود خطة توزيع الموارد الإنتاجية أمراً ضرورياً لكى تضمن كل وحدة إنتاجية الحصول على ما يلزمها من الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف الواردة فى خطة الإنتاج والاستثمار. ويستلزم وضع وإقرار خطة توزيع الموارد الإنتاجية تنظيم هيئات للإمداد بالموارد الإنتاجية على المستويات المختلفة للتنظيم الاقتصادى. ويهدف قسم الإمداد للموارد الإنتاجية إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات

والموارد على نحو يسمح بتحقيق ما ورد فى الخطة من أهداف. ولكى يتمكن قسم الإمداد من القيام بوظيفته على الوجه الأكمل فإن الأمر يتطلب :

- تحديد احتياجات الوحدة الإنتاجية من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التى تستخدمها .
- اخطار الهيئات الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى باحتياجات الوحدة الإنتاجية من الموارد الرئيسية فقط. أما الموارد غير الرئيسية فيمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال المباشر بالوحدات الإنتاجية التى تنتج هذه الموارد.
- إبرام مشروعات العقود مع الموردين كى تتمكن الوحدة الإنتاجية من الحصول على ما يلزمها من الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة.
- قيام قسم الإمداد داخل الوحدة الإنتاجية بتوزيع الموارد التى يحصل عليها على الأقسام الفنية المختلفة التى تتضمنها الوحدة الإنتاجية .

وفيما يتعلق بالدول الرأسمالية فإن تنفيذ الخطة الاقتصادية فى قطاعها العام يختلف عنه فى قطاعها الخاص. فبالنسبة للقطاع العام فإن تنفيذ الخطة فيه يكاد لايختلف عن تنفيذ الخطة الاقتصادية فى الدول الاشتراكية ، وذلك لأن ملكية الدول الرأسمالية لعناصر الإنتاج فى هذا القطاع تجعل تنفيذ الخطة الاقتصادية أمراً ميسوراً . وبالنسبة للقطاع الخاص فيتم اتخاذ بعض الإجراءات والسياسات: التحكم فى التسهيلات الإئتمانية ، تخفيف الأعباء الضريبية ، تقديم القروض، منح الإعانات الإنتاجية ، فرض الرقابة على النقد الأجنبى، التحكم فى الواردات ، ... إلخ .

وفى مصر تقع مسئولية تنفيذ الخطة الاقتصادية على الجهاز الحكومى

والوحـدات الإنتـاجـيـة . فكل وزارة مـسـئـولة عن تنفـيـذ الخطة فى القطاع الخاص بها، ومثال ذلك نجد أن وزارة الزراعة مسئولة عن تنفيذ الخطة فى النشاط الزراعى الخاص بها،وزارة الصناعة مسئولة عن تنفيذ الخطة فى النشاط الصناعى الخاص بها. ولو أمعنا النظر لاتضح أن الوحدة الإنتاجية هى من تتحمل العبء الأكبر فى تنفيذ ما يخصها من الخطة ، فهى أكثر المستويات التنفيذية اتصالاً بالواقع ومعرفة به بالإضافة إلى كونها من تقوم بالعملية الإنتاجية .

وإذا كانت عمليتا وضع وإقرار الخطة من السهولة بمكان، فإن عملية تنفيذ الخطة ليست بالعملية اليسيرة، وكذلك نظراً لما يستجد من ظروف وقت تنفيذ الخطة ولم يكن مأخوذاً بها فى الاعتبار عند وضع وإقرار الخطة، مثال انخفاض الدخل المتولد من قطاع الزراعة نتيجة لظروف مناخية غير متواتية، أو وقوع حرب أو كارثة طبيعية كالزلزال .. إلخ . ومثل هذه الظروف تؤدى إلى الإخفاق فى تنفيذ الخطة فى قطاع ما أو فى عدد من قطاعات الاقتصاد القومى. وبالتالى فإن الإخفاق فى تنفيذ الخطة يرجع إلى عدة اعتبارات منها:

- عدم واقعية الخطة بمعنى أن الخطة وضعت وأقرت فى ظل الإمكانيات المتوقعة أى احتياجات الدولة وليس فى ظل الإمكانيات المتاحة
- اغفال الحكومة للجانب العينى للخطة عند تنفيذها واهتماها فقط بالجانب المالى بمعنى أن تتمثل جهود الحكومة عند تنفيذها للخطة فى تحقيق الاستثمار المستهدف فقط وكأنه تلقائياً يؤدى إلى تحقيق الإنتاج المستهدف.
- مبالغة الوحدات الإنتاجية – المسئولة عن تنفيذ الخطة – فى تقديرها لاحتياجاتها وإمكانياتها الاستثمارية المتاحة
- العقبات الإدارية والتنظيمية فى البلاد النامية
- عدم القيام بدراسات كافية للمشروعات قبل إدراجها فى الخطة .

**١-٣: المرحلة الثالثة : متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية :**

لما كان إعداد الخطة يتم فى فترة زمنية معينة ، بينما يتم تنفيذها فى فترة لاحقة وفى خلال تلك الفترة (فترة تنفيذ الخطة) قد تطرأ بعض التغيرات أو بعض العقبات لم تكن قد أخذت فى الاعتبار عند إعداد الخطة ، لذلك فإن عملية المتابعة تهدف إلى التعرف على ما إذا كانت الخطة تسير وفقاً للاتجاه المطلوب أم أن هناك بعض التغيرات أو الصعوبات التى تقف أمام تحقيق الخطة فى مسارها المطلوب، ومن ثم يتعين اتخاذ الإجراءات والسياسات التى من شأنها ضمان تحقيق الخطة ، لأهدافها المخططة والمرغوب تحقيقها فى ظل الأوضاع الجديدة .

ويجب أن تتم عملية المتابعة باستمرار وعلى فترات دورية متقاربة حتى يمكن التحكم فى تعديل مسار الخطة فى الوقت المناسب.

يتولى متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية جهاز مستقل يضم مجموعة من الخبراء والمحاسبين البعيدين تماماً عن مهمة وضع وإقرار الخطة أو تنفيذها . ومهمة هذا الجهاز متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها بحياد تام، وذلك للوقوف على أوجه القصور والسلبيات التى حدثت أثناء تنفيذ الخطة وإبلاغ الحكومة – الجهاز التنفيذى للخطة – أولاً بأول، على أن يتم ذلك بصفة دورية بمعنى إعداد تقارير متابعة ربع سنوية أ و نصف سنوية أو سنوية .

ويجب أن تكون متابعة تنفيذ أى خطة اقتصادية على مستويين: الأول: على مستوى المجاميع الكلية للمتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى. وللمتابعة على مستوى المجاميع الكلية للمتغيرات الاقتصادية أهميتها من حيث ربط جميع المتغيرات مع بعضها البعض، وإظهار ما بينها من علاقات، وبيان ما قد يكون هناك من تقدم أو إنحراف بين متغير أو أكثر. والثانى:

على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذه القطاعات. كما أن للمتابعة على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذه القطاعات أهميتها من حيث توضيح مدى التقدم والنمو المتحقق فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى، وكذلك مدى التقدم والنمو المتحقق فى الأنشطة المكونة لكل قطاع وما بين هذه القطاعات والأنشطة من علاقات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المستويين لمتابعة تنفيذ أى خطة اقتصادية مرتبط كل منهما بالآخر ومكمل له ، بمعنى أنه لايمكن الفصل بين هذين المستويين من متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية أو الاكتفاء بأحدهما.

وتنقسم المتابعة إلى متابعة الجهاز التخطيطى والمتابعة الإحصائية والمتابعة المالية والمتابعة السياسية . وبالنسبة لمتابعة الجهاز التخطيطى فأنه يقوم بإعداد تقارير ربع ونصف سنوية عن سير الخطة والعقبات التى تواجهها الوحدات الإنتاجية المختلفة فى مرحلة التنفيذ وكيفية حلها. كما تقوم وحدة التخطيط على مستوى المشروع بإعداد تقارير المتابعة الخاصة بكيفية تنفيذ الخطة على مستوى المشروع مبينة ما قد يظهر من عقبات وما قد يحدث من أخطاء عند التنفيذ. ثم ترفع تقارير وحدات التخطيط على مستوى المشروع إلى المستوى الأعلى فى السلم التنفيذى (المؤسسة) والتى تقوم بدورها بتجميع هذه التقارير الدورية وكتابة تقرير دورى عن متابعة تنفيذ الخطة فى فرع النشاط المسئولة عنه. ثم ترفع تقارير المؤسسات المختلفة إلى المستوى الأعلى فى السلم التنفيذى (الوزارة) والتى تقوم بتجميع تقارير المؤسسات الخاضعة لها وكتابة تقرير شامل عن سير تنفيذ الخطة فى القطاع المسئولة عنه. ثم ترفع تقارير الوزارات إلى هيئة التخطيط العليا والتى بدورها تقوم بإعداد تقرير المتابعة الدورى على المستوى القومى والذى يوضح كيفية تنفيذ الخطة وسيرها فى المجالات المختلفة .

ويقوم الجهاز الإحصائى المركزى بالمتابعة الإحصائية وذلك عن طريق كتابة تقارير عن كيفية سير المؤشرات التنفيذية الهامة للخطة مثال الاستثمار والإنتاج والعمالة .

كما يقوم جهاز الرقابة المالية "الجهاز المركزى للمحاسبات" بالمتابعة المالية للخطة ، وذلك عن طريق تتبع التغيرات التى تحدث فى الحسابات المفتوحة للمشروعات لديه.

كذلك يقوم التنظيم السياسى بالمتابعة السياسية للخطة عن طريق المتابعة الحزبية والبرلمانية لتنفيذ الخطة ، على أن يقوم بتنبيه الجهاز التنفيذى إلى مواطن القصور فى تنفيذ الخطة .

**١-٤: المرحلة الرابعة: تقييم الخطة**[١] :

إلى جانب التقارير الدورية التى قد تنتهى إلى تعديل خلال فترة الخطة ذاتها، لابد من إعداد تقارير عند انتهاء فترة الخطة تمهيداً لإعداد الخطة التالية. فإذا كان هناك خطة متوسطة الأجل (خمسية مثلاً) وأخرى قصيرة الأجل (سنوية) فإن هذه التقارير تكون لازمة عن كل من النوعين. وتهدف التقارير عن الخطة السنوية إلى التوصل إلى تقدير لما أمكن تحقيقه ومقارنته بالأهداف النهائية للخطة الخمسية بحيث يتم وضع الخطة السنوية منطلقة من الموقف الحالى نحو تحقيق تلك الأهداف.

ومن جهة أخرى فإن تقييم الموقف فى نهاية الخطة الخمسية ذاتها يكون أكثر شمولاً ، خاصة إذا لم تكن الخطة الخمسية مجرد مرحلة من خطة طويلة الأجل بحيث يكون الاقتصاد القومى عند نهايتها فى مفترق

(١) محمد محمود الإمام، *مرجع سابق* ، ص ص ٤٨-٤٩.

الطرق تماماً كما كان عند بدايتها. وحتى إذا كانت مرحلة معروف ما يتلوها من مراحل، فإن مستوى الإجمال الذى يتم عليه إعداد مراحل خطة طويلة الأجل يفسح المجال لدراسات شاملة من أجل إعداد خطة خمسية جديدة أكثر تحديداً، أضف إلى ذلك أن تحديد أهداف هذه الخطة يجب أن يتمشى مع المستوى الذى يبلغه الاقتصاد القومى خلال تنفيذ الخطة الخمسية السابقة .

ولذلك تعتبر نهاية الخطة متوسطة الأجل نقطة بدء جديدة تلتحم فيها خاتمة دورة تخطيطية ببداية دورة تالية . ولذلك تقوم الدولة بإفساح المجال لإعادة النظر فى غاياتها واستراتيجية التنمية الواجب إتباعها فى المرحلة التالية. ولذلك أن أغلب الدراسات التى تهتم بالتطبيقات العملية للتخطيط التنموى توجه إلى تقييم منجزات الخطط متوسطة الأجل ودواعى نجاحها أو فشلها وكثيراً ما تثير تساؤلات حول مدى توفيق تلك الخطط فى التعبير عن غايات المجتمع ومدى واقعيتها فى تحديد الأهداف بما يتفق مع تلك الغايات من جهة ومع الإمكانيات العملية .

وباستكمال هذه الدراسات يصبح الموقف ممهداً لتصميم خطة جديدة وما يتلو ذلك من مراحل بالتتابع . ومع ذلك يجب أن نذكر دائماً أن مثل هذه الدراسات يجب أن تتم فى وقت مناسب لكى يمكن البدء فى الخطة الجديدة بمجرد انتهاء الخطة السابقة . ولذلك لابد من إعداد تقارير أولية قبل نهاية الفترة التخطيطية بوقت كافٍ على أن تتابع الدراسات التفصيلية فيما بعد. ولذلك يكون من المهم إنشاء نظام إحصائى كفءٍ يوفر البيانات اللازمة فى وقت مناسب، وأن تتوفر لدى الجهاز التخطيطى كل الإمكانيات اللازمة لتحليل تلك البيانات واستخلاص أقصى ما يمكن من استنتاجات منها بأسرع ما يمكن ، وفى نفس الوقت لابد من إتاحة الوقت الكافى لإعداد

تقارير نهائية تأخذ فيها البيانات شكلها النهائى وتتم مراجعتها مراجعة دقيقة . وهذا قد يتطلب إنشاء أجهزة للرقابة والمراجعة حتى يمكن التوصل إلى الحقائق التى تخفيها التقارير الأولية السريعة . فى جمهورية مصر العربية يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات سلطة التقييم بالإضافة إلى التقييم المعد من قبل السلطة التخطيطية العليا.

**٢: خصائص الخطة الجيدة**[١]:

يشترط فى الخطة الجيدة عدة خصائص أهمها الكفاءة الاقتصادية ، التوافق المنطقى، الواقعية والمرونة ، الاقتصاد فى وقت وتكاليف إعدادها؛ وضرورة وجود درجة من درجات الديمقراطية عند صياغة وقبول الخطة . وسيتم تناول تلك الخصائص بتحليل تفصيلى على النحو التالى:

**٢-١: الكفاءة الاقتصادية:**

ربما كانت ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة لدولة ما - مهما كان حجمها - والرغبة فى تحقيق أعلى مستوى معيشة ممكن فى أقصر وقت من أهم العوامل التى ساعدت على انتشار التخطيط الاقتصادى فى الوقت الحديث. ونظراً إلى أن هذه الموارد الاقتصادية لها استخدامات بديلة - بمعنى أن قطعة أرض مثلاً يمكن تخصيصها الزراعة أو إقامة مصنع عليها، أو لأغراض الإسكان أو إنشاء حديقة أو غير ذلك من الاستخدامات المتعددة المكنة - فيقضى مبدأ الكفاءة الاقتصادية فى الإنتاج تخصيص هذه الموارد فى استخداماتها المتعددة بحيث تحصل على أقصى قدر ممكن من الإنتاج وتتحقق الكفاءة فى الإنتاج - تبعاً لما نادى به الاقتصادى الإيطالى باريتو Pareto - عندما لايستطيع المجتمع زيادة إنتاج سلعة معينة أو بعض السلع

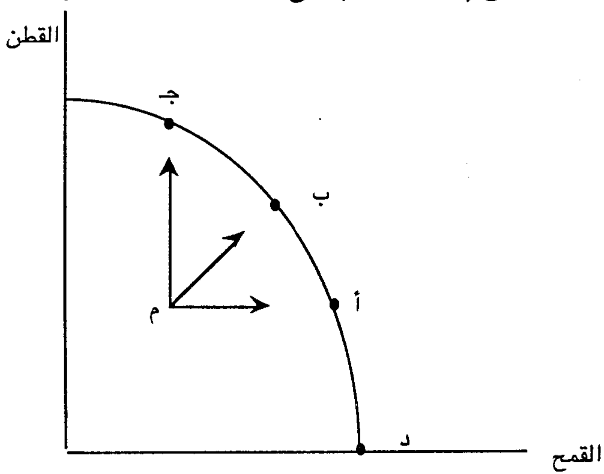
---

(١) محمد سلطان أبوعلى، *مرجع سابق* ، ص ص ٢٢-٢٩.

بدون الإقلال من حجم إنتاج السلع الأخرى، وذلك عن طريق إعادة تخصيص الموارد المحدودة بين الأنشطة المختلفة. وبعبارة أخرى يجب أن يتم الإنتاج عند حدود منحنى إمكانيات المجتمع Production Possibility Schodule المبين فى الشكل رقم (٢-٥)، وذلك على افتراض إنتاج سلعتين فقط. ويمثل المنحنى (جـ ب أ د) منحنى إمكانيات الإنتاج بين القمح والقطن. ومن الواضح إذ ا نتج المجتمع عند النقطة (م) فإنه لايكون قد حقق كفاءة الإنتاج، وذلك لأنه يستطيع الحصول على كمية أكبر من القطن - دون انقاص الكمية المتاحة من القمح - عن طريق التحرك إلى الشمال من النقطة (م) أو زيادة إنتاج القمح - دون المساس بالكمية المنتجة من القطن - بالتحرك إلى الشرق (م) . أو زيادة المتاح منها بالتحرك فى الربع الشمالى الشرقى (دون انقاص الإنتاج من أى منهما).

**شكل رقم (٢-٥)**

**منحنى إمكانيات الإنتاج والكفاءة الاقتصادية**



ومتى وصل المجتمع إلى حدود منحنى إمكانيات الإنتاج يكون قد حقق الكفاءة الإنتاجية ، ولذلك تستوى النقطة (أ) مع النقطة (ب) أو النقطة (جـ) (أو أية نقطة واقعة على هذا المنحنى) من ناحية كفاءة الإنتاج .

ولكن الكفاءة الاقتصادية لاتقتصر على تحقيق الكفاءة فى الإنتاج فقط بل يجب أن تتم أيضاً فى مجالات الاستهلاك والتوزيع والتبادل أيضاً. وهذا هو الذى يحكم أفضلية النقطة (أ) على أية نقطة أخرى فى الشكل رقم (٢-٥) أو العكس.

ولسنا بصدد تقييم مدى إمكان تطبيق مبدأ الكفاءة بهذه الصورة - أى تبعاً لمعيار باريتو - إلا أنه من الواضح أن الحياة العملية يندر أن يتحقق فيها مثل هذه الشروط. والأغلب حدوثاً هو أن تؤدى عملية إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة إلى زيادة الإنتاج (أو الإشباع) فى بعض الأنشطة مع نقصه فى أنشطة أخرى. وهنا تنشأ مشكلة المفاضلة بين الكمية المكتسبة والكمية المضحى بها، وتقرير إيهما أفضل . ويكفى أن نشير هنا إلى أن الأرقام القياسية تستخدم لحل مثل هذه المشكلة ولو حلا جزئياً.

**٢-٢: التوافق المنطقى:**

تشتمل عملية وضع الخطة القومية - فيما تشتمل عليه - على تحديد قطاعات الاقتصاد القومى ثم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على هذه القطاعات - فمثلاً إذا قسمنا الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هى الزراعة والصناعة والخدمات، وحصرنا الموارد الاقتصادية فى مجموعتين رئيسيتين هما العمالة والاستثمار، فيقضى مبدأ التوافق المنطقى عدم زيادة مجموع الاستخدامات من هذه الموارد عن مجموع الموارد المتاحة، والجدول التالى يوضح المقصود بذلك .

## جدول رقم (١-٥)
## توزيع العمالة والاستثمار

| الموارد الاقتصادية / القطاع | العمالة | الاستثمار |
|---|---|---|
| الزراعة | ٣,٩ | ٦٢,٥ |
| الصناعة | ١,١ | ١٣٩,٧ |
| الخدمات | ٢,٧ | ٩٥,٨ |
| المجموع | ٧,٧ | ٢٩٨,٠ |

ويظهر الجدول رقم (١-٥) توزيع الموارد على القطاعات المختلفة. ومنه يتبين ضرورة توافر عمالة قدرها ٧,٧ مليون عامل، وتدبير مصادر للاستثمار قدرها ٢٩٨ مليون جنيه. فإذا كان لدينا من المعلومات أن العمالة متوافرة ، ولكن المتاح من الاستثمار هو ٢٥٠ مليون جنيه فقط اسقطت صفة التوافق المنطقى عن هذه الخطة .

كذلك يقضى مبدأ التوافق المنطقى أن تتناسق كمية الموارد المخصصة لكل قطاع من القطاعات مع الكمية المخطط إنتاجها. وفى المثال السابق إذا كانت الخطة تستهدف أن يصل الإنتاج الصناعى إلى حوالى ٢١٠٠ مليون جنيه ، وأن هذا يستلزم أن تصل الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة إلى ١٦٥ مليون جنيه فى حين أن الاستثمارات الظاهرة فى الخطة تبلغ ١٣٩,٧ مليون جنيه فقط فيكون معنى ذلك أن هناك عجزاً قدره ٢٥,٣ مليون جنيه فى استثمارات قطاع الصناعة . ومن ثم نقول أن الخطة قد

وقعت فى تضارب منطقى والذى سيترتب عليه حدوث اختناقات وأعناق زجاجات فى بعض أوجه الإنتاج . وكذلك يجب ألا تزيد الكمية الموزعة على الاستخدامات النهائية عن الكميات المزمع إنتاجها.

والخلاصة هى أن مبدأ التوافق المنطقى يعنى تطابق كمية الموارد المخطط استخدامها فى القطاعات المختلفة مع الكمية المتاحة منها فى المجتمع. وكذلك يجب أن تنسجم كمية المستلزمات مع الكمية المخطط إنتاجها، وهذه الأخيرة يجب أن تتعادل بدورها مع الكميات الموزعة على استخداماتها النهائية.

**٢-٣: الواقعيـــة:**

فإذا ما حققت الخطة الاقتصادية شروط الكفاءة فى مجالات الإنتاج والاستهلاك، والتوزيع وقابلت مبدأ التوافق المنطقى، يجب أن تراعى مبدأ هاماً هو الواقعية . والمقصود بهذا اتفاق الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة للوصول إليها مع إمكانيات المجتمع وظروف بيئته القائمة التى ستحقق على مر السنين.

ومن الممكن أن توضع خطط غير واقعية بغرض دفع الأفراد والهيئات إلى بذل أقصى ما فى وسعهم فى المجالات المختلفة مع العلم مقدماً بأن الأهداف الموضوعة سوف لاتتحقق بكاملها، ولكن مثل هذه الخطط يجب أن تختلف تماماً عن الخطط التى توضع موضع التنفيذ الفعلى.

وكثيراً ما تخرج الخطط الاقتصادية والاجتماعية عن الواقعية بدافع

الطموح السياسى والرغبة فى إقلال الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة . أو قد تكون بغرض الدعاية السياسية .

ولكن يلاحظ أن الخطط الاقتصادية الطموحة بدرجة تفوق الحدود المعقولة تؤدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه تكديس استثمارات فى أوجه لايمكن الانتفاع بها فى الحالة التى هى عليها، على حين أنها لو وجهت إلى مجالات أخرى لتحقق معدل نمو أكبر فى الاقتصاد القومى ككل. وربما كانت هذه الخطط أحد الأسباب الرئيسية فى ارتفاع الأسعار نتيجة لتوليد دخول نقدية دون أن يناظرها إنتاج ملائم.

ولما كان البعض يعتقد أن الأفراد يبذلون جهداً أكبر من جهدهم العادى إذا وضعت الضغوط الملائمة عليهم، فقد يكون هناك مجال لوضع خطتين إحداهما لأغراض تجميع الحماس وخلق الظروف السياسية الملائمة والأخرى للتطبيق.

**٢-٤: المرونة:**

فمن المعروف أن بعض الظروف والأحوال المفترض قيامها قد لاتتحق بالدرجة نفسها. أو قد تستجد ظروف يلزم معالجتها بأساليب مختلفة عن الأساليب والسياسات الموضوعة فى الخطة . وتعنى مرونة أو عدم جمود الخطة ضرورة وجود وسائل وإجراءات يمكن بواسطتها تعديل السياسات المقررة بحيث تتفق مع الأهداف المرغوب تحقيقها فى ظل الظروف الجديدة . ومثل هذه المرونة تمنع حدوث الأزمات أو وجود طاقات عاطلة أو معطلة فى قطاعات الاقتصاد القومى أو على الأقل تنقص من احتمالات حدوثها.

**٢-٥: الاقتصاد فى وقت وتكاليف الإعداد:**

تحتاج العمليات التى ينطوى عليها إعداد الخطة إلى وقت وتكاليف، ومن المتوقع أنه كلما زادت فترة الإعداد كلما زادت دقة الخطة، وذلك نتيجة للحصول على بيانات أكثر صحة وأحدث تاريخاً. فمثلاً عند إعداد خطة قصيرة الأجل (للعام القادم مثلاً) فإن درجة دقة هذه الخطة تتزايد كلما كانت البيانات المعتمد عليها حديثة بمعنى أنه لو كانت لدينا بيانات للعام الحالى لأمكن اتخاذ إجراءات مناسبة ووضع أهداف أكثر واقعية. ولكن من المعروف أن البيانات الاقتصادية الخاصة بسنة ما لاتظهر إلا فى العام التالى. فإذا انتظرنا ظهور هذه البيانات فماذا يكون الوضع بالنسبة لخطة هذا العام؟

ومن الناحية الأخرى، إن طول الفترة الزمنية التى تلزم لإعداد الخطة، كذلك زيادة تكاليفها قد لاتؤدى بعد حد معين إلى تحسين الخطة بدرجة ملموسة. لذلك يجب مقارنة الوقت والتكاليف اللازمة لإعداد الخطة بدرجة الدقة المكتسبة ومحاولة الاقتصاد بقدر الإمكان فى وقت وتكاليف إعداد الخطة بحيث تكون معدة قبل ابتداء الفترة الزمنية التى تشتمل عليها.

**٢-٦: توافر درجة من الديمقراطية:**

لاشك أن نجاح عملية التخطيط يتوقف فى المقام الأول على تضافر جهود فئات ومجموعات الشعب المختلفة فى العمل على تنفيذ واجباتها بأكبر كفاءة ممكنة. ولكى يتم تجميع هذا الحماس يجب أن تشارك هذه الفئات

المختلفة فى عملية الإعداد عن طريق مناقشة الأهداف الواردة بالخطة والسياسات المزمع اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. ومما لاجدال فيه أن المشاركة الشعبية فى عملية التخطيط ترفع من احتمالات تنفيذ الخطة ، على شرط أن تكون مبنية على الآراء المستنيرة والأسس العلمية . ويمكن فى هذا الصدد تكوين لجان ومؤسسات مستقلة تكون وظيفتها الأساسية إظهار ما فى الخطة من محاسن وما بها من مساوئ بحيث يستطيع الفرد العادى الحكم على الخطة والمساهمة فى وضعها مساهمة فعالة ، ومن أمثلة هذه الهيئات فى جمهورية مصر العربية معهد التخطيط القومى.

# الفصل السادس

## التخـطيط التأشيـرى

### ١: مفهوم التخطيط التأشيرى:

التخطيط التأشيرى Indicative Planning هو محاولة تحكم مقصودة فى معلمات النظام الاقتصادى يمكن عن طريقها تحقيق تغييرات معينة ومرغوبة فى أداء النظام والنتائج التى يحققها[١].

والتخطيط التأشيرى هو نموذج للتخطيط يعتمد على إقناع الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاط إنتاجياً أو استهلاكياً داخل الاقتصاد القومى للسير فى اتجاه مرغوب يفضى فى النهاية لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية ، مستخدماً كافة الوسائل التى تعمل من خلال قوى السوق، وتقوم فلسفة التخطيط التأشيرى على استخدام أدوات تؤثر فى ربحية المشروعات بما يضمن توجيهها وإرشادها إلى المسار الذى يتفق وأهداف الخطة .

وفى التخطيط التأشيرى يتم وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يصبوا المجتمع لتحقيقها، بالاعتماد على القطاع الخاص بدرجة أكبر فى تنفيذ أهداف الخطة ، مع إبراز الأنشطة التى تحفز النمو الاقتصادى، وتحديد أدوات السياسة الاقتصادية التى سوف تستخدم ، وكذلك الحوافز

---

(١) روجر أ. باولز، وديفيد ك. وينتز ، *مرجع سابق،* ص ٥٠.

التى تقدم للأنشطة المرغوب فيها، والقيود التى تحد وتمنع من الأنشطة الغير مرغوب فيها اقتصادياً واجتمايعاً.

والتخطيط التأشيرى يعنى أن يكون دور الحكومة المباشر فى النشاط الاقتصادى محدوداً، ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومى يكون كبيرا عن طريق السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة (المالية، والنقدية ، والتجارية، والسعرية، والأجور... وغيرها). وبالتالى فإن التخطيط التأشيرى يلائم الاقتصاديات التى تكون فيها نسبة الملكية العامة صغيرة أو فى اتجاهها للتناقص، ويُتَّبع التخطيط التأشيرى منذ فترات طويلة فى الدول الصناعية المتقدمة التى تسير وفق آليات السوق الحر مثل فرنسا وهولندا واليابان....

ويرى "تنبرجن" أن التخطيط القومى فى الغرب يختلف مصدره تماماً عن التخطيط المركزى الآمر الذي طُبق فى روسيا ، والذى يهدف إلى تحقيق التوجيه التفصيلى لعمليات الإنتاج التى تجرى فى المجتمع بأسره ، فى حين يهدف التخطيط القومى فى الغرب إلى الرغبة فى فهم كيف يعمل الاقتصاد القومى ككل، وأن كثيراً من القرارات التفصيلية يجب أن يترك اتخاذها للمشروعات الفردية ويقتصر التدخل الحكومى على التدخل غير المباشر باستخدام عدد محدود من الأدوات ، وإن كانت أوقات الحرب (العالمية الأولي والثانية) قد صحبها نوعاً من التدخل المباشر فى صورة اشتراط الحصول على التراخيص ولكن هذا التدخل كان يقتصر على السلع ذات الأهمية الخاصة والسلع ذات الخطر[1].

---

(١) جان تنبرجن ، ***التخطيط المركزى*** (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٦٧) ص١٠ ، ١١.

ففى تجربة المملكة المتحدة وجدت حالات عديدة من التوجيه المباشر مثل إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير بهدف تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة وتدعيم ميزان المدفوعات، وفى مجال التخطيط الإقليمى صدر العديد من التشريعات التى تحدد قواعد التوطن الصناعى وتنظم عملية استخدام الأراضى. وكانت سياسات الأسعار وسياسات الدخل من أبرز سياسات التوجيه المباشر المتبعة فى إنجلترا والتى طبقتها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨ وعادة فإن سياسات الأسعار والدخول لاتلقى قبولاً عاماً، فالعمال يرفضون تقييد دخولهم، بينما تتزايد الأرباح، وأصحاب المنشآت يرفضون تخفيض الأسعار، بينما تتزايد تكلفة العمل.

وفى نظام السوق الحر يعتمد التخطيط أساساً على وسائل التوجيه غير المباشر من خلال قوى السوق لتحقيق الأهداف النهائية المرغوبة ، ويقتصر التوجيه المباشر فى ظل نظام السوق الحر فقط أثناء فترات الحروب وفترات الأزمات الاقتصادية وغيرها[(١)].

**٢ : سمات التخطيط التأشيرى :**

- التخطيط التأشيرى يعد تخطيط غير مباشر، فيتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه الآمر.
- يتم التخطيط التأشيرى من خلال جهاز الأسعار يُعمِل قوى السوق الحرة .
- التخطيط التأشيرى هو تخطيط إنمائى شامل يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية وجميع أقاليم الدولة ، ويضمن قدرا كبيراً من التناسق والتماسك فى إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها.

---

(١) روجر أ. باولز، وديفيد ك. وبننز . *مرجع سابق*، ص ص ٧٥ ، ٧٦.

### ٣: دور الحكومة فى التخطيط التأشيرى:

فى ظل التخطيط التأشيرى، هل سيكون دور الحكومة هامشياً أم رئيسياً ؟ لاشك أن دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى المباشر- أى أن تقوم بنفسها بعمليات الإنتاج المباشر - سوف يكون أقل من نظيره فى الاقتصاد الآمر. غير أن هذا لايعنى انحسار دور الحكومة . وأهم أدوار الحكومة فى ظل هذا النوع من التخطيط هى :

١- سوف تقوم الحكومة بمعناها العام بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبنية الأساسية والتى يكون لها عائد اجتماعى كبير. وهذه المشروعات لايقدم عليها القطاع الخاص بدرجة كافية إما لانخفاض عائدها أو لكبر حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بالمقارنة لإمكاناته. ومن أمثلة هذه الأنشطة الإسكان الشعبى والصحة وجانب كبير من المنشآت التعليمية ، هذا بالإضافة إلى دورها التقليدى فى تقديم خدمات الدفاع والأمن والعدالة.

٢- الإشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومى ككل بواسطة السياسات الاقتصادية المختلفة مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارة الدولية. وأهم الأدوات التى تستخدم لذلك الموازنة العامة للدولة بشقيها من إيرادات (وعلى رأسها الضرائب ومعدلاتها) والنفقات، وأسعار الفائدة ، وسعر الخصم. وعلى المستوى القطاعى والمشروع تراقب المواصفات الفنية ، والاشتراطات الصحية ، والتزام المشروعات المختلفة بالحفاظ على البيئة وعدم تلويث الجو والأنهار وعدم إحداث الضوضاء ، ذلك أن عدد التصاريح والموافقات والتراخيص سوف يتلقص كثيراً بنشر هذه المواصفات وعلى المشروعات الالتزام بها. وهذا يقتضى أن تقوم الحكومة بمراقبة الالتزام بها.

### ٤: التخطيط التأشيرى واقتصاد السوق:

والتخطيط التأشيرى ليس بديلاً لاقتصاد السوق كما هو الحال فى التخطيط المركزى الذى اتبع لفترات طويلة فى ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية(١). بل إن التخطيط التأشيرى وثيق الصلة بقوى السوق من ناحيتين :

**الأهـــداف :**

حيث تتركز أهداف التخطيط التأشيرى على ترشيد القرارات الفردية التى تعتمد على قوى السوق، والعمل على تحقيق أهداف لاتكفلها قوى السوق.

**وسائل التنفيذ:**

وسائل غير مباشرة تعتمد أساساً على قوى السوق وحرية النشاط الاقتصادى الخاص، ففى ظل التخطيط التأشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب، أى أن السوق تلعب الدور الرئيسى فى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ... وغيرها.

إن من أهم مهام التخطيط التأشيرى محاولة تحقيق فكرة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع الخاص وترشيد القرارات التى يتخذها المنتجون أو المستثمرون بإعطاء المعلومات والبيانات التى يمكن أن يسترشد بها القطاع الخاص عند اتخاذ قراراته .

---

(١) حيث يتم الاستعاضة عن المشروعات الفردية بالمشروعات العامة المملوكة للدولة والاعتماد عليها فى تنفيذ أهداف الخطة .

فالواقع أن قرار صاحب المشروع بزيادة (أو خفض) استثماراته لزيادة (أو خفض) إنتاجه فى المستقبل وما يتركه هذا القرار من أثار على التوظف وفرص العمل سواء بزيادتها (أو تقليصها) يحتاج إلى دراسة عن حجم الطلب الكلى فى المستقبل، وهو متغير يعتمد بدرجة كبيرة على أهداف الخطة وخاصة تلك المتعلقة بالدخل القومى، والذى يمثل المحدد الأساسى للطلب وتطوره على مدار الزمن، وكذلك خطط الدولة وسياساتها للتأثير على الطلب الكلى.

وبصفة عامة لايمكن لأى مشروع خاص رسم سياساته الإنتاجية والاستثمارية بدون معلومات عن تطور النشاط الاقتصادى فى المستقبل، وتطور الصناعات الموردة أو العملية ، وعن الأسعار المحتملة فى المستقبل.

وهنا تكون وظيفة التخطيط التأشيرى محاولة خفض درجة المخاطرة فى الاستثمارات نتيجة لعدم اليقين الذى يسود المستقبل ، وذلك بإعطاء الملامح الرئيسية لهذا المستقبل من خلال الخطة القومية .

**٥ : مقومات نجاح التخطيط التأشيرى :**

يحتاج نجاح التخطيط التأشيرى فى تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية التى وضعتها السلطة التخطيطية توافر عدة مقومات منها[1]:

١- أن تكون السلطة التخطيطية على درجة عالية من الكفاءة ، ولديها خبرات مؤهلة تجمع بين الخبرات الفنية للتخطيط والتحليل الدقيق لقوى السوق فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى.

---

(١) محمد سلطان أبوعلى، "التخطيط الاقتصادي في مصر في ظل التحرير الاقتصادي"، ***المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين : تحرير الاقتصاد المصري*** (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ديسمبر ١٩٩١) ص ص .

ويساعد فى رفع درجة الكفاء للسلطة التخطيطية إتاحة الإمكانات المادية بما فى ذلك الحاسبات الإلكترونية وما تتطلبه من قوى بشرية مؤهلة.

٢- مرونة الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية ، بما فى ذلك القدرة على تغيير مستوى الأدوات الرئيسية (معدلات الضرائب ، معدلات الرسوم الجمركية ، تقديم الإعانات النقدية ... وغيرها) فى أقصر وقت ممكن بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة ،وقد يستدعى الأمر إعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية القائمة وآلية إصدار القوانين واللوائح مع التأكد من حسن تطبيقها.

٣- دراسة سلوك الأفراد والشركات ومدى استجابتهم للموثرات المختلفة (الضرائب ومعدلاتها، والإعفاءات الضريبية ، الإعانات النقدية، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف ... وغيرها).

٤- إجراء دراسات قطاعية (زراعة ، صناعة ، خدمات .. وغيرها) لتحليل هيكل تلك القطاعات ، والوقوف على المزايا النسبية فى الإنتاج ، وكذلك الوقوف على المزايا التنافسية فى التسويق المتاحة لكل قطاع، وذلك للعمل على تفعيل وتعظيم تلك المزايا .

٥- توافر المعلومات والبيانات باسرع وقت ممكن وأن تكون على درجة عالية من الكفاءة ، ويتطلب ذلك إجراء الاسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقع أن تسود فى ضوء المؤثرات الداخلية والخارجية .

ولكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومى بحيث توضح تفاعل المتغيرات الاقتصادية بين بعضها البعض، سواء أكانت نماذج مدخلات ومخرجات أو نماذج أمثلية (برمجة خطية أو غير خطية) أو نماذج محاكاة للاقتصاد القومى ككل.

وفى الوقت الحاضر تزايدت اتجاهات تحرير التجارة الخارجية مع إنشاء "منظمة التجارة العالمية" والتى تخطط إلى تحرير كامل للتجارة الخارجية مع بداية القرن القادم ، حيث سيفتح قطاع التجارة الخارجية نوافذ متعددة من العوامل العشوائية غير المنظورة التى يستحيل على المخطط التنبؤ بها سلفاً، ومثل هذه العوامل العشوائية تقتضى الرجوع إلى فكرة "الاستراتيجية" بدلاً من "فكرة الخطة" ، والمقصود بها عدم الاقتصار على مجموعة واحدة من الفروض الأكثر احتمالاً كما فى حالة التخطيط بل صياغة مجموعات متعددة من الفروض، ودراسة احتمال كل منها وشكل الاقتصاد القومى والأهداف والسياسات والإجراءات اللازمة الملائمة لكل مجموعة من تلك المجموعات من الفروض.

ومثل هذه العوامل غير المنظورة التى تواجه المخططين فى أى مكان تعد بمثابة معضلة يصعب حلها، ولكن يمكن التعامل معها بتعديل الخطة مع ظهور تلك العوامل ، وإلا أصبحت أهداف وتنبؤات الخطة متقادمة ، وإن كان هذا التعديل المستمر قد يذهب بالمصداقية اللازمة للخطة وبدرجة الالتزام فى تنفيذ أهدافها.

ومن هنا فلم يعد الأمر مقصوراً على قيام السلطة التخطيطية بتحليل

هيكل الاقتصاد القومى وتشابكاته الداخلية وإجراء التنبؤات على المستوى المحلى وصياغة السياسات الملائمة وفقاً لذلك ، بل أصبح من المحتم أن تقوم السلطة التخطيطية بإجراء تحليل للأسواق العالمية ودراسة تشابكاتها مع السوق المحلى وإتاحة المعلومات عن الخطط الاقتصادية والسياسات المرتبطة بها فى الدول الأخرى أمام القطاع الخاص المحلى إذا لم يعد الأمر قاصراً على الاسترشاد بالسياسات الاقتصادية المحلية ، بل أيضاً بالسياسات الاقتصادية خارج حدود الدولة .

**٦ : خطوات إعداد الخطة التأشيرية :**

من الممكن اتباع أساليب عديدة لتحضير الخطة التأشيرية . وتختلف هذه الأساليب من دولة إلى أخرى، وكذلك من خطة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . وتشترك جميع هذه الخطط فى جانب رئيسى هو ضرورة إجراء تنبؤ بالأحوال الاقتصادية. وقد تقدمت أساليب التنبؤ الاقتصادى تقدماً كبيراً مما يسهل استخدام التخطيط التأشيرى . والخطوات التى تبين طريقه لإعداد الخطة التأشيرية يمكن تلخيصها فيما يلى :

**٦-١ : الخطوة الأولى : تحديد معدل النمو المرغوب فيه :**

والخطوة الأولى فى إعداد الخطة هى تحديد معدلات النمو الاقتصادى التى ترغب الدولة فى تحقيقها. وعادة ما تحدد حدين لمعدلات النمو إحدهما مرتفع والآخر أقل منه. ويحكم الاختيار باعتبارين أساسيين هما :-

**(أ) معدل نمو السكان :**

فمن المعروف أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يتحسن إذا زاد معدل النمو الناتج المحلى على معدل نمو السكان. وحيث أن التنمية

تستهدف رفع مستوى المعيشة فإن هذا الاعتبار يقضى باختيار معدل نمو يفوق معدل نمو السكان.

**(ب) الاختيار بين افتراضات النمو المختلفة :**

والتى يؤثر فيها اعتبارات عدة من بينها معدلات النمو التى حققها الاقتصاد فى السابق، ومعدلات النمو التى تحققها الدول التى تكون فى ظروف مشابهة للدولة التى تصوغ الخطة . وذلك فى حالة ما إذا تعذر الحصول على بيانات تفصيلية للدولة ذاتها، والموارد المتاحة أو المحتمل توافرها خلال فترة الخطة .

كما يؤثر فى هذا الاختيار مستوى الحاجات الخاصة والعامة التى يراد إشباعها وهو ما يشكل الخطوة الثانية .

**٦-٢: الخطوة الثانية : تحديد الحاجات :**

والخطوة الثانية هى تحديد حاجات المجتمع خلال فترة الخطة ، وهذه الحاجات هى أساساً الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعى والاستثمار .

والاستهلاك الخاص فى المجتمع يتوقف على هيكل السكان وحجمهم وعلى هيكل الدخول التى يحصلون عليها أى نمط توزيع الدخل ومصادره. هذه العناصر الأخيرة تؤثر فى الميل الحدى للاستهلاك . أما الحاجات الجماعية فهى تمثل الاستهلاك العام والذى يمثله الإنفاق الجارى بالموازنة العامة للدولة ، وكذلك الإنفاق الاستثمارى العام.

### ٦-٣ : الخطوة الثالثة : توصيف علاقات الإنتاج :

إن تحقيق أهداف التنمية يتطلب دراسة وتوصيف الإنتاج حتى يمكن تقدير عدة متغيرات منها: مقدار مدخلات الإنتاج اللازمة لتحقيق الإنتاج الذى يتسق مع الأهداف المراد تحقيقها والواردات اللازم استيرادها وحالة ميزان المدفوعات وغيرها. ويتطلب توصيف علاقات الإنتاج إجراء ما يلى :

أ ) بناء جداول المدخلات والمخرجات التى تظهر طوال إنتاج السلع والقطاعات المختلفة فى ظل الفن الإنتاجى المعروف. ونحن لدينا فى مصر هذه الجداول لعدد من السنوات، وعلى مستويات تجميع مختلفة.

ب) تقدير احتياجات أنشطة القطاعات المختلفة بحسب الأقاليم المتنوعة من العمالة ، وذلك لتقدير حجم العمالة التى سيتم استخدامها.

جـ) يتم تقدير حجم قطاع التجارة الخارجية المرتبط بالأهداف المختلفة أى تقدير كلا من الصادرات والواردات.

د ) يحسب حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة ، وذلك على أسس تختلف من قطاع لآخر :

١- بالنسبة للإسكان والتعليم والصحة وغيرها من مكونات البنية الأساسية الاجتماعية فيتم حساب الاستثمار على أساس إشباع الحاجات الأساسية منها.

٢- بالنسبة للصناعة وغيرها من الأنشطة فيقدر الاستثمار على ضوء مستوى الإنتاج المطلوب والمعاملات الحدية لرأس المال السائدة فى كل نشاط.

**٦-٤ : الخطوة الرابعة : الدراسات القطاعية التفصيلية :**

فى ظل الخطوات السابقة يتم تقدير المتغيرات التجميعية للاقتصاد القومى. ويجرى بعد ذلك إعداد دراسات تفصيلية لكل قطاع لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها، ونوع المشروعات اللازم إضافتها فى كل قطاع، وكذلك تفاصيل الآلات والمعدات الملائمة ونوع الفن الإنتاجى المتبع وغيرها.

**٦-٥ : الخطوة الخامسة : التوازن العام :**

بعد إجراء الدراسات القطاعية التفصيلية يتم التحقق من التوازن العام للاقتصاد القومى ، وذلك من حيث مدى كفاية الموارد للوفاء بالمتطلبات ومدى تحقيق الإنتاج للأهداف المرسومة، وكذلك تناسق القطاعات مع بعضها البعض.

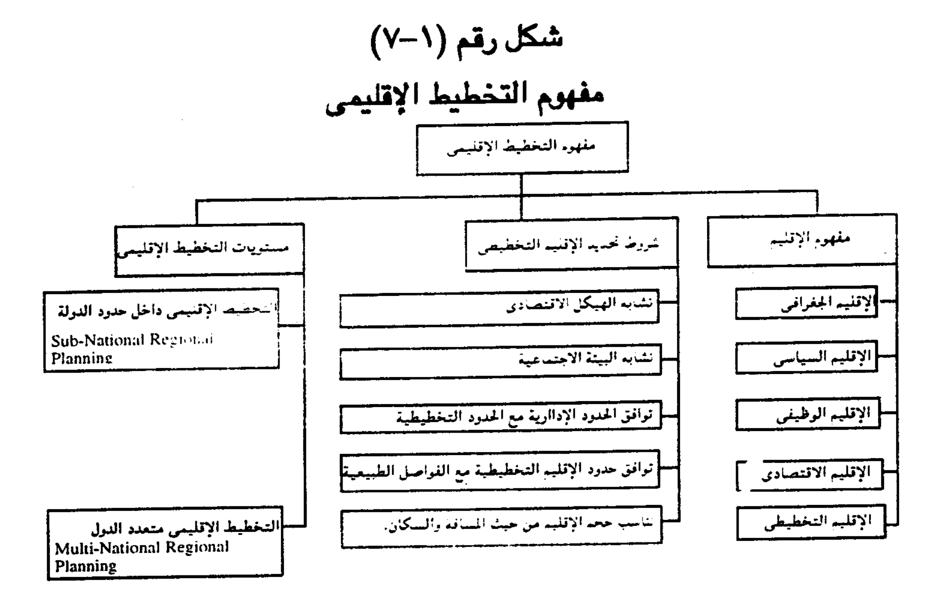
# الفصل السابع

## التخطيط الإقليمى

ينصرف مفهوم التخطيط الإقليمىRegional Planning إلى وضع خطة اقتصادية لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى إقليم معين، بهدف تحقيق معدلات سريعة ومرتفعة للنمو الاقتصادى لهذا الإقليم، وقبل الخوض فى تفصيلات التخطيط الإقليمى، يجب التعرف أولاً على مفهوم الإقليم وحدوده.

**شكل رقم (١-٧)**

**مفهوم التخطيط الإقليمى**




### ١ : مفهوم الإقليم وحدوده :

يختلف مفهوم الإقليم بحسب الهدف الذي يصاغ من أجله هذا المفهوم. فيما إذا كانت صياغة المفهوم ترتبط بتحليل ظواهر جغرافية ، أو

تحليل ظواهر ومشكلات سياسية ، أو تحليل ظواهر أو مشكلات اقتصادية . أي أن اختلاف المفهوم يرتبط بالغرض الذي من أجله سيتم توظيف هذا المفهوم.

**١-١: الإقليم الجغرافى:**

هو منطقة جغرافية تسودها ظاهرات طبيعية متجانسة، فقد يكون الإقليم عبارة عن سلسلة جبلية، أو نطاق سهلى، أو مسطح صحراوى، أو وادى لنهر، أو نطاق مناخى بحسب درجات الحرارة أو مستويات المطر أو اتجاهات الرياح.

**١-٢: الإقليم السياسى:**

هو منطقة جغرافية تعرف بالوحدة الإدارية للحكومة فى دولة من الدول أو فى مقاطعة مستقلة ، سواء كانت صفة الدولة فردية ، أو فى شكل اتحاد (فيدرالى ، كونفدرالى) . وهذا التقسيم يرتبط بحدود السيادة المركزية القومية ، أو حدود السيادة الإقليمية للحكم المحلى.

**١-٣: الإقليم الوظيفى:**

هو المنطقة الجغرافية التى تظهر نوعاً من الترابط والاعتماد المتبادل للأجزاء التى تشملها .

**١-٤: الإقليم الاقتصادى:**

هو منطقة جغرافية تجمعها خصائص ومشاكل اقتصادية واجتماعية واحدة تحتاج رعاية خاصة ، وقد تنشأ تلك الخصائص أو المشاكل عن

الظروف الطبيعية .. وغيرها، مثل وقوعها فى حوض نهر، أو فى منطقة لايتوافر لها الموارد المائية التى تفى باحتياجات الزراعة، وبالتالى فالإقليم الاقتصادى منطقة لها من الإمكانيات والسمات والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية ما يمزها عن غيرها من بقية المناطق.

ويتم تحديد مستوى التماثل والتناسق داخل المنطقة الجغرافية بدلالة معيار مختار، ففى الماضى كان هذا التحديد يرتكن إلى المعايير الطبيعية مثل التضاريس، والمناخ ... إلخ ، ثم تطور إلى الاعتماد على معيار النشاط السائد كالنشاط الصناعى أو صناعة معينة ، أو النشاط الزراعى ، أو زراعة معينة . ثم تحول الأمر إلى الارتكان إلى معايير اقتصادية مثل مستوى الدخل ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادى ومعدل الهجرة ....، بل أن هناك اتجاهات حديثة لاتخاذ معايير سياسية لتحديد الإقليم الاقتصادى مثل التحالفات السياسية والحزبية .

**١-٥: الإقليم التخطيطى:**

هو إقليم اقتصادى وظيفى يتسم بأنه منطقة جغرافية على درجة من الاتساع بما فيه الكفاية إلى الحد الذى يمكن معه إحداث تغيرات أساسية فى توزيع السكان والعمالة والأنشطة الاقتصادية داخل حدودها من خلال قرارات استثمارية ذات حجم اقتصادى كفء ، ويجب أن يكون الإقليم قادراً على إمداد الأنشطة الاقتصادية باحتياجاتها الضرورية من القوى العاملة والمدخلات الأخرى وله هيكل متجانس يعتمد على نقطة نمو واحدة وله طريقة مشتركة لإدراك مشاكله. وفى نفس الوقت يجب أن لا يكون اتساع المنطقة الجغرافية المشار إليها للحد الذى يصعب معه ملاحظة مشاكلها التخطيطية ككل.

وهناك عدداً من ***الشروط الموضوعية***[1] ***يجب توافرها عند تحديد الإقليم التخطيطى***، يمكن حصر أهمها فى النقاط التالية :

### ١- تشابه الهيكل الاقتصادى :

يجب أن تكون أجزاء الإقليم متجانسة إلى حد كبير من حيث هيكلها الاقتصادى، أو أن تكون هياكلها مكملة لبعضها البعض، وبالتالى نجد أن الإقليم الواحد تواجهه مشاكل اقتصادية ذات طبيعة خاصة ، كما أن اهتماماته تختلف عن اهتمامات سائر الأقاليم الأخرى.

### ٢- تشابه البيئة الاجتماعية :

يكون من الضرورى عند تقسيم الحيز المكانى إلى أقاليم مراعاة تشابه البيئة الاجتماعية لكل إقليم من حيث عادات السكان وتقاليدهم ومعتقداتهم. وتظهر أهمية هذا الشرط فى الدول التى تجمع فى حدودها مجتمعات حضرية وأخرى قبلية أو عشائرية أو بالنسبة للدول ذات الجنسيات والعرقيات المتعددة .

### ٣- توافق الحدود الإدارية مع الحدود التخطيطية :

يفضل أن تنطبق الحدود الإدارية للإقليم مع الحدود التخطيطية ، وذلك من أجل التسهيلات التى يمكن توفرها فى هذه الحالة فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات اللازمة لعملية التخطيط. ويتحقق ذلك عن طريق الأجهزة الفنية الموجودة فى نطاق الحدود الإدارية .

---

(١) السيد محمد كيلانى، ***محاضرات فى التخطيط الإقليمى***، مذكرة رقم ٧٥٥ (القاهرة: معهد التخطيط القومى، يناير ١٩٨٢)، ص ٧-٩.

**٤- توافق حدود الإقليم التخطيطية مع الفواصل الطبيعية :**

يكون من المفضل أن تتوافق حدود الإقليم مع العوائق الطبيعية مثل الجبال والأنهار والبحيرات .... وغيرها. حيث يترتب على وجود هذه الفواصل بين أجزاء الإقليم يمكن أن يؤدى إلى إعاقة الحركة داخل الإقليم.

**٥- تناسب حجم الإقليم من حيث المساحة وعدد السكان :**

يجب ألا تكون مساحة الإقليم من الكبر بحيث تفقد السلطات الإقليمية القدرة فى السيطرة عليه بإمكانياتها المحدودة ، أو يكون من الصغر بحيث لايمكن تكوين وحدات اقتصادية متكاملة ، بل يجب أن تكون مساحة الإقليم مناسبة بدرجة تسمح بالاستغلال الأمثل لموارده.

كذلك يجب ألا يكون عدد سكان الإقليم صغيراً بحيث يعتمد فى تنميته على كفاءات وتخصصات من خارجة ، أو يكون عدد سكان الإقليم كبيراً بحيث لا تكفى موارده وإمكانياته حاجات سكان الإقليم. مما قد يؤدى إلى هجرة السكان وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية للأقاليم المستقبلة والطاردة للهجرة. كما ترجع أهمية الشرط السكانى إلى عامل الطلب على الخدمات، فمن المعروف أن إنشاء الهياكل الأساسية يتطلب حداً أدنى من السكان لتغطية تكلفة الإنشاءات بطريقة أكثر كفاءة ، وحتى لا يكون هناك أوجه للأسراف وضياع الموارد، كذلك يجب ألا يكون حجم السكان أكبر من حجم تلك الإمكانيات الخدمية بحيث تظهر أضرار الحجم الكبير وما يرتبط بها من مشاكل وتكاليف..

*ويضيف البعض شرطاً آخر إلى ما سبق وهو أن يضم الإقليم أحد أو بعض مراكز النمو*[1].

*وفي إطار الشروط السابقة يمكن تعريف الإقليم التخطيطى على أنه عبارة عن "حيز من المكان الذى يضم أحد مراكز النمو ويقطنة مجموعة مناسبة من السكان متشابهين من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمارسون أنشطة اقتصادية تتكامل فيما بينهما ويواجهون مشاكل من طبيعة خاصة يرجى حلها".*

**٢ : مستويات التخطيط الإقليمى :**

بعد التعرف على مفهوم الإقليم الاقتصادى يمكن القول بأن التخطيط الإقليمى يمكن أن يوجه لإقليم داخل الدولة ، أو لإقليم متعدد يشمل أكثر من دولة كاملة ، أو يشمل مناطق تتداخل حدودها بين أكثر من دولة ، وفى الحالتين لابد من توافر مقومات الإقليم الاقتصادى فى إطاره الوظيفى والتخطيطى، حيث يمثل الإقليم الوحدة التخطيطية، ويتضح من ذلك أن هناك فرعان للتخطيط الإقليمى، هما :-

- التخطيط الإقليمى داخل حدود الدولة .
- التخطيط الإقليمى متعدد الدول.

**٢-١: التخطيط الإقليمى داخل الدولة Subnational-Regional Planning**

يعد التخطيط الإقليمى داخل الدولة جزء متفرع من التخطيط القومى الشامل، وقد أصبح التخطيط الإقليمى داخل الدولة فى الوقت الحاضر فرعاً مستقلاً له أسسه وقواعده ومناهجه وأساليبه

(١) العشرى حسين درويش، التخطيط الاقتصادى، ***مرجع سابق***، ص ١٩٦.

**شكل رقم (٢-٧)**

**التخطيط الإقليمى داخل الدولة**

التخطيط الإقليمى داخل الدولة

- معايير تقسيم الحيز المكانى للدولة إلي أقاليم اقتصادية
  - الاختلاف في المستوى الاقتصادى
  - تجانس الأنشطة الاقتصادية
  - المسافـــــة
  - الموارد الاقتصادية المتاحة بالإقليم
- مستويات التخطيط الإقليمى داخل الدولة
  - التخطيط داخل الدولة لإقليم واحد
  - التخطيط الإقليمى على مستوى المحليات
  - التخطيط لسلسلة الأقاليم التى تغطى الدولة بأكملها
  - التخطيط لتوزيع وتوطن المشروعات الصناعية بما يحقق التوازن بين أقاليم الدولة.
- أهداف التخطيط الإقليمى داخل الدولة
  - زيادة مساهمة الإقليم فى الناتج القومى.
  - تجنب الإزدواجية القطاعية والإقليمية.
  - الحد من النمو الزائد للمدن الكبرى ومشاكلها
  - إيجاد فرص عمل مناسبة وكافية بالإقليم
  - إقامة المشروعات الهيكلية.
  - ضمان تحقيق الخطة القومية لأهدافها.
  - تحقيق التنمية المحلية.
- متطلبات التخطيط الإقليمى الفعال
  - توافر البيانات والإحصاءات الإقليمية
  - إنشاء أجهزة التخطيط الإقليمى.
  - توافر الهياكل الأساسية

## ٢-١-١: معايير تقسيم الحيز المكاني للدولة إلي أقاليم اقتصادية:

وهناك عدة معايير[1] تحكم تقسيم الحيز المكانى الكلى للدولة إلى أقاليم اقتصادية ، يمكن حصر أهمها فى العناصر التالية :

(١) أبوبكر متولى، *الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى* (القاهرة : معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ٢١١، فبراير ١٩٧٢) ص ١٥-١٧.

**١- الاختلاف فى المستوى الاقتصادى :**

توجد عدة مظاهر للاختلاف فى المستوى الاقتصادى بين الأقاليم مثل متوسط دخل الفرد أو مستوى الأجور ... ، ولعل من أهمها متوسط دخل الفرد بين الأقاليم ، وهو من أهم العوامل التى يؤخذ بها عند تقسيم الحيز المكانى إلى أقاليم اقتصادية نظراً لأنه يعكس إلى حد كبير درجة النمو الاقتصادى. ومن ثم يشير إلى المناطق المتقدمة والمناطق الأقل نمواً والتى يتطلب إعداد خطة لتنميتها.

وبمقارنة متوسط دخل الفرد على مستوى الدولة بنظيره على مستوى الأقاليم يمكن تقسيم الحيز المكانى للدولة إلى أقاليم متقدمة وأخرى متخلفة ، مع ضرورة تحديد العوامل الرئيسية التى أسهمت فى ارتفاع أو انخفاض مستوي النمو إقليم ما على غيره. ومن ثم يسهل التعرف على السياسات والإجراءات التى يجب اتخاذها من أجل تحقيق التقدم والنمو لمختلف الأقاليم.

وعملياً قد لاتتاح البيانات الخاصة بمتوسط دخل الفرد فى الدول النامية على المستوى الإقليمى، ومن ثم يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام بعض الأساليب منها تحليل الهيكل الاقتصادى للأقاليم ، وذلك على أساس توزيع السكان حسب أنشطة القطاعات الإنتاجية ، ومثل هذا التوزيع يظهر - إلي حد ما - مستوي النمو بالأقليم ، وذلك على أساس نسبة مساهمة العمال فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

**٢- تجانس الأنشطة الاقتصادية :**

يمثل عامل تجانس الأنشطة أحد العوامل التى تحكم تقسيم الحيز

المكانى للدولة إلى أقاليم اقتصادية . فمن المعروف أن توطن نشاط معين بإقليم ما يصبغ عليه صفة اقتصادية متميزة تختلف عن صفات الأقاليم الأخرى بحسب النشاط الرئيسى فى الإقليم ، ومن الطبيعى أن سياسة التنمية ووسائل تحقيقها فى هذا الإقليم لابد وأن تختلف عن سياسة التنمية ووسائل تحقيقها فى الأقاليم الأخرى بمعنى أن سياسة التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها لإقليم يرتكز النشاط الاقتصادى له على الزراعة لابد وأن تختلف عن نظيرتها لإقليم آخر يرتكز النشاط الرئيسى له على الصناعة. حيث تؤثر نوع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالإقليم على هيكله الاقتصادى، وينعكس ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم.

### ٣- المسافـــــة :

يؤثر عامل المسافة على العلاقات الوظيفية بين الأقاليم ، فقد تزداد درجة الصلة والروابط الاقتصادية بين منطقتان كلما اقتربت المسافة بينهما وعلى العكس من ذلك فغالباً ما تضعف هذه الروابط والعلاقات الاقتصادية كلما بعدت المسافة . ويمكن التغلب على عامل المسافة من خلال خلق طرق ووسائل مواصلات منخفضة التكاليف ومرتفعة الكفاءة ، مما يسهم فى تقوية الروابط والعلاقات الاقتصادية بين المناطق المختلفة مما يجعل للتنمية فى إقليم ما أثراً على الأقاليم الأخرى. وينتج عن بُعد المسافة ما يسمى بالعزلة الاقتصادية أحياناً ، وهذا يؤكد أهمية المواصلات والاتصالات كعامل عام يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية .

### ٤- الموارد الاقتصادية المتاحة بالإقليم :

قد ينتج عن إجراء دراسة مسحية للموارد الاقتصادية المتاحة وجود معدن معين فى أحد الأقاليم، وهذا يشير إلى إمكانية استغلاله والاستفادة

منه فى صناعة معينة ، كما قد تشير نتائج الدراسة إلى وجود مساحات من الأراضى الزراعية البور مع توافر المياه ، ومن ثم يمكن استنتاج إمكانية التوسع الأفقى فى الزراعة لهذا الإقليم.

وقد يترتب على الدراسة المسحية للموارد الاقتصادية لكل إقليم يمكن توضيح علاقة التشابك بين الأقاليم . فقد يتوافر بإقليم ما مادة خام معينة ويقوم إقليم آخر بتصنيعها، كما تقوم صناعات أخرى على استخدام هذا المعدن كمدخلات لها وتتوطن فى إقليم ثالث. فمن شأن هذه الدراسة معرفة علاقات التشابك الاقتصادى الإقليمى والتى يمكن من خلالها إدخال عوامل النمو.

ولا تقتصر الدراسة المسحية للموارد الاقتصادية بالإقليم على الموارد الطبيعية فقط بل تتسع لتشمل الموارد البشرية وتحركاتها وتوزيعات العمالة حسب أوجه النشاط الاقتصادى، كما تشمل على دراسة الموارد والمالية والإمكانيات التسويقية ودراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الدخل الإقليمى ومتوسط الأجور وحجم الاستهلاك والادخار.

*وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف موحد للإقليم نظراً لعدم وجود معيار معين يسترشد به لتحديد حجم الإقليم،* إذ أنه ليس هناك حجم معيارى للإقليم من حيث مساحته أو عدد سكانه، إذ أن هذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى بل ومن إقليم لآخر داخل نفس الدولة . كذلك قد يتغير حجم الإقليم عبر الزمن بحيث يندمج إقلم مع آخر ليكونا إقليماً ذات مواصفات اقتصادية مميزة ، أو يحدث العكس عندما

يصاب إقليم كبير بالكساد يفضل تجزئته إلى أكثر من إقليم بهدف رفع معدل نموه.

**٢-١-٢ : مستويات التخطيط الإقليمى داخل الدولة :**

يأخذ التخطيط الإقليمى داخل الدولة ثلاث مستويات تعتمد فى درجة شمولها على معايير مكانية وتوطنية ، وتشتمل هذه المستويات فى الآتى:

**١- التخطيط داخل الدولة لإقليم واحد.**

ويقصد بالتخطيط الإقليمى لإقليم واحد داخل الدولة "الأسلوب العلمى لاستخدام الموارد الإقليمية فى تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات السكان الإقليمية ، والارتفاع بمعدل النمو الإقلىمى ومستوى معيشة سكان الإقليم"[١] .

حيث يكون هدف التخطيط الإقليمى العمل على تنمية إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة ، كأن ينظر إلى تخطيط منطقة فقيرة من الدولة ينظر لها كوحدة مستقلة ، أو تقتصر على تخطيط محافظة معينة أو منطقة حضرية ، أو مدينة معينة ، ... وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإقليمى على هذا المستوى قد يكون مستقلاً، وقد يكون ضمن إطار التخطيط القومى، ومن أمثلة التخطيط الإقليمى المستقل، الخطة التى وضعتها إيطاليا للنهوض بالجنوب حيث المناطق المتخلفة نسبياً، ومن الأمثلة على التخطيط الإقليمى داخل إطار التخطيط القومى، الخطة التى وضعتها مصر لمحافظة أسوان عام ١٩٦٥ على الرغم من وجود خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) سيد عبدالمقصود، *الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى*، ص ١٥.

وقد تنشأ هيئة خاصة لها من الصلاحيات الإدارية والسلطات المالية التى تمكنها من إعداد وتنفيذ الخطة وتشغيل ما تم اتمامه من مشروعات ، ومن أمثلة ذلك "هيئة وادى تنسى" (TVA) فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"هيئة الكاسبير المازوجيرونو" فى جنوب إيطاليا، وغيرها من الهيئات التى نشأت لتنمية شمال شرق البرازيل، وتنمية وادى الكوكا فى كولومبيا.

ولعل هناك اتجاه للتفكير فى إنشاء هيئة لتنمية جنوب الوادى فى جمهورية مصر العربية فى الوقت الحاضر تكون مسئوليتها إعداد وتنفيذ خطط التنمية فى توشكى وجنوب الوادى.

**٢- التخطيط الإقليمى على مستوى المحليات :**

قد يضق مجال التخطيط الإقليمى ليقتصر على إعادة تخطيط مدينة قائمة ، أو إعداد خطة إقليمية لمدينة كبرى والمناطق المحيطة بها، أو إعداد خطة لمدينة جديدة . أو إعداد الخطة لوحدة محلية على مستوى الوحدات المحلية الإدارية المكونة للإقليم، وفى هذه الحالة قد يصبح التخطيط الإقليمى متوافقاً مع تخطيط المدن.

**٣- التخطيط لسلسلة الأقاليم التى تغطى الدولة بأكملها:**

ويتم ذلك كجزء من عملية إعداد الخطة القومية . حيث تتضمن عملية التخطيط على المستوى القومى إعداد سلسلة كاملة من الخطط الإقليمية للولايات أو المناطق التابعة . واختبار تناسقها واتساقها مع بعضها البعض ومع الخطة القومية ويفترض عند تجميع الخطط الإقليمية أن تؤدى إلى محصلة التوزيع الكلى للموارد الاقتصادية فى الخطة الإجمالية. كذلك نجد

فى الدول الفيدرالية أن كل حكومة إقليمية تعد خطتها الإقليمية متكاملة مع الخطة القومية.

**٤- التخطيط لتوزيع وتوطن المشروعات الصناعية بما يحقق التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة :**

يشير التخطيط الإقليمى إلى تجهيز المشروعات التى تتضمنها الخطة القومية لضمان حسن توطين الصناعة فى أفضل المواقع والحد من التفاوت والتباين بين الأقاليم المختلفة للدولة . ففى يوغسلافيا على سبيل المثال، نجد أن بنك الاستثمار يقدم الاستثمار وغيره من صور الائتمان إلى القائمين بالمشروعات على أساس المشروع الذى يعطى أعلى عائد طبقاً لتفاصيل معايير الاستثمار التى يضعها البنك . وتعد لكل مشروع دراسات حول التوطن وغيره من الجوانب الأخرى التى تقصر المنافسة على القائمين بالمشروع الملائم للمنطقة التى تناسب هذا المشروع. وللتأكد من أن الأقاليم الفقيرة تحصل على قسط مناسب من الاستثمار الجديد، وتقدم تسهيلات ائتمانية خاصة للاستثمار بهذه المناطق.

**٢-١-٣ : أهداف التخطيط الإقليمى داخل الدولة :**

تتماثل أهداف التخطيط الإقليمى مع الأهداف التى ترمى إليها خطة التنمية على المستوى القومى. وقد تتخذ القرارات الخاصة بسياسة التنمية الإقليمية بواسطة السلطات المحلية أو بواسطة السلطة المركزية[١].

وعلى الرغم من أن أهداف التخطيط الإقليمى واحدة لكافة الأقاليم ، إلا أن أهميتها تختلف من أقليم لآخر. فقد تكون أهم أهداف تخطيط التنمية

(١) العشرى حسين درويش، محاضرات فى التخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص ٣٢.

الإقليمية فى إقليم ما هو زيادة متوسط دخل الفرد، فقد تكون أهمها فى إقليم آخر هو القضاء على البطالة أو زيادة حجم الخدمات العامة وتحسين مستوى أدائها، ويحدد أولوية الأهداف الإقليمية المستوى الاقتصادى للإقليم والصفات الأساسية له ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.

وعموماً يمكن حصر أهم الأهداف الرئيسية والتى تبرر أهمية تطبيق التخطيط الإقليمى فى الآتى :-

**١- زيادة مساهمة الإقليم فى الناتج القومى :**

يهدف التخطيط الإقليمى أساساً إلى الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية بالنسبة للأقاليم المتخلفة ، بحيث تزداد مساهمة الإقليم فى الناتج القومى، والعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان المحليين، بحيث يكون الهدف النهائى هو إزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم أو على الأقل تقريب الفوارق فى مستويات الدخل الفردى الحقيقى فى مختلف أجزاء الدولة فى الأجل الطويل. ويتحقق هذا من خلال إنشاء بعض الوحدات الإنتاجية الجديدة مع تطوير الموجودة منها، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من كل الموارد والإمكانيات المتاحة بالأقاليم المختلفة واستغلالها بالدرجة التى تقلل من الضائع الاقتصادى، ومن ثم يزداد الإنتاج فى المجتمع ككل وتزداد درجة الرفاهية ، ويمكن توضيح ذلك كالتالى:

١) هناك بعض الأقاليم يتوفر بها موارد غير مستغلة أو ليست مستغلة الاستغلال الكافى (الاقتصادى) ، وذلك نظراً لوجود بعض العوائق التى إذا أمكن التغلب عليها فإننا بذلك نقلل من الفقد الاقتصادى.

٢) هناك بعض المناطق المعزولة أو النائية قد يتوافر بها الكثير من الموارد الطبيعية غير أن عزلتها وبعدها يشكل عقبة فى سبيل تحقيق تنمية هذا الإقليم لذلك فإن ربط هذا الإقليم بالأقاليم الأخرى بطريقة اقتصادية يمكننا من استغلال هذه الموارد كما يفتح لنا أبواباً كثيرة لمشروعات جديدة ، ويؤدى فى النهاية إلى زيادة معدل نمو الإقليم من جهة وزيادة الإنتاج القومى من جهة أخرى.

٣) قد تتوافر فرص للتنمية الاقتصادية لبعض الأقاليم ، ولكن ينقصها الدفع المستحث بعدة وسائل أو حوافز[1].

**٢- تجنب الازدواجية القطاعية والإقليمية :**

تتميز معظم اقتصاديات الدول النامية بوجود ظاهرة الازدواجية سواء على المستوى القطاعى أو على المستوى الجغرافى. وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نفرق بين هذين النوعين من الازدواجية :

**١) الازدواجية القطاعية :**

ويقصد بها وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تماماً داخل الاقتصاد القومى قطاع تقليدى زراعى، وغالباً ما يشاهد فى المناطق الريفية ويقوم على استخدام الأساليب الفنية البدائية . والقطاع الآخر حديث ويشاهد فى المدن حيث توجد صناعات التصدير المتقدمة نسبياً نظراً لاتصالها بالاقتصاد العالمى، ولكفاية رأس المال المستثمر فيها، وحيث توجد الهيئات التى تقوم بتأدية الخدمات مثل المصارف وشركات التأمين والمجالات التجارية .. إلخ.

(١) أبو بكر متولى، الإطار العام للتخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص ١١.

**٢) الازدواجية الإقليمية :**

وتتمثل مظاهر هذه المشكلة فى وجود إقليم أو أكثر على درجة كبيرة نسبياً من التقدم والتحضر فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية عن سائر الأقاليم الأخرى، وغالباً ما تكون العاصمة أو الميناء، بينما تعانى باقى الأقاليم من مظاهر التخلف والركود. ولقد عبر البعض عن هذا الوضع بأنه "يشبه قلب ينبض وأطراف مشلولة"[١].

والواقع أن هذه الازدواجية سواء على المستوى القطاعى أو الجغرافى يكون أساسها التفاوت فى الأساليب التكنولوجية والتراكم الرأسمالى بين القطاعات والأقاليم فى نفس الحيز المكانى الواحد. والقضاء على مثل هذه الازدواجية يكون من خلال الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى الذى يعمل على تقليل التفاوت القائم بين الأقاليم من جهة وتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات من جهة أخرى[٢].

**٣- الحد من النمو الزائد للمدن الكبرى ومشاكلها :**

يترتب على زيادة حجم المدن عن الحجم الأمثل ظهور العديد من المشاكل ولعل أهمها هو ارتفاع نفقة المعيشة بالمدن، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار الأراضى وتآكل المساحات الخضراء وتدهور التربة ، وزيادة معدل البطالة ، هذا إلى جانب المشاكل المتعلقة بالازدحام ومشاكل حركة المرور والمواصلات والاتصالات والإسكان والكهرباء والمياه والطرق .. إلخ وانخفاض مستوى أداء هذه الخدمات وارتفاع نفقات الإصلاح

---

(١) *المرجع السابق*، ص ١٤.

(٢) سيد عبدالمقصود، الإطار النظرى العام للتخطيط، *مرجع سابق*، ص٢٢.

والصيانة، بالإضافة إلى مشاكل تلوث البيئة نتيجة تركز الأنشطة الصناعية حول المدن وما يترتب عليها من مشاكل الصحة العامة وانعكاس ذلك على إنتاجية العامل.

ويرجع ظهور هذه المشكلات إلى عملية التحضر المبكر وكبر حجم المدن عن الحجم الأمثل، ومن ثم تظهر أضرار الحجم الكبير وتتلاشى وفورات التكتل ، وتزداد النفقة الاجتماعية عن العائد الاجتماعى. ولمواجهة تلك المشاكل تلجأ الحكومة إلى رصد مبالغ متزايدة ومستمرة للتخفيف من حدة هذه المشاكل. والواقع أن علاج هذه المشاكل، إنما يكون علاج قصير الأجل. فسرعان ما تتزايد هذه المشاكل وتتفاقم ويتطلب حلها قيام الحكومة برصد مبالغ أكبر.

ومن ثم فإن أسلوب التخطيط الإقليمى ينظر إلى الفرص البديلة لاستثمار هذه المبالغ المتزايدة من أجل تنمية الأقاليم المتخلفة ، وبالتالى يمكن الحد من توسع تلك المدن كحل من حلول الأجل الطويل[(١)].

**٤- إيجاد فرص عمل مناسبة وكافية بالإقليم :**

يترتب على حركة الهجرة بين الأقاليم ظهور مشاكل متعددة الجوانب، فالهجرة عندما تكون أكبر من المقدرة الاستيعابية للمدن المستقبلة للهجرة تؤدى إلى زيادة نسبة البطالة وخفض مستوى الأجور، ومن ثم خفض مستوى معيشة الجزء الفائض من المهاجرين والذين قد لايجدون عملاً فى الأقاليم المهاجر إليها، كما تؤدى حركة الهجرة أيضاً إلى سلب الكفاءات

(١) أبوبكر متولى، الإطار العام للتخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص١٢.

والمهارات الفنية من الأقاليم المتخلفة ، الطاردة للهجرة، مما يؤثر على تنمية اقتصاديات تلك الأقاليم ويؤدى فى النهاية إلى زيادة الفجوة بينها وبين الأقاليم المتقدمة .

ويكون هدف التخطيط الإقليمى فى هذه الحالة العمل على إيقاف تيارات الهجرة الداخلية بالعمل على خلق فرص عمل كافية للأيدى العاملة داخل كل إقليم، فانتشار الصناعة فى الأقاليم المتخلفة يمكن أن يعمل على توفير فرصاً جديدة ومحلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من فائض الأيدى العاملة ، وبالتالى يعتبر عاملاً مساعداً وهاماً فى تقليل رغبة العمال فى الهجرة إلى المدن الكبرى بحثاً عن مصادر جديدة للدخل ، والذى يعتبر السبب الرئيسى عملية الهجرة إلى تلك المدن. وبالتالى يترتب على نشر الصناعات فى الأقاليم المتخلفة يمكن أن يساهم فى استعادة التوازن السكانى والاقتصادى فى الأقاليم المتخلفة، ويقلل فى نفس الوقت من الآثار الضارة لزيادة حجم المدن الكبرى.

**٥- إقامة المشروعات الهيكلية :**

يعتبر توافر الهياكل الأساسية شرطاً ضرورياً وهاماً لعملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى مشروعات رأس المال الاجتماعى Infora Strusters مثل مشروعات الموانئ والمطارات والمستشفيات والمدارس والطرق والكبارى والسدود وشبكات الإنارة ومحطات توليد الكهرباء، ومحطات تحلية المياه وشبكات المياه.. إلخ.

ويتطلب إقامة المشروعات ككل وفى جميع الأقاليم قدراً كبيراً من رأس

المال ، قد لايتيسر للدول النامية فى ذلك الوقت. نظراً لأن مشكلة نقص رؤوس الأموال تعتبر إحدى السمات التى تتميز بها تلك الدول.

ويكمن علاج هذه المشكلة فى الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى الذى يقوم بتحديد إمكانيات التنمية المستقبلية فى الأقاليم المتخلفة ، وتحديد احتياجاتها من المشاريع الهيكلية وأولوية تنفيذها، وذلك من خلال القيام بإنشاء هذه المشروعات فى إطار خطة إقليمية شاملة . بحيث يتم إقامة المشروعات الهيكلية بشكل مترابط ومتكامل مع الأخذ فى الاعتبار المناطق الأخرى، وما يلزمها من خدمات تلك الهيكلية[١].

**٦- ضمان تحقيق الخطة القومية لأهدافها :**

يهدف التخطيط الإقليمى أيضاً إلى ضمان تحقيق أهداف الخطة القومية ، وذلك من خلال ايجاد نوع من التنسيق[٢] فى مناطق التنمية الإقليمية من جهة وتحقيق التناسق بين الخطط القومية والخطط الإقليمية من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى لابد أن يكون هناك تنسيق بين الخطط القومية والخطط الإقليمية ، ويتحقق هذا من خلال وضع أبعاد التنمية الإقليمية فى نطاق أبعاد التنمية القومية أو بعبارة أخرى كى لا يكون هناك تضارب بين الأهداف الإقليمية والخطة القومية الشاملة يجب إدراج هذه الأهداف ضمن الأهداف القطاعية . ويمكن توضيح ذلك لو افترضنا أن هدف قطاع الصناعة هو زيادة الدخل المتولد منها بمقدار ١٥٪، فيجب توزيع هذه الاستثمارات

(١) سيد محمد عبدالمقصود، الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص ٢٣-٢٤.

(٢) العشرى حسين درويش، محاضرات فى التخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص ٣٤.

على مختلف الأقاليم (المعدة لها خطة لتنميتها) والتى يمكن أن تحقق نفس الأهداف الموضوعة .

**٧- تحقيق التنمية المحلية :**

يترتب على تحقيق التنمية المحلية (ريفية أو حضرية) بشكل متكامل إلى التخفيف من مشاكل تضخم المدن الكبرى. ويعد تحقيق التنمية المحلية هدفاً فى حد ذاته إلا أنه وسيلة لتحقيق هدف آخر ألا وهو التخفيف من حدة مشاكل المدن الكبرى فى الأجل الطويل، ذلك من خلال تغيير أو وقف تيارات الهجرة المتجهة إليها، ومن ثم فإن التخطيط الإقليمى يلعب دوراً هاماً كأسلوب لتحقيق خطة التنمية القومية الشاملة وخاصة فى ضبط عملية التحضر غير المنتظم.

ويتطلب تحقيق التنمية المحلية إعادة تخطيط التجمعات السكانية وإقامة بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يفتقر إليها الإقليم[١].

وبالإضافة إلى الأهداف الرئيسية للتخطيط الإقليمى المشار إليها سابقاً، يضيف الاقتصاديين[٢]. أهدافاً أخرى لخطط التنمية الإقليمية ومنها حماية البيئة من الآثار السلبية، وإعطاء دفعة للديمقراطية عن طريق اشتراك السكان المحليين للتأثير بالقرارات التخطيطية وإعطائهم الفرصة للاشتراك فى تحديد مستقبل إقليمهم داخل الإطار العام للتنمية القومية.

---

(١) العشرى حسين درويش، ***مرجع سبق ذكره***، ص ٣٣.

(٢) محمد حسن فج النور، حول التخطيط الإقليمى وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ***مرجع سبق ذكره***، ص ١١.

### ٤-١-٢ :متطلبات التخطيط الإقليمى الفعال:

هناك عدة متطلبات لضمان فعالية وكفاءة التخطيط الإقليمي، ويجب أن تتوافق تلك المتطلبات مع توسع مستوي التفصيلات في التخطيط الإقليمي سواء ما يتعلق منها بالبيانات أو علاقات التشابك ، ويمكن حصر تلك المتطلبات في الآتي:

#### ١- توافر البيانات والإحصاءات الإقليمية:

يكون من الضرورى توافر قدر مناسب من البيانات الأساسية والتى تساعد فى معرفة الأوضاع الاقتصادية والإقليمية ، وتمكن من إجراء الدراسات اللازمة لعمليات التخطيط الإقليمى، وتختلف طبيعة البيانات المطلوبة باختلاف الأهداف المطلوب تحقيقها .

ومن البيانات المطلوبة ما يتعلق بالسكان مثل معدل المواليد والوفيات، وتوزيع السكان حسب أوجه النشاط الاقتصادى وحسب المهن، وتوزيعهم حسب فئات السن ودرجة التعليم ، وبيانات خاصة بالعمالة وتحركاتها بين الأقاليم المختلفة ، وحجم البطالة الموجودة بالإقليم ونوعيتها. وكذا بيانات تتعلق بالدخل والاستهلاك والإنتاج والاستثمار، ومعدلات النمو الإقليمى للدخل والإنتاج ، وكذلك أنواع الأنشطة الاقتصادية ومشاكلها مع توضيح الطاقات العاطلة وكفاءة عوامل الإنتاج كذلك لابد من توافر البيانات الخاصة بالعلاقات المتبادلة (المتشابكة) بين الأقاليم وكل أنواع السلع المتبادلة من داخل وخارج الإقليم ، وعلاقات المدخلات والمخرجات الإقليمية ، وتكاليف النقل والمواصلات وأثرها فى العلاقات بين الأقاليم. وكذلك التدفقات المالية

والنقدية مع توضيح حجم الاستثمارات داخل الإقليم وهيكل تمويلها من خارج ومن داخل الإقليم. هذا بالإضافة إلى توضيح مقدار الإعانات والمرتبات التى تدفع من خارج الإقليم ، وكذلك بيانات عن حجم ومعدلات الضرائب المحلية وكفاءة المشاريع البنية الأساسية .

وفى أغلب الأحوال لا تتوافر معظم البيانات التى يتطلبها تحليل الهيكل الاقتصادى للإقليم ، هذا علاوة على أن استخدام المعدلات على المستوى القومى لعلاج نقص البيانات على المستوى الإقليمى قد يؤدى إلى رفع نسبة الخطأ فى النتائج والاستنتاجات. ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على بعض البيانات القومية والمجزأة حسب الوحدات الإدارية لايفيد عند إعداد الخطط الإقليمية ، وذلك لأن التخطيط الإقليمى قد يواجه صعوبة ناتجة من عدم اتفاق التقسيم الإدارى فى بعض الأحيان مع التقسيم الاقتصادى للحيز القومى إلى أقاليم..

وإجمالاً فإن نجاح التخطيط الإقليمى يتطلب القيام بالدراسات التالية وبصورة تفصيلية على المستوى الإقليمى(١):

١) تحليل الهيكل الاقتصادى للإقليم وإعداد الحسابات الاقتصادية الإقليمية وجدول المدخلات والمخرجات.
٢) دراسة التغيرات الاقتصادية المتوقعة .
٣) حصر الموارد المالية والفنية بالإقليم من أجل إعداد الخطة الإقليمية .

## ٢- إنشاء أجهزة للتخطيط الإقليمى :

يتطلب نجاح التخطيط الإقليمى وجود جهاز إدارى إقليمى كفء له

(١) العشرى حسين درويش، محاضرات فى التخطيط الإقليمى، *مرجع سابق*، ص ٣٠.

القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للإقليم ، كما يسمح باشتراك السكان المحليين عند وضع الخطة ، ويجب تحديد سلطات واختصاصات ومسئوليات جهاز التخطيط الإقليمى تحديداً قاطعاً، وتكون المهام الأساسية لجهاز التخطيط الإقليمى جمع البيانات والقيام بالدراسات المتعلقة بالإقليم وإعداد البرنامج الاستثمارى للإقليم ، ومتابعة تنفيذه وتقييمه . ويجب أن تضم هذه الأجهزة خبراء ومتخصصين فى كافة مجالات التخطيط الإقليمى مثل خبراء التخطيط الإقليمى والعمرانى وجغرافية المدن والمتخصصين فى علم الإجتماع الريفى والحضرى هذا إلى جانب المهندسين والإحصائين.

**٣- توافر الهياكل الأساسية :**

إن عملية التنمية الإقليمية لا تتمثل فقط فى تنفيذ أعمال تهدف إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة ورفع إنتاجيتها، أو إنشاء مشروعات صناعية جديدة لاستغلال الموارد العاطلة ... إلخ .

إن هذه الإنجازات وإن كانت ضرورية دون شك لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية إلا أنها لا تكفى وحدها لتحقيق هذه الأهداف ، إن الأمر يستدعى يعتبر توافر الهياكل الأساسية شرطاً ضرورياً وهاماً لنجاح المشروعات المختلفة، حيث يترتب على وجودها وفورات خارجية تنتفع بها تلك المشروعات القائمة ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج . هذا علاوة على أن تواجدها يحفز على إقامة مشروعات جديدة للاستفادة من هذه الوفورات الخارجية . ومن ثم يجب دراسة الوسائل المختلفة لإنشاء هذه المشروعات الأساسية الهيكلية فى الأقاليم المتخلفة واختيار أقلها تكلفة وأكثرها كفاءة بما يتناسب مع حجم الأنشطة واتجاهاتها فى المستقبل. وهناك اتجاهين

حول الاستراتيجية الملائمة بالنسبة للأقاليم المتخلفة، فيما يتعلق بالمشاريع الأساسية الهيكلية، هما[1]:

**الاتجاه الأول** : وهو أن تقتصر الأقاليم المتخلفة وهى بصدد إعداد برنامج للتنمية الاقتصادية على المشاريع الأساسية الهيكلية . ثم إعطاء حوافز معينة وتسهيلات من شأنها تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار فى تلك الأقاليم ، وترك عملية النمو تأخذ مجراها التلقائى، أى إتباع نظرية النمو غير المتوازن عن طريق إحداث فائض فى خدمات البنية الأساسية .

ومن أمثلة تلك الحوافز خفض معدل الضرائب أو الإعفاء منها لعدد من السنوات وخفض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية التى تستخدم فى تمويل المشروعات فى تلك الأقاليم. وقد تلجأ الحكومة إلى دفع إعانات للشركات، هذا بالإضافة إلى رفع أجور العاملين فى تلك الأقاليم لدفعهم إلى العمل بهذا الإقليم مع إعطائهم مقابل لنفقات المواصلات ومزايا عينية أخرى.

**الاتجاه الثانى** : وهو ضرورة التدخل بإنشاء عدة مشروعات استثمارية أساسية مع تركيز الجهود فى إقليم واحد أو عدد محدود جداً من الأقاليم حتى يمكن دفع عجلة التنمية بها (أى تطبيق نظرية الدفعة القوية). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هذه الاستراتيجية تكون أصلح عندما تكون هناك ندرة فى الموارد الاقتصادية وأن نجاحها يتوقف على كفاءة المعايير التى تم الاعتماد عليها فى اختيار الإقليم.

---

(١) أبوبكر متولى، الإطار العام للتخطيط الإقليمى، ***مرجع سابق***، ص ٣٢.

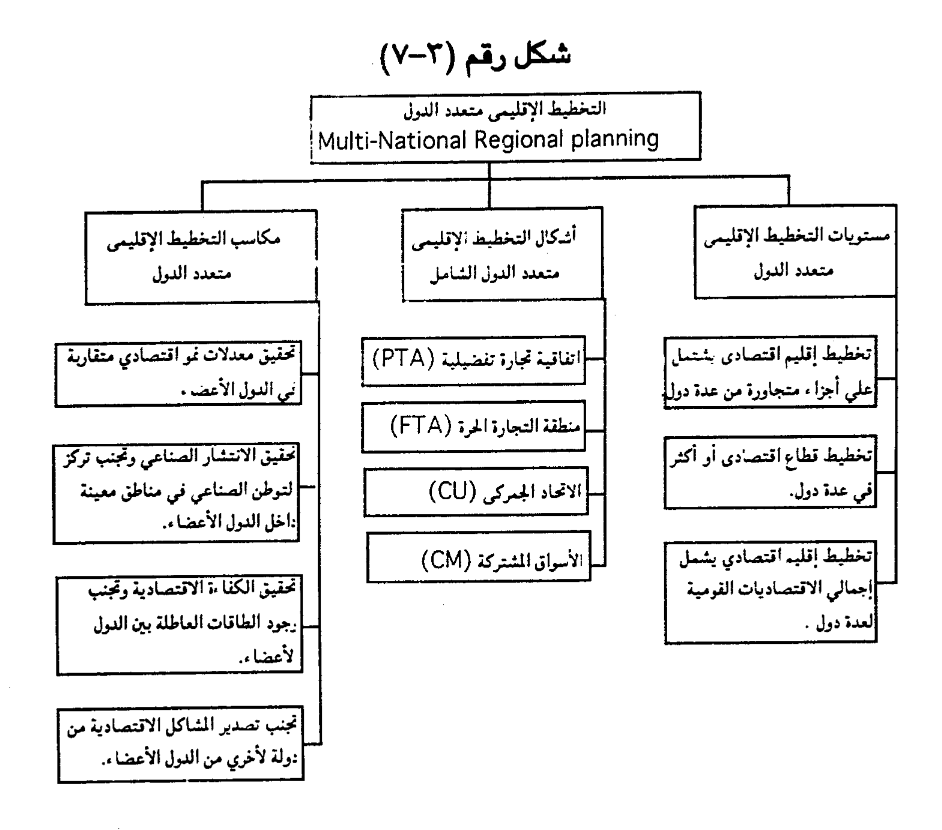
## ٢-٢: التخطيط الإقليمى متعدد الدول:

قد يأخذ التخطيط الإقليم متعدد الدول Multi-National Regional Planning ثلاثة اتجاهات ، تتمثل في:

**١- تخطيط إقليم اقتصادي يشتمل علي أجزاء متجاورة من عدة دول:**

فقد يشير إلى تخطيط إقليم اقتصادى تتجاوز حدوده دولة واحدة. ومثال ذلك ، التخطيط لإعادة بناء منطقة حوض هندوس والتى تشمل مساحات من الهند وباكستان. ولقد تم إعداد خطة إقليمية اشتركت فيها الدولتان بعد

**شكل رقم (٣-٧)**



مرور ٨ سنوات من التفاوض والمباحثات التى اشترك فيها البنك الدولى. والمثال الآخر، هو الخطة التى أعدتها لجنة التنسيق والبحث لـ "حوض نهر ميكونج الأسفل". ووضعت الخطة برنامج عشرى لمدة ١٠ سنوات، لاستخدام مياه النهر فى الملاحة، وتوليد الطاقة ، والرى. وغير ذلك من الاستخدامات الأخرى لكل من كمبوديا ، ولاوس، وتايلاند، وجنوب فيتنام.

**٢- تخطيط قطاع اقتصادى أو أكثر في عدة دول:**

فقد يشير التخطيط الإقليمى متعدد الدول إلى تخطيط قطاع أو أكثر من القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر. مثل الخطط المشتركة . للفحم والصلب الأوروبى التى وضعت لقطاعات الفحم والصلب فى ستة دول أوروبية من خلال الهيئة المركزية الدولية التى أعطيت صلاحيات فرض الضرائب والغرامات وتغيير قواعد التعريفة الجمركية وإعادة نظر الدعاوى القضائية . كذلك أعدت السوق الأوروبية المشتركة Europaan Economic Community مقترح بمدخل مشترك لقطاعات اقتصادية معينة للدول الأعضاء ومنها الزراعة وصناعات السيارات. ولقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية F.A.O سلسلة من الدراسات وقدمت مقترحات لتنمية متكاملة للزراعة والغابات فى عشر دول من دول البحر الأبيض. وأعدت لخمس دول من وسط أمريكا وبنما خطة لإقامة شبكة إقليمية لوسائل الاتصال مع توفير التنسيق والاتساق لشبكات هذه الدول مع الشبكة الإقليمية .

**٣- تخطيط إقليم اقتصادى يشمل إجمالي الاقتصاديات القومية لعدة دول:**

فقد يشير التخطيط الإقليمى متعدد الدول إلي التنسيق بين الخطط

القوميـة أو وضع أهداف متكاملة خاصة بجملة اقـتصاديات مجـموعة من الدول الأعضاء فى إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية . مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة ECC ، والمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA ، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية LAFTA، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ودول مجلس التعاون الخليجى GCC ، وسوف نشير إلي هذا النوع من التخطيط الإقليمي بـ "التخطيط الإقليمي متعدد الدول الشامل".

ويطلق على هذا النوع من التخطيط التكامل الاقتصادى، وقد استمر هذا النوع من التخطيط يحقق تقدماً محدوداً لفترات طويلة ، ولكنه فى الوقت الحاضر يحقق مزيداً من التقدم ويحتل أحد الخيارات المطروحة لتحقيق التنمية وضمان استمرار النمو.

وقد قامت تلك المنظمات وخاصة السوق الأوروبية المشتركة بوضع خطط طويلة الأجل لدول الأعضاء مع وضع تصور حول البدائل المتاحة ومعدلات النمو المحتملة فى دول السوق ، مع وضع تصور بالأسس المتبعة والسياسة التى تسير وضع برنامج محدد[(١)].

**١-٢-٢ : أشكال التخطيط الإقليمي متعدد الدول الشامل:**

أفرزت تجارب التخطيط ا الشامللإقليمى متعدد الدول عدة صيغ للتكامل الاقتصادى المخطط متعدد الدول ، لعل أهمها الآتى:

---

(١) يأخذ هذا النوع من التخطيط اهتماماً متزايد من الدراسة والتحليل فى دراسات "اقتصاديات التجارة الخارجية والاقتصاد الدولى" ، تحت عناوين التكامل الاقتصادى Economic Intgeration .

١- اتفاقية تجارة تفضيلية (Perferential trade Agreement (PTA:

وتعنى الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها فرض رسوم جمركية مخفضة إلى الواردات التى يكون منبعها الدول الأطراف فى الاتفاقية بالمقارنة لتلك المفروضة على ذات الواردات التى يكون مصدرها من دول غير منضمة لإتفاقية التجارة التفضيلية .

٢- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area (FTA:

وهى عبارة عن إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة التى تتم بين الشركاء فى المنطقة ، ولكن يفرض كل شريك الرسوم التى يراها على الواردات من خارج دول المنطقة .

وتسمح الصيغتان السابقتان بأن يقوم الأطراف المختلفة بفرض رسوم جمركية بمعدلات مختلفة على الواردات من خارج منطقة الاتفاق.

٣- الاتحاد الجمركى (Customs Union (CU :

وهو عبارة عن منطقة تجارة حرة مضافاً إليها توحيد التعريفة الجمركية التى تفرضها الدول الأطراف فى الاتحاد على الواردات من الدول الأخرى.

٤- الأسواق المشتركة (Common Markets (CM :

ويقصد بها اتحاد جمركى مضافاً إليه السماح بحرية حركة العمل ورأس المال والمنشآت والخدمات داخل منطقة السوق.

وهكذا يبدو بوضوح أن فكرة التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول لم تظهر إلا بعد تكوين التكتلات الاقتصادية والأسواق

المشتركة من جهة ، وبعد اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى على مستوى الدولة الواحدة من جهة أخرى.

ويتوقف نجاح أى تكتل اقتصادى أو سوق مشتركة فى تحقيق أهدافها على التنسيق بين السياسات الاقتصادية والخطط القومية للدول الأعضاء فى هذا التكتل الاقتصادى أو هذه السوق المشتركة.

**٢-٢-٢ : مكاسب التخطيط الإقليمى متعدد الدول :**

يتيح التخطيط الإقليمى متعدد الدول مزايا عديدة تستفيد منها جميع الدول الأعضاء فى التكتل الإقليمى، وكذلك يستفيد منها القطاع أو القطاعات الداخلة فى التخطيط القطاعى الإقليمى متعدد الدول، ويستفيد منها كذلك جميع المناطق التى يشملها التخطيط المكانى الإقليمى متعدد الدول، وتتمثل تلك المزايا والمكاسب فى الآتى:

١- إن التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول يسمح بتحقيق معدلات متقاربة للنمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى التكتل الاقتصادى أو السوق المشتركة . ولنأخذ مثلاً فى السوق الأوروبية المشتركة، فى خلال الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٥ حققت بلجيكا معدلات منخفضة للنمو الاقتصادى بالنسبة لمعدلات النمو التى تحققت فى الدول الأخرى الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى نقص بعض أنشطتها الصناعية التى كانت قائمة على الفحم ، حيث قلت أهمية الفحم كمصدر للقوة المحركة بينما زادت أهمية البترول والغاز الطبيعى.

٢- إن التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول يسمح بتجنب

توطن الصناعة فى مناطق معينة داخل الدول الأعضاء فى التكتل الاقتصادى أو السوق المشتركة، مما يؤدى إلى كثير من المضار حيث أن المنشآت الصناعية الجديدة ستجد من مصلحتها أن تقام فى مناطق التركيز الصناعى لتستفيد من وفورات الإنتاج الخارجية . ومن الواضح أن تجنب هذه المشكلة إنما يستدعى إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول.

٣- إن التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول يسمح بتجنب وجود طاقات إنتاجية عاطلة ، لقد أثبتت التجربة أن المنشآت الصناعية الضخمة تعمل على التوسع فى الإنتاج لتوسيع نطاق أسواقها والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، ولاشك أن هذا التوسع يكون على حساب المنشآت الأخرى المنافسة التى تكون مضطرة كذلك إلى زيادة طاقتها الإنتاجية ، وهكذا تكون النتيجة النهائية وجود فائض فى الطاقة الإنتاجية لاتستوعبه السوق المشتركة فى مجموعها ، يظهر ذلك جلياً فى السوق الأوروبية المشتركة - نتيجة لعدم وجود تخطيط كافٍ على مستوى الدول الأعضاء - تعانى اليوم من هذه المشكلة ، حيث يوجد فائض فى الطاقة الإنتاجية لكثير من الصناعات ولاسيما صناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات. وإذا لم تلجأ دول السوق الأوروبية إلى التنسيق بين سياستها الاقتصادية ، فمن المتوقع أن يظهر فى وقت قريب فائض فى الطاقة الإنتاجية فى الصناعات الكيماوية والصناعات الكهربائية والصناعات الالكترونية .

٤- إن التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول يمنع أى دولة من الدول الأعضاء فى التكتل الاقتصادى أو السوق المشتركة أن

تُصدر مشاكلها الاقتصادية إلى الدول الأخرى الأعضاء، فتكوين أى سوق مشتركة يعنى إزالة الرسوم الجمركية كلية بين الدول الأعضاء. ولذلك فإن التوازن الاقتصادى فى أى دولة من الدول الأعضاء يكون عرضة للاختلال نتيجة للاضطراب الاقتصادى الذى قد يحدث فى أى دولة من الدول الأخرى الأعضاء، وبالتالى فإن أية دولة من الدول الأعضاء ستحاول حل مشاكلها الاقتصادية - ولاسيما مشكلة البطالة ومشكلة الإفراط فى الإنتاج -- عن طريق تصديرها إلى الدول الأخرى الأعضاء فى السوق المشتركة . ومن الواضح أن تجنب هذه المشكلة إنما يستدعى التنسيق بين السياسات الاقتصادية على مستوى مجموعة من الدول.

وهكذا نرى أن أى سوق مشتركة لن يكتب لها النجاح وأن تحقق الأهداف التى تكونت من أجلها إلا إذا كان هناك تنسيق بين السياسات الاقتصادية والخطط القومية للدول الأعضاء فى هذه السوق، أى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى على مستوى مجموعة من الدول.

*وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإقليمى (بمستوييه) لايختلف عن التخطيط القومى إلا فى درجة شمول قضايا الاهتمام الرئيسية لكل منهما والأهداف المرتبطة بهذه القضايا، ومدى توافر الإحصاءات والبيانات. بينما تظل طرق وأدوات إعداد الخطة بل والنماذج وطرق الحساب المستخدمة وسياسات معالجة المشاكل الاقتصادية واحدة فى كل من التخطيط القومى والتخطيط الإقليمى.*

# الباب الثالث

## الأساليب والنماذج المستخدمة فى التخطيط

- نموذج المدخلات/المخرجات
- البرمجة الخطية

# الفصل الثامن

## استخدامات نموذج المدخلات/المخرجات
## فى التخطيط الاقتصادى

بالرغم من ظهور محاولات عديدة لدراسة وتحليل التشابكات القطاعية داخل الاقتصادى القومى بدءاً بالجدول الاقتصادى Tableau economique الذى طرحه الاقتصادى الفرنسى "فرنسوا كيناى" عام ١٧٥٨، مروراً بالنماذج التى وضعها "ليون ڤالراس" فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلا أن نموذج المدخلات والمخرجات Input-Output الذى يطلق عليه أحياناً نماذج I/O اختصاراً لصورته المعروفة فى الوقت الحاضر ، فقد قام الاقتصادى الروسى المولد الأمريكى الجنسية "واسيلى ليونتيف" بصياغته فى عام ١٩٤١ لدراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات فى الاقتصاد الأمريكى للفترة مابين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٩.

### ١: افتراضات النموذج:

يقوم نموذج المدخلات والمخرجات على أساس إمكانية تقسيم الأنشطة الإنتاجية فى الاقتصاد القومى إلى قطاعات (أو صناعات) بحيث نعبر عن علاقاتها المتشاكبة بدوال مستخدم بسيطة . وأهم افتراضات النموذج هى:

١- تعرض كل سلعة (أو مجموعة من السلع) بواسطة صناعة أو قطاع إنتاجى واحد. ويترتب على هذا الافتراض أمران: الأول، أن هناك طريقة واحدة فقط تستخدم فى إنتاج كل مجموعة من السلع بمعنى أنه لايوجد إحلال فى طريقة إنتاج السلع المختلفة . والثانى، أن لكل قطاع (أو صناعة) إنتاج أولى واحد فقط.

٢- تعتبر مشتريات المدخلات فى كل قطاع دالة فى مستوى إنتاج هذا القطاع فقط. بمعنى عدم وجود أى أثر لمستويات الإنتاج فى القطاعات الأخرى على مدخلات أى قطاع إذا لم يتغير مستوى إنتاجه. والفرض المقيد فى هذه الحالة أن دالة المستخدم خطية بمعنى أن مضاعفة الإنتاج مثلاً تستلزم مضاعفة المدخلات.

٣- يعادل الأثر النهائى لمزاولة أنواع مختلفة من الإنتاج مجموع الآثار المنفصلة . ويعرف هذا الفرض باسم فرض الإضافة وهو يستبعد وجود الوفورات والأضرار الخارجية .

وتعتمد صحة هذه الافتراضات على طبيعة الإنتاج فى المنشآت وطريقة تجميعها فى قطاع واحد. وقد تصح بعض الافتراضات بدرجة أكبر فى حالة الوحدات المجمعة بدلاً من الوحدات الفردية مثل استبعاد المنتجات المشتركة والوفورات الخارجية ، ولذلك يجب أخذ الأثر المشترك لطبيعة العلاقات الإنتاجية وأثار التجميع فى الحسبان عند تقسيم هيكل النموذج .

والافتراضات السابقة تجعل النموذج مبسطاً إلى درجة كبيرة وهذا يجعله عملياً. إلا أننا يجب ألا نتوقع أن يكون هذا النموذج المبسط مفيداً فى حل جميع المشاكل.

**٢: صياغة النموذج:**

يقوم نموذج المدخلات/المخرجات على أساس تقسيم الاقتصاد القومى إلى عدد معين من القطاعات أو الفروع الإنتاجية ، ويتم تجميع الأنشطة

الإنتاجية ذات التجانس التام داخل قطاع واحد، ويقوم تحليل علاقات التشابك لكل قطاع مع باقى قطاعات الاقتصاد القومى من خلال الميزان السلعى لهذا القطاع حيث يوضح مصادر المعروض من السلعة فى الاقتصاد القومى ، وكذلك الاستخدامات المختلفة للسلعة ، والذى يأخذ الصورة التالية.

جدول (١-٨)

الميـــزان السلـــعى

| المصادر | | | الاستخدامات |
|---|---|---|---|
| xx | الإنتاج | xx | الاستهلاك الوسيط |
| | | | الاستهلاك النهائى : |
| xx | الواردات | xx | • استهلاك الأفراد |
| xx | مخزون أول السنة | xx | • الاستهلاك الجماعى |
| | | xx | الاستثمار |
| | | xx | الصادرات |
| | | xx | مخزون أخر السنة |
| | | xx | الفقد والضياع |
| xxx | المجموع | xxx | المجموع |

ويمكن ترجمة هذا الميزان فى معادلة بسيطة تأخذ الصورة التالية :

مجموع المصادر = مجموع الاستخدامات

الإنتاج + الواردات + مخزون أول المدة = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائى (أفراد، جماعى) + الصادرات + الاستثمار الثابت + مخزون آخر المدة .

وبإعادة ترتيب حدى المعادلة على النحو التالى :

الإنتاج = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائى + الصادرات − الواردات + الاستثمار الثابت + (مخزون آخر السنة − مخزون أول السنة) .... (١)

وحيث أن :

الصادرات − الواردات = صافى التعامل مع العالم الخارجى

مخزون آخر السنة − مخزون أو السنة = التغير فى المخزون

الاستثمار الثابت(*) + التغير فى المخزون = التكوين الراسمالى.

وفى ضوء ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح :

الإنتاج = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائى + صافى المعاملات مع العالم الخارجى + التكوين الرأسمالى ..........................(٢)

وحيث أن :

الطلب النهائى = الاستهلاك النهائى + صافى المعاملات مع العالم الخارجى + التكوين الرأسمالى .

وبالتالى تصبح المعادلة (٢) على النحو التالى :

الإنتاج = الاستهلاك الوسيط + الطلب النهائى.........................(٣)

فإذا افترضنا أن الاقتصاد القومى مكون من ثلاث قطاعات ولتكن الزراعة والصناعة والخدمات، فيمكن تصوير جدول التشابك القطاعى لهذا الاقتصاد على النحو التالى :

(*) يتكون الاستثمار الثابت من بندين رئيسين ، هما : الآلات والمعدات، والتشييد.

## جدول (٢-٨)

## جدول المدخلات/ المخرجات

## (افتراضى)

(بالمليون جنيه)

| القطاع / منتج | الطلب الوسيط | | | الطلب النهائى | إجمالى الإنتاج |
|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع الزراعة | قطاع الصناعة | قطاع الخدمات | | |
| قطاع الزراعة | ٣٦٠٠ | ٥٦٠٠ | ٤٨٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ |
| قطاع الصناعة | ٢٨٨٠ | ٣٢٠٠ | ٢٠٠٠ | ٧٩٢٠ | ١٦٠٠٠ |
| قطاع الخدمات | ٢٤٠٠ | ٢٥٦٠ | ٣٠٠٠ | ١٢٠٤٠ | ٢٠٠٠٠ |
| القيمة المضافة | ١٥١٢٠ | ٤٦٤٠ | ١٠٢٠٠ | ٢٩٩٦٠ | xxx |
| إجمالى الإنتاج | ٢٤٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | xxx | ٦٠٠٠٠ |

ففى الجدول السابق يمثل الصف القطاعات الاقتصادية المستخدمة ، ويمثل تخصيص إنتاج (مخرجات) القطاع ما بين الطلب الوسيط والطلب النهائى، فإذا نظرنا إلى الصف الأول نجد أن هناك ما قيمته ٣٦٠٠ مليون جنيه إنتاج من قطاع الزراعة يعاد استخدامه داخل قطاع الزراعة ، وما قيمته ٥٦٠٠مليون جنيه إنتاج من قطاع الزراعة يستخدم داخل قطاع الصناعة ، وما قيمته ٤٨٠٠ مليون جنيه إنتاج من قطاع الزراعة يستخدم داخل قطاع الخدمات، وما قيمته ١٠٠٠٠ مليون جنيه إنتاج من قطاع الزراعة يوجه لإشباع طلب نهائى (سواء للاستهلاك النهائى المحلى، للتكوين الرأسمالى المحلى أو فى صورة صافى الصادرات).

بينما يمثل العمود فى الجدول السابق القطاعات المنتجة وهو يمثل توصيف مدخلات القطاع والقيمة المضافة المتولدة عن القطاع. فإذا نظرنا للعمود الأول نجد أنه يوضح أولاً مدخلات قطاع الزراعة والتى تشمل ما قيمته ٣٦٠٠ مليون

جنيه مدخلات من قطع الزراعة (إنتاج من قطاع الزراعة يستخدم فى قطاع الزراعة) ، وما قيمته ٢٨٨٠ مليون جنيه مدخلات من قطاع الصناعة (إنتاج من قطاع الصناعة يستخدم فى قطاع الزراعة) ، وما قيمته ٢٤٠٠ مليون جنيه مدخلات من قطاع الخدمات (إنتاج من قطاع الخدمات يستخدم فى قطاع الزراعة) . وبجمع إجمالى المدخلات الوسيطة فى القطاع (٣٦٠٠ + ٢٨٨٠ + ٢٤٠٠) وطرحها من إجمالى الإنتاج للقطاع (٢٤٠٠٠) نحصل على القيمة المضافة المتولدة فى القطاع ١٥١٢٠.

وحتى يمكن تحويل جدول التشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) إلى نموذج من المعادلات، يتم ترجمة العلاقات التى يظهرها الجدول السابق إلى صورة رمزية على النحو التالى :

**جدول (٣-٨)**

**الصورة الرمزية لجدول المدخلات/المخرجات**

| القطاع / منتج | الطلب الوسيط: القطاع (١) | القطاع (٢) | القطاع (٣) | .... | القطاع ن | الطلب النهائى | إجمالى الإنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع (١) | ك ١١ | ك ٢١ | ك ٣١ | .... | ك ن١ | ط ١ | ك ١ |
| القطاع (٢) | ك ١٢ | ك ٢٢ | ك ٣٢ | .... | ك ن٢ | ط ٢ | ك ٢ |
| القطاع (٣) | ك ١٣ | ك ٢٣ | ك ٣٣ | .... | ك ن٣ | ط ٣ | ك ٣ |
| . | . | . | . | . | . | . | . |
| . | . | . | . | . | . | . | . |
| . | . | . | . | . | . | . | . |
| القطاع ن | ك ن١ | ك ن٢ | ك ن٣ | .... | ك ن ن | ط ن | ك ن |
| القيمة المضافة | ق ١ | ق ٢ | ق ٣ | .... | ق ن | مجـ ق ن | ××× |
| إجمالى الإنتاج | ل ١ | ل ٢ | ل ٣ | .... | ك ن | ××× | مجـ ك ن |

ويمكن تحويل العلاقات الأفقية (الصفية) فى الجدول السابق إلى معادلات خطية بالصورة التالية :

إجمالى إنتاج القطاع = الطلب الوسيط + الطلب النهائى.

$$ك_{١} = ك_{١١} + ك_{٢١} + ك_{٣١} + ..... + ك_{١ن} + ط_{١}$$

$$ك_{٢} = ك_{١٢} + ك_{٢٢} + ك_{٣٢} + ..... + ك_{٢ن} + ط_{٢} \qquad (١)$$

$$ك_{٣} = ك_{١٣} + ك_{٢٣} + ك_{٣٣} + ..... + ك_{٣ن} + ط_{٣}$$

..............................

$$ك_{ن} = ك_{ن١} + ك_{ن٢} + ك_{ن٣} + ..... ك_{نن} + ط_{ن}$$

حيث أن :

$ك_{ر}$ = كمية الإنتاج للقطاع ر (ر = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ،ن )

$ك_{رو}$ = كمية الإنتاج المنتجة فى القطاع ر ، والمستخدمة فى القطاع و (و = ١ ، ٢ ، ٣ ، .......،ن)

$ط_{ر}$ = الطلب النهائى على منتجات القطاع ر

ويمكن الحصول على المعاملات الفنية Technical Coeificients للإنتاج فى القطاعات المختلفة ، حيث يمثل المعامل الفنى ($أ_{رو}$) قيمة مستلزمات الإنتاج المنتجة فى القطاع (ر) واللازمة لإنتاج وحدة واحدة فى القطاع (و) وتعبر (ر) عن رقم الصف المعبر عن القطاع كمنتج ، بينما تعبر (و) عن رقم العمود المعبر عن القطاع كمستخدم. وتحسب المعاملات الفنية بقسمة

مفردات المدخلات فى القطاع (مفردات الطلب الوسيط عمود) على إجمالى الإنتاج فى القطاع.

$$أ_{رو} = \frac{ك_{رو}}{ك_{و}} \qquad \text{..........(٢)}$$

وكمثال فإن :

$$أ_{١١} = \frac{ك_{١١}}{ك_{١}} = \frac{٣٦٠٠}{٢٤٠٠٠} = ٠,١٥$$

$$أ_{٢١} = \frac{ك_{٢١}}{ك_{٢}} = \frac{٥٦٠٠}{١٦٠٠٠} = ٠,٣٥$$

$$أ_{٣١} = \frac{ك_{٣١}}{ك_{٣}} = \frac{٤٨٠٠}{٢٠٠٠٠} = ٠,٢٤$$

وبمســاوات حـاصل ضــرب الطرفين فى الوسطين فى المعـادلة (٢) ، نحصل على المعادلة التالية :

$$ك_{رو} = أ_{رو}ك_{و} \qquad \text{..........(٣)}$$

وبالتعويض عن $ك_{رو}$ فى مجموعة المعادلة (١) بما تساوية من المعادلة السابقة، نحصل على صغية جديدة لمجموعة المعادلات (١) على النحو التالى:

$$\begin{bmatrix} ك_{١} \\ ك_{٢} \\ ك_{٣} \\ \cdots \\ ك_{ن} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} أ_{١١}ك_{١} + أ_{٢١}ك_{٢} + أ_{٣١}ك_{٣} + .... + أ_{١ن}ك_{ن} \\ أ_{١٢}ك_{١} + أ_{٢٢}ك_{٢} + أ_{٣٢}ك_{٣} + .... + أ_{٢ن}ك_{ن} \\ أ_{١٣}ك_{١} + أ_{٢٣}ك_{٢} + أ_{٣٣}ك_{٣} + .... + أ_{٣ن}ك_{ن} \\ \cdots \\ أ_{ن١}ك_{١} + أ_{ن٢}ك_{٢} + أ_{ن٢}ك_{٢} + .... + أ_{نن}ك_{ن} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} ط_{١} \\ ط_{٢} \\ ط_{٣} \\ \cdots \\ ط_{ن} \end{bmatrix} \qquad (٤)$$

ويمكن صياغة مجموعة المعادلات السابقة باستخدام المصفوفات بالعون التالية:

[ ك ] = [ أ ك ] + ط ..............................(٥)

حيث أن :

ك = مصفوفة الإنتاج من القطاعات المختلفة ، وهى مصفوفة مستطيلة من الدرجة ن × ١
(عدد صفوفها ن ، عدد أعمدتها ١)

أ = مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج للقطاعات المختلفة، وهى مصفوفة مربعة من الدرجة (ن × ن)
(عدد أعمدتها = عدد صفوفها = عدد القطاعات ن )

ط = مصفوفة مكونات الطلب النهائى على القطاعات المختلفة، وهى مصفوفة مستطيلة من الدرجة (ن × ١)
(عدد صفوفها ن ، عدد أعمدتها ١)

وبطرح أ ك من طرف المعادلة (٥) نحصل على المعادلة التالية :

ط = ( I – أ ) ك ..........................................(٦)

ويطلق على المصفوفة ( I – أ ) اسم مصفوفة ليونتيف :

حيث:

I = مصفوفة الوحدة [1] وهى مصفوفة مربعة من الدرجة (ن × ن) = درجة مصفوفة المعاملات الفنية .

---

(١) مصفوفة الوحدة = قيم عناصر القطر واحد صحيح وباقي العناصر صفرية

$$I = \begin{bmatrix} ١ & صفر & صفر \\ صفر & ١ & صفر \\ صفر & صفر & ١ \end{bmatrix}$$

$$\text{ك} = \frac{\text{ط}}{I - \text{أ}}$$

$$= \frac{1}{I - \text{أ}}\ \text{ط}$$

$$= (I - \text{أ})^{-1}\ \text{ط} \quad ......................................(٧)$$

ويطلق على المعادلة (٧) صيغة التخطيط[1] فى نموذج ليونتيف إذ يمكن الاعتماد على هذه الصيغة لحساب مستويات الإنتاج من جميع القطاعات اللازمة لإشباع الطلب النهائى المقدر على القطاعات المختلفة، حيث يمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف $(I - \text{أ})^{-1}$ الاحتياجات الكلية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الطلب النهائى .

### ٣: تقدير الإنتاج الكلى المخطط :

حتى يمكن تقدير الإنتاج الكلى المخطط واللازم لإشباع الطلب النهائى المقدر (المتوقع) فى فترة زمنية قادمة ، نتبع الخطوات التالية :

١: حساب مصفوفة المعاملات الفنية أ : فإذا رجعنا إلى الجدول رقم (٢) مع استخدام المعادلة (٢) نحصل على مصفوفة المعاملات الفنية التالية:

---

(١) يمكن الحصول علي صيغة المعادلة (٧) بطريقة أخري :
بضرب طرفى المعادلة (٦) فى مقلوب مصفوفة ليونتيف $(I - \text{أ})^{-1}$ نحصل على الصيغة التالية: $(I - \text{أ})^{-1}\text{ط} = (I - \text{أ})^{-1}(I - \text{أ})\text{ك}$ ، و حيث أن قواعد ضرب المصفوفات تنص علي أن حاصل ضرب المصفوفة × مقلوبها = ١ أي أن $(I - \text{أ})^{-1}(I - \text{أ}) = 1$ ، فتكون النتيجة $\text{ك} = (I - \text{أ})^{-1}\text{ط}$.

$$\begin{bmatrix} ٠,٢٤ & ٠,٣٥ & ٠,١٥ \\ ٠,١ & ٠,٢ & ٠,١٢ \\ ٠,١٥ & ٠,١٦ & ٠,١ \end{bmatrix} = \text{أ}$$

٢: نقوم بحساب مصفوفة ليونتيف ( I – أ ) على النحو التالى :

$$\begin{bmatrix} ٠,٢٤ & ٠,٣٥ & ٠,١٥ \\ ٠,١ & ٠,٢ & ٠,١٢ \\ ٠,١٥ & ٠,١٦ & ٠,١ \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} \text{صفر} & \text{صفر} & ١ \\ \text{صفر} & ١ & \text{صفر} \\ ١ & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} = (\text{أ} - I)$$

$$\begin{bmatrix} ٠,٢٤- & ٠,٣٥- & ٠,٨٥ \\ ٠,١- & ٠,٨ & ٠,١٢- \\ ٠,٨٥ & ٠,١٦- & ٠,١- \end{bmatrix} = (\text{أ} - I)$$

٣: حساب مقلوب مصفوفة ليونتيف $( I - \text{أ} )^{-١}$ ، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

٣–١: حساب قيمة محدد مصفوفة ليونتيف | I – أ | :

$$\begin{vmatrix} ٠,٢٤- & ٠,٣٥- \\ ٠,٨٥ & ٠,١٦- \end{vmatrix} ٠,١٢ + \begin{vmatrix} ٠,١- & ٠,٨ \\ ٠,٨٥ & ٠,١٦- \end{vmatrix} ٠,٨٥ = |\text{أ} - I|$$

$$\begin{vmatrix} ٠,٢٤- & ٠,٣٥- \\ ٠,١- & ٠,٨ \end{vmatrix} ٠,١-$$

$$٠,٥٠١ =$$

٣-٢: إيجاد مصفوفة المرافقات الخاصة بمصفوفة ليونتيف :

$$\begin{bmatrix} ٠,٠٩٩ & ٠,١١٢ & ٠,٦٦٤ \\ ٠,١٧١ & ٠,٦٩٩ & ٠,٣٣٦ \\ ٠,٦٣٨ & ٠,١١٤ & ٠,٠٢٣ \end{bmatrix}$$

٣-٣: نحصل على مبدول المصفوفة أو ما يطلق عليها المصفوفة المصاحبة ، وذلك بإبدال الصفوف مع الأعمدة :

$$\begin{bmatrix} ٠,٠٢٣ & ٠,٣٣٦ & ٠,٦٦٤ \\ ٠,١١٤ & ٠,٦٩٩ & ٠,١١٢ \\ ٠,٦٣٨ & ٠,١٧١ & ٠,٠٩٩ \end{bmatrix}$$

٣-٤ : نحصل على مقلوب مصفوفة ليونتيف وذلك بقسمة المصفوفة المصاحبة على قيمة محدد مصفوفة ليونتيف :

$$\begin{bmatrix} ٠,٠٢٣ & ٠,٣٣٦ & ٠,٦٦٤ \\ ٠,١١٤ & ٠,٦٩٩ & ٠,١١٢ \\ ٠,٦٣٨ & ٠,١٧١ & ٠,٠٩٩ \end{bmatrix} \frac{١}{٠,٥٠١} = {}^{-١}(\text{أ} - I)$$

$$\begin{bmatrix} ٠,٠٤٦ & ٠,٦٧١ & ١,٣٢٥ \\ ٠,٢٢٨ & ١,٣٧٧ & ٠,٢٢٤ \\ ١,٢٧٤ & ٠,٣٤١ & ٠,١٨٠ \end{bmatrix} =$$

٤: حساب الإنتاج اللازم لإشباع الطلب النهائى المتوقع والذى قدرته السلطة التخطيطية :

ويتم ذلك بضرب مقلوب مصفوفة ليونتيف فى مصفوفة الطلب المباشر المتوقع، فإذا افترضنا أن السلطة التخطيطية قدرت الطلب المتوقع فى عام ٢٠٠٧ بما قيمته ١٢٠٠٠ مليون جنيه على منتجات القطاع الأول، و ٩٥٠٠ مليون جنيه على منتجات القطاع الثانى، و ١٥٠٠٠ مليون جنيه على منتجات القطاع الثالث، يمكن حساب مستويات الإنتاج اللازمة لإشباع الطلب النهائى المتوقع على النحو التالى :

$$ك_{٢٠٠٧} = \begin{bmatrix} ١,٣٢٥ & ٠,٦٧١ & ٠,٠٤٦ \\ ٠,٢٢٤ & ١,٣٧٧ & ٠,٢٢٨ \\ ٠,١٨٠ & ٠,٣٤١ & ١,٢٧٤ \end{bmatrix} \begin{bmatrix} ١٢٠٠٠ \\ ٩٥٠٠ \\ ١٥٠٠٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ٢٢٩٦٤,٥ \\ ١٧٨٤٥,٥ \\ ٢٤٥٠٩,٥ \end{bmatrix}$$

والآن وقد أمكن من خلال حل النموذج الوصول إلى الأهداف التخطيطية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة فى الاقتصاد القومى، حيث تتمثل تلك الأهداف فى التخطيط للوصول بالإنتاج فى قطاع الزراعة إلى ما قيمته ٢٢٩٦٤,٥ مليون جنيه ، والوصول بالإنتاج فى قطاع الصناعة إلى ما قيمته ١٧٨٤٥,٥ مليون جنيه، والوصول بالإنتاج فى قطاع الخدمات إلى ما قيمته ٢٤٥٠٩,٥ مليون جنيه فى نهاية الفترة التخطيطية وهى سنة ٢٠٠٧ ، وذلك حتى يمكن مواجهة الطلب النهائى المتوقع والمقدر من خلال السلطة التخطيطية خلال تلك الفترة .

### ٤: تقدير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التخطيطية:

حتى يتمكن المجتمع من تحقيق الأهداف التخطيطية المحددة سابقاً لابد من توافر الموارد الاقتصادية (عمل، تنظيم ، رأس ما،ل موارد طبيعية) اللازمة لتحقيق هذه الأهداف للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومى. بالتالى يجب أن تقوم السلطة التخطيطية بإعداد تقديرات للموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التخطيطية ، وحتى يتم تقدير الاحتياجات من العوامل الأولية[١] فيتم عن طريق حساب مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية والتى توضح الاحتياجات من الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى.

فإذا افترضنا أن السلطة التخطيطية قامت بتقدير مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية على النحو التالى :

جدول (٤-٨)

مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية

| العوامل الأولية / القطاع | ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|---|
| العمل | ٠,٨ | ٠,٢ | ٠,٦ |
| التنظيم | ٠,١ | ٠,١٥ | ٠,٢ |
| رأسمال | ٠,٢ | ١,٥ | ٠,٨ |
| الموارد الطبيعية | ١,٢ | ٠,٨ | صفر |

(١) ويشار إليها بمستلزمات الإنتاج غير المُنتَّجة داخل النظام الإنتاجي. وهي الموارد الاقتصادية الأولية .

أى أن إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج فى قطاع الزراعة يحتاج إلى ٠,٨ وحدة عمل و ٠,١ وحدة تنظيم و ٠,٢ وحدة رأسمال و١,٢ وحدة من الموارد الطبيعية، بينما إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج فى قطاع الصناعة يحتاج إلى ٠,٢ وحدة عمل و٠,١٥ وحدة تنظيم و ١,٥ وحدة رأسمال و ٠,٨ وحدة من الموارد الطبيعية ، وأن إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج فى قطاع الخدمات يحتاج ٠,٦ وحدة العمل و٠,٢ وحدة تنظيم و ٠,٨ وحدة من رأس المال ولا يحتاج إلى استخدام الموارد الطبيعية .

وللحصول على الاحتياجات من العوامل الأولية (الموارد) اللازمة للإنتاج المخطط لإشباع الطلب النهائى، يتم ضرب مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية فى الإنتاج المقدر لإشباع الطلب النهائى[1]، على النحو التالى:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العمل | = | ٠,٨ | ٠,٢ | ٠,٦ | ٢٢٩٤٦,٥ |
| التنظيم | | ٠,١ | ٠,١٥ | ٠,٢ | ١٧٨٤٥,٥ |
| رأس المال | | ٠,٢ | ١,٥ | ٠,٨ | ٢٤٥٠٩,٥ |
| الموارد الطبيعية | | ١,٢ | ٠,٨ | صفر | |

| | | |
|---|---|---|
| العمل | = | ٣٦٦٣٢ |
| التنظيم | | ٩٨٧٣ |
| رأس المال | | ٥٠٩٦٥ |
| الموارد الطبيعية | | ٤١٨١٢ |

(١) يمكن التفصيل في الموارد الأولية لأي عدد ، إذ لايشترط أن يكون عدد الموارد مساو لعدد القطاعات، لأن ذلك لايخل بقواعد ضرب المصفوفات التي تنص علي أن عدد أعمدة المصفوفة الأولى تساوي عدد صفوف المصفوفة الثانية.

ويمكن أن نخلص إلى أن إشبـاع الطلب النهـائى المقـدر بواسطة السلطة التخطيطية (١٢٠٠ قطاع الزراعة، ٩٥٠٠ قطاع الصناعة ، ١٥٠٠٠ قطاع الخدمات) يحتاج تحقيق أهداف إنتاجية فى القطاعات الثلاث تصل إلى ٢٢٩٦٤,٥ فى قطاع الزراعـة ، و١٧٨٤٥,٥ فى قطاع الصناعـة ، و٢٤٥٠٩,٥ فى قطاع الخدمات. وأن تحقيق هذه الأهداف الإنتاجية يتطلب توافر موارد اقتصادية تعادل ٣٦٦٣٢ وحدة عمل، و ٩٨٧٣ وحدة تنظيم، و٥٠٩٦٥ وحدة رأس المال، و ٤١٨١٢ وحدة موارد طبيعية .

وبمقـارنة تلك الكميـات اللازمة من الموارد الأوليـة اللازمـة لتحـقـيق الأهداف المخططة المحققة مع المتاح منها فى المجتمع يمكن التحقق من إمكان إشباع رغبات المجتمع أم لا. فإذا كانت هذه الكميات أقل من المتاح منها فإن ذلك يشير إلى أن السلطة التخطيطية يمكن أن ترفع من الأهداف التخطيطية وتستطيع إشباع طلب نهائى أكبر فى المستقبل. أما إذا كانت هذه الكميات أكبر من المتاح منها، فإن ذلك يشير إلى أن السلطة التخطيطية لن تستطيع الوصـول إلى الأهداف التخطيطيـة المرسـومـة، ويجب عليـهـا تخفيض تلك الأهداف بما يتلائم مع حجم الموارد المتاحة بإنقاص حجم الطلب النهائى المتوقع، أو تغيير هيكله بما يتلائم مع الموارد المتاحة فى المجتمع ، أو أن تضع السلطة التخطيطية من السياسات الاقتصادية الكلية ما يكفل زيادة الموارد خلال فترة التخطيط.

**٥: تقدير الاحتياجات غير المباشرة من الإنتاج:**

يمكن للسلطة التخطيطية تقدير الاحتياجات غير المباشرة من الإنتاج لجميع قطاعات الاقتصاد القومى بالاعتماد على نموذج ليونتيف للمدخلات والمخرجات، ولما كانت الاحتياجات الكلية من الإنتاج تشمل الاحتياجات

المباشرة (مكونات الطلب النهائى) مضافاً إليها الإحتياجات على المباشرة والتى تمثل الاستخدامات الوسيطة فى العملية الإنتاجية داخل الاقتصاد القومى، يتم حساب الاحتياجات غير المباشرة من الإنتاج بأسلوب التقريب المتتابع بضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى مصفوفة الطلب النهائى المقدر بواسطة السلطة التخطيطية، فنحصل على الاحتياجات غير المباشرة الأولى، وبضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى الاحتياجات غير المباشرة الأولى نحصل على الاحتياجات غير المباشرة الثانية ، ... وهكذا يتم تكرار هذه العملية لعدة دورات متتالية إلى أن تصل الاحتياجات غير المباشرة إلى الصفر، وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

### جدول رقم ( ٥ )

### تقدير الاحتياجات غير المباشرة من الإنتاج

| مصفوفة المعاملات الفنية | | | | الاحتياجات الكلية مس الإنتاج | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | الزراعة | الصناعة | الخدمات | الاحتياجات المباشرة | الاحتياجات غير المباشرة | | | | | |
| | (١) | (٢) | (٣) | (الطلب النهائى) | الأولى | الثانية | الثالثة | الرابعة | الخامسة | السادسة |
| (١) الزراعة | ٠,١٥ | ٠,٣٥ | ٠,٢٤ | ١٢٠٠٠ | ٨٧٢٥ | ٤١٩٦ | ٢٠٨٣ | ١٠٣١ | ٤٨٧ | ٢٤٣ |
| (٢) الصناعة | ٠,١٢ | ٠,٢ | ٠,١ | ٩٥٠٠ | ٤٨٤٠ | ٢٥١٢ | ١٢٤٥ | ٦١٧ | ٢٩٦ | ١٤٥ |
| (٣) الخدمات | ٠,١ | ٠,١٦ | ٠,١٥ | ١٥٠٠٠ | ٤٩٧٠ | ٢٣٩٢ | ١١٨٠ | ٤٨٥ | ٢٧٥ | ١٣٧ |

يتضح من الجدول السابق أنه بضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى عمود الطلب النهائى نحصل على الاحتياجات غير المباشرة الأولى : فبضرب الصف الأول من مصفوفة المعاملات الفنية فى عمود الطلب النهائى نحصل على الاحتياجات غير المباشرة الأولى من قطاع الزراعة والتى تعادل ٨٧٢٥

مليون جنيه، وبضرب الصف الثانى من مصفوفة المعاملات فى عمود الطلب النهائى نحصل على الاحتياجات غير المباشرة الأولى من قطاع الصناعة والتى تعادل ٤٨٤٠ مليون جنيه، وبضرب الصف الثالث من مصفوفة المعاملات الفنية فى عمود الطلب النهائى نحصل على الاحتياجات غير المباشرة الأولى من قطاع الخدمات والتى تعادل ٤٩٧٠ مليون جنيه. وتعنى الاحتياجات غير المباشرة الأولى احتياجات الطلب النهائى من مستلزمات الإنتاج الوسيطة.

وبضرب مصفوفة المعاملات الفنية بنفس الطريقة السابقة فى عمود الاحتياجات غير المباشرة الأولى نحصل على الاحتياجات غيرر المباشرة الثانية والتى تعنى متطلبات الاحتياجات المباشرة الأولى من مستلزمات الإنتاج الوسيطة ، وبنفس الأسلوب تحتاج هذه الاحتياجات غير المباشرة الثانية إلى ثالثة وتلك بدورها إلى رابعة ... وهكذا إلى أن تصل فى النهاية الاحتياجات غير المباشرة إلى الصفر، حيث تتناقص الاحتياجات غير المباشره باستمرار إلى أن تصل الصفر فى النهاية .

ويمكن تقدير الإنتاج الكلى باستخدام نفس الأسلوب السابق للتقريب المتتابع، حيث يتم الحصول على تقدير جيد للاحتياجات الكلية بعد الدورة السادسة فى أغلب الأحوال.

ففى هذا المثال الذى تعاملنا معه حتى الآن، تم حساب الاحتياجات الكلية من الإنتاج اللازمة لإشباع الطلب النهائى المقدر عام ٢٠٠٧ بمقدار ٢٢٩٦٤,٥ مليون جنيه من القطاع الأول وذلك باستخدام طريقة مقلوب المصفوفة ، وباستخدام طريقة التقريب المتتابع لتصل الاحتياجات الكلية

(المباشرة + غير المباشرة) من الإنتاج فى القطاع الأول إلى ٢٨٧٦٢ مليون جنيه (١٢٠٠٠ + ٨٧٢٥ + ٤١٩٦ + ٢٠٨٣ + ١٠٣١ + ٤٨٧ + ٢٤٣+ ...)، ويلاحظ أن الرقمين متقاربين ويمكن أن نصل إلى نفس النتيجة بزيادة عدد الدورات . ونفس النتيجة يمكن أن نصل إليها بالنسبة للقطاع التالى والقطاع الثالث.

**٦ : صعوبات تطبيق نموذج ليونتيف فى الدول النامية :**

يثير تطبيق نموذج ليونتيف فى الدول النامية بعض الصعوبات ، وذلك للأسباب التالية :-

١- عدم توافر الإحصاءات وعدم دقتها وتأخر ظهور نتائجها.

٢- يقوم نموذج ليونتيف - كما سبق أن رأينا بالتفصيل - على فكرة وجود ارتباط بين قطاعات الاقتصاد القومى وبين فروع كل قطاع. والواقع أن هذا الارتباط لايشاهد فى الدول النامية إلا فى نطاق محدود لأن اقتصاديات هذه الدول مازالت فى مراحل أولى من التنمية، ونحن نعلم أنه كلما سار اقتصاد إحدى الدول فى طريق التنمية ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الارتباط بين قطاعاته وبين فروع كل قطاع. فإذا أخذنا فى الاعتبار أن إعداد نموذج ليونتيف يتطلب بذل جهود كبيرة ، فإن الأمر قد لايستدعى إعداد هذا النموذج .

٣- إن عملية تقسيم الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى إلى عدد معين من القطاعات والفروع عملية دقيقة ، فإذا أردنا مراعاة التجانس التام بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة التى يضمها قطاع واحد أو فرع واحد، فإن عدد القطاعات والفروع سيكون كبيراً جداً وربما زاد عن ٥٠٠ قطاع وفرع. ومن ثم يصبح حل هذا النموذج معقداً جداً. أما إذا أردنا جعل

عدد القطاعات والفروع معقولاً (حوالى ٥٠ قطاع وفرع مثلاً) فإن كل قطاع سيضم أنشطة إنتاجية غير متجانسة، ومن ثم لانستطيع الانتفاع بهذا النموذج إلا فى حدود ضيقة .

٤- وأخيراً .. فإن أهم الانتقادات التى توجه إلى نموذج اليونتيف بصفة عامة ، وإلى صعوبة تطبيقه فى الدول النامية بصفة خاصة ، افتراض ثبات المعاملات التكنولوجية . وهذا الافتراض يعنى أن إنتاج أى سلعة لايتم إلا بطريقة فنية واحدة . كما يعنى من جهة أخرى عدم إمكان إحلال بعض عناصر الإنتاج المحلى محل البعض الآخر فى عملية إنتاج سلعة معينة . وبعبارة أخرى فإن هذا الافتراض يعنى أن الهيكل الداخلى لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى سيظل بصفة عامة على ماهو عليه فى المستقبل.

والواقع أن الطرق والأساليب الفنية للإنتاج فى تطور مستمر، ولاسيما فى الدول النامية التى تتجه نحو التصنيع،والتى تحاول تطوير طرق وأساليب الإنتاج فيها.

ولكن على الرغم من هذه الصعاب، فإن نموذج المدخلات والمخرجات أصبح فى الوقت الحالى أداة رئيسية من أدوات التخطيط الاقتصادى، سواء كانت الدولة تتبع التخطيط الشامل أم التخطيط التأشيرى ، وسواء كانت الدولة متقدمة أو نامية . فضلاً عن أن صعوبات الحساب لنموذج المدخلات والمخرجات قد تلاشت مع انتشار استخدام الحاسبات الإليكترونية وتقدمها، وتوافر البرامج الجاهزة لتصميم وحل تلك النماذج مهما كان عدد القطاعات والصناعات الفرعية فى الاقتصاد القومى.

# الفصل التاسع

## استخدامات البرمجة الخطية

## فى التخطيط الاقتصادى

يعد عالم الرياضيات الروسى "كانتورفيتش" L.V. Kantorvch هو أول من قدم صياغة للمشكلة فى البرمجة الخطية دون تقديم حل لها عندما نشر فى عام ١٩٣٩ كتيب عن "الطرق الرياضية لتنظيم وتخطيط الإنتاج"(١)، ويعد "جورج ستيجلر" أول من قدم حلاً للمشكلة فى البرمجة الخطية فيما يتعلق بـ "بمشكلة التغذية بأقل تكلفة" فى دراسة نشرت فى عام ١٩٤٥، ويعتبر عالم الرياضيات الأمريكى "جورج دانتزج" G.B. Dantzig أول من توصل إلى طريقة عامة وناجحة لحل المشكلة فى البرمجة الخطية فى عام ١٩٤٧ بهدف تخطيط الأنشطة المختلفة للقوات الجوية الأمريكية فى ذلك الوقت إبان الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من وجود محاولات سابقة على "دانتزج" لطرح واستخدام أسلوب البرمجة الخطية إلا أن أسلوب البرمجة الخطية ارتبط باسم العالم الأمريكى "دانتزج" لأنه : وضع المشكلة فى صورتها العامة ، وتوصل لاكفأ الطرق لحل المشكلة ، وهى طريقة السمبلكس.

يتمثل منطق البرمجة الخطية فى تحديد الحلول المثلى Optimal Solutions للمشكلات من خلال محاولة تعظيم أو تدنية دالة معينة (يطلق

---

(١) في عام ١٩٦٥ نشر "كانتورفيتش" دراسة تعد تطبيقاً جيداً للبرمجة الخطية في مجال التخطيط القومي.

- L.V. Kantororvch, *The Best Use of Economic Resources* (Cambridge : Harvard University Press, 1965).

عليها دالة الهدف) ، فى ظل قيود على هذه الدالة تكتب فى شكل متباينات لتسمح بوجود فائض فى الموارد.

وبالرغم من أن تطوير أسلوب البرمجة الخطية جاء لتلبية حاجات القطاع الحربى أساساً إبان الحرب العالمية الثانية ، إلا أن هذا الأسلوب أصبح شائع الاستخدام لحل العديد من المشاكل الاقتصادية . سواء على المستوى القومى، أو على المستوى الإقليمى أو على مستوى المشروع. ويمكن توضيح كيفية استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى التخطيط من خلال ثلاثة خطوات أساسية هى :

**١: الخطوة الأولى : تحديد المشكلة التخطيطية :**

تنحصر المشاكل التى تواجه المخططين فى نوعين رئيسيين :

**١- مشكلة تعظيم:**

أى محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن لمتغير ما فى ظل قيود مفروضة. مثل تعظيم مستوى الدخل القومى فى ظل الموارد المتاحة للمجتمع، تعظيم الصادرات فى ظل الإمكانيات المتاحة لقطاعات التصدير داخل الاقتصاد القومى، ... وعلى مستوى المشروع تعظيم الإيراد الكلى فى ظل الموارد المتاحة للمشروع، أو البحث عن أفضل طرق الإنتاج التى تعظم أرباح المشروع .. وغيرها.

**٢- مشكلة تدنية :**

أى محاولة الحصول على أدنى قيمة ممكنة لمتغير ما فى ظل قيود

مفروضة. مثل إقلال توليفة الموارد الاقتصادية المستخدمة للوصول إلى مستوى معين من الناتج القومى، محاولة إقلال الاستثمارات اللازمة لتحقيق مستوى معين من الناتج القومى. وفى مجال الزراعة البحث عن التركيبة المحصولية التى تقلل استخدام الماء بقدر المستطاع، إقلال تكلفة إنشاء مشروع استثمارى محدد : كإقلال تكلفة مد طريق معين ، أو إقلال تكلفة شق قناة ، وعلى مستوى المشروع إقلال تكلفة إنتاج قدر محدد من سلعة ما .. وغيرها.

**٢: الخطوة الثانية: صياغة النموذج الرياضى للمشكلة التخطيطية:**

يتكون النموذج الرياضى للمشكلة التخطيطية فى أسلوب البرمجة الخطية من دالة الهدف ومجموعة القيود عليها :

**١- دالة الهدف Objective Function:**

قد يكون الهدف فى هذه الدالة هو تعظيم قيمة متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثلاً، أو يكون الهدف إقلال قيمة متغير آخر من المتغيرات الاقتصادية . فإذا كانت المشكلة هى تعظيم الناتج القومى مثلاً ، فتكون دالة الهدف على النحو التالى :

**تعظيم** : $د = س_{١} ك_{١} + س_{٢} ك_{٢} + س_{٣} ك_{٣} + ..... + س_{ن} ك_{ن}$

حيث :

د = الناتج القومى

$س_{ر}$ = أسعار السلع ر ( ر = ١ ، ٢ ، .... ، ن)

$ك_{ر}$ = الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية ( ر = ١ ، ٢، ... ، ن)

### ٢- مجموعة القيود على دالة الهدف :

وهى تمثل الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع والداخلة فى عملية إنتاج الناتج القومى، ويكون عدد القيود مساوى لعدد الموارد المستخدمة، وتكون الصورة لعامة للقيد على النحو التالى :

الكميات المستخدمة من المورد فى إنتاج السلع المختلفة ≥ الكميات المتاحة من المورد المستخدمة، وتكون الصورة العامة للقيد على النحو التالى :

أ$_{١١}$ ك$_{١}$ + أ$_{٢١}$ ك$_{٢}$ + أ$_{٣١}$ ك$_{٣}$ + .... + أ$_{ن١}$ ك$_{ن}$ ≥ ب$_{١}$

أ$_{١٢}$ ك$_{١}$ + أ$_{٢٢}$ ك$_{٢}$ + أ$_{٣٢}$ ك$_{٣}$ + .... + أ$_{ن٢}$ ك$_{ن}$ ≥ ب$_{٢}$

أ$_{١٣}$ ك$_{١}$ + أ$_{٢٣}$ ك$_{٢}$ + أ$_{٣٣}$ ك$_{٣}$ + .... + أ$_{ن٣}$ ك$_{ن}$ ≥ ب$_{٣}$

أ$_{١٤}$ ك$_{١}$ + أ$_{٢٤}$ ك$_{٢}$ + أ$_{٣٤}$ ك$_{٣}$ + .... + أ$_{ن٤}$ ك$_{ن}$ ≥ ب$_{٤}$

..............................................

أ$_{م١}$ ك$_{١}$ + أ$_{م٢}$ ك$_{٢}$ + أ$_{م٣}$ ك$_{٣}$ + .... + أ$_{من}$ ك$_{ن}$ ≥ ب$_{م}$

ك$_{١}$ ، ك$_{٢}$ ، ك$_{٣}$ ، .... + ك$_{ن}$ ≤ صفر

حيث :

أ : المعاملات الفنية للإنتاج ، فمثلاً :

أ$_{١١}$ تمثل الكمية المستخدمة من المورد ب$_{١}$ فى إنتاج وحدة واحدة من السلعة الأولى.

$أ_{٢١}$ تمثل الكمية المستخدمة من المورد $ب_١$ فى إنتاج وحدة واحدة من السلعة الثانية.

$أ_{١ن}$ تمثل الكمية المستخدمة من المورد $ب_١$ فى إنتاج وحدة واحدة من السلعة الأخيرة ن

$ب_ر$ : الكميات المتاحة من الموارد المستخدمة (م = ١ ، ٢ ، ٣ ، ...م)، فمثلاً :

$ب_١$ تمثل الكميات المتاحة من المورد رقم ١ ، $ب_٢$ تمثل الكميات المتاحة من المورد رقم (٢) ، .... $ب_م$ تمثل الكميات المتاحة من المورد م .

ويلاحظ أن النموذج يتسع لاستيعاب أى عدد من السلع (أى عدد من المتغيرات فى دالة الهدف) ، وكذلك يتسع لاستيعاب أى عدد من القيود، حيث لاتوجد أى مشكلة فى الحساب مهما اتسع حجم النموذج نظراً لتوافر البرامج الجاهزة لحل مشاكل البرمجة الخطية باستخدام الحاسبات الإليكترونية وفى البرمجة الخطية لايشترط تساوى عدد الصفوف مع عدد الأعمدة مثل أسلوب المدخلات والمخرجات، وعادة فى البرمجة الخطية ما تكون عدد الأعمدة أكبر من عدد الصفوف أى أن (ن ≤ م) وهذا الأمر منطقى نظراً لوجود أكثر من طريقة إنتاج لنفس السلعة .

وبناءً على التوصيف السابق يصبح الشكل العام للنموذج الرياضى للمشكلة التخطيطية فى أسلوب البرمجة الخطية على النحو التالى :

**عظم :**

$$د = س_{١} ك_{١} + س_{٢} ك_{٢} + س_{٣} ك_{٣} + \dots + س_{ن} ك_{ن}$$

**بشرط أن :**

$$أ_{١١} ك_{١} + أ_{٢١} ك_{٢} + أ_{٣١} ك_{٣} + \dots + أ_{١ن} ك_{ن} \leq ب_{١}$$

$$أ_{١٢} ك_{١} + أ_{٢٢} ك_{٢} + أ_{٣٢} ك_{٣} + \dots + أ_{٢ن} ك_{ن} \leq ب_{٢}$$

..................................................

$$أ_{م١} ك_{١} + أ_{م٢} ك_{٢} + أ_{م٣} ك_{٣} + \dots + أ_{من} ك_{ن} \leq ب_{ن}$$

$$ك_{١} ، ك_{٢} ، ك_{٣} ، \dots ، ك_{ن} \geq صفر$$

**٣: الخطوة الثالثة : حل النموذج الرياضى للمشكلة التخطيطية :**

يمكن الحصول على حل للمشكلة التخطيطية من خلال النموذج الرياضى المشار إليه سابقاً، والحل الذى نسعى إليه هو دائماً الحل الأمثل Optimal Solution ، وهو الحل الذى يعظم (أو يدنى) قيمة دالة الهدف، ولدينا طريقتان للوصول لهذا الحل هما :

الطريقة البيانيـــــة.

طريقـــة السمبلكس.

وحتى يمكن توضيح كيفية الوصول إلى حل للمشكلة التخطيطية، نفترض نموذج مبسط يوضح رغبة المجتمع فى تعظيم الناتج القومى من سلعتين يرغب فى إنتاجهما وأسعارهما على التوالى ٥ ، ٤ جنيهات للوحدة، ويتاح للمجتمع موردين هما العمل ٨٠ مليون ساعة عمل، ٦٠ مليون وحدة

رأس المال ، وأن إنتاج الوحدة من السلعة الأولى يستلزم ٢ وحدة عمل ووحدة رأس مال، وإنتاج وحدة من السلعة الثانية يستلزم وحدة عمل ، ووحدة من رأس المال ويكون النموذج المبسط الذى يعبر عن هذه المشكلة التخطيطية المبسطة على النحو التالى:

**عظم :**

د = ٥ $ك_{١}$ + ٤ $ك_{٢}$

بشرط أن :

٢$ك_{١}$ + $ك_{٢}$ ≤ ٨٠

$ك_{١}$ + $ك_{٢}$ ≤ ٦٠

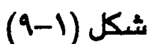
$ك_{١}$ ، $ك_{٢}$ ≥ صفر

**٣-١: الطريقة البيانية لحل نماذج البرمجة الخطية:**

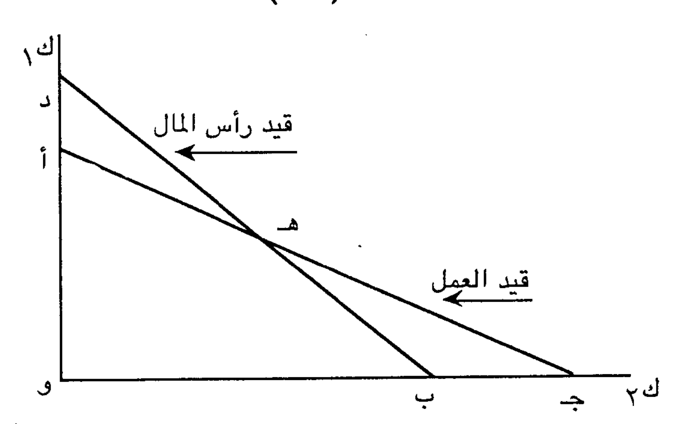
وللحصول على حل بيانى للمشكلة ، نقوم برسم القيود المفروضة بالمتباينات فى النموذج على الشكل البيانى التالى، حيث يمثل المحور الرأسى الكميات المنتجة من السلعة $ك_{١}$ ، والمحور الأفقى يمثل الكميات المنتجة من السلعة $ك_{٢}$ :

بالنسبة للقيد الأول (العمل) نفترض أن الكميات المتاحة من المورد الآخر (رأس المال) متوافرة بكثرة . بالتالى فإذا خصصنا كل المتاح من العمل لإنتاج السلعة الأولى نحصل على ٤٠ مليون وحدة منها (٨٠ ÷ ٢) وصفر من السلعة الثانية عند النقطة (أ) ، وإذا خصصنا كل المتاح من العمل لإنتاج السلعة الثانية نحصل على ٨٠ مليون وحدة منها (٨٠ ÷١) وصفر من السلعة الأولى عند النقطة (ب) ، وبتوصيل النقطتان أ ، ب نحصل قيد العمل ممثلاً بالخط المستقيم أ ب .

وبالنسبة للقيد الثانى (رأس المال) نفترض أن الكميات المتاحة من المورد الآخر (العمل) متوافرة بكثرة . بالتالى فإذا خصصنا كل المتاح من رأس المال لإنتاج السلعة الأولى نحصل على ٦٠ مليون وحدة منها (٦٠ ÷١) وصفر من السلعة الثانية عند نقطة (د) ، وإذا خصصنا كل المتاح من رأس المال لإنتاج السلعة الثانية نحصل على ٦٠ مليون وحدة منها (٦٠ ÷ ١) وصفر من السلعة الأولى عند النقطة (جـ) ، وبتوصيل النقطتان (جـ ، د) نحصل على قيد رأس المال ممثلاً بالخط المستقيم جـ د. وذلك كما يتضح من الشكل التالى:



**شكل (١-٩)**



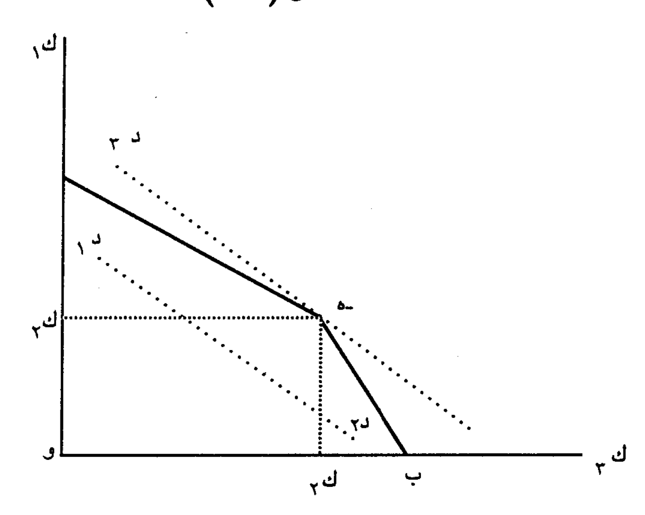

وطالما أن الحل يستلزم تحقق القيدين معاً، فإن ذلك لايتم إلا فى المنطقة المشتركة (و ب هـ أ) ، ويطلق عليها منطقة الحلول الممكنة .

وحتى يمكن الحصول على الحل الأمثل الذى يعظم دالة الهدف، نقوم برسم دالة الهدف ممثلة بالخطوط المتقطعة د١ د١ ، د٢ د٢ ، ونبحث عن

نقطة تماس لخطوط دالة الهدف مع منطقة الحلول الممكنة فى نقطة ركنية، وستكون تلك النقطة هى النقطة (هـ) ، وستكون الكميات المثلى التى يمكن إنتاجها (و ك١) من السلعة الأولى، (و ك٢) من السلعة الثانية .

حيث ستكون النقطة (ب ، أ) مرفوضتان لأن إنتاج إحدى السلعتين سيكون صفر عندها، وكذلك النقطة (و) مرفوضة لأن إنتاج كلا السلعتين صفر عندها، وذلك كما يتضح من الشكل التالى:

**شكل (٢-٩)**




**٢-٣: طريقة السمبلكس Semplex Method لحل نماذج البرمجة الخطية:**

تعد طريقة السمبلكس أكثر الطرق شيوعاً لحل مشكلات البرمجة الخطية، وهى طريقة من طرق التقريب المتتابع أو التجربة والخطأ المنتظمة ، وحتى يمكن توضيح كيفية الحل باستخدام هذه الطريقة ، نفترض نموذج مبسط يوضح رغبة المجتمع فى إنتاج سلعتين أسعارهما على التوالى ٥ ، ٤

جنهات للوحدة ، ويتاح للمجتمع ثلاث موارد هى العمل ٨٠ مليون ساعة عمل، و ٥٠ مليون وحدة موارد طبيعية ، و ٦٠ مليون وحدة رأس مال. وأن إنتاج الوحدة من السلعة الأولى يستلزم ٢ وحدة عمل، ووحدة موارد طبيعية، ووحدة رأسمال، وأن إنتاج وحدة من السلعة الثانية يستلزم نصف وحدة عمل، ووحدة ونصف من الموارد الطبيعية ، ووحدة من رأس المال ، ويمكن صياغية النموذج المبسط لهذه المشكلة التخطيطية جبرياً على النحو التالى :

**عظم :**

د = ٥ ك$_{١}$ + ٤ ك$_{٢}$

بشرط أن :

٢ك$_{١}$ + ٠,٥ ك$_{٢}$ ≤ ٨٠

ك$_{١}$ + ١,٥ ك$_{٢}$ ≤ ٥٠

ك$_{١}$ + ك$_{٢}$ ≤ ٦٠

ك$_{١}$ ، ك$_{٢}$ ≥ صفر

وحتى يمكن حل هذه المشكلة بطريقة السمبلكس، نعيد صياغة مجموعة القيود فى صورة معادلات، وذلك بإضافة متغيرات مكملة ب$_{١}$ ، ب$_{٢}$ ، ب$_{٣}$ وتمثل المتغيرات المكملة وتصبح القيود على النحو التالى :

٢ك$_{١}$ + ٠,٥ ك$_{٢}$ + ب$_{١}$ = ٨٠

ك$_{١}$ + ١,٥ ك$_{٢}$ + ب$_{٢}$ = ٥٠

ك$_{١}$ + ك$_{٢}$ + ب$_{٣}$ = ٦٠

بإعادة صياغة تلك المعادلات لتصبح بدلاله المتغيرات المكملة فتكون على النحو التالى :

$ب_{١} = ٨٠ - ٢ك_{١} - ٠,٥ ك_{٢}$

$ب_{٢} = ٥٠ - ك_{١} - ١,٥ ك_{٢}$

$ب_{٣} = ٦٠ - ك_{١} - ك_{٢}$

وبعد ذلك ننتقل لتكوين جدول الحل الأساسى على النحو التالى:

| المتغيرات | الثوابت | $ك_{١}$ ↓ | $ك_{٢}$ | خارج قسمة الثوابت ÷ عمود الارتكاز |
|---|---|---|---|---|
| د | صفر | ٥ | ٤ | - |
| $ب_{١}$ | ٨٠ | [-٢٠] | -٠,٥ | -٤٠ ← |
| $ب_{٢}$ | ٥٠ | -١ | -١,٥ | -٥٠ |
| $ب_{٣}$ | ٦٠ | -١ | -١ | -٦٠ |

ويعتبر هذا الحل الأساسى من الحلول غير الممكنة لأن معاملات مكونات الصف المناظر لدالة الهدف (د) موجبة . وحتى يمكن أن ننتقل إلى حل أساسى ممكن نتبع الخطوات التالية :

١- **نحدد نقطة الارتكاز** : وتتحدد عند تقاطع عمود الارتكاز مع صف الارتكاز:

- **عمود الارتكاز** : يتحدد بأكبر قيمة موجبة فى مكونات المتغيرات فى صف دالة الهدف. ويكون ذلك فى عمود $ك_{١}$.
- **صف الارتكاز** : أقل قيمة مطلقة فى عمود خارج قسمة الثوابت على قيم المعاملات فى عمود الارتكاز المحدد. ويكون ذلك فى صف $ب_{١}$.

وتتحدد نقطة الارتكاز بالعنصر -٢ المحدد داخل المربع فى الجدول السابق.

٢- يتم إحلال المتغير المكمل المقابل لنقطة الارتكاز (ب١) محل المتغير الأساسى المقابل لنقطة الارتكاز (ك١) ، وهذا يعنى أن المورد الممثل بالمتغير ب١ (الموارد الطبيعية) قد استغل بالكامل ولايوجد منه فائض.

ثم ننتقل لتكوين الجزء الثانى من جدول السمبلكس ، وتحسب مكوناته باتباع الخطوات التالية .

- المكون المقابل لنقطة الارتكاز = مقلوب نقطة الارتكاز فى الجدول الأساسى (١ ÷ نقطة الارتكاز).
- مكونات صف نقطة الارتكاز : نقوم بتغير إشاراتها وقسمتها على نقطة الارتكاز.
- مكونات عمود نقطة الارتكاز : تقسم بدون تغيير إشارة على نقطة الارتكاز.
- بقية مكونات جدول السمبلكس نحصل عليها بتطبيق القاعدة التالية:

المكون المناظر الجديد =

$$\text{المكون الأصلى} - \frac{\text{المكون المقابل فى صف نقطة الارتكاز} \times \text{المكون المقابل في عمود نقطة الارتكاز}}{\text{نقطة الارتكاز}}$$

ويصبح الجدول الجديد على النحو التالى :

| المتغيرات | الثوابت | ب١ | ك٢ ↓ | خارج قسمة الثوابت ÷ عمود الارتكاز |
|---|---|---|---|---|
| د | ٢٠٠ | ٢,٥- | ٢,٧٥ | - |
| ك١ | ٤٠ | ٠,٥- | ٠,٢٥- | ١٦٠ |
| ب١ | ١٠ | ٠,٥ | ١,٢٥- | ٨- ← |
| ب٢ | ٢٠ | ٠,٥ | ٠,٧٥- | ٢٦,٦- |

وطالما أن أحد مكونات الصفرف المناظر لدالة الهدف (د) مازال موجباً أسفل المتغيرات بالتالى فإننا لم نصل بعد إلى الحل الأمثل، ويجب أن ننتقل إلى حل آخر ممكن بتكرار نفس الخطوات السابقة، ويكون جدول السمبلكس الجديد على النحو التالى:

| المتغيرات | الثوابت | ب١ | ب٢ | خارج قسمة الثوابت ÷ عمود الارتكاز |
|---|---|---|---|---|
| د | ٢٢٢ | ١,٤- | ٢,٢- | |
| ك١ | ٣٨ | ٠,٦- | ٠,٢ | |
| ك٢ | ٨ | ٠,٤ | ٠,٨- | |
| ب٢ | ١٤ | ٠,٢ | ٠,٦ | |

ويلاحظ أن قيم مكونات صف دالة الهدف أصبحت سالبة ، بالتالى نكون قد وصلنا إلى الحل الأمثل.

**٤ : المدلول الاقتصادى للحل الأمثل :**

فى مكونات الحل الأمثل نجد أن الأرقام ذات الدلالة الاقتصادية، تتمثل فى مكونات صف دالة الهدف ومكونات عمود الثوابت.

- يشير المكون المناظر للثوابت في صف دالة الهدف إلى أقصى قيمة ممكنة للناتج القومي، أو لمتغير دالة الهدف حيث تصل أقصى قيمة للناتج القومي في ٢٢٢ مليون جنيه .

- المكونات المناظرة للمتغيرات المكملة في صف دالة الهدف تعبر عن الأسعار الظلية للموارد والتي استخدمت بالكامل، وذلك بالاعتماد على الأرقام المطلقة .

حيث يكون السعر الظلي للمورد $ب_1$ (العمل) ١,٤ جنيه لساعة العمل. ويكون السعر الظلي للمورد $ب_2$ (الموارد الطبيعية) ٢,٢ جنيه للوحدة.

- المكونات المناظرة للمتغيرات الأساسية $ك_1$، $ك_2$ في عمود الثوابت تمثل أقصى كميات يمكن إنتاجها من السلعتين : حيث يصل أقصى إنتاج ممكن من السلعة $ك_1$ ٣٨ مليون وحدة ، وأقصى إنتاج ممكن من سلعة $ك_2$ ٨ مليون وحدة.

- المكونات المناظرة للمتغيرات المكملة في عمود الثوابت تمثل فائض من الموارد لم يتم استخدامه. حيث نجد أن هناك فائض من المورد $ب_3$ (رأس المال) ١٤ مليون وحدة . وطالما أن المورد لم يستغل بالكامل يكون السعر الظلي له مساوياً للصفر.

**٥: البرنامج الثنائي للمشكلة التخطيطية في البرمجة الخطية :**

يتميز أسلوب البرمجة الخطية بأن أي برنامج أولي (تعظيم ، تدنية) يكون له برنامج مصاحب يطلق عليه البرنامج الثنائي. حيث يوجد لكل مشكلة

تعظيم برنامج ثنائى يكون مشكلة تدنية ، وكل مشكلة تدنية يكون لها برنامج ثنائى عبارة عن مشكلة تعظيم. فبالنسبة للبرنامج الأولى الذى تم التعامل معه حتى الآن هو مشكلة تعظيم الناتج القومى، فيكون البرنامج المقابل تدنية تكاليف الحصول على ناتج قومى معين، ويمكن صياغة النموذج الرياضى للمشكلة على النحو التالى:

إقلال :

$$\text{ت} = \text{ب}_{١}\,\text{ظ}_{١} + \text{ب}_{٢}\,\text{ظ}_{٢} + \text{ب}_{٣}\,\text{ظ}_{٣} + \ldots + \text{ب}_{\text{م}}\,\text{ظ}_{\text{م}}$$

بشرط أن :

$$\text{أ}_{١١}\,\text{ظ}_{١} + \text{أ}_{١٢}\,\text{ظ}_{٢} + \text{أ}_{١٣}\,\text{ظ}_{٣} + \ldots + \text{أ}_{\text{م}١}\,\text{ظ}_{\text{م}} \leq \text{س}_{١}$$

$$\text{أ}_{٢١}\,\text{ظ}_{١} + \text{أ}_{٢٢}\,\text{ظ}_{٢} + \text{أ}_{٢٣}\,\text{ظ}_{٣} + \ldots + \text{أ}_{\text{م}٢}\,\text{ظ}_{\text{م}} \leq \text{س}_{٢}$$

$$\ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots \quad \ldots$$

$$\text{أ}_{١\text{ن}}\,\text{ظ}_{١} + \text{أ}_{٢\text{ن}}\,\text{ظ}_{٢} + \text{أ}_{٣\text{ن}}\,\text{ظ}_{٣} + \ldots + \text{أ}_{\text{م}\text{ن}}\,\text{ظ}_{\text{م}} \leq \text{س}_{\text{ن}}$$

حيث أن :

أ : مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج .

$\text{ب}_{١}$ ، $\text{ب}_{٢}$ ، $\text{ب}_{٣}$ ، .... ، $\text{ب}_{\text{ن}}$ : الكميات المتاحة من الموارد الاقتصادية .

$\text{ظ}_{١}$ ، $\text{ظ}_{٢}$ ، $\text{ظ}_{٣}$ ، ..... ، $\text{ظ}_{\text{ن}}$ : الأسعار الظلية للموارد المتاحة.

$\text{س}_{١}$ ، $\text{س}_{٢}$ ، ....... ، $\text{س}_{\text{ن}}$ : أسعار بيع المنتجات النهائية.

# الفصل العاشر
# أساليب أخرى تستخدم فى التخطيط الاقتصادى

### ١ : نموذج الفجوتين:

يتسم نموذج الفجوتين بأنه نموذج معقد نوعاً ما ، وقد قدمه شينيرى وزملاؤه (Chenery and Bruno) ١٩٦٢؛ Chenery and Strout ١٩٦٦) ، ويعتبر نموذج الفجوتين تعديلاً لنموذج "هارود-دومار" ليتمشى مع الاقتصاد المفتوح ويسمح للادخار والاستثمار المحلى بالتفاعل مع سياسة التجارة والمساعدات الأجنبية . ويتمثل المنطق الرئيسى لهذا النموذج فى متطابقة الاقتصاد الكلى الأساسية التالية :

الدخل الكلى = الإنفاق الكلى.

ويمكن التعبير عن تلك المتطابقة جبرياً كالآتي:

ى = س + ث + (ص - و) ..................................................(١)

حيث أن:

ي = الدخل القومي

س = إجمالى الإنفاق الاستهلاكى (العام والخاص).

ث = إجمالي الاستثمار (الخاص والعام).

ص = الصادرات.

و = الواردات.

وبعد ترتيب المتطابقة بحيث تتساوى مصادر الموارد المستخدمة فى الاقتصاد مع استخدامات هذه الموارد فى نفس الاقتصاد نحصل على :

ى + و = س + ث + ص ............................................. (٢)

وحيث أن :

ى = س + خ

وبالتعويض عن ذلك في المعادلة (٢) نحصل علي المعادلة التالية :

س + خ + و = س + ث + ص ..................................... (٣)

وأخيراً، بحذف س من جانبى المعادلة (٣) وبالتعويض نحصل على :

خ - ث = ص - و ........................................................ (٤)

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة (٤) فجوة الصرف الأجنبى، بينما يمثل الجانب الأيمن منها فجوة الادخار المحلى . ثم تسيطر إحدى هاتين الفجوتين وتعمل كقيد معرقل. وبينما يمكن أن تحد المدخرات المحلية من النمو فى المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية ، نجد أنه يمكن التغلب على هذا فى المرحلة المتأخرة من التصنيع بتدفق المساعدات الأجنبية . ومن ثم أصبح توقع متطلبات المساعدات الأجنبية ، فى ظل مختلف فروض " إنتاجية المساعدات"، وحصيلة الصادرات ومعدلات النمو فى الدول المستقبلة ، تمثل اهتمامات رئيسية للعاملين فى وكالات المساعدات أو التخطيط فى الدول المستقبلة للمساعدات.

واستخدم المخططون نموذج الفجوتين كأسلوب تخطيطى لتحليل الرغبات المستقلة للمستهلكين (المدخرين) والمستثمرين والمستوردين والمصدرين، ومحاولة التأثير على هذه الرغبات فى ضوء حقائق الاقتصاد المحلى بالإضافة إلى الظروف

الاقتصادية الخارجية . وبالتحديد، يمكن التأثير على مستويات الصادرات والواردات بسياسات التسعير، مثل سعر الصرف الأجنبى، ويمكن زيادة المدخرات من خلال التدفقات الأجنبية ، ويمكن التأثير على الاستثمار بالحوافز الضريبية ، وبسياسات سعر الفائدة ، واختصاراً، كان يبدو أن نظرية الفجوتين تزود المخططين وصانعى السياسات الاقتصادية بفرصة للتأثير على كل من هذه المتغيرات الأربعة فى المعادلة (٤) ، من أجل التنبؤ بالأهداف والتوازنات المتوقعة، ومتابعة القيم الحقيقية لهذه المتغيرات فى مقابل المستويات المستهدفة المخططة .

ومع ذلك ، نجد أنه كما كان الحال مع نموذج "هارود - دومار" يمثل نموذج الفجوتين وصفة غير واقعية للدول النامية ، لأن هذا النموذج مصمم لتشجيع المساعدات الغربية الأجنبية فى الأجل القصير وتغليب مصالح المؤسسات الغربية فى الأجل الطويل. وهكذا ربط معدل النمو فى الدول النامية بتدفقات مساعدات التنمية على أمل توقع أن هناك ارتباطاً موجباً بين المساعدات والتنمية . وكان هذا التوقع موضع تساؤل تجريبياً، خاصة لأن المساعدات الأجنبية كان يبدو أنها تبدد المدخرات المحلية وتشجع على الاستهلاك الاستفزازى، ولا يقل عن ذلك أهمية أن نموذج الفجوتين يصعب تضمينه اعتبارات هامة فى التوزيع وأهداف السياسة الاجتماعية للتنمية وفقاً لفكرة الانتشار. وفى نفس الوقت سهلت المساعدات الأجنبية الغربية ملكية الأسهم والسيطرة على القطاعات الحديثة الرأسمالية التى تسيطر عليها المؤسسات متعددة الجنسيات. وتمثلت النتيجة الصافية فى أن معظم مكاسب الإنتاجية فى هذه القطاعات ذهبت إلى المصالح الغربية على حساب الدخل المحلى المحتجز.

# الباب الرابع

# تخطيط

# المتغيرات الاقتصادية الكلية

- تخطيط الاستثمار
- تخطيط القوة العاملة

# الفصل الحادى عشر
# تخطيط الاستثمار

تتسم معظم الدول النامية بالندرة النسبية للأموال المتاحة للاستثمار، مما يستلزم العمل على حسن استخدامها وتوجيهها إلى أكفأ الاستخدامات الممكنة، ويتطلب ذلك التنسيق بين الاستثمارات المختلفة فى الاقتصاد القومى مما يؤدى إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية التى تولدها الاستثمارات والتى لا يمكن الاستفادة بها فى ظل الاقتصاد الحر غير المخطط.

يقصد بتخطيط الاستثمار جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الاستثمار وتوزيعة على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة بما يحقق أقصى عائد ممكن من الموارد المتاحة للاستثمار.

وينقسم تخطيط الاستثمار إلى أربعة مراحل رئيسية هى: تحديد الحجم الكلى للاستثمار، والتخصيص القطاعى للاستثمار، أى توزيع الاستثمارات على قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ، وتقويم المشروعات لاختيار المشروعات التى يتم تنفيذها داخل كل قطاع، والتوطين المكانى للاستثمارات، أى توزيع الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة للدولة .

**١: المرحلة الأولى : تحديد الحجم الكلى للاستثمار:**

يتوقف الحجم الكلى للاستثمار فى الاقتصاد القومى على عوامل عديدة منها مستوى الدخل القومى، ومعدل النمو المخطط، والفترة الزمنية للخطة ، والمصادر المتاحة لتمويل الاستثمار سواء كانت محلية أم أجنبية . وتوجد عدة معايير لتحديد الحجم الكلى للاستثمار منها :

### ١- معيار الحد الأدنى للاستثمار Minimum Rate of Investment

وفقاً لهذا المعيار يتحدد الحجم الكلى للاستثمار على أساس ذلك الحجم من الاستثمار الذى يضمن المحافظة على ثبات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالرغم من زيادة عدد السكان. أى أنه وفقاً لهذا المعيار يجب أن يكون معدل نمو الدخل القومى مساوياً لمعدل نمو السكان.

وبالتالى يكون حجم الاستثمار هنا هو الحجم الذى يضمن تحقيق معدل نمو للدخل القومى مساوياً لمعدل نمو السكان. ومن هنا فإذا كان معدل نمو السكان فى الدولة مرتفعاً سيكون حجم الحد الأدنى للاستثمار مرتفعاً كذلك، وإذا كان معدل نمو السكان فى الدولة منخفضاً سيكون حجم الحد الأدنى للاستثمار منخفضاً كذلك .

ويمكن حساب حجم الحد الأدنى للاستثمار بالاعتماد على نموذج "هارود – دومار" للنمو الاقتصادى، والذى تعبر عنه المعادلة البسيطة التالية[١]:

$$و = \frac{ل}{م}$$

(١) يمكن تعديل نموذج "هارود – دومار" بحيث يأخذ معدل نمو السكان في الاعتبار، ويطلق علي النموذج المعدل "المعدل الصافي للنمو الاقتصادي" وهو يعادل (معدل النمو الإجمالي – معدل نمو السكان) ، لتكون الصيغة المعدلة علي النحو التالي:

$$و = \frac{ل}{م} - س$$

حيث:

و : معدل النمو للدخل القومى.

ل : نسبة الاستثمار إلى الناتج

(النسبة المتوسطة لرأس المال/الناتج Average Capital - Output Ratio).

$$= \frac{\text{رأس المال القومى}}{\text{الناتج القومى}}$$

م : معامل رأس المال (النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج Incremental Capital-Output Ratio ).

$$= \frac{\Delta \text{ رأس المال القومى}}{\Delta \text{ الناتج القومى}}$$

فإذا كان حجم السكان فى دولة ما ٦٠ مليون نسمة ، ومعدل نمو السكان ٢٪ سنوياً، وكان الدخل القومى ٨٠٠ مليار جنيه ، وكانت النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج ٤:١ . بالتالى فإن حجم الحد الأدنى للاستثمار يكون ذلك الحجم الذى يضمن نمو الدخل القومى بمعدل ٢٪ سنوياً، ويتم حسابه على النحو التالى باستخدام نموذج هارود-دومار:

$$٠,٠٢ = \frac{\text{ل}}{٤}$$

$$\text{ل} = ٨٪$$

أى أن الحد الأدنى لنسبة الاستثمار إلى الدخل ( ل = ٨٪ ) من الدخل القومى، وبالتالى يكون حجم الحد الأدنى للاستثمار :

$$ل = \frac{\text{حجم الاستثمار}}{\text{الدخل القومى}}$$

$$٠,٠٨ = \frac{ث}{٨٠٠}$$

ث = ٦٤ مليار جنيه

أى أن حجم الحد الأدنى للاستثمار هو ٦٤ مليار جنيه ، إذ أن هذا الاقتصاد يجب أن يحقق استثمارات مقدارها ٦٤ مليار جنيه لضمان المحافظة على ثبات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى.

**٢- معيار الحد الأقصى للاستثمار Maximum Rate of Investment :**

وفقاً لهذا المعيار يتحدد الحجم الكلى للاستثمار، على أساس أنه يعادل الدخل القومى الجارى بعد استقطاع الجزء اللازم لسد احتياجات أفراد المجتمع الاستهلاكية عند حد كفاف الاستهلاك. ويتطلب ذلك أن يكون لدى أفراد هذا المجتمع قدرة ورغبة عالية على التضحية بالاستهلاك الحاضر وتأجيله انتظاراً لاستهلاك أفضل متوقع فى المستقبل للأجيال القادمة ، ولكن هذا غير مؤكد. فضلاً عن أن حد كفاف الاستهلاك يختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر.

حجم الحد الأقصى للاستثمار = الدخل القومى الجارى - الاستهلاك عند حد الكفاف.

فإذا أضفنا للمثال المشار إليه عند حساب الحد الأدنى للاستثمار، أن الحد الأدنى لمعيشة الفرد (حد كفاف الاستهلاك) يتسلزم ٥٠٠٠ جنيه سنوياً، يمكن حساب الاستهلاك القومى عند حد كفاف الاستهلاك.

ك = استهلاك حد الكفاف للفرد × عدد السكان

= ٥٠٠٠ × ٦٠ = ٣٠ مليار

وبالتالى يكون :

حجم الحد الأقصى للاستثمار = ٨٠٠ – ٣٠

= ٧٧٠ مليار جنيه

وتكون نسبة الاستثمار إلى الناتج (المتوسطة):

$$ل = \frac{٧٧٠}{٨٠٠} = ٠,٩٦$$

وبالتالى يكون معدل نمو الدخل القومى فى هذه الحالة :

$$و = \frac{٠,٩٦}{٤}$$

و = ٢٤٪

أى أنه إذا تمكن المجتمع من توفير هذا الحجم الأقصى للاستثمارات فإنه سوف يتمكن من تحقيق معدل نمو سنوى للدخل القومى يصل إلى ٢٤٪، بدلاً من ٢٪ عند مستوى الحدى الأدنى للاستثمار.

### ٣- معيار المقدرة الاستيعابية Absorptive Capacity للاقتصاد القومى:

وفقاً لهذا المعيار يتحدد الحجم الكلى للاستثمار على أساس ذلك القدر من الاستثمارات الذى يتوافق مع المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى، وتتحدد المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى بفرص الاستثمار المتاحة فى الاقتصاد القومى والتى لاينخفض عائد الاستثمار فيها عن حد معين مقبول. ويتطلب تحديد الحجم الكلى للاستثمار وفقاً لهذا المعيار إجراء مسح شامل لجميع فرص الاستثمار المتاحة فى الاقتصاد القومى مع إجراء حساب لمعدل العائد على الاستثمار لكل فرصة استثمارية ، ويتم تحديد الحد الأدنى للعائد على الاستثمار والمقبول، ثم نقوم بجمع الاستثمارات التى يزيد عائدها عن الحد الأدنى المحدد فيكون مجموع تلك الفرص الاستثمارية هو الحجم الكلى للاستثمار.

ولنأخذ المثال التالى، فإذا أمكن حصر الفرص الاستثمارية فى الاقتصاد القومى المتوقعة خلال فترة الخطة بالجدول رقم (١-١١) :

ويتضح من الجدول رقم (١-١١) أنه إذا كان الحد الأدنى المقبول للعائد على الاستثمار ١٢٪ ، يكون مجموع الاستثمارات التى تحقق هذا المعدل وأكثر هو ١٢٠ مليار جنيه، وبالتالى تكون نسبة الاستثمار إلى الناتج (المتوسطة)

$$ل = \frac{١٢٠}{٨٠٠}$$

$$ل = ١٥٪$$

وبالتالى يكون معدل نمو الدخل القومى فى هذه الحالة :

$$و = \frac{٠,١٥}{٤}$$

$$= ٣,٧٥٪$$

**جدول رقم (١-١١)**

**مثال لحساب حجم الاستثمار الكلى حسب معيار المقدرة الاستيعابية**

بالمليو ن جنيه

| الفرص الاستثمارية | حجم الاستثمار | معدل العائد على الاستثمار | الاستثمارات المقبولة |
|---|---|---|---|
| مشروع للحديد والصلب | ٤٠٠٠ | ٪٢٠ | ٤٠٠٠ |
| مشروع لصناعة مكونات الكمبيوتر | ٣٠٠ | ٪١١,٩ | - |
| مشروع لصناعة الأدوية | ٨٥٠ | ٪١٨ | ٨٥٠ |
| مشروع لصناعة مكونات اليارات | ٣٠٠٠ | ٪٢٢,٥ | ٣٠٠٠ |
| مشروع لإنتاج الملابس الجاهزة | ٨٥٠ | ٪١١ | - |
| مشروع لإنتاج زيوت الطائرات | ٧٣٠ | ٪١٧ | ٧٣٠ |
| مشروع لإنتاج البتروكيماويات | ١٢٠٠٠ | ٪٢٦ | ١٢٠٠٠ |
| مشروع منتجات الألبان | ٩٠٠ | ٪١٦ | ٩٠٠ |
| مشروع صيد الأسماك | ٤٥٠ | ٪١٤,٥ | ٤٥٠ |
| مشروع إنشاء ميناء منطقة حرة | ١١٠٠ | ٪١٩ | ١١١٠ |
| مشروع إعادة تشغيل المخلفات المعدنية | ٩٥٠ | ٥١٧ | ٩٥٠ |
| مشروع استزراع نصف مليون فدان بتوشكى | ٣٤٠٠ | ٪١٣,٥ | ٣٤٠٠ |
| مشروع إنشاء طريق العلمين - الواحات - العوينات | ٢٦٠٠ | ٪٢٥ | ٢٦٠٠ |
| مشروع ملابس جاهزة | ٦٥٠ | ٪٨ | - |
| مشروع صناعة الدبابات | ٢٨٠٠ | ٪٩ | - |
| مشروع إنتاج أحذية ومنتجات جلدية | ٢٥٠ | ٪١٥ | ٢٥٠ |
| مشروع إنتاج الورق | ٥٤٠ | ٪١١,٥ | - |
| مشروع توليد الكهرباء بطاقة الرياح | ١٧٦٠ | ٪١٢,٥ | ١٧٦٠ |
| مشروع للنقل البحرى | ٨٢٠ | ٪٢١,١ | ٨٢٠ |
| مشروع مجمع طبى | ٧٣٠ | ٪١٥,٦ | ٧٣٠ |
| ....... | .. | .. | |
| ....... | .. | .. | ٨٤٤٦٠ |
| ....... | .. | .. | |
| الحجم الكلى للاستثمار حسب معيار المقدرة الاستيعابية (بافتراض الحد الأدنى المقبول للعائد على الاستثمار ١٢٪) | | | ١٢٠٠٠٠ |

وتتوقف المقدرة الاستيعابية على تلك العوامل التى تحدد معدل العائد على الاستثمار أو ما يطلق عليه الكفاية الحدية للاستثمار ، والتى يمكن تقسيمها لمجموعتين من العوامل :

**عوامل العرض :** مدى وفرة الموارد الاقتصادية من قوة عاملة وموارد طبيعية ، وقدرات تنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا ... إلخ، حيث تحدد تلك العوامل تكاليف الإنتاج للمشروعات الاستثمارية .

**عوامل الطلب :** عدد السكان، ومستوى الدخل القومى، والمستوى العام للأسعار ، .... ، حيث تحدد تلك العوامل الايرادات للمشروعات الاستثمارية.

ويلاحظ أن كلما ارتفع مستوى تقدم الدولة كلما انخفضت المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى على استيعاب استثمارات جديدة ، وبالتالى قد يكون حجم الاستثمار الكلى المحدد وفقاً لمعيار المقدرة الاستيعابية أقل من المصادر التمويلية المتوافرة للاقتصاد القومى، وهذا ما يدفع رجال الأعمال للبحث عن فرص استثمارية خارج الاقتصاد القومى فتتوجه إلى الدول النامية.

بينما يحدث العكس فى الدول النامية والأقل تقدماً إذ تزداد المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى على استيعاب استثمارات جديدة ، وبالتالى فقد يكون الحجم الكلى للاستثمار المحدد وفقاً لمعيار المقدرة الاستيعابية يفوق قدرة الاقتصاد القومى على توفير مصادر تمويله.

ويعد معيار المقدرة الاستيعابية أكثر المعايير الثلاثة واقعية فى تحديد الحجم الكلى للاستثمار.

**٢: المرحلة الثانية: حصر مصادر تمويل الاستثمار:**

تنقسم مصادر تمويل الاستثمار إلى : مصادر تمويل محلية ، ومصادر تمويل خارجية :

**٢-١: مصادر التمويل المحلية:**

الادخار الاختيارى للقطاع العائلى، وفائض قطاع الأعمال، وفائض القطاع الحكومى، والتمويل بالعجز.

**١) الادخار الاختيارى للقطاع العائلى :**

وهو يمثل الفائض من الدخل القابل للتصرف لأفراد المجتمع بعد الاستهلاك ، ويتزايد معدل نمو الادخار الاختيارى للقطاع العائلى مع تزايد معدل نمو الدخل القومى، حيث يرتفع الميل الحدى للادخار مع زيادة مستوى الدخل القومى.

**٢) فائض قطاع الأعمال :**

وهو يمثل مقدار الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) فى مشروعات قطاع الأعمال، حيث يستخدم ذلك الجزء من الأرباح فى تمويل التوسعات الاستثمارية فى المشروعات .

**٣) فائض القطاع الحكومى :**

الفرق بين الايرادات الجارية الحكومية (للموازنة العامة للدولة) والتى تتمثل فى الضرائب والرسوم والانفاق الجارى الحكومى (للموازنة العامة للدولة) ، ويزداد هذا الفائض بزيادة الايرادات من ناحية وانخفاض النفقات من ناحية أخرى.

**٤) التمويل التضخمى :**

ويتم ذلك عن طريق الإصدار النقدى الجديد لتمويل الاستثمار سواء فى المشروعات الحكومية أو مشروعات القطاع الخاص، ويتم اللجوء إلى هذا المصدر بحذر شديد، لأن استخدامه يتطلب فى المقابل وجود موارد اقتصادية غير مستغلة داخل الاقتصاد القومى وفى نفس الوقت توافر مرونة فى الجهاز الإنتاجى للمجتمع.

**٢-٢ : مصادر التمويل الخارجية :**

ويتم اللجوء إلى المصادر الخارجية فى حالة عدم كفاية المصادر المحلية لتمويل الاستثمار فى الخطة ، وتتمثل مصادر التمويل الخارجية فى عدة صور منها :

**١) الاقتراض :**

الاقتراض إما من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولى IMF أو البنك الدولى IBRD، أو الاقتراض من حكومات دول أخرى، أو الاقتراض من البنوك فى دول أخرى، أو الاقتراض من الأفراد فى دول أخرى عن طريق إصدار سندات دين عام تباع فى الخارج .

**٢) المعونات :**

العمل على الحصول على المعونات الخارجية لتمويل استثمارات فى قطاعات ومشروعات معينة .

**٣) الاستثمار المباشر :**

ويتم ذلك بتشجيع المستثمرين الأجانب على تنفيذ مشروعات الإنتاج المباشر أو مشروعات البنية الأساسية داخل الاقتصاد القومى، سواء كانت لهم الملكية الكاملة لرأس المال، أو بمشاركة مع رأس المال الوطنى.

وتأتى أهمية تقدير موارد التمويل المتاحة فى الاقتصاد القومى، ليتم مقارنتها بحجم الاستثمار الكلى المقدر تنفيذه خلال فترة الخطة ، لضمان عدم حدوث اختناقات أثناء فترة التنفيذ ، بما تضمن تدفق متوازن للتمويل مقابل لبرنامج الاستثمارات.

**٣: المرحلة الثالثة: التخصيص القطاعى للاستثمار:**

ويتم فى هذه المرحلة توزيع الاستثمارات الإجمالية المقرر تنفيذها خلال فترة الخطة على قطاعات وفروع النشاط الاقتصادى المختلفة داخل الاقتصاد القومى، وهناك عدة معايير يمكن الاسترشاد بها فى توزيع الاستثمارات قطاعياً ، وأهم هذه المعايير :

- معيار أدنى كثافة رأسمالية .
- معيار أعظم إنتاجية حدية اجتماعية لرأس المال.
- معيار أعظم فائض للاستثمار بعد استقطاع مخصص الأجور.

**١) معيار أدنى كثافة رأسمالية .**

يتم ترتيب أفضلية الاستثمار وفقاً لهذا المعيار، على أساس اختيار المشارع الاستثمارية التى يكون لها معامل رأس مال منخفض ، حيث يكون الغرض من الاستثمار هو تعظيم الدخل وأن ذلك يتطلب بدوره أن تكون سرعة دوران رأس المال مرتفعة .

**٢) معيار أعظم إنتاجية حدية اجتماعية للاستثمار:**

لما كان التخصيص الكفء للاستثمار هو ذلك التوزيع للاستثمار على القطاعات المختلفة الذى يعظم الناتج القومى، ويتحقق ذلك عندما تتعادل الإنتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال فى جميع استخدامات قطاعات

الاقتصاد القومى المختلفة بصورة تقريبة على الأقل. لذا فإنه وفقاً لهذا المعيار يتم المشاريع الاستثمارية على أساس أعظم إنتاجية حدية اجتماعية لرأس المال، وتقوم على أساس مدى المساهمة الصافية للوحدة الحدية من الاستثمار فى الناتج القومى.

وحتى يتم حساب الإسهام الصافى للوحدة الحدية من الاستثمار فى الناتج القومى، تحتسب العوائد الاجتماعية والنفقات الاجتماعية وليست العوائد والنفقات الخاصة ، وتشمل العوائد الاجتماعية كل ما يعود على المجتمع من منافع نتيجة للاستثمار، أما النفقات الاجتماعية فتشمل كل ما يتحمله المجتمع من تضحيات فى سبيل تحقيق هذا الاستثمار.

**٣) معيار أعظم فائض للاستثمار بعد استقطاع مخصص الأجور:**

يتم ترتيب أولوية الاستثمار وفقاً لهذا المعيار على أساس القطاع الذى يعظم الادخار، وبالتالى فإنه بحسب هذا المعيار بفضل اختيار لقطاعات ذات الكثافة الرأسمالية Capital Intensive العالية حتى فى ظل ندرة رأس المال. وذلك لأن تعظيم الفائض يتطلب إقلال الأجور المدفوعة إلى أقل حد ،ممكن ولن يتأتى ذلك إلا برفع الكثافة الرأسمالية .

ولكن هذا المعيار لايلائم الدول النامية لأنها تعانى من معدلات بطالة مرتفعة ، وندرة فى رأس المال، وبالتالى يكون اختيار ترتيب أولوية الاستثمارات معتمداً على تلك القطاعات ذات الكثافة اليدوية ، حيث يكون الهدف هو خلق فرص عمل جديدة ولن يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على أساليب الإنتاج ذات الكثافة اليدوية Labor Intensive .

**٤: المرحلة الرابعة: تخصيص الاستثمارات على المشروعات داخل القطاع:**

تعتبر مسألة اختيار المشروعات الاستثمارية من أهم المسائل الواجب أن تتخذ السلطة التخطيطية قرارا بشأنها. ويلاحظ أنه فى هذه الحالة لاينظر إلى العائد المالى فقط للمشرع ولكن تؤخذ جميع آثار المشروعات الاجتماعية والاقتصادية فى الحسبان.

وهناك العديد من المعايير التى يمكن الاعتماد عليها فى اختيار المشروعات التى يتم تنفيذها، وتستخدم هذه المعايير من قبل مؤسسات التمويل سواء الحكومية ، أو الخاصة ، مثل البنوك المتخصصة أو البنوك التجارية، ومن أهم تلك المعايير[1]:

**٤-١: معايير الربحية التجارية للمشروع:**

ويلاحظ أن التقويم التجارى للمشروع يقوم على أساس استخدام الأسعار السائدة فى السوق. ومن أهم المقاييس المستخدمة لتقدير الربحية التجارية من المشاريع المختلفة بحيث يختار صاحب المشروع أفضلها ما يلى:

**١) القيمة الحاضرة للعائد :**

لكى يتم اختيار أفضل المشروعات يحسب إجمالى العائد من كل مشروع؛ وهو عبارة عن الفرق بين النفقات والإيراد، ثم نحصل على القيمة الحاضرة لهذه العوائد. وتستطيع اختيار أفضل المشروعات وهو الذى يكون له أكبر عائد متوقع.

**٢) سعر الخصم الداخلى :**

وهو عبارة عن ذلك السعر الذى إذا تم خصم الايرادات المتوقعة يجعل

---

(١) محمد سلطان أبوعلي، ***مرجع سابق*** ،ص ص ١٣٤-١٤٢.

قيمتها مساوية لثمن أصول المشروع الاستثمارى، فإذا افترضنا أن النفقات الاستثمارية لمشروع ما هى (ث) وكان العائد السنوى المتوقع هو (ع ر) ومدة حياة هذا الأصل هى (ن) سنة . فإننا نحصل على سعر الخصم الداخلى لهذا المشروع على النحو التالى :

$$\text{مجـ}_{\text{ر}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ع}_{\text{ر}}}{(1+\text{د})^{\text{ر}}} - \text{ث} = \text{صفر}$$

ويكون المجهول فى هذه المعادلة هو (د) ويمكن ترتيب المشروعات الاستثمارية تبعاً لهذا المعيار على أساس أن أكبر عائد يعكس أفضل فرص الاستثمار ربحية .

### ٣) فترة الاسترداد Recoupment Period :

قد يهتم صاحب المشروع بطول الفترة التى سيسترد فيها قيمة أصوله. ويطلق على هذه الفترة اسم فترة الاسترداد . ويمكن حساب فترة الاسترداد عن طريق حساب العائد السنوى المتوسط من المشروع خلال فترة حياته . ثم نقسم النفقات الاستثمارية للمشروع على هذا العائد السنوى. والمثال التالى يوضح طريقة حساب فترة الاسترداد.

الانفاق الاستثمارى على المشروع = ٥٠ ألف جنيه
متوسط النفقات السنوية = ٢٠ ألف جنيه
متوسط الايرادات السنوية = ٣٠ ألف جنيه
العائد السنوى المتوسط = ١٠ ألف جنيه
فترة الاسترداد = ٥٠ ÷ ١٠ = ٥ سنوات

وفى هذه الحالة تكون أفضل المشروعات هى التى لها أقصر فترة استرداد ويلاحظ أن هذا المعيار يتحيز إلى المشروعات التى تغل عائداً سريعاً.

**٤-٢: معايير الربحية الاقتصادية للمشروع:**

توجد معايير عديدة لتقييم الربحية الاقتصادية للمشروع، حيث لاتقتصر هذه المعايير على النتائج الداخلية لنشاط المشروع ، بل تتعد ذلك إلى التأثيرات الخارجية للمشروع على الاقتصاد القومى ككل ممثلاً فى المحيط الخارجى الذى يعمل المشروع من خلاله ، وسوف يتم تناول بعض تلك المعايير بالدراسة على النحو التالى:

**١) نسبة المنافع إلى التكاليف:**

من المعروف أن المشروع الاستثمارى عند إتمامه يكون له آثار اقتصادية مثل زيادة الإنتاج من سلعة معينة . وزيادة فرص العمالة ، وزيادة حصيلة النقد الأجنبى عن طريق الصادرات أو إحلال محل الواردات. كذلك يكون لهذه المشاريع آثار اجتماعية وثقافية مثل تقريب الفوارق بين الطبقات أو زيادة الاتصال بين فئات الشعب وما إلى ذلك ، لذلك يجب أن تقوم السلطة التخطيطية بتقدير كمية هذه المنافع ثم تقدر قيمتها باستخدام الأسعار الظلية (انظر الفصل الثانى باب ٣) . فإذا كانت كمية المنافع هى $ك_ر$ وسعرها الظلى أو الاقتصادى هو $ع_ر$ . فإن إجمالى المنافع هو :

$$\sum_{ر=١}^{ن} ع_ر \, ك_ر$$

ومن الناحية الأخرى فإن إنشاء هذا المشروع يستنفذ كمية موارد اقتصادية، $ص_ر$ ، وسعرها الاقتصادى هو $ق_ر$ . وبذلك يكون إجمالى التكاليف :

$$\sum_{و=1}^{م} ق_{و}\, ص_{و}$$

ويمكن تعريف نسبة المنافع إلى التكاليف Gross Benefit-Cost Ratio الإجمالية ب . وهى عبارة عن :

$$ب = \frac{\sum_{ر=1}^{ن} ع_{ر}\, ك_{ر}}{\sum_{و=1}^{م} ق_{و}\, ص_{و}}$$

ولكى يكون المشروع مقبولاً يجب أن تكون ب > ١ . وكلما كبرت قيمة ب كلما كان المشروع أكثر ربحية وله أفضلية أعلى.

ومن الممكن تعريف النسبة الصافية للمنافع إلى التكاليف وهى عبارة عن خارج قسمة صافى المنافع إلى إجمالى التكاليف. أى :

$$بَ = \frac{\sum_{ر=1}^{ن} ع_{ر}\, ك_{ر} - \sum_{و=1}^{م} ق_{و}\, ص_{و}}{\sum_{و=1}^{م} ق_{و}\, ص_{و}}$$

$$بَ = \frac{\sum_{ر=1}^{ن} ع_{ر}\, ك_{ر}}{\sum_{و=1}^{م} ق_{و}\, ص_{و}} - ١$$

وتكون المشروعات المقبولة فى الخطة هى تلك التى تكون النسبة الصافية للمنافع إلى التكاليف فيها أكبر من صفر . أى أن ب > صفر . ومن الواضح أن ( ب = بَ + ١ ).

**٢- طول فترة تجميد المشروع :**

ويجيز كذلك اختبار المشروعات التى تتوزع استثماراتها عبر الزمن بطريقة كفء. والتوزيع الكفء هو الذى يركز الجزء الأكبر من استثماراته فى الفترة النهائية من الإنشاء . والمثال التالى يوضح المقصود بذلك . إذ كان لدينا ثلاثة مشروعات تبلغ النفقة الاستثمارية الإجمالية لكل منها ٣٠٠ ألف جنيه وتنفق على ثلاث سنوات على النحو التالى:

**جدول رقم (٢-١١)**

**نمط الانفاق الاستثمارى لثلاثة مشروعات**

| المشروع / السنة | الأولى | الثانية | الثالثة | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ٢٠٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ |
| ٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٠ |
| ٣ | ٥٠ | ٥٠ | ٢٠٠ | ٣٠٠ |

ومن الجدول السابق نجد أن الاستثمارات فى المشروع رقم ١ تتجمد لفترة أطول من المشروعين الآخرين. ويمكن حساب متوسط فترة التجميد عن طريق ترجيح استثمار كل عام بعدد السنوات التى ستظل دون استغلال (أى مجمدة) إلى فترة إكمال المشروع.وفى المثال الحالى نجد أن:

طول فترة تجميد المشروع الأول:

$$= \frac{١ \times ٥٠ + ٢ \times ٥٠ + ٣ \times ٢٠٠}{٣٠٠} = ٢,٥ \text{ سنة}$$

طول فترة تجميد المشروع الثانى:

$$= \frac{١ \times ١٠٠ + ٢ \times ١٠٠ + ٣ \times ١٠٠}{٣٠٠} = ٢,٠ \text{ سنة}$$

طول فترة تجميد المشروع الثالث:

$$= \frac{١ \times ٢٠٠ + ٢ \times ٥٠ \times ٣ \times ٥٠}{٣٠٠} = ١,٥ \text{ سنة}$$

وبذلك تكون فترة تجميد الأصول الاستثمارية دون إنتاج أقل ما يمكن فى المشروع رقم ٣ وهى سنة ونصف . وينتج ذلك من أن الاستثمارات فى السنوات الأولى للإنشاء أقل ما يمكن . وتساعد هذه الطريقة على زيادة سرعة دوران رأس المال.

وبالإضافة إلى ذلك تميل السلطات التخطيطية إلى منح علاوة للمشروعات التى يمكن تشغيل بعض طاقاتها الإنتاجية قبل اكتمال إنشائها. ويطلق على هذه الطاقات اسم الاستثمارات التى يفك تجميدها Defreezing

**٥: المرحلة الخامسة: التوزيع الإقليمى للاستثمارات:**

يتم فى هذه المرحلة توزيع الاستثمارات على الأقاليم المختلفة ، بما

يضمن تحقيق التوازن فى توطين الاستثمارات للوصول إلى التوازن فى التنمية الإقليمية،ويمكن الارتكان إلى عدة معايير فى توطين الاستثمارات إقليمياً، منها :

١- الكثافة السكانية لكل إقليم.

٢- الرغبة فى استغلال موارد عاطلة فى بعض الأقاليم.

٣- أولويات تنمية بعض الأقاليم الفقيرة .

٤- أولويات تنمية مناطق جديدة لخلخلة الكثافات السكانية فى المناطق الحضرية القائمة .

٥- أولويات المشروعات القومية الكبرى.

٦- المعايير الاقتصادية للتوطن:

- معايير القرب من الأسواق.
- معايير القرب من المواد الخام.
- معايير القرب من مصادر القوى المحركة.
- معايير القرب من القوة العاملة الرخيصة .
- معايير القرب من خطوط النقل والموانئ.

**٦: ملاحظات ختامية على تخطيط الاستثمار :**

يراعى أن جميع مراحل تخطيط الاستثمار متداخلة مع بعضها البعض وتوثر كل منها فى الآخرى، بل إن اتخاذ قرار فى إحدى المراحل قد يفرض اتخاذ قرارا بصورة معينة فى مرحلة أخرى.

ومثال ذلك اتخاذ قرار فى المرحلة الثانية بتخصيص الاستثمارات لقطاع صيد الأسماك ، بغرض اتخاذ قرار فى مرحلة توطين المشروعات بالتركيز على الأقاليم الساحلية . كما أن اتخاذ قرار بتخصيص الاستثمارات لصناعة السيارات يتطلب زيادة الاستثمار لصناعة الحديد والصلب، بل أن مستوى الفن الإنتاجى (التكنولوجيا) المستخدم فى إنتاج السيارات يفرض اختيار مستوى فن إنتاجى على نفس المستوى فى صناعة الحديد والصلب.

وعند تخطيط البرنامج الاستثمارى للخطة يتم معالجة كل مرحلة على حدة أولاً، ثم يتم التعامل مع تلك المراحل دفعة واحدة لادخال التعديلات اللازمة على كل مرحلة حتى يكون البرنامج الاستثمارى متسقاً ومنطقياً.

# الفصل الثانى عشر

# تخطيط القوة العاملة

يشاع فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة استخدام اصطلاح "الموارد البشرية" Humman Resources للإشارة إلى "قوة العمل" Manpower، ويقصد بقوة العمل على المستوى القومى إجمالى عدد السكان الذين تتوافر فيهم شروط العمل الثلاث: وهى القدرة (العضلية ، الذهنية) على العمل، والرغبة فى العمل، والبحث عن العمل. ويتم حساب المعروض من قوة العمل باستخدام المعادلة التالية :

**قوة العمل** = إجمالى عدد السكان

– عدد السكان أقل من سن العمل (< ١٥ سنة)

– عدد السكان فوق سن التقاعد عن العمل ( > ٦٠ سنة)

– السكان فى سن العمل ولا يعملون

(الطلبة فى سن العمل، ربات البيوت، المقعدين عن العمل بسبب الأمراض)

+ السكان فوق سن التقاعد عن العمل ويعملون.

يقصد بتخطيط القوة العاملة Manpower Planning التنسيق بين الموارد البشرية المتاحة وبين الاحتياجات لتلك الموارد البشرية ، بحيث يتم التنسيق بين الطلب والعرض على العمل كماً ونوعاً، بما يحقق للمجتمع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة.

ويعد تخطيط القوة العاملة (الموارد البشرية) أداة علمية تهدف للتعرف على هيكل الموارد البشرية فى الدولة ، ودراسة التغيرات الفنية والإنتاجية والإدارية المتوقعة لفترة زمنية مستقبلية ، بغرض إعداد هيكل العمالة الناسب بالأعداد والنوعيات المطلوبة ، وترشيد سياسات التعليم والتدريب لتلافى أية اختناقات فى سوق العمل فى المستقبل. ويتطلب ذلك التنبؤ بالطلب والعرض على القوة العاملة كماً ونوعاً على مدى الفترة التى يتم التخطيط لها. بما يضمن تحقيق التنسيق بين العمالة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها التى تحدث فى المجتمع، وتترك آثارها على الاقتصاد القومى ككل ومن ثم على قوة العمل كأحد المتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد القومى.

**١: أهداف تخطيط القوة العاملة:**

بالإضافة إلى هدف الموازنة والتنسيق بين العرض والطلب لقوة العمل فى المجتمع فإن تخطيط القوة العاملة يرمى إلى تحقيق مجموعة أهداف أساسية، هى :

١- تحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة فى المجتمع. ويتطلب ذلك خلق فرص عمل سنوية تتوازن مع أعداد الأفراد الجدد الداخلين لسوق العمل، ورسم سياسات التعليم والتدريب التى تساعد على توفير العمالة المطلوبة فى سوق العمل، بما يضمن توفير فرص العمل المستقر لجميع أفراد القوة العاملة.

٢ – التوزيع الرشيد للقوة العاملة بين قطاعات الاقتصاد القومى وأقاليمه المختلفة .

٣– تحقيق رفع مستمر لإنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد القومى ككل وعلى مستوى قطاعاته وأقاليمه المختلفة . ويدخل فى ذلك العمل على صيانة الموارد البشرية عن طريق توفير التدريب المستمر، والمحافظة على المستوى الصحى، وتوفير الأمن الصناعى، ووضع الضوابط لمنع انتشار الأمراض المهنية وإصابات العمل.

٤– موازنة النمو فى الأجور والمكافآت وشتى أساليب التحفيز المادى والمعنوى مع النمو فى إنتاجية العمل.

٥– متابعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بسوق العمل، وتحليل آثارها الحاضرة والمتوقعة على سوق العمل.

**٢: استراتيجيات تخطيط القوة العاملة:**

لصياغة استراتيجية عامة لتخطيط القوة العاملة تراعى فى الخطط القومية سواء طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل الأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها فى تلك الخطط، كزيادة الدخل القومى، ورفع مستوى التوظف وتخفيف عجز ميزان المدفوعات، رفع مستوى المعيشة .. وغيرها، وتتوقف استراتيجية تخطيط القوة العاملة فى المجتمع على أولويات ترتيب تلك الأهداف. ووفقاً لهذه الأولويات يحكم تخطيط القوة العاملة استراتيجيتان يمكن الاختيار فيما بينهما :

١- استراتيجية اعتبار التوظف الكامل Full empleynent ***هدفاً أساسياً*** من أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإن كان هدف التوظف الكامل يعتبر حالة مثالية يصعب الوصول إليها على الأقل فى الأجل القصير والمتوسط بل وقد يصعب الوصول إليه فى الأجل الطويل، وبالتالى يكون الهدف رفع مستويات التوظف للقوة العاملة ، أى خفض مستويات البطالة، فمثلاً إذا كان مستوى التوظف فى بداية إعداد الخطة ٧٥٪ من القوة العاملة (٢٥٪ معدل البطالة) ، ويمكن وضع هدف أساسى للخطة هو تحقيق مستوى توظيف للقوى العاملة يصل إلى ٨٥٪ فى نهاية الخطة ، أى هدف تخفيض البطالة بنسبة ١٠٪ ليصبح معدل البطالة ١٥٪ فى نهاية الخطة .

وهنا يكون هدف التوظف هو الهدف الأساسى للخطة يتحدد وفقاً له أهداف نمو الناتج والاستثمارات، بل يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسية (زراعة ، صناعة ، خدمات.. إلخ) ، وعلى الأنشطة الفرعية داخل كل قطاع ، بما يضمن تحقيق هدف التوظف.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قد يتم التنازل عن بعض القواعد والمقاييس الاقتصادية عند توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، بحيث يتم إعطاء الأولوية للمشروعات التى ترتفع فيها الكثافة اليدوية Labor Intensive فقد يكون ذلك على حساب اعتبارات التكنولوجيا المتقدمة وبالتالى على حساب اعتبارات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة.

٢- استراتيجية اعتبار التوظف **وسيلة** لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يتم تحديد الأهداف الأساسية للخطة

ممثلة فى هدف زيادة الدخل القومى وهو الهدف الذى يتفق على وضعه فى أولويات معظم خطط وبرامج التنمية، لما يترتب على تحقيقه تحقيق أهداف أخرى عديدة منها الأهداف الاستثمارية وأهداف التوظف ... .

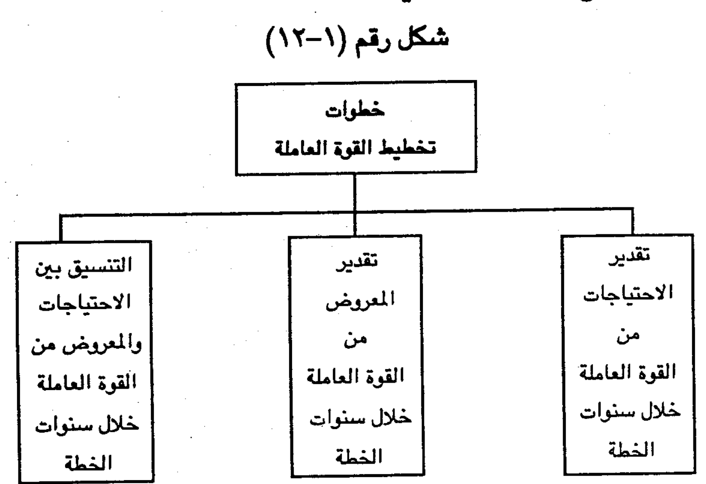
ووفقاً لهذه الاستراتيجية يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسية (زراعة ، صناعة ، خدمات ، ....) ، وعلى الأنشطة الفرعية داخل كل قطاع، وفقاً للقواعد والمقاييس الاقتصادية .

وهنا يتركز تخطيط القوة العاملة على دراسة احتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من كمية ونوع الموارد البشرية بحسب المهن المختلفة، ودراسة إمكانيات توفير تلك الاحتياجات المقدرة خلال فترة الخطة.

**٣: خطوات تخطيط القوة العاملة:**

تجرى عملية تخطيط القوة العاملة على المستوى القومى من خلال ثلاث خطوات، تتمثل فى الخطوات التالية :

**شكل رقم (١-١٢)**



**٣-١: الخطوة الأولى: تقدير الاحتياجات المطلوبة من الموارد البشرية خلال سنوات الخطة.**

فيما يختص بجميع قطاعات النشاط الاقتصادى، ويحكم هذه التقديرات اعتبارات توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة خلال سنوات الخطة بحسب ما إذا كانت :

- استثمارات مشروعات جديدة يتم تنفيذها خلال سنوات الخطة .
- استثمارات فى التوسعات فى مشروعات قائمة .
- استثمارات لاستكمال مشروعات تحت الإنشاء بدء فى إنشائها فى خطط سابقة.
- استثمارات فى الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة . لأنه غالباً ما يكون الإحلال والتجديد معتمداً على تكنولوجيا أكثر تطوراً، مما يتطلب معه تغيير فى هياكل القوة العاملة .

ويتم تقدير إجمالى القوة العاملة المطلوبة خلال سنوات الخطة عن طريق: إجمالى الاستثمارات الإضافية المخططة خلال سنوات الخطة للقطاع، والنسبة الحدية لرأس المال إلى العمل Incremental Capital-labor Ratio وتمثل هذه النسبة قيمة رأس المال اللازم لتوظيف فرد إضافى فى القطاع، وعادة ما تختلف من قطاع لآخر بحسب مستوى التكنولوجيا السائدة فى القطاع ، ويطلق عليها بعض الاقتصاديين "تكلفة خلق فرصة العمل".

وبقسمة حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها فى القطاع خلال سنوات الخطة على "النسبة الحدية لرأس المال/العمل" نحصل على احتياجات القطاع من القوة العاملة خلال سنوات الخطة :

$$\text{الاحتياجات من القوة العاملة فى القطاع} = \frac{\text{الاستثمارات المخططة}}{\text{النسبة الحدية لرأس المال/ العمل}}$$

كذلك يمكن تحديد العمالة المخططة وفقاً للنمو المخطط للإنتاج وإنتاجية العمل بالعلاقة الآتية :

$$ع = ع_{٠} \times \frac{جَ}{هـَ}$$

حيث :

ع : العدد المخطط للعاملين

$ع_{٠}$ : عدد العاملين فى فترة الأساس.

جَ : الرقم القياسى لنمو الإنتاج .

هـَ : الرقم القياسى لنمو الإنتاجية .

ويمكن تقدير عرض الوظائف الجديدة خلال سنوات الخطة بصورة أكثر واقعية بالاعتماد على المعادلة التالية :

$$ع^{*} = أ_{١} \times ع_{٠} + أ_{٢} \times ع_{٠} + أ_{٣} \times ع_{٠} + \frac{\Delta ث}{\text{النسبة الحدية لرأس المال /العمل}}$$

حيث :

$ع^{*}$ : عرض الوظائف الجديدة خلال الخطة
(الاحتياجات من القوة العاملة خلال سنوات الخطة).

$ع_{٠}$ : عدد العاملين فى فترة الأساس (سنة ما قبل بداية الخطة).

$أ_{١}$ : معامل الخروج للتقاعد.

$أ_{٢}$: معامل الوفيات أثناء العمل.

$أ_{٣}$ : معامل العجز الجزئى والكلى أثناء العمل.

ويتضح من المعادلة السابقة أن عرض الوظائف الجديدة خلال سنوات الخطة ، يعتمد على أربعة مكونات أساسية يمكن تجميعها فى مكونين أساسين :

١) فراغ بعض الوظائف القائمة من شاغليها لخروج شاغليها من قوة العمل ، إما بسبب الوصول إلى سن التقاعد أو بسبب الوفاة أثناء سن العمل أو بسبب العجز الجزئى أو الكلى المترتب على إصابات العمل. ويشتمل هذا المكون على المكونات الثلاث الفرعية الأولى فى معادلة عرض فرص العمل (ع*).

٢) الوظائف الجديدة التى تضاف إلى فرص العمل القائمة عن طريق الاستثمارات الجديدة التى تضخ فى الاقتصاد القومى من خلال الخطة. ويتمثل ذلك فى المكون الرابع والأخير فى معادلة عرض فرص العمل (ع*) . سواء تم تقدير هذا المكون اعتماداً على الاستثمارات المخططة ومعامل رأس المال/العمل، أو تم تقديره اعتماداً على عمالة سنة الأساس ومعدلات نمو الناتج والإنتاجية.

ويكون تقدير الاحتياجات من قوة العمل داخل القطاع على مستوى المهن المختلفة العاملة داخل القطاع مصنفة بحسب درجة المهارة ونوع المهنة أى أن التقدير هنا يكون كمياً ونوعياً بحسب التخصصات المهنية المختلفة .

ويمكن اقتراح قائمة يتم من خلالها تجميع الاحتياجات من القوة العاملة على مستوى كل قطاع بصورة تفضيلية بحسب المهن المختلفة ومستوى المهارة على شكل القائمة التالية، وسوف نعطى مقترحاً لتقديرات احتياجات قطاعى الصحة والصناعة .

جدول رقم (١ -١٢)
مقترح حصر الاحتياجات من قوة العمل
فى قطاع الصحة خلال سنوات الخطة

| تصنيفات قوة العمل | السنة السابقة على الخطة | تقديرات العمالة خلال سنوات الخطة الخمسية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة | السنة الخامسة |
| **عمالة ماهرة:** | | | | | | |
| - الإدارة العليا | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| - أطباء | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| - فنيين تشغيل الأجهزة الطبية والمعامل | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| **عمالة متوسطة المهارة :** | | | | | | |
| - الإدارة المتوسطة والاشرافية | | | | | | |
| - هيئة التمريض | | | | | | |
| - عمالة فنية مساعدة | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| ...... | | | | | | |
| **عمالة غير ماهرة :** | | | | | | |
| - السائقين | | | | | | |
| - عمال النظافة | | | | | | |
| - عمال الحراسة | | | | | | |
| ...... | | | | | | |

**جدول رقم ( ٢-١٢ )**
**مقترح حصر الاحتياجات من قوة العمل فى قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة**

| تصنيفات قوة العمل | السنة السابقة على الخطة | تقديرات العمال خلال سنوات الخطة الخمسية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة | السنة الخامسة |
| **عمالة ما هرة :** | | | | | | |
| - الإدارة العليا . | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| - مهندسين : | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| - كميائيين . | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| - جيولوجيين . | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| **- عمالة متوسطة المهارة :** | | | | | | |
| - فنيين إنتاج | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| - الإدارة المتوسطة والإشرافية | | | | | | |
| - عمالة فنية مساعدة | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| .............. | | | | | | |
| **- عمالة غير ماهرة .** | | | | | | |
| - السائقين | | | | | | |
| - عمال النظافة . | | | | | | |
| - عمال الحراسة | | | | | | |
| - عمالة المغاسل . | | | | | | |
| - عمالة المطابخ والتغذية . | | | | | | |
| .............. | | | | | | |

وحتى يكون التنبؤ بالطلب على القوة العاملة خلال سنوات الخطة أكثر دقة وتفصيلاً يجب أن يتم بالصورة المشار إليها سابقاً، على مستوى ثلاث هى:

**١- تقدير الاحتياجات من القوة العاملة على مستوى المشروع:**

لاشك أن المشروع هو الوحدة الأساسية للاقتصاد القومى. ويمكن الوصول إلى تقديرات القوة العاملة اللازمة على المستوى القومى عن طريق تقدير احتياجات المشاريع المختلفة ، ويستطيع المشروع تحديد احتياجاته من العمالة بحسب المهنة ودرجة التعليم وما إلى ذلك ، وكذلك يستطيع كل مشروع تقدير احتياجاته من البرامج التدريبية وما إلى ذلك . وعن طريق تجميع احتياجات المشاريع القائمة فى كل قطاع والمشاريع المخطط إنشاؤها فى القطاع، نستطيع التوصل إلى الاحتياجات الشاملة على مستوى القطاع.

**٢- تقدير الاحتياجات من القوة العاملة على مستوى القطاع على المستوى الإقليمى:**

كذلك يقتضى تخطيط العمالة الاهتمام بتقديرات العرض والطلب فى كل إقليم من أقاليم الدولة . ومن المسلم به أن الإسراع بعملية التنمية يقتضى استغلال محافظات ومناطق لم تكن مستغلة من قبل. ولذلك يجب دراسة احتياجات كل إقليم من الأيدى العاملة (كما وكيفاً) واتخاذ الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية التى تشجع على انتقال العمال إلى الأقاليم التى يكون بها عجز فى الأيدى العاملة .

**٣- تقدير الاحتياجات من القوة العاملة على مستوى القطاع على المستوى القومى:**

وحتى تكون تقديرات الطلب من الأيدى العاملة أكثر دقة وتفصيلاً فيمكن التوصل إليها عن طريق تقدير احتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى. ومن المعروف أن العمالة المطلوبة فى كل قطاع ليست موحدة . فاحتياجات قطاع الزراعة تختلف عن احتياجات الصناعة من الأيدى العاملة، ولذلك فإن التقدير القطاعى للأيدى العاملة المطلوبة يمكنا من الحصول على تقدير أدق.

**٣-٢: الخطوة الثانية: تقدير المعروض من الموارد البشرية خلال سنوات الخطة:**

يكون من الضرورى إجراء تقدير للمعروض من القوة العاملة بحسب المهن المختلفة بصورة إجمالية على مستوى الاقتصاد القومى ككل، وكذلك بصورة إقليمية على مستوى كل إقليم من أقاليم الدولة، ويتم ذلك بإجراء حصر فعلى للمعروض من القوة العاملة فى الفترة السابقة على تنفيذ الخطة والتى تؤخذ كسنة أساس، وأيضاً يتم إجراء نوع من التنبؤ بالمعروض من القوة العاملة فى نهاية الخطة بل وفى كل سنة من سنوات الخطة ، ويمكن إجراء تقديرات المعروض من القوة العاملة على أساس تصنيفات جدول حصر المهن المشار إليه سابقاً فى حصر تقديرات الطلب من القوة العاملة .

ولما كانت المصادر الأساسية التى توفر المعروض من القوة العاملة فى المجتمع هى التعليم بتخصصاته ومستوياته المختلفة ، وكذلك التدريب المتخصص سواء كان "تدريب تأهيلى" Vocational training أو تدريب رفع الكفاءة بغرض رفع كفاءة الأفراد فى مهنهم ووظائفهم القائمة ، أو تدريب تحويلى Transposition training . لذلك فإن التنبؤ بأعداد من يدخلون سوق العمل يعتمد على متابعة أعداد خريجى التعليم والتدريب، وكذلك المتسربون من مراحل التعليم ولم يلتحقوا ببرامج تدريبية ، والذين يمثلون قوة عاملة غير ماهرة تدخل سوق العمل أيضاً.

**٣-٣: الخطوة الثالثة: التنسيق بين الاحتياجات المطلوبة وبين المعروض من القوة العاملة:**

بعد أن يتم تحديد الاحتياجات المطلوبة من القوة العاملة على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة فى الخطوة الأولى، وكذلك تقدير المعروض من القوة العاملة فى الاقتصاد القومى، يمكن إعداد الميزان الكلى للقوة العاملة . على النحو التالى :

## جدول رقم ( ٣-١٢ )
## ميـــزان قـــوة العمـــل

| الموارد (عرض العمل) | الاستخدامات (الطلب على العمل) |
| --- | --- |
| إجمالى عدد السكان | •• العمالة فى قطاعات الإنتاج السلعى |
| – عدد السكان تحت سن العمل ( >١٥ سنة) | • الزراعة |
| – عدد السكان فوق سن التقاعد من العمل ( >٦٠ سنة ) | • الصناعة |
| = عدد السكان فى سن العمل | • التعدين |
| – عدد السكان فى سن العمل ولايعملون | • الصيد |
| * الطلبة فى سن العمل | • الرعى |
| * ربات البيوت | • أعمال الغابات |
| * المقعدين عن العمل بسبب الأمراض والإعاقات | •• العمالة فى قطاعات الإنتاج الخدمى |
| + السكان العاملين فوق سن التقاعد | • الخدمات الصحية |
| | • خدمات التعليم والتدريب |
| | • خدمات الإدارة |
| | • الخدمات المالية |
| | • خدمات النقل والمواصلات |
| | • خدمات التشييد |
| | • خدمات تجارة الجملة والتجزئة والتوزيع . |
| | • خدمات الدفاع والأمن |
| | • خدمات العدالة . |
| | • خدمات توليد وتوزيع الطاقة |
| | • الخدمات الشخصية |
| | ................ |
| | xx إجمالى الاحتياجات من قوى العمل |
| | xx البطالة الظاهرة (بند موازنة) |
| = إجمالى المعروض من قوة العمل | = إجمالى استخدامات قوة العمل |

ومن خلال الميزان الإجمالى للقوة العاملة يمكن التعرف على ما إذا كان هناك فائض فى قوة العمل (بطالة) فى الاقتصاد القومى ويظهر كبند موازنة فى جانب الاستخدامات ، أم أن هناك عجز فى القوة العاملة المطلوبة داخل الاقتصاد القومى ، ويظهر كبند موازنة فى جانب الموارد من القوة العاملة .

وبناءاً على النتيجة التى يظهرها الميزان الكلى للقوة العاملة تتحدد السياسات السكانية أو ما يطلق عليه سياسات تخطيط السكان .

ففى الحالات التى يظهر الميزان فائض فى عرض القوة العاملة تظهر الحاجة إلى اعتماد سياسات لتقييد النمو السكانى باعتباره مصدر القوة العاملة، وسياسات لتشجيع الهجرة الخارجة . وفى الحالات التى يظهر فيها الميزان عجز فى عرض القوة العاملة تظهر الحاجة إلى اعتماد سياسات لتشجيع النمو السكانى، وسياسات لتشجيع الهجرة الداخلة .

ويتم إعداد الميزان المجمع القوى العاملة على مرحلتين: مرحلة أولى تحليلية وتنتهى ببناء ميزان مكبر للقوى العاملة ، ولايقتصر العمل فى الفترة السابقة على الخطة بل أيضاً يتمثل العمل فى تحليل بيانات الحركة الديموجرافية والاجتماعية للسكان. وفى هذا التحليل يتعين تحديد أين يوجد العجز أو الفائض فى القوى العاملة، وما هى المصادر الأساسية لإمداد القطاعات المختلفة بالقوى العاملة ، وما هو حجم القوى العاملة الموظفة فى القطاع الخاص الفردى والعمل المنزلى الخاص.. إلخ ، كذلك يتطرق التحليل

إلى دراسة استخدام القوى العاملة فى المناطق المختلفة الحضرية والريفية كلٌ على حدة .ويتعين توجيه إهتمام خاص إلى المدن الصغيرة والمتوسطة حيث أظهرت بعض التجارب وجود احتياطيات من القوى العاملة فيها. وبالتالى توجد إمكانية لإقامة مشروعات جديدة أو فروع جديدة لمشروعات قائمة من زاوية إمدادها بهذه القوى العاملة المحلية . وتعد موازين القوى العاملةعلى أساس عدد من البدائل لكى يمكن اختيار البديل الأمثل من بينها.

وبهذا يكون لدى السلطات التخطيطية ميزان لتخطيط القوى العاملة يمثل جانبى الطلب والعرض على قوة العمل وبناء على هذا الميزان يجرى العمل على تحقيق توازن الطلب والعرض عن طريق السياسات الكفيلة بتحقيق هذا التوازن، وتبدأ بإعداد خطة التعليم والتدريب ، وذلك لتوفير الأعداد المطلوبة من التخصصات المختلفة لتحقيق الإنتاج المطلوب.

ويتطلب العمل على تحقيق التوازن فى ميزان القوى العاملة ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية:

١- موازنة الكمية المعروضة مع الاحتياجات الكلية من قوة العمل على مستوى الاقتصاد القومى، ككل، ودراسة أثر طول أو قصر ساعات العمل وكذلك أثر تحسن إنتاجية العمل وكذلك أثر حد سن التقاعد عن العمل على تلك الموازنة .

٢ - موازنة الطلب والعرض من قوة العمل على مستوى الأقاليم ، وذلك لأن

موازنة الطلب والعرض على المستوى القومى لايعنى أن الطلب والعرض لقوة العمل على مستوى الأقاليم فى حالة توازن، ولذلك يقتضى الأمر عمل موازين إقليمية للقوى العاملة .

٣- موازنة الطلب والعرض بالنسبة لقوة العمل على مستوى المهن المختلفة وإعداد موازين خاصة للمهن الفنية النادرة وربط تلك الموازين بسياسات التعليم والتدريب.
وتُظهر هذه الموازين المهنية وجود فائض فى بعض التخصصات (أى زيادة العرض عن الطلب)، ووجود عجز فى البعض الآخر (أى زيادة الطلب عن العرض)، وفى هذه الحالة يستطيع المسئولون عن التخطيط علاج هذا الاختلال فى الموازين المهنية للقوة العاملة بالوسائل التالية.

١ ) فى حالة وجود فائض فى بعض التخصصات، يمكن علاج ذلك عن طريق إعادة تدريب العدد الزائد عن حاجة المشروعات وتوجيههم إلى أعمال أخرى تكون فى حاجة إليهم وهو مايطلق عليه "التدريب التحويلى". كما يمكن كذلك تشجيع الهجرة إلى الخارج على أن يكون ذلك قاصراً على التخصصات المهنية ذات الفائض.

٢ ) فى حالة وجود عجز فى بعض التخصصات، يمكن علاج ذلك عن طريق زيادة أجور العاملين فى الفروع التى تعانى من العجز بما يغرى عدداً من المصنفين داخل مهن أخرى بها فائض للتحول لتلك المهن ذات العجز، ويكون ذلك من خلال التدريب التحويلى فى الأجل القصير، ومن خلال استراتيجيات ترمى لتحويل توجهات الأفراد (الطلاب والأسر) وداخل المؤسسة التعليمية فى المجتمع فى الأجل الطويل، حيث تترك

الأجور تأثيراً مزدوجاً فى الاتجاهين. كما يمكن كذلك تشجيع الهجرة إلى الداخل على أن يكون ذلك قاصراً على هذه التخصصات. ولامانع من استقدام بعض الخبراء الأجانب للعمل بعقود خلال فترات محددة حتى يتم سد هذا العجز.

**٤ : مستويات تخطيط القوة العاملة:**

يتم تخطيط القوة العاملة على مستوى الاقتصاد القومى فى إطار ثلاث مستويات للتخطيط، وذلك لضمان درجة عالية من الكفاءة والدقة لخطة القوة العاملة ، وتتمثل تلك المستويات الآتى:

**٤-١ : تخطيط القوى العاملة على المستوى القومى:**

يتولى تخطيط القوة العاملة فى هذا المستوى التخطيطى الهيئة المركزية للتخطيط، ويهتم هذا المستوى التخطيطى بتحديد المعروض من القوى البشرية القادرة على العمل، وتحديد حجم الوظائف المطلوبة فى المستقبل، وذلك لضمان التنسيق والترابط بين الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة التعليم والتدريب، مما يكفل عدم وجود اختلال بين عرض عنصر العمل والطلب عليه على المستوى القومى.

**٤-٢ : تخطيط القوة العاملة على المستوى الإقليمى:**

يهتم هذا المستوى التخطيطى للموارد البشرية بعنصر المكان، فهو يهتم بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل إقليم، بما يضمن استغلال الموارد البشرية واستيعابها داخل الإقليم فى إطار خطة التنمية الإقليمية ، وبما يحقق التكامل مع الخطة القومية.

وكذلك تحديد الفائض أو العجز للقوة العاملة داخل الإقليم، وتحديد السياسات التى يجب إتباعها لتشجيع انتقال القوة العاملة فى الاتجاه الخارج والداخل للإقليم بما يضمن استعادة التوازن لأسواق العمل داخل الإقليم .

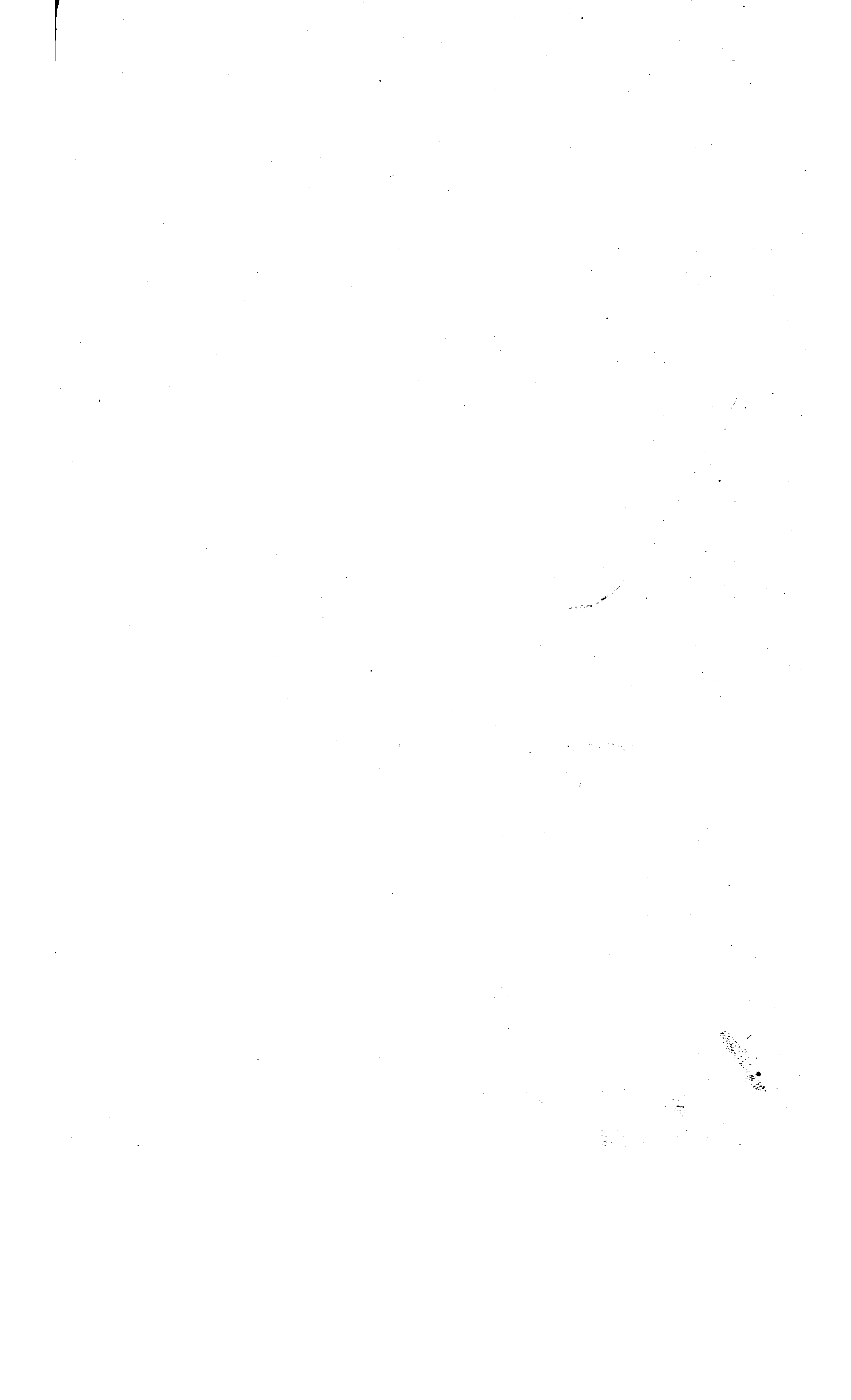
**٤-٣: تخطيط القوة العاملة على مستوى القطاع:**

يهتم هذا المستوى التخطيطى للموارد البشرية بعنصر نوعية النشاط الإنتاجى. ويتم وفقاً لهذا المستوى تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات رئيسية تضم قطاع الزراعة والرى وقطاع الصناعة وقطاع التعدين وقطاع السياحة وقطاع الخدمات الصحية ، ... وغيرها. ثم يعاد تقسيم هذه القطاعات إلى قطاعات فرعية ، كأن يعاد تقسيم قطاع الصناعة إلى صناعات هندسية وصناعات غذائية وصناعات اليكترونية ... وهكذا. ويهدف هذا المستوى إلى تحديد حجم ونوعية العمالة المطلوبة لكل قطاع، ومحاولة التغلب على عدم توافر بعض الخبرات والمهارات. وكذلك يهتم هذا المستوى لتخطيط القوة العاملة بمحاولة تحديد الفائض أو العجز فى العمالة داخل كل قطاع، ومحاولة نقلها للقطاعات الأخرى التى تحتاج إليها عن طريق التدريب التحويلى والتعليم.

# الباب الخامس

## التخطيط الاقتصادى في جمهورية مصر العربية

- التمهيد للتخطيط الاقتصادى (١٩٥٢-١٩٥٩).
- التخطيط الاقتصادى فى مصر ستينيات القرن العشرين.
- التخطيط الاقتصادى فى مصر فى سبعينيات القرن العشرين.
- التخطيط الاقتصادى فى مصر فى ثمانينيات القرن العشرين.
- التخطيط الاقتصادى فى مصر فى تسعينيات القرن العشرين.
- تنظيم أجهزة التخطيط فى جمهورية مصر العربية.
- تشريعات التخطيط الاقتصادى فى ج.م.ع.



**مقدمة:**

عرفت مصر التخطيط الاقتصادى منذ آلاف السنين فى عصر الحضارة الفرعونية، ولعل الخطة الاقتصادية طويلة المدى التى أعدها وأشرف على تنفيذها نبى الله يوسف – عليه السلام – قد توافرت لها مقومات التخطيط العلمى بما يجعلها أقرب إلى صور التخطيط المعاصر ، فقد وضع يوسف – عليه السلام – خطة مستقبلية للدولة لمدة ١٤ سنة على ضوء تفسيره لرؤيا فرعون مصر، وقد قسمت هذه الخطة إلى خطتين متتابعتين ، هما:-

**الخطة السبعية الأولى** : وهى خطة سنى الرخاء، وفى هذه الخطة تم اتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق فائض من المنتجات الزراعية، وتخزينها بصورة أمنة طوال تلك السنوات السبع، لمواجهة القحط المرتقب بعد سبع سنوات، والذي سيطول لمدة سبع سنوات أخرى.

**الخطة السبعية الثانية** : وهى خطة سنى القحط، وفى هذه الخطة تم اتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة ، لتوزيع المخزون من الغذاء والمؤمن التى أمكن تخزينها خلال سنوات الرخاء السابقة ، بما يكفى احتياجات أفراد الشعب خلال السنوات السبع العجاف.

ولكن برغم هذا السبق لمصر فى اتباع أسلوب التخطيط العلمى للاقتصاد القومى، إلا أنها ظلت لسنوات طويلة ، فاقدة لهذا الأسلوب إلى أن ظهرت محاولة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للبدء بالتفكير فى وضع خطة تنمية اقتصادية فى مصر، إلا أن هذه الخطة لم يتم إصدارها[1]، إلى أن قامت الثورة ١٩٥٢ تم اتخاذ إجراءات عديدة ظهرت منها بعض صور التخطيط الجزئى مهدت لاتباع أسلوب التخطيط الشامل مع بداية عام ١٩٦٠، وذلك بإعطاء الدولة والقطاع العام الدور الأكبر فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وصولاً إلى بداية

(١) محمد سلطان أبوعلي ، ***التخطيط الاقتصادي : النظرية والأساليب*** (القاهرة: المؤلف ، بدون) ، ص ٣٠٩.

التسعينيات حيث اتجهت مصر لاتباع سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادى ، وبالتالى إعطاء القطاع الخاص دور أكبر لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الدور الحكومى، مما أظهر الحاجة لاتباع ما يسمى بالتخطيط التأشيرى ، وسوف يتم القاء الضوء على تجربة مصر فى التخطيط الاقتصادى فى هذا الباب من خلال ثمانية فصول هى :

***الفصل الأول:*** التمهيد للتخطيط الاقتصادى (١٩٥٢-١٩٥٩).

***الفصل الثانى:*** التخطيط الاقتصادى فى مصر ستينيات القرن العشرين.

***الفصل الثالث:*** التخطيط الاقتصادى فى مصر فى سبعينيات القرن العشرين.

***الفصل الرابع:*** التخطيط الاقتصادى فى مصر فى ثمانينيات القرن العشرين.

***الفصل الخامس:*** التخطيط الاقتصادى فى مصر فى تسعينيات القرن العشرين.

***الفصل السادس :*** التخطيط الاقتصادي في مصر في أوائل القرن الحادي والعشرين.

***الفصل السابع:*** تنظيم أجهزة التخطيط فى جمهورية مصر العربية.

***الفصل الثامن:*** تشريعات التخطيط الاقتصادى فى ج.م.ع.

# الفصل الثالث عشر

## التمهيد للتخطيط الاقتصادى (١٩٥٢-١٩٥٩)

عندما قامت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ حرصت على بذل الجهد نحو خلق مجتمع إنتاجى وطنى والقضاء على السيطرة الأجنبية وسيطرة رأس المال على الحكومة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كذلك عمدت الثورة إلى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى من أجل القضاء على التخلف وضمان الاستخدام الكامل لكافة الموارد الاقتصادية

**١: الإصلاحات التنظيمية الأساسية لإدارة الاقتصاد القومي:**

بعد قيام الثورة تم إجراء مجموعة من الإصلاحات التنظيمية الأساسية بدأت بإصدار قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ يفرض حد أقصى للملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. ووضع حد أدنى لأجر العامل الزراعى، ورفع أسعار الضريبة العامة على الإيراد، وفرض ضريبة على الشركات وتقليل التفاوت فى توزيع الثروات والدخول بين المواطنين.

كذلك قامت بتأميم شركة قناة السويس ، وعلى أثر العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ أممت المنشآت البريطانية والفرنسية الكبرى .. وفى عام ١٩٥٧ قامت بتمصير البنوك وهيئات التأمين والوكلات التجارية الأجنبية بقصد القضاء على احتكار الأجانب للمنشآت والمؤسسات الرئيسية العاملة فى مصر وتحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية .

**٢: التخطيط الجزئي والتمهيد للتخطيط الشامل للاقتصاد القومي:**

بدأ التمهيد للتخطيط الاقتصادى على المستوى القومى بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج والمجلس الدائم لتنمية الخدمات من أجل تنظيم وإعداد السياسات الاقتصادية ودراسة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتنسيق بينهما.

ففى عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٢١٣ الخاص بإنشاء "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" للعناية بشئون التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة ، لذا قام هذا المجلس بعملية حصر وتقييم للاحتياجات والموارد الصناعية وتوفير المعلومات والبيانات عن حقيقة موقف الإنتاج والاستهلاك، كأساس لرسم خطة تنمية الإنتاج . وقدم هذا المجلس دراسة مجموعة من الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة إطارات الكاوتشوك وعربات السكك الحديدية وصناعة الكابلات الكهربائية والصناعات الحربية وغيرها من الصناعات الحيوية . ثم صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بإنشاء "المجلس الدائم للخدمات العامة" وقام هذا المجلس بدراسة السياسة العامة والخطط الرئيسية للتعليم والصحة والإسكان، وبحث السياسات العامة لها والتنسيق بينها . وقد نص هذا القانون علي تأليف لجنة اتصال تربط بين "المجلس الدائم للإنتاج" و"المجلس الدائم للخدمات" تختص بدراسة المشاكل المشتركة بينهم وتضم هذه اللجنة رئيسى المجلسين والسكرتيرين العامين لهما .

وفى مارس سنة ١٩٥٥ أنشأت "لجنة التخطيط القومى" بالقانون رقم ١٤١ والحقت برئاسة مجلس الوزراء ويرأسها رئيس مجلس الوزراء ، وتختص بوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة تنفذ في أمد محدد، تتضمن أهدافاً قومية رئيسية ، تتضامن جميع الجهود الحكومية وغير الحكومية للوصول إليها ، وذلك في برامج ومشروعات مدروسة تكفل الخطة الترابط والتناسق بينها[1].

(١) نصت الدساتير المتعاقبة التى وضعت منذ عام ١٩٥٦ على تنظيم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تستهدف زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ويراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية .

وقد حدد القانون خطوات الإعداد العام للخطة في الآتي:

١- تحديد الأهداف الرئيسية والتعرف علي الإطار العام للخطة .
٢- بحث المشروعات المقترحة في مختلف القطاعات تفصيلياً.
٣- تجميع النتائج لاختبار مدي تماسك الخطة وإنطباقها في الإطار العام المحدد.
٤- بحث المشروعات للتأكد من تنفيذها في حدود الطاقة المالية للدولة .

وبعد استكمال إعداد الخطة واعتمادها، تفصل الخطة إلي مراحل سنوية ، وتدرس كل مرحلة سنوية علي حدة ، وخاصة نواحي التمويل والاحتياجات المطلوبة .

وبعد إنشاء وزارة الصناعة في تم وضع برنامج التصنيع[1] للسنوات الخمس ١٩٥٧-١٩٦١، والذي تم اختصاره فيما بعد إلي ثلاث سنوات، وكانت أهداف هذا البرنامج تتمثل في وضع خطة للتوسع في تصنيع الاقتصاد المصري من خلال:

١- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات التحويلية .
٢- التوسع في صناعات التصدير.
٣- تشجيع أعمال البحث والتنقيب علي البترول والمعادن.
٤- إنشاء عدد من مراكز التدريب علي الصناعات التحويلية .

وفى عام ١٩٥٧ أعيد تنظيم لجنة التخطيط القومى وأدمج فيها مجلسى الإنتاج والخدمات . فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى ، ونص هذا القرار على تكوين هيئتان تختصان برسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها.

---

(١) صدرت خطة السنوات الخمس للتصنيع في عام ١٩٥٥، وأدمجت فيما بعد في الخطة القومية الشاملة.

**الهيئة الأولى** : تعرف بـ "المجلس الأعلى للتخطيط القومى" برئاسة رئيس الجمهورية ، ويختص هذا المجلس بوضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وإقرار خطة التنمية فى مراحلها ومكوناتها المختلفة. والنظر فى متابعة تنفيذها فى مختلف المراحل.

**والهيئة الثانية** : تعرف بـ "لجنة التخطيط القومى" برئاسة نائب رئيس الجمهورية وزير التخطيط القومى. وتختص هذه اللجنة بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات ، وذلك على ضوء ما تقوم به اللجنة من دراسات وما تقدمه الوزارات من مشروعات وبرامج لتحقيق الأهداف القومية بعد دراستها وتحليلها وتحديد أولويتها ، ومتابعة تنفيذ الخطة ومراجعتها وتقويمها دورياً وتقديم تقارير عنها إلى "المجلس الأعلى للتخطيط القومى"، دون أن تشترك فى عملية التنفيذ التى تضطلع بها الوزارات والمؤسسات العامة وهيئاتها وفروعها[1].

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل "لجنة التخطيط القومي" من أعضاء متفرغين وغير متفرغين.

وصدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تكوين جهاز لجنة التخطيط القومي.

---

(١) ترتب على إنشاء "لجنة التخطيط القومي" في عام ١٩٥٧، إلغاء المؤسسات والإجراءات السابقة الممهدة للتخطيط، فقد نصت المادة ١١ من القرار الجمهوري ٧٨ لسنة ١٩٥٧ على إلغاء القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥. وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج كل من "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" و"المجلس الدائم للخدمات العامة" في "لجنة التخطيط القومي"، وتضمنت المادة ٢ من هذا القرار إلغاء القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٣.

وفى عام ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ يقضى بتأليف لجان التخطيط المشتركة الرئيسيسة والفرعية تتبع "لجنة التخطيط القومى" تكون مهمتها إعداد البيانات عن المشروعات التى تم تنفيذها والجارية والمقترحة فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة.

وقد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية وزير التخطيط القومي باعتماد لجان التخطيط المشتركة الرئيسية والفرعية علي النحو التالي:

١- اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوي: وتفرعت عنها:
- لجنة استخراج البترول.
- لجنة منتجات البترول.
- لجنة الصناعات الكيماوية.
- لجنة الأدوية والمستحضرات الكيماوية.
- لجنة الثروة المعدنية.
- لجنة التدريب.
- لجنة الصناعات الغذائية.
- لجنة الصناعات المعدنية الأساسية.
- لجنة صناعة الغزل والنسيج.
- لجنة صناعة الجلود.
- لجنة الصناعات الهندسية.
- لجنة الصناعات الصغيرة.
- لجنة صناعة مواد البناء.
- لجنة الكهرباء.

٢- اللجنة الرئيسية للزراعة والإصلاح الزراعي: تفرعت عنها:
- لجنة تحسين الأراضي.

- لجنة آلية الزراعة.
- لجنة تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعي.
- لجنة تحسين وتنويع الحاصلات الزراعية.
- لجنة تحسين وتنوع الحاصلات البستانية.
- لجنة مقاومة الأفات الزراعية.
- لجنة الثروة الحيوانية.
- لجنة الثروة المائية.
- لجنة الصناعات الزراعية الريفية.
- لجنة المنظمات الزرعية.
- لجنة التمويل الزراعي.
- لجنة التسويق الزراعي.
- لجنة استصلاح واستزرا ع الأراضي.
- لجنة الإصلاح الزراعي.
- لجنة الري والصرف الزراعي.

٣- اللجنة الرئيسية للري والصرف والمياه الجوفية: تفرعت عنها:

- لجنة ضبط النيل.
- لجنة السد العالي.
- لجنة الري والصرف.
- لجنة المياه الجوفية.
- لجنة القوي الكهربائية المائية.
- لجنة مشروعات رى الصحاري.

٤- اللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين: تفرعت عنها:

- لجنة السكك الحديدية .
- لجنة إنشاء الطرق والشوارع والنقل البري للركاب والبضائع.

- لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة.
- لجنة البريد.
- لجنة الملاحة الداخلية .
- لجنة النقل البحري.
- لجنة قناة السويس.
- لجنة النقل البري.
- لجنة النقل بالأنابيب والتخزين.

٥- اللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة : تفرعت عنها:

- لجنة العمالة .
- لجنة الخدمات الصحية .
- لجنة المعدات واللوازم الثقافية .
- لجنة البحث العلمي.
- لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان.
- لجنة المرافق العامة .
- لجنة المقاولات الهندسية.

٦- اللجنة الرئيسية للمسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين: تفرعت عنها:

- لجنة المدخرات.
- لجنة الميزانية وحسابات الخزانة.
- لجنة التجارة الخارجية والنقد الأجنبي.
- لجنة الأرباح غير الموزعة.
- لجنة التجارة الداخلية والتموين.
- لجنة التأمين والإدخار والمعاشات.

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل "اللجنة الوزارية لشئون التخطيط" والتي تختص بمراجعة الخطة ، وأعيد تشكيل هذه اللجنة بالقرار الجمهوري رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩.

وفي عـام ١٩٥٩ صـدر قـرار رئيس الجمـهورية رقم ٢٦٢ بإنشـاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة ، ويتبع مكتب التخطيط بكل وزارة الوزير مباشرة برئاسة أحد وكلاء الوزارة، ويختص هذا المكتب بموافاة جهاز التخطيط القومى بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة والبيانات المطلوبة لوضع الخطة الشاملة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال ، وإعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ.

وفى عام ١٩٦٠ صدر قرر رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ فى شأن التخطيط القومي والمتابعة، وقد نص هذا القانون علي أن الاقتصاد القومي ينظم وفقاً لخطط مرسومة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلي تنمية الإنتاج ورفع مستوي المعيشة ، علي أن توضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي للجمهورية، تتضمن أهدافاً رئيسية ، تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة علي مراحل مدة كلٍ منها خمس سنوات، وتعتبر الخطة أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

ويتضمن إطار الخطة تحديد موارد القطاعين العام والخاص، وطرق استخدامها، وتحديد وسائل التنفيذ، وتحديد البرامج والمشروعات، وتحديد البرنامج الزمنى للخطة، وتتخذ أهداف الخطة فى مراحلها وأجزائها السنوية أساساً لإعداد الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة . ولا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال إئتمانية تخالف إطارها.

وتعتمد مشاركة القطاع الخاص فى التنمية على تشجيع المشروعات الخاصة على تنفيذ ما يخصها من أجزاء الخطة فى ظل الرقابة العامة للدولة دون قسر أو إلزام.

وقد تم تحديد اختصاصات "اللجنة الوزارية لشئون التخطيط" بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠، وقد حُددِت هذه الاختصاصات بالآتي:

١- مراجعة مشروع الخطة التفصيلية السنوية الذي يقره وزير التخطيط القومي، ومراجعة مشروع خطة السنوات الخمس ٦٠-١٩٦٥ للتنمية الاقتصادية قبل رفعه لرئيس الجمهورية لإقراره.

٢- تتولي اللجنة بالاشتراك مع "اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية" دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذي يعده وزير الخزانة، بما يتفق وخطة السنوات الخمس والخطط السنوية التفصيلية.

٣- مناقشة التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة التي يعدها وزير التخطيط القومي كل ثلاثة شهور وكل سنة قبل رفعها لرئيس الجمهورية لاعتمادها.

٤- دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطط.

٥- مراجعة الخطة القومية الشاملة ومراحلها المتلاحقة ، ودراسة تقارير متابعة سير العمل علي المستويات المحلية ومستوي الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ لتحديد كل ما يتعلق بإعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها، وقد نص علي أن يتولي وزير التخطيط القومي إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها، وتقييم النجاح في تحقيق أهدافها، وتعاونه في ذلك "لجنة التخطيط القومي" المشكلة وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والجهاز الفني الملحق بها.

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ لتحديد اختصاصات المجلس الأعلي للتخطيط القومي.

وتحولت لجنة التخطيط القومى من أول يوليو سنة ١٩٦١ إلى وزارة التخطيط ، لتكون بمثابة جهاز التخطيط المركزى يرأسها وزير التخطيط. وتكون مهمتها وضع الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

**٣:الإجراءات التمهيدية لوضع الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥:**

سبق إعداد الخطة الخمسية الأولي ٦٠-١٩٦٥ اتخاذ ثلاث إجراءات أساسية وضرورية لإعداد الخطة ، وهي:

- دراسات مستفيضة لجمع البيانات والمعلومات عن الاقتصاد القومى فى القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية .
- وضع جدول للمدخلات والمخرجات لسنة ١٩٥٤ للاستعانة به فى صياغة الخطة .
- استقدام العديد من الخبراء فى التخطيط من الخارج من إيطاليا وهولندا والسويد وفرنسا ... وغيرها، وعلى رأس هؤلاء "جان تنبرجن" و"رجنار فريش" و "وايسلى ليونتيف" و "شارل برو" و "ڤيراكابونا[١]" .

(١) محمد سلطان أبو علي، *مرجع سابق*، ص ٤٠.

# الفصل الرابع عشر
# التخطيط الاقتصادى فى مصر ستينيات القرن العشرين

**بداية إعداد الخطط الاقتصادية القومية :**

ترجع بداية عهد مصر بإعداد خطط التنمية إلى ١٦ مارس عام ١٩٦٠ عندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة (١٩٦٠– ١٩٦٥) .

فى عام ١٩٦١ تم إعداد خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات العشر ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٧٠/٦٩ قسمت إلى مرحلتين خمسيتين تنقسم كل منهما إلى خمس خطط سنوية تفصيلية .

وحدد هدفها الإنتاجى بمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، ووضعت الخطة الخمسية الأولي علي أساس أن تحقق معدل زيادة ٤٠٪ في الدخل القومي، وأن تحقق الخطة الخمسية الثانية معدل زيادة في الدخل القومي بنسبة ٦٠٪. وكان الهدف الاقتصادي للخطة تحقيق النمو السريع المتوازن للاقتصاد القومى، كما حدد هدفها الاجتماعى برفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت فى الثروات والدخول وتوفير فرص العمل للمواطنين لبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده الكفاية والعدل(*) .

وبدأ تنفيذها اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠ وأعدت بناء على الدراسات السابقة . وأثبتت تجربة السنة الأولى من الخطة المذكورة أن كفاءة تنفيذ الخطة يتطلب نقل ملكية أدوات الإنتاج فى الصناعات الرئيسية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

---

(*) إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦٠/٦١–٦٤/١٩٦٥).

لذا صدرت قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ لتقضى بنقل ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية فى الاقتصاد القومى إلى القطاع العام. وبهذا اتسمت هذه المرحلة بالتحول إلى النظام الاشتراكى والملكية العامة لوسائل الإنتاج وتطبيق نظام التخطيط القومى الشامل.

**الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥ :**

عند إعداد الخطة الخمسية الأولى، أخذ المسئولين عن التخطيط فى اعتبارهم تحقيق الهدف العام المتمثل فى مضاعفة الدخل القومى خلال فترة عشر سنوات وبمعدل نمو سنوى ٧,٢٪ بالمقارنة بمعدل نمو فى السكان ٢,٥٪ سنوياً.

كذلك ركزت الخطة الخمسية على المحاور الرئيسية التالية :

١) التوازن فى توزيع الاستثمارات الجديدة بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة بالقدر الذى يحقق التوازن العام بين مختلف القطاعات.

٢) التوازن فى توزيع الاستثمارات الجديدة بين محافظات الجمهورية حتى يتم تحقيق نمو اقتصادى متوازن بين أقاليم المجتمع.

٣) الاهتمام بالجانب الإنسانى للنمو. بتوجيه الجهود إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات ، وذلك للتخفيف من المعاناة التى لاقاها الشعب نتيجة للجوع والحرمان الذى ساد لفترات طويلة .

٤) الاهتمام بالجانب الاجتماعى للخطة والتى تتمثل فى عدالة توزيع الدخل.

٥) توفير العمل المثمر لكل من هو قادر عليه وراغب فيه.

٦) مواجهة أى عجز يطرأ على ميزان المدفوعات خلال مراحل تنفيذ الخطة.

وبالرغم مما حققته الخطة الخمسية الأولى من إنجازات ، إلا أنها واجهت بعض الصعوبات والمشاكل التى حالت دون تحقيق ما كان مستهدفاً منها بالكامل. وربما ترجع هذه الصعوبات والمشاكل إلى التحول الاشتراكى الذى تم على أثر

إصدار القوانين الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٦٠، أو ربما يرجع إلى عدم توافر الخبرة الكافية فى بداية عهد مصر بإعداد الخطة الأولى.

ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات والمشاكل فى الآتى :-

١- تزايد معدلات الاستهلاك :

كانت المشكلة الثانية هى ارتفاع معدل تزايد السكان ، وقد أدى ذلك إلى خلق كثير من المشاكل أهمها :

أ - تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة .

ب- ضعف معدل الزيادة فى متوسط دخل الفرد.

جـ- تحول جزء من الاستثمارات إلى السلع الاستهلاكية .

٢- ضعف معدل إنتاجية العمال :

دلت أرقام المتابعة على أن متوسط أجر العامل قد زاد خلال سنوات الخطة بنسبة ٢١,٢٪ عن سنة الأساس ، بينما لم تزد إنتاجية العامل خلال الفترة ذاتها إلا بنسبة ١٨,٢٪ وقد ترتب على ذلك :

أ -خلق قوى ساعدت على زيادة الاستهلاك بمعدلات مرتفعة.

ب- عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات.

جـ- زيادة العجز فى ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الصادرات وزيادة الواردات.

٣- العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات :

دلت الأرقام التابعة على وجود عجز فى ميزان العمليات الجارية ، وقد بلغ هذا العجز أقصاه فى السنة الرابعة ، حيث وصل ١٢٥,٦ مليون جنيه ، ويرجع ذلك إلى :

أ - زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة .

ب - عدم زيادة الصادرات.

وقد تم تنفيذ الخطوط الرئيسية لتلك الخطة ، وتحققت زيادة في الدخل القومي نسبتها ٣٦٪. وتم وضع مسودة الخطة الخمسية الثانية ، ثم عُدِل عن ذلك ولم تري هذه الخطة النور، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها حرب اليمن، والصراع الداخلي علي السلطة.

**خطة السبع سنوات (٦٥/١٩٦٦-٧١/١٩٧٢):**

وقد استهدفت هذه الخطة :

١- زيادة الدخل المحلى بنحو ٤,٥٪ عن سنة ٦٤/١٩٦٥.

٢- توفير فرص عمالة جديدة لنحو ١,٢ مليون عامل.

٣- استثمار أكثر من ٢١٠٠ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات الخطة.

إلا أنه بسبب التضخم الذى صاحب الخطة الخمسية الأولى اتبعت الدولة سياسة إنكماشية عمدت بمقتضاها إلى فرض ضرائب مباشرة جديدة على الدخول ، كما عمدت إلى ضغط حجم الاستثمارات. وقد استمرت هذه السياسة طوال فترة ٦٥/١٩٦٦-٦٧/١٩٦٨ برغم ما ظهر فيها من تناقضات

ولكن نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التى واجهتها البلاد فى تلك الفترة ، والتى انتهت بحرب يونيو ١٩٦٧ لم يمكن وضع الخطة السباعية موضع التنفيذ، واستقرار الرأى على إعداد خطة ثلاثية ٦٧/١٩٦٨-٦٩/١٩٧٠ سميت بـ "خطة الإنجاز" تعتمد على إنجاز عدد من المشروعات ذات العائد السريع مع العمل على رفع الإنتاجية والقضاء على أسباب الضغوط التضخمية ، وقد استهدفت هذه الخطة :

١ - زيادة الدخل بنحو ٢,٢٪.

٢- توفير فرص عمل لنحو ١٥٥ ألف مشتغل.

٣- استثمار نحو ١٢٢٠ مليون جنيه.

إلا أن قيام حرب يونية ١٩٦٧ حال دون تنفيذ هذه الخطة وأخذ التخطيط يتراجع وذلك بسبب تعبئة الموارد الاقتصادية لمواجهة ظروف اقتصاديات الحرب[1]، واستمرت الدولة فى العمل بخطط سنوية ، تعتمد في المقام الأول علي الموازنة العامة للدولة ، كما كان الحال طوال الفترة منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى وابتداء من عام ٦٨/١٩٦٩.

وبعد تفاقم التناقضات التى ظهرت فى السياسة الإنكماشية التى كانت متبعة حدث توسع استثمارى ساعدت على إمكانية إتباعه ثلاثة عوامل :

١) الدعم العربى الذى اتفق عليه فى مؤتمر الخرطوم لتعويض مصر عن إيراداتها المفقودة نتيجة غلق قناة السويس.

٢) تفجر البترول من حقل مرجان بكميات فاقت الخسارة التى ترتبت عن فاقد بترول سيناء.

٣) تحسين الإنتاج الزراعى وتحقيق أرقام قياسية لإنتاج بعض المحاصيل الرئيسية للبلاد مثل القطن).

إلا أن هذا التوسع أخذ يفقد فاعليته مع بداية السبعينات للأسباب الآتية:-

١) استمرار تزايد الفجوة التضخمية وارتفاع الأسعار.

٢) استمرار تزايد الإنفاق العسكرى ، مما أدى إلى انخفاض الفائض المتاح للاستثمار.

٣) انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعى وزيادة الطاقات العاطلة بسبب الاختناقات فى مستلزمات الإنتاج .

٤) هبوط الإنتاج البترولى (من ١٥ مليون طن فى عام ٧٠/١٩٧١ إلى ١٢ مليون طن فى عام ٧١/١٩٧٢) .

٥) الزيادة الكبيرة فى عجز ميزان المدفوعات.

---

(١) وتجدر الإشارة إلي أن هذه الظروف كانت أدعي للأخذ بالتخطيط للموازنة بين اقتصاديات الحرب والتنمية الاقتصادية الشاملة.

# الفصل الخامس عشر
## التخطيط الاقتصادى فى مصر فى سبعينيات القرن العشرين

**١: الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢-١٩٨٢):**

فى يوليو ١٩٧٢ ونتيجة لتوجيهات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى أتمت وزارة التخطيط إعداد خطة عشرية جديدة ١٩٧٢/١٩٨٢١ تميزت عن الخطط السابقة فى الأتى :-

- زيادة الدخل من الصناعة عن الدخل من الزراعة .
- تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات.
- تأكيد دور المحليات فى وضع خطة التنمية .
- تأكيد الاهتمام ببعض المشاكل والخدمات الجماهيرية .

غير أن الأحداث التى تعاقبت فى النصف الأخير من عام ١٩٧٢ وخلال عام ١٩٧٣ والتى توجت بحرب أكتوبر حالت دون وضع تلك الخطة موضع التنفيذ واستمر العمل بالخطة السنوية التى أعدت عن سنوات تخطيطية (مالية) للسنوات ١٩٦٦/٦٥-١٩٧٢/٧١ ثم عن سنوات ميلادية لسنتى ٧٣ ، ١٩٧٤ .

ونتيجة لما أملته ظروف حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أقتضته من استمرار وتزايد أعباء الدفاع وعجز ميزان المدفوعات وما ترتب عليه من زيادة أعباء التمويل الخارجى من جهة ودعم السلع الأساسية فى الداخل من جهة أخرى وما أضافته من أعباء التعمير، كان من الضرورى الاهتمام بوضع خطة قومية شاملة تمتد لأكثر من سنة ، ومن ثم بدأ التفكير مرة أخرى فى العودة إلى الخطط الخمسية التى تعتبر فى الحقيقة العمود الفقرى للتخطيط ، واستقر الرأى على البدء بأولى هذه الخطط الخمسية للفترة ٧٦-١٩٨٠ على أن تسبقها فترة انتقالية تمهيدية ، يتم خلالها الدراسات والأبحاث اللازمة لإعداد الخطة الخمسية من جهة واستكمال كل ما يمكن استكماله من المشروعات التى مازالت تحت التنفيذ من جهة أخرى.

**٢: الخطة الانتقالية: ( يوليو ١٩٧٤ - ديسمبر ١٩٧٥ ):**

أعدت فى فترة امتدت إلى ١٨ شهراً وارتكزت أولويتها على ما يلى:-

١) الإسراع بعملية التعمير وخاصة فى منطقة القناة وعودة المهجرين والحياة العادية فى المنطقة .

٢) استكمال المشروعات التى قطعت شوطاً كبيراً فى التنفيذ.

٣) الإحلال والتجديد للطاقات القائمة والاستغلال الكامل للطاقات العاطلة.

٤) القيام ببعض المشروعات الجديدة التى لها أهمية حيوية للتنمية أو لتوفير احتياجات الجماهير الأساسية .

**٣: الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠:**

أعدت هذه الخطة تفصيلاً لكل سنة من سنواتها وكانت تستهدف:

١) تصحيح المسار الاقتصادى للبلاد.

٢) تحقيق الإنفتاح الاقتصادى على العالم شرقه وغربه.

ولقد كان المحور الأساسى لهذه الخطة. كيفية مجابهة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات والذى كان قد تفاقم وبلغ ما يقرب من ١٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥، بعد أن كان لايتجاوز ١٠٠-٢٠٠ مليون جنيه فى المتوسط فى الخمسينات ووصل إلى نحو ٤٠٠-٥٠٠ مليون جنيه فى المتوسط فى أوائل السبعينات وقبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وما أعقبها من ارتفاعات خيالية فى أسعار الواردات خاصة القمح . وكان هذا الاضطراب الذى ساد علاقات مصر الاقتصادية الخارجية وخاصة بالنسبة لسنة ١٩٧٦ الذى بلغ الشك فى احتمالات توافر احتياجاتها من التمويل الأجنبى ، اضطرت وزارة التخطيط إلى تقسيم استثماراتها إلى شريحتين لا يبدأ فى الثانية منها إلا بعد التأكد من توافر التمويل لها وهو ما لم يكن متحققاً وقت إعداد الخطة ، وهو السبب الرئيسى لاستمرار العمل بخطط سنوية فى سنتى ١٩٧٦-١٩٧٧ ، دون اعتماد الخطة الخمسية ككل وإن كانت خطط هاتين السنتين تتميز عن الخطط السنوية السابقة

بإنها أعدت فى الواقع فى ضوء خطة متوسطة المدى وكجزء منها تعمل على تحقيق الأهداف الواردة بمشروع إطار خطة ٧٦-١٩٨٠ التى سبق الاتفاق عليها وإن لم تعتمد قانوناً من مجلس الشعب.

وخلال عام ١٩٧٧ رؤى بدلاً من التقدم للسلطات المختصة بخطة انقضت فعلاً من سنواتها ٤٠٪ من الفترة أو الاقتصار على خطة من ثلاث سنوات رؤى ، كما تم التفكير في وضع خطط متحركة أي تحذف سنة من البداية وتضاف أخري في نهاية سنوات الخطة الأصلية ، ولكن استقر الأمر علي تعديل الخطة الخمسية لتغطى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ على ألا تقل المعدلات المستهدفة فيها عما كان مسستهدفاً فى خطة ٧٦-١٩٨٠.

**٤: الخطة الخمسية ١٩٧٨-١٩٨٢:**

أعدت هذه الخطة من أثنى عشر مجلداً تتناول الموضوعات التالية :

المجلد الأول : الاستراتيجية العامة .

المجلد الثانى : الإنسان المصرى.

المجلد الثالث : التخطيط للإنتاج.

المجلد الرابع : الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والأمن الغذائى.

المجلد الخامس : الاستراتيجية العامة للإسكان والمرافق والتشييد.

المجلد السادس : الاستراتيجية العامة للتصنيع.

المجلد السابع : الاستراتيجية العامة للنقل والمواصلات.

المجلد الثامن : الاستراتيجية العامة للطاقة والكهرباء والبترول.

المجلد التاسع : استراتيجية التنمية والتخطيط الإقليمى.

المجلد العاشر : المشروعات المقترحة فى إطار الخطة النسبية .

المجلد الحادى عشر : الاقتصاد المصرى ٧٠-١٩٧٦ ، الإنجازات والمشاكل.

المجلد الثانى عشر : الخطة التفصيلية لعام ١٩٧٨.

وقد حددت **أولويات الخطة** بحيث تعمل على تحقيق أربع غايات رئيسية، هى:-

١) تحقيق تغيير هيكلى فى نمط الاستثمار الحكومى بهدف تدعيم التنمية القومية بما فى ذلك الجهود الخاصة والمساهمات الأجنبية .

٢) إعادة تصميم سياسة الأسعار والدخول بما يؤدى إلى ترشيد الإنفاق وحماية الفئات ذات الدخول المنخفضة مع تحقيق التعادل بين الأسعار المحلية والعالمية وتعبئة المدخرات المحلية .

٣) إصلاح ميزان المدفوعات واستعادة الثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى.

٤) ترشيد دعم أسلوب اتخاذ القرارات سواء على المستوى القومى أو مستوى الوحدات الاقتصادية (الثورة الإدارية) .

**أهداف الخطة:**

وقد استهدفت الخطة لتحقيق هذه الأولويات المشار إليها :-

- زيادة معدل النمو السنوى للإنتاج القومى من نحو ٧٪ فى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٩٪ فى عام ١٩٧٨ إلى نحو ١٢٪ فى عام ١٩٨٢ .
- زيادة معدل النمو السنوى للدخل المحلى بأسعار تكلفة العوامل من نحو ٧٪ فى ١٩٧٦ إلى نحو ٩٪ فى عام ١٩٧٨ إلى نحو ١٢٪ فى عام ١٩٨٢ .
- زيادة الاستهلاك العائلى بنحو ٨٪ سنوياً.
- زيادة الادخار إلى نحو ١٧٪ سنوياً.
- خفض العجز الجارى لميزان المدفوعات إلى نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ بحيث تصبح نسبة الاقتراض من الخارج ٢٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٨٢ مقابل ١١,٥٪ فى عام ١٩٧٨.
- استثمار نحو ١٢,٢ ألف مليون جنيه (مقدرة بالأسعار الرسمية) بحيث تشكل الاستثمارات نحو ٢٨٪ من الدخل القومى فى المتوسط خلال سنتى الخطة .

## الفصل السادس عشر
## التخطيط الاقتصادى فى مصر فى ثمانينيات القرن العشرين

شهدت فترة السبعينيات مجموعة من الخطط المؤقتة وهو أمر ترتب عليه عدم تنفيذ خطة خمسية واحدة بأكملها، ومن ثم يمكن القول بأن مسار التخطيط في فترة السيتينيات والسبعينيات لم يكن منتظماً ، وأن تعدد إصدار الخطط في تلك الفترة يعكس عدم وضوح الاستراتيجية طويلة الأجل التي تحكم مسار الاقتصاد القومي، ولذا بدأ التنفيذ الفعلى للخطة الخمسية فى عام ١٩٨٣/٨٢(*). واعتبرت بذلك الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ الخطة الخمسية الأولى بعد توقف مثل هذا النوع من الخطط لفترة طويلة ، وفى ضوء الظروف القائمة تم وضع تصور طويل الأجل لرؤية مستقبلية للتنمية من أجل المستقبل تتسع لأربعة خطط خمسية تنتهى فى عام ٢٠٠٢.

**١ : الخطة الخمسية الأولى التنمية الاقتصادية الاجتماعية (٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦):**

صدرت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢-٨٦/ ١٩٨٧ في ثلاث مجلدات:

المجلد الأول: الإطار العام التفصيلي للخطة .

المجلد الثاني: الصورة القطاعية للخطة .

المجلس الثالث : مشروعات الخطة وبياناتها التفصيلية.

**١-١ : ركائز الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦):**

ارتكزت الخطة على المبادئ التالية :

- زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق معدلات عالية للتنمية تفوق معدلات الزيادة السكانية ، وذلك بتدعيم القدرات الخلاقة فى القطاعات السلعية، وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والطاقة . وتحديد معدل لنمو قطاعات البنية الأساسية يتناسب مع تطور القطاعات السلعية المرتبط بها.

---

(*) فى بداية عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

- تشغيل الطاقات العاطلة وصيانة الطاقات القائمة واستخدام الموارد أفضل الاستخدام خاصة القوى البشرية برفع كفاءة هذا المورد من خلال تخطيط التعليم وتطوير أساليب التدريب والتوجيه إلى المجالات الفنية .
- زيادة الاعتماد على الذات بتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق المزيد من الصادرات وخاصة السلعية . وترشد الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية بإحلالها ببدائل محلية ، وتفضيل المشروعات التى تعتمد على الكون المحلى. ثم تصحيح أوضاع الاقتراض والاتجاه نحو تفضيل القروض طويلة الأجل وترشيد استخدامها وتوجيهها إلى الاستثمار الإنتاجى.
- توفير الاحتياجات وتوزيع أنسب للدخول ونشر الخدمات خاصة فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الثقافية والدينية والشبابية وتحسين أوضاع المرافق العامة .
- الاستفادة قدر الطاقة بكل الاستثمارات التى نفذت قبل الخطة ولم تأت ثمارها بعد ، وذلك باستكمال العديد من المشروعات، وإحلال وتجديد الطاقات الإنتاجية الهالكة للارتفاع بكفاءة تلك الاستثمارات فضلاً عن إدخال مشروعات جديدة حتمية تتطلبها ظروف الإنتاج وتطوره.
- الحد من التضخم وتقييد أسبابه، والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية بفتح مجالات الاستثمار لصالح كل من الاقتصاد المصرى والمستثمر معاً.
- ادخال العمالة الجديدة مجالات العمل المنتج بتدريبها التدريب المناسب وخلق فرص العمل المناسبة .

**١-٢: الناتج المحلى الإجمالى :**

تستهدف الخطة زيادة الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ بمقدار ٩,٣ ألف مليون جنيه فى نهاية الخطة أى بنسبة ٤٧,٣٪ عما كان عليه فى سنة الأساس. وأن يأتى ٥٧٪ من الزيادة من القطاعات السلعية. ويقدر معدل

النمـو المخطط سنوياً بنسـبـة ٨,١٪ وهـو يقل عن المعـدل الذى تحـقق خـلال السـبـعـينات. ويبلغ مـعـدل النمـو فى القطاعـات السلعيـة ٨,١٪ وفى قطاعـات الخدمات الاجتماعية ٨,١٪.

## جدول رقم (١-١٦)

## الزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى الإجمالى للخطة الخمسية

(مليون جنيه وبأسعار عام ٨١/ ٨٢)

| القطاع | الزيادة المستهدفة في الناتج | معدل نمو خلال الخطة | الناتج ٪ السنوى | هيكل الناتج ٨١/ ١٩٨٢ | هيكل الزيادة في الناتج |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٧٦٨,٥ | ١٩,٧ | ٣,٧ | ١٩,٨ | ٨,٣ |
| الصناعات والتعدين | ١٦٩٤,٢ | ٦٣,٦ | ١٠,٣ | ١٣,٦ | ١٨,٣ |
| البترول ومنتجاته | ٢٢٩٣,٧ | ٧٧,٩ | ١٢,٢ | ١٥,٠ | ٢٤,٧ |
| الكهرباء | ٧٧,٣ | ٦٥,٩ | ١٠,٧ | ٠,٦ | ٠,٨ |
| التشييد والبناء | ٤٥٣,٨ | ٤٨,٨ | ٨,٣ | ٤,٧ | ٤,٩ |
| مجموع القطاعات السلعية | ٥٢٨٧,٥ | ٥٠,١ | ٨,٥ | ٥٣,٧ | ٥٧,٠ |
| النقل والتخزينوالمواصلات | ٥٠٤,٥ | ٥٨,٧ | ٩,٧ | ٤,٤ | ٥,٥ |
| قناة السويس | ٢٠٦,٤ | ٢٩,٨ | ٥,٤ | ٣,٥ | ٢,٢ |
| التجارة | ٩٧٨,٠ | ٣٩,٠ | ٦,٨ | ١٢,٨ | ١٠,٥ |
| المـــال | ٤١٥,٠ | ٣٩,٩ | ٦,٩ | ٥,٣ | ٤,٥ |
| التأمين | ٢٢,٠ | ٤٦,٨ | ٨,٠ | ٠,٢ | ٠,٢ |
| المطاعم والفنادق | ٩٢,٨ | ٤٠,٣ | ٧,٠ | ١,٢ | ١,٠ |
| مجموع الخدمات الإنتاجية | ٢٢١٨,٧ | ٤١,٢ | ٧,٢ | ٢٧,٧ | ٢٣,٩ |
| الخدمات الاجتماعية (*) | ١٧٧٥,٠ | ٤٧,٨ | ٨,١ | ١٨,٩ | ٩,١ |
| الإجمالـــى | ٩٢٨١,٢ | ٤٧,٣ | ٨,١ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

**المصدر**: الخطة ، ص ٩٤.

(*) تشتمل قطاعات : ملكية العقارات ، المرافق العامة ، وخدمات اجتماعية شخصية والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية.

وتجدر ملاحظة أن هيكل الزيادة فى الناتج يختلف اختلافاً طفيفاً عن هيكل الناتج فى عـام ١٩٨٢/٨١ . وهذه مـقـارنة ليست دقـيقة ، حـيث أنه يجب مـقـارنة هيكل الناتج فى سنة الأسـاس بذلك الذى خطط له فى السنة النهائية للخطة. وإذا

فعلنا ذلك فإن هيكل مصادر الناتج المحلى الإجمالى لن تختلف كثيراً عما كانت عليه فى عام ١٩٨٢/٨١ .

وبالرغم من معدل نمو الناتج كبير، إلا أن زيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة الشعب كانت تقتضى تحقيق معدل أكبر خاصة فى ضوء معدلات النمو السابقة والإمكانات المتاحة للاقتصاد المصرى، غير أن ظروف الكساد العالمى وروح العزوف عن العمل داخلياً قد أثرت فى المحقق من هذا الهدف. وقد أظهرت المتابعة المبدئية للسنة الأولى من الخطة أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٣/٨٢ كان ٧,١٪ فقط أى يقل بنسبة ١٢,٣٪ عن المتوسط المستهدف خلال الخطة .

**١-٣: الاستخدامات الاستثمارية الكلية :**

روعى عند تحديد الحجم الكلى لاستثمارات الخطة عدة اعتبارات أهمها:-

- قدرة قطاعات الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات ومقدرة قطاع المقاولات على تنفيذ الأعمال.
- معدل زيادة الناتج المحلى الإجمالى المراد تحقيقها .
- أولويات المشروعات المراد تنفيذها فى القطاعات المختلفة .

وقد حددت هذه الأولويات على النحو التالى :

- مشروعات الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل.
- استكمال المشروعات التى قطعت شوطاً كبيراً فى التنفيذ وخاصة تلك التى لم يتم تشغيلها خلال سنوات الخطة الحالية .
- المشروعات الجديدة الحيوية ، وتشمل المشروعات المكملة أو اللازمة للمشروعات القائمة .

وفى ضوء ذلك خطط لاستثمار مبلغ ٣٥,٥ ألف مليون جنيه ، منها نحو ٣٧,٢ ألف مليون جنيه للقطاع العام متضمنة الاستخدامات الاستثمارية المولة بتمويل ذاتى إضافى ، ونحو ٨,٣ ألف مليون جنيه للقطاع الخاص. وارتأت

الخطة أن هذه الاستثمارات تسمح باستقرار التنمية وتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات للقطاعات السلعية وإصلاح المرافق العامة . وتبلغ نسبة الاستثمارات بالعملة المحلية حوالى ٦٤٪ ، وبالعملة الأجنبية ٣٦٪ ، وقد خصص للقطاعات السلعية حوالى ٥٣,٨٪ من جملة الاستثمارات الثابتة الأصلية للقطاع العام ، وهى تزيد بنسبة ١٠,٧٪ عما خُصص لهذه القطاعات خلال السنوات الخمس السابقة على الخطة (أى ١٩٧٧-١٩٨٢/٨١).

وتتوزع الاستخدامات الاستثمارية الأصلية للقطاع العام بحسب طبيعة المشروعات الاستثمارية على النحو التالى :

**جدول رقم (٢-١٦)**

**الاستخدامات الاستثمارية الأصلية بحسب طبيعة المشروعات**

| طبيعة المشروعات | مليون جنيه | ٪ |
|---|---|---|
| الإحلال والتجديد | ٤٢٢٦,٤ | ١٦,٤ |
| إعادة التأهيل | ١٢٩٤,٩ | ٥,٠ |
| الاستكمالات والتوسعات | ١٥٦٢٤,٧ | ٦٠,٦ |
| الجديد | ٤٣٣٧,٥ | ١٦,٨ |
| الأعباء الاستثمارية | ١٩٦,٣ | ٠,٨ |
| ذات طبيعة خاصة | ١١٣,٠ | ٠,٤ |
| المجموع | ٢٥٧٩٣,٨ | ١٠٠,٠ |

المصدر، الخطة ، ص ١٠٤ .

ويلاحظ أن المشروعات الجديدة بالخطة لاتمثل إلا نسبة ١٦,٨٪ من مجموع الاستثمارات الأصلية ، ويمكن اعتبار الباقى بمثابة مشروعات تجديد وإحلال واستكمال الجارى تنفيذه. وهذا يعنى أن الخيار أمام استثمارات الخطة ليس واسعاً، وأن أنماط الإنتاج التى سوف تتم خلال الخطة قد تحددت إلى حد كبير من المشروعات التى بدئ فيها قبل ١٩٨٣/٨٢.

## جدول رقم (٣-١٦)

## حساب النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج بالخطة

| القطاع | الاستثمارات المستهدفة (١) | الزيادة المستهدفة فى الناتج (٢) | النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج(**) (٣) = (١) ÷ (٢) |
|---|---|---|---|
| الزراعة | ٣٩٩٥ | ٧٣٧,٥ | ٥,٤ |
| الصناعة والتعدين | ٨٥٠٣ | ١٥٩٤,٢ | ٥,٣ |
| البترول | ١٣٤٤ | ٢٥٦٣,٧ | ٠,٥ |
| الكهرباء | ٢٥٩٩ | ٧٧,٣ | ٣٣,٦ |
| المقاولات | ٩٥٧ | ٣٩٣,٨ | ٢,٤ |
| مجموع القطاعات السلعية | ١٧٣٩٨ | ٥٣٦٦,٥ | ٣,٢ |
| النقل والمواصلات وقناة السويس | ٥٨٣٥ | ٥٠٣,٢ | ١١,٦ |
| التجارة والمال والتأمين | ٩١٦ | ٣٩٧,٣ | ٠,٧ |
| السياحة | ٣٧٨ | ٩٢,٨ | ٤,١ |
| مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية | ٧١٢٩ | ١٩٩٣,٢ | ٣,٦ |
| الإسكان | ٣٦٤٨ | ١٩٢,١ | ١٩,٠ |
| المرافق العامة | ١٩٩٣ | ٣٤,٦ | ٥٧,٦ |
| التعليم | ٧٨١ | ٢٧٣,٨ | ٢,٩ |
| الصحة | ٦٩٠ | ٩,٧ | ٧١,١ |
| أخرى | ٩٧٨ | ١١٦٦,٧ | ٠,٨ |
| مجموع القطاعات الخدمية | ٨٠٩٠ | ١٦٧٦,٩ | ٤,٨ |
| المجموع العام | ٣٢٩١٧(*) | ٩٠٣٦,٦ | ٣,٦ |

(*) يتضمن ٣٠٠ مليون جنيه استثمارات غير مبوبة

(**) والنسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج تمثل عدد الجنيهات التى تستثمر لكل جنيه واحد مضاف إلى ناتج كل قطاع .

وتسعى الخطة والسياسة العامة للدولة إلى تشجيع القطاع الخاص. قدرت استثماراته خلال الخطة بنحو ٨,٣ ألف مليون جنيه أى بنسبة ٢٣,٣٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية ، وتعتقد أن هذه النسبة منخفضة.

كما تقدر إجمالى الاستثمارات الثابتة بنحو ٣٣,٦ ألف مليون جنيه يناظرها زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى قدر ما ١٠٣٦,٦ ، وقد توزعت هذه الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، بحيث يمكننا حساب المعامل الحدى لرأس المال إلى الناتج ، وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (١) :

ويتبين أن النسبة الحدية لرأس المال على المستوى القومى تقدر بنحو ٣,٦ ، وهى نسبة معقولة . إلا أن هذه النسبة منخفضة جداً فى قطاع البترول (٠,٥) ، ومن المعروف أن الاستثمارات فى قطاع البترول تحتاج إلى معدات وإنشاءات رأس مالية كبيرة . ولعل هذا الانخفاض يعود إلى توقع الخطة زيادة الناتج من قطاع البترول من المنشآت القائمة فعلاً. ومن ناحية أخرى يعتقد أن معامل كثافة رأس المال فى الزراعة (٥,٤) مرتفع بعض الشيء، إلا إذا كانت الخطة استهدفت استخدام الآلات بنسبة أكبر نظراً للنقص المتزايد فى العمالة الزراعية. وعموماً نجد أن الحجم الكلى للاستثمارات يتسق مع هدف نمو الدخل القومى.

**١-٤: الاستهلاك النهائى:**

يعتبر تخطيط الاستهلاك الخاص والعام أحد الأنشطة الرئيسية للتخطيط، وتسعى الخطة إلى رفع مستوى المعيشة بصورة تتسم بالاستقرار، وتقوم الخطة بالنسبة لهذا الجانب على الاعتبارات التالية :

- السلع والخدمات الضرورية يجب توفيرها بالكميات المناسبة ، وفى الأوقات الملائمة وضمان توزيعها بصورة عادلة . على أقاليم الدولة المختلفة، بأسعار

تتناسب مع القوة الشرائية لمستويات الدخول الدنيا، وذلك بدون أن يحدث إسراف فى استخدامها بسبب الدعم الذى يجعل أسعارها أقل كثيراً من أسعار مثيلاتها.

- السلع الكمالية وشبه الكمالية تقرر توفيرها طبقاً للإمكانات المتاحة من الإنتاج المحلى أو الاستيراد دون التأثير على إمكانات السلع والخدمات الضرورية، مع مراعاة أن تكون أسعار السلع شبه الكمالية فى متناول المستهلك وبهامش معقول مع الربح والضريبة. أما أسعار السلع الكمالية فتتحدد طبقاً لتوازن قوى العرض والطلب مع فرض الضرائب والرسوم المناسبة.

- أن معدل نمو الاستهلاك العام يكون أكبر من نظيره للاستهلاك الخاص.

وعلى ذلك تستهدف الخطة نمو الاستهلاك النهائى بمعدل سنوى قدره ٥,٧٪ سنوياً. وهذا تخطيط جيد، حيث أن معدله يقل عن معدل نمو الناتج المحلى مما يسمح بتزايد الادخار والاستثمار، ومن ثم الحفاظ على احتمالات النمو المستمر. ويقدر معدل نمو الاستهلاك الخاص بنحو ٥,١٪ والاستهلاك الحكومى (أو العام) بمعدل ٧,٩٪ سنوياً. وإذا كان معدل نمو السكان المقدر بنحو ٢,٨٪ سنوياً فيكون معدل نمو الاستهلاك النهائى للفرد حوالى ٢,٩٪ سنوياً.

**١-٥: التعامل مع العالم الخارجى:**

استهدفت الخطة زيادة الصادرات السلعية من ٣,٥ ألف مليون جنيه فى عام ٨٣/٨١ إلى حوالى ٥,٨ ألف مليون جنيه فى عام ٨٧/٨٦ أى بمعدل زيادة سنوية قدره ١٠,٥٪ فى المتوسط، ويكون معدل زيادة الصادرات الزراعية والصناعية ٨٪ سنوياً، والبترول ومنتجاته بنسبة ١١,٨٪ سنوياً - وبالنسبة للواردات السلعية استهدفت الخطة زيادتها من نحو ٦,٥ ألف مليون فى سنة

الأساس إلى نحو ٨ آلاف مليون جنيه فى السنة النهائية للخطة أى بمعدل سنوى قدره ٣,٤٪ فى المتوسط ، ويكون معدل زيادة الواردات من السلع الاستثمارية ٥,٢٪ ، وللسلع الوسيطة ٥٪ ، وللسلع الاستهلاكية ٥,٢٪ سنوياً ، ويتفق هذا مع الرغبة فى زيادة الإنتاج المحلى، بحيث لاتتأثر الطاقات الإنتاجية من الحد من الواردات.

واستهدفت الخطة خفض العجز الموجود فى الميزان التجارى من حوالى ٣ آلاف مليون جنيه فى عام ٨٢/٨١ إلى حوالى ٢,٢ ألف مليون جنيه عام ٨٧/٨٦ ، أن يكون معدل الانخفاض ٥,٦٪ سنوياً. ومن ثم تنخفض نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق من حوالى ١٤,٤٪ فى سنة الأساس إلى نحو ٧,١٪ فى السنة النهائية للخطة .

**١-٦: السكان والقوى البشرية:**

استهدفت الخطة فتح مجالات عمل جديدة لنحو ٢,١ مليون عامل ، لكى يصل عدد المشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية فى عام ١٩٨٧/٨٦ إلى حوالى ١٣,٨ مليون مشتغل، على النحو المبين فى الجدول رقم (٤-١٦) :

حيث يتضح من الجدول رقم (٤-١٦) أن القطاعات السلعية تستوعب حوالى ٥٥٪ من إجمالى قوة العمل ، وأن الزراعة هى الموظف الرئيسى حيث يعمل بها ٣٦,٢٪ من المخطط أن تنخفض إلى ٣٤,٢٪ فى نهاية الخطة . أما نسبة التوظف فى الصناعات التحويلية فيتوقع أن تزيد من ١٢,١٪ فى سنة الأساس إلى ١٣,٥٪ فى السنة النهائية للخطة . ويعمل بقطاعات الخدمات الإنتاجية ١٥,٢٪ من قوة العمل فى سنة الأساس تصل إلى ١٥,٧٪ فى السنة النهائية للخطة يناظر هذه النسبة ٢٩,٦٪ ، ٢٨,٩٪ على التوالى لقطاعات الخدمات الإنتاجية .

**جدول رقم (٤-١٦)**

**إجمالى التوظف فى نهاية الخطة وهيكلها**

| القطاع | التوظف ١٩٨١ | | التوظف ٨٦/ ١٩٨٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | الف مشتغل | ٪ | الف مشتغل | ٪ |
| الزراعة | ٤٢٤٧,٥ | ٢٦,٢ | ٤٧٣٨,٠ | ٣٤,٢ |
| التعدين | ٣٩,٥ | ٠,٣ | ٤٦,٠ | ٠,٣ |
| الصناعات التحويلية | ١٤٢٣,٢ | ١٢,١ | ١٨٦٣,٢ | ١٣,٥ |
| البترول ومنتجاته | ٢٤,٥ | ٠,٢ | ٢٨,١ | ٠,٢ |
| الكهرباء | ٦٤,٢ | ٠,٥ | ٨٠,٩ | ٠,٦ |
| التشييد والبناء | ٦٦٤,١ | ٥,٧ | ٩١٢,٠ | ٦,٦ |
| جملة القطاعات السلعية | ٦٤٦٣,٠ | ٥٥,٢ | ٧٦٦٨,٣ | ٥٥,٤ |
| النقل والمواصلات | ٤٣٣,٣ | ٣,٧ | ٥٣٨,١ | ٣,٩ |
| قناة السويس | ١٨,٨ | ٠,٢ | ٢٠,٧ | ٠,٢ |
| التجارة | ١١٠٣,٨ | ٩,٤ | ١٣٣٢,١ | ٩,٦ |
| المال | ٧١,٩ | ٠,٦ | ٨٧,٨ | ٠,٦ |
| التأمين | ١٣,٦ | ٠,١ | ١٨,٠ | ٠,٢ |
| السياحة والمطاعم والفنادق | ١٤٠,٥ | ١,٢ | ١٧٠,٣ | ١,٢ |
| جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية | ١٧٨١,٩ | ١٥,٢ | ٢١٦٧,١ | ١٥,٧ |
| جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية | ٣٤٨٠,٠ | ٢٩,٦ | ٤٠٠١,٤ | ٢٨,٩ |
| الإجمالى العام | ١١٧٢٤,٩ | ١٠٠,٠ | ١٣٨٣٦,٨ | ١٠٠,٠ |

المصدر، الخطة ، ص ١٦٥ .

وبمقارنة هيكل التوزيع العمالة فى السنة النهائية للخطة مع نظيرها فى سنة الأساس يتبين للوهلة الأولى أنه لن يحدث اختلاف يذكر فى توزيع العمالة على القطاعات المختلفة.

**١-٧: السياسات الاقتصادية والاجتماعية:**

يعتمد تحقيق أهداف أى خطة على اتباع السياسات والإجراءات التى تتكافأ مع الأهداف ،ولذلك أشارت الخطة إلى المعالم الأساسية للسياسات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف على النحو التالى :

### ١-٧-١ : السياسات النقدية والمالية :

حددت الخطة أدوات السياسة النقدية التى سيتم استخدامها فى هذا الصدد فى الأدوات التالية :

١- تخصيص فائض الهيئات الاقتصادية لتمويل العمليات الاستثمارية وليس الانفاق العام الجارى.

٢- استخدام أسعار الفائدة بطريقة مناسبة من أجل تشجيع الادخار وتوجيهه إلى الاستثمار المنتج .

٣- تدعيم سوق المال لتشجيع المدخرين على الاكتتاب فى أسهم الشركات الجديدة .

٤- دعم دور البنك المركزى فيما يرسم من السياسات النقدية والمصرفية .

٥- وضع سياسة ائتمانية تعمل على توفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادى ، مع التحكم فى زيادة المعروض النقدى من أجل محاربة التضخم.

٦- العمل على تطبيق نظام الضريبة المباشرة الموحدة باعتباره النظام الأمثل مع تدبير كافة إمكانيات تطبيقه بنجاح.

٧- إعفاء أو تغاير فئات الضرائب غير المباشرة والرسوم على السلع حسب نوعياتها الإنتاجية والاستهلاكية .

٨- العمل على أن يكفل النظام الضريبى عدالة توزيع الأعباء بين المواطنين بما يحقق عدالة توزيع الدخل القومى وتقريب الفوارق بين فئات الدخل ، وذلك عن طريق محاربة التهرب الضريبى بجميع صورة والتطبيق الحاسم لقانون الكسب غير المشروع، وفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح القدرية والاعتماد بطريق متزايد على الضرائب المباشرة بدلاً من الضرائب غير المباشرة .

### ١-٧-٢ : السياسة السعرية :

تؤدى السياسة السعرية دوراً فعالاً فى تحقيق أهداف الخطة من حيث توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار وضمان توزيع لموارد المتاحة

توزيعاً مناسباً بين الاستخدامات البديلة . كما تؤثر السياسة السعرية فى تشجيع استـمـرار التـوسـع فى الإنتـاج وإعـادة توزيـع الدخـل القـومـى بين الفـئـات الاجتماعية.أهم سمات السياسة السعرية الواردة بالخطة ، هى :

١) النظر إلى سعر المنتج على أساس التكلفـة المتوسطة مـضـافاً إليـهـا الربح المتوسط أو العادى.

٢) النظر إلى هامش تجـارة الجـملة وتجـارة التـجـزئة بما فى ذلك تكلفـة نقل البضـائع على أسـاس التكلفـة المتوسـطة مضـافاً إليـهـا الربح المتوسط أو العادى.

٣) تطوير جـهـاز التسـويق للحـد من عـدد الوسـطاء مـا بين تجـارة الجـملة أو الاستيراد وبين تجارة التجزئة .

٤) الاهتمام بدعم الرقابة على الأسواق والأسعار.

**١-٧-٣: سياسة الأجور والحوافز:**

تقـرر الخطة أن سـيـاسـة الأجـور والتـوظف فى القطـاع الخـاص يقـوم بـهـا القطاع الخاص، ويقتصر دور الحكومة على ضمان قيام علاقات عمل صالحة بين العامل وصاحب العمل وحد أدنى للأجور والضـمـانات الاجتـمـاعيـة . عدا ذلك فإن الأجور تتحدد بناء على قوى العرض والطلب.

أمـا بالنسـبـة للعـاملين بالحكومة والقطـاع العـام فـأنهم يخـضـعـون لقـوانين التوظف العـامـة واعترفت الخطة بوجود عدم توازن بين أجـور هذه المجـمـوعة من المواطنين مع أسعار السلع والخدمات.

وترى الخطة أن فـعـالية نظام الأجـور فى حـفـز كفـاءة الأداء ورفـع الإنتـاجـيـة يتوقف على التـمـييز بين درجات الصـعـوبة المختلفة للأعـمـال، ومقـدار مـا يتطلبه العمل من علم وتدريب وخبـرة . وأنه ينبـغى أن يكون نظام الأجـور متـحـركاً وليس

جامداً لكى يأخذ الظروف المتغيرة فى الحسبان مع مراعاة ألا يزيد معدل نمو الأجور والمرتبات عن معدل نمو الإنتاجية على المستوى القومى.

**١-٧-٤ :سياسة الإنفاق الاستهلاكى :**

تقوم هذه السياسة على أساس ترشيد الإنفاق الاستهلاكى بشقيه العام والخاص عن طريق تصحيح الهيكل الإدارى للدولة ،وحصر الحاجات الفعلية فى الأجهزة الحكومية بهدف حصر العمالة الزائدة فى بعضها وإعادة توزيعها على الأجهزة التى تعانى من نقص العمالة، والحد من وظائف الإدارة العليا، إلا فى حدود الاحتياجات الفعلية .

وفيما يتعلق بترشيد استخدام مستلزمات أداء الخدمات توضع معدلات نمطية لترشيد استخدامها والحد من الإسراف فيها.

وكذلك تتجه سياسة ترشيد الإنفاق الاستهلاكى العام إلى ضغط النفقات المظهرية بكافة أنواعها.

**١-٧-٥ :سياسة استثمار المال الخاص :**

تعتمد على تشجيع قيام مجموعات من المشروعات تهدف احداث دفعة فى الاقتصاد القومى.

**١-٧-٦:السياسة التجارية :**

يقصد بالسياسة التجارية الإجراءات والقرارات المتعلقة بالتعامل الاقتصادى مع العالم الخارجى. وترمى هذه السياسة إلى توسيع هيكل الصادرات وضمان الواردات بما يتلاءم مع أهداف النمو، وكذلك العمل على تخفيض معدلات الزيادة فى الاقتراض الخارجى ، واستخدام القروض الأجنبية فى المجالات الإنتاجية أساساً. غير أن إطار الخطة لا يبين الإدارات التى سوف

تستخدم لتحقيق الأهداف الموضوعة.

## ٢ : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ )

### ٢-١ : ركائز الخطة :

إن الأهداف طويلة المدى للمجتمع يندر أن تتحقق فى خطة خمسية واحدة ، ولذلك تعتبر أى خطة استمراراً للخطة السابقة من ناحية وخطوة إلى الأمام فى طريق التنمية والتقدم. ومن هنا حددت الخطة هذه الأهداف طويلة الأجل فيما يلى:

١- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى :

ويقصد التخطيط بذلك عدة مكونات أهمها:

أ ) التركيز على الإنتاج السلعى. أى أن يكون معدل نمو إنتاج القطاعات السلعية أعلى من نظيره فى القطاعات الخدمية. وهذا اتجاه يتلاءم مع نمط طلب المجتمع بحيث يقلل من حجم الاستيراد.

ب) زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية . وذلك عن طريق إضافة طاقات جديدة وتحقيق الاستغلال الكامل للطاقات القائمة والقضاء على الفاقد فى عمليات الإنتاج والتوزيع مع تطوير تكنولوجيا الإنتاج وتحسين كفاءة الإدارة .

جـ) تعظيم القدرة التصديرية . وذلك من أجل إيجاد مصادر متنوعة للنقد الأجنبى والعمل على تحسين جودة المنتجات بسبب المنافسة فى الأسواق العالمية .

د ) تعبئة إمكانيات التمويل المحلية من أجل زيادة نسبة تموين المدخرات المحلية للاستثمار وتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى. ويتبع ذلك من تعاظم مشكلة الديون الخارجية وزيادة عبء خدمتها مع الرغبة فى تخفيض حجم الدين الخارجى.

هـ) ترسيخ مفهوم المشروع كوحدة لتنفيذ الخطة . وذلك للتأكد من إجراء دراسة الجدوى الاقتصادى والفنية للمشروعات، لتجنب إقامة مشروعات ليس لها إمكانات النجاح.

و ) تطوير أساليب إدارة الاقتصاد القومى بحيث تضمن الخطة التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن القطاعات المختلفة. وهذا الأمر يستلزم تحديد الجهات التى تتولى أعمال التنفيذ والمتابعة .

ز ) تدعيم دور القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية وزيادة إسهامه فى الأنشطة الاقتصادية ، وذلك عن طريق تخصيص نحو ٤٠٪ من استثمارات الخطة لهذا القطاع.

ح ) دعم الأمن القومى، وذلك دفاعاً عن منجزات التنمية من ناحية وكفالة الاستقرار الوطنى والسياسى والاجتماعى.

٢- دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية :

أى توفير قدر أكبر للاستثمارات فى مجالات الكهرباء والنقل والمواصلات والإسكان، والصرف الصحى ، ومياه الشرب، والتعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية والدينية والشبابية والإعلام والثقافة . ويعمل الاستثمار فى هذه المجالات على تحسين مستوى معيشة أفراد الشعب بالإضافة إلى إتاحة ظروف أكثر ملاءمة لزيادة الإنتاج .

٣- تحقيق التوازن السكانى والمكانى :

لاشك أن الزيادة السكانية المرتفعة تعتبر أحد المشاكل الرئيسية التى يواجهها الاقتصاد المصرى. يعانى المجتمع الآن من اختلال العلاقة بين السكان والموارد المتاحة . ويظهر هذا الاختلال فى عدة جوانب منها: ارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة الضغط على المرافق العامة، وارتفاع معدلات استيراد السلع الغذائية فضلاً عن زيادة الاحتياج إلى قدر أكبر من الاستثمارات من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الأفراد فى أعمال منتجة ، ويتطلب هذا أن تعمل الخطة على إعادة التوازن بين السكان والموارد وتحسين التوزيع الجغرافى للسكان

بحيث تحافظ على الأراضى الزراعية النادرة وتستغل نسبة أعلى من مساحة البلاد.

**٢-٢ : أهداف الخطة :**

يمكن إيجاز الأهداف المباشرة للخطة فيما يلى :

١- قدرت الخطة الناتج المحلى الإجمالى فى سنة أساس الخطة (٨٦/١٩٨٧) بمبلغ ٤٠,٨ مليار جنيه بتكلفة عوامل الإنتاج وبنحو ٤٤,٠٥ مليار جنيه بأسعار السوق، وتستهدف الخطة أن يبلغ هذا الناتج نحو ٥٤,١ و ٥٨,١ مليار جنيه فى السنة النهائية للخطة (٩١/١٩٩٢) بأسعار سنة الأساس بالتكلفة والسوق على التوالى. ومن مؤدى ذلك أن يكون متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٥,٨٪.

٢- استهدفت الخطة أن يزيد الاستهلاك النهائى من ٤٠,٦ مليار جنيه فى سنة الأساس (ونسبتها ٧٣,٨٪ من مجموع الاستخدامات) إلى حوالى ٥٠,٦ مليار جنيه فى السنة النهائية وبنسبة ٧٣,١٪. أما الاستهلاك الخاص فقد قدر أن يزيد من ٤٢,٣ مليار جنيه بنسبة ٦٢,٣٪ إلى حوالى ٤٢,٥ مليار جنيه أى تبلغ نسبته ٦١,٤٪ من إجمالى الاستخدامات ومعدل نمو الاستهلاك السنوى المخط ٤,٥٪.

٣- هدفت الخطة أن تزيد إجمالى الاستثمارات من ٨,١ مليار جنيه فى سنة الأساس (١٤,٨٪ من مجموع الاستخدامات) إلى ١٠,٣ مليار جنيه فى سنة ٩١/١٩٩٢ (أى تصبح ١٤,٩٪ من مجموع الاستخدامات) وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوى المخطط للاستثمار ٦٪.

٤- استهدفت الخطة زيادة الصادرات من ٦,٢ مليار جنيه فى عام ٨٦/١٩٨٧ لتبلغ ٨,٤ مليار جنيه فى عام ٩١/١٩٩٢ بمعدل نمو سنوى قدره ٦٪.

وجميع المتغيرات السابقة مقدرة بالأسعار الثابتة لعام ٨٦/١٩٨٧ ويتضح من هذه التوازنات أن معدل النمو المستهدف فى الناتج أعلى من نظيره للاستهلاك النهائى. وهذا توجه حميد حيث أنه يكفل زيادة الاستثمارات بمعدل أكبر مما يتيح فرصاً أعلى للنمو فى المستقبل. ويلاحظ أن نسبة الاستهلاك النهائى إلى الناتج

المحلى الإجمالى بسعر السوق فى سنة الأساس تقدر بنحو ٩٢,١٪ وتخطط أن تصل إلى ٥٨٧,٠ فى السنة النهائية للخطة أما نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى فقد قدرت بنحو ٧٧,٨٪ و ٧٣,١٪ للسنتين المذكورتين على التوالى. ومؤدى ذلك أن نسبة الاستهلاك العام خططت بنحو ١٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢/٩١ بعد أن كانت ١٤,٣٪ فى سنة الأساس. ولازال هناك مجال لتخفيض نسبة الاستهلاك العام ، وذلك من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة .

**٢-٣ :الاستثمارات حسب طبيعة المشروع:**

توزعت استثمارات القطاع العام خلال الخطة بحسب طبيعة المشروع إلى ٢١,٢٪ لمشروعات الإحلال و ٣٠,٢٪ لمشروعات الاستكمال، والباقى وهو ٤٨,٦٪ للمشروعات الجديدة . وهكذا يتضح أن نسبة المشروعات الجديدة فى هذه الخطة قد زادت زيادة كبيرة عن نظيرها فى الخطة السابقة .

**جدول رقم (٥-١٦)**

**النسبة الحدية لرأس المال الناتج القطاعية**

(بالمليون جنيه)

| القطـــــاع | الاستثمارات الناتج | التغير فى المال | معامل رأس |
|---|---|---|---|
| الزراعة | ٤٩٣٧,٢ | ١٥٩٠ | ٣,١ |
| الصناعة والتعدين | ١٢١٩٠,٥ | ٣٩٥١ | ٧,٧ |
| الكهرباء | ٤٧٦١,٣ | ١٦٩ | ٣٨,٢ |
| التشييد | ١١٨١,٠ | ٥١٩ | ٠,٨ |
| مجموع القطاعات السلعية | ٢٤١٨٤,٥ | ٧٣٥٨ | ٣,٣ |
| مجموع القطاعات الخدمية الإنتاجية | ٧٢٢٨,٥ | ٣٦٤٠ | ٢,٠ |
| مجموع الخدمات الاجتماعية | ١٤٤٠٤,٦ | ٢٠٧٧ | ٦,٩ |
| الاجمالى العام | ٤٥٨١٦,٦ | ١٣٢٩٤ | ٣,٤٥ |

**٢-٤ : العمالة وتكلفتها :**

تقدر الخطة إن إجمالى عدد القوة العاملة سوف يزيد من ١٢,٢ مليون فرد فى سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ إلى نحو ١٤,٣ مليون فرد. أى أن فرص العمالة الجديدة التى سوف توفرها الخطة تقدر بنحو ١,١ مليون فرصة عمل بمتوسط سنوى قدره ٤١٤ الف فرصة عمل. وتبين تكلفة فرصة العمل فى الجدول التالى :

**جدول رقم (٦-١٦)**

**فرص التوظف الجديدة وتكلفتها**

| القطاع | فرص التوظف الجديدة بالألف | الاستثمارات بالمليون | معامل رأس المال إلى العمل ألف جنيه * |
|---|---|---|---|
| الزرعة | ٤٧٩,٢ | ٤٩٣٧,٢٤ | ١٠,٣ |
| الصناعة والتعدين | ٥٣٤,٠ | ١٢١٩٠,٥ | ٢٢,٨ |
| البترول | ٣,٥ | ١١١٤,٥ | ٣١٨,٤ |
| الكهرباء | ١٢,٢ | ٤٧٦١,٣ | ٣٩٠,٣ |
| التشييد والبناء | ١١٠,٨ | ١١٨١,٠ | ١٠,٧ |
| مجموع القطاعات السلعية | ١١٣٩,٧ | ٢٤١٨٤,٥ | ٢١,٢ |
| مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية | ٣٧٢,١ | ٧٢٢٧,٥ | ١٩,٤ |
| مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية | ٥٥٧,٦ | ١٤٤٠٤,٦ | ٢٥,٨ |
| الإجمالى العام | ٢٠٦٩,٤ | ٤٥٨١٦,٦ | ٢٢,١ |

المصدر : الخطة ، ص ٣٢٣.

يتضح من الجدول السابق أن فرصة العمل الجديدة تتكلف ٢٢,١ ألف جنيه. وحيث أن قطاعى الكهرباء والبترول هما من القطاعات ذات الكثافة الرأسمالى العالية فإن فرصة العمل بهما تكلف ٣٩٠,٣ و ٢١٨,٤ ألف جنيه على التوالى.

ويلاحظ أن فرصة العمل بهذه الخطة تزيد عن نظريها فى الخطة السابقة . وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار أو إلى زيادة الكثافة الرأسمالية . وقد بلغت تكلفة فرصة العمل الواحدة فى القطاعات السلعية ٣١,٢ ألف جنيه فى الخطة الجارية فى حين كانت ١٤,٦ ألف جنيه فى الخطة السابقة . وفى قطاع الخدمات الإنتاجية لم تتغير كثيراً حيث كانت ١٩,٤ ألف جنيه بالمقارنة إلى ١٨,٦ ألف جنيه. أما فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد زادت زيادة كبيرة من ١٩,٤ ألف جنيه فى الخطة السابقة إلى ٣٥,٨ ألف جنيه فى الخطة الجارية أى بزيادة نسبتها ٣٣٪.

**٢-٥ : السياسات الاقتصادية والاجتماعية للخطة :**

تورد الخطة فى الجزء الثامن منها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى سوف تعتمد عليها فى تنفيذ الأهداف الموضوعة . وأهم هذه السياسات ما يلى:-

**٢-٥-١ : السياسات النقدية والائتمانية :**

وأهم الجوانب التى سوف تركز عليها الخطة :

أ ) إحكام العلاقة بين التطورات النقدية والإئتمانية وتطورات الناتج المحلى الإجمالى وعلى الأخص الناتج السلعى.

ب) إحكام خضوع زيادة وسائل الدفع الجارية لمقابلة الإضافات الإنتاجية بمراعاة سرعة الدوران.

جـ) استمرار العمل بالحدود المناسبة لنسب الاحتياطى والسيولة كمتطلبات استقرار السياسة مع إجراء المتابعة المستمرة للتطورات الفعلية .

د ) يظل سعر الفائدة أداة رئيسية لتركيز الاتجاه نحو تنمية المدخرات اللازمة لتمويل المشروعات وحسن استخدام الموارد بين الاستهلاك والاستثمار.

هـ) استمرار تنشيط الوسائل المحفزة لتعبئة المدخرات من كافة أوعيتها.

**٢-٥-٢: السياسة المالية:**

تعتبر السياسة المالية من أكثر السياسات الاقتصادية فعالية فى التأثير على الأحوال الاقتصادية . وأهم توجهات الخطة فى هذا الصدد ما يلى:

أ ) أن الهدف النهائى هو تحقيق التوزن العام على أن يتم ذلك تدريجياً عن طريق أن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى للقطاع العام وأن يكن معدل نمو الموارد أعلا من معدل نتمو الإنفاق.

ب) تنمية الإيرادات السيادية برفع الحصيلة من الضرائب المباشرة من خلال رفع كفاءة الجهاز الضريبى وتوسيع نطاق تطبيق الضريبة على جميع الخاضعين للضريبة والقضاء على التهرب الضريبى.

جـ) استخدام الضرائب غير المباشرة - بأسلوب مرن - كأداة توجيه بجانب كونها أداة مالية لتشجيع الإنتاج والتصدير والحد من الاستيراد وتشجيع سياسة الإحلال للإنتاج المحلى محل الواردات كأسلوب من أساليب حماية الصناعات الناشئة .

د ) استمرار التنسيق بين أنواع الضرائب غير المباشرة من ضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك أو رسوم جمركية واعتبارها مكملة لبعضها البعض.

هـ ) التوفير فى جانب النفقة عن طريق رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والمتصلة فيها وهذا يقتضى تكثيف الخدمة وليس التوسع فيها .

**٢-٥-٣ : السياسات السعرية والدخول:**

ذكرت الخطة أن أهم الاختلالات السعرية التى تحتاج إلى إصلاح هى:

أ ) إن أسعار بعض المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية مازالت تقل عن تكلفتها المعيارية أو الحافز على الاستمرار فى الإنتاج بما يوفر الكمية المطلوبة منه دون اللجوء للدعم أو سد العجز.

ب) لايوجد تمييز بين ما يوجه كدعم للسلع وما يوجه كإعانة سد عجز للوحدة المنتجة ، ومن ثم قد لا تكون خسائر وحدات القطاع العام ناتجة عن

التسعير بأقل من السعر الاقتصادى ، وإنما بسبب وجود الطاقات العاطلة أو انخفاض إنتاجية العمل والمستلزمات أو الاستثمار، أو النظم الإدارية، أو غيرها .

جـ) اختلال العلاقة بين الأسعار والأجور بسبب ارتفاع معدل التضخم.

وعلى ذلك فإن جوهر السياسة السعرية يكمن فى :

١- تلافى الاختلالات الهيكلية مع السعى نحو تحقيق التوازن الكلى والجزئى وضمان استقرار المستوى العام للأسعار.

٢- المراجعة المستمرة للحسابات الاقتصادية من تكاليف وعوائد بهدف الوصول إلى السعر الاقتصادى للسلع والخدمات.

٣- تحقيق مزيد من الدخول للمزارعين عن طريق توازن أسعار الحاصلات مع مراعاة خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية .

٤- مراجعة الأسعار الحالية للمنتجات الصناعية لتتفق مع التكلفة الاقتصادية لها والعمل على تناسب التكلفة مع مدخلات المنتج الصناعى.

٥- التمييز فى أسعار بيع الطاقة لتحقيق التوازن بينها وبين تكلفة إنتاجها، وذلك حسب الفئات المستهلكة لها من طبقات محدودى الدخل وغيرها .

٦- تخفيض تكلفة السلع التموينية بالقضاء على الفاقد والتالف وتخفيض المصروفات الإدارية .

٧- تحديد تعريفة لكل خدمة على أساس المعدلات النمطية للخدمة بحيث لاتتضمن التكاليف أى نوع من الإسراف أو الفقد أو التلف.

٨- التأكد على جانب العدالة الاجتماعية فى نظام الأسعار بغرض حماية أصحاب الدخول المحدودة والثابتة وتقديم الدعم لهم من خلال تخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية .

٩- أن الدعم على الغذاء ينبغى أن يعوض بالكامل الموارد الجارية خاصة الضرائب غير المباشرة وأن يخفض نسبته تدريجياً إلى تلك الموارد والضرائب غير المباشرة .

١٠- ينقل الدعم من أنشطة الإنتاج إلى أنشطة التجارة ، وحتى تجارة التجزئة

ليتم تصحيح الهيكل الإنتاجى السلعى، وتمكين المنتجين من تحديث الفن الإنتاجى، وذلك بغرض ألا ينتقل الدعم من المستهلك محدود الدخل إلى المنتج .

ويلاحظ بصورة عامة أن سياسة الدعم توجه إلى دعم المستهلك فى حين أن زيادة الإنتاج وتحقيق التوزن السلعى وزيادة درجة الأمن الغذائى تقتضى تقديم الدعم إذا لزم إلى المنتج . ومن ناحية أخرى فإن من الكفاءة الاقتصادية أن يقدم الدعم بصورة مباشرة – أى زيادة فى دخول محدودى الدخل – بدلاً من تقديمه بطريقة غير مباشرة فى صورة تخفيض الأسعار عن مستواها الحقيقى.

**٢-٥-٤: السياسة التجارية الخارجية:**

تشير الخطة إلى استخدام السياسة التجارية الخارجية والتعاون الدولى من أجل تحقيق الأهداف القومية . ومن ذلك :

أ ) اختصار وتبسيط إجراءات التصديق على اتفاقات التعاون الدولى.

ب) استخدام المساعدات الخارجية فى تغطية الفجوة بين المدخرات وبين الاستثمارات المطلوبة فى الخطة .

جـ) زيادة التركيز على الصادرات المصنعة حتى يتجاوز الاقتصاد مرحلة التصدير للمواد الخام التى تخضع لسيطرة الدول المتقدمة كماً وسعراً.

د ) التعديل المستمر لسياسة سعر الصرف، بحيث يتم توحيده واستخدامه فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات.

هذه هى أهم السياسات التى وردت بالخطة والتى سوف تعتمد عليها فى تحقيق الأهداف المرسومة. ويلاحظ أنها وردت بصورة كيفية إجمالية وليس بطريقة تفصيلية كمية . ولذلك يحسن فى الخطط السنوية أن نرد هذه السياسات على نحو تفصيلى حتى يمكن الحكم على مدى كفاذتها وكفاءتها فى تحقيق الأهداف المخططة .

# الفصل السابع عشر

# التخطيط الاقتصادى فى مصر فى تسعينيات القرن العشرين

في تسعينيات القرن العشرين قامت مصر بإعداد وتنفيذ خطتين ، هما: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧) ، والخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/ ٢٠٠٢.

## ١: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: (٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧):

بدأت الخطة الخمسية الثالثة مع أولى سنوات برنامج الإصلاح الاقتصادى المتمثل فى اتفاقيتى "التثبيت الاقتصادى" مع صندوق النقد الدولى و "إعادة الهيكلية الاقتصادية" مع البنك الدولى، وتنتهى الخطة تقريباً مع نهاية المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى.

### ١-١: ركائز الخطة:

١- تستهدف الخطة الخمسية الارتفاع بالادخار المحلى لخفض الاعتماد على العالم الخارجى فى تمويل الاستثمار.

٢- القاعدة فى ترشيد الاقتراض الخارجى هى أن يوقف - بشكل مطلق - أى اقتراض للاستهلاك وأن يكون الاقتراض لمشروعات يمكنها أن تزيد قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى (أى سداد الاقساط والفائدة المستحقة) أى مشروعات ذات عائد مرتفع.

٣- العمل على مساهمة القطاع الخاص إيجابياً فى التنمية وزيادة هذه المساهمة ، وأن تعمل وحدات القطاع العام وفق آليات السوق (فى شراء مستلزمات الإنتاج وفى بيع الناتج وفى توفير التمويل المطلوب) ، كما

يستمر العمل على خصخصة القطاع العام ، ويتم ضغط الإنفاق الاستثمارى العام بحيث يقتصر على المشروعات ذات الأولوية القصوى والتى لاتنافس القطاع الخاص.

٤- العمل على تفادى التركز السكانى غير المرغوب فيه من خلال الاهتمام بالتوزيع الإقليمى للصناعة والخدمات وجعل عوامل التوطن ضمن عناصر قياس كفاءة الاستثمار.

٥- استمرار الاهتمام بالتصنيع وتحسين جودة الإنتاج لزيادة القدرة على منافسة الإنتاج الأجنبى فى الأسواق الداخلية والأسواق العالمية .

٦- الاهتمام بالتعاون الإقليمى من خلال المشروعات الإنتاجية المشتركة فيما بين دول المنطقة المتجاورة جغرافياً، ويجب ألا يقتصر إنشاء هذه المشروعات على الحكومات وحدها بل ينبغى أن يشجع القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى هذا المجال.

**١-٢: أهداف المتغيرات الكلية فى الخطة:**

تستهدف الخطة الخمسية نمو الناتج المحلى الإجمالى بمعدل متوسط ٥,١٪ سنوياً كنتيجة لتنفيذ الاستثمار وتوزيعه على القطاعات المختلفة ، وتتوقع الخطة أن يكون معامل رأس المال فى سنوات الخطة ١:٤ (أى أن ارتفاع الناتج المحلى بمقدار مليون جنيه يحتاج إلى استمار أو رأسمال إضافى قدره ٤ مليون جنيه) ، وذلك فى مقابل ١:٤,٧ فى الخطة الأولى، ١:٥,٢ فى الخطة الخمسية الثانية . أى أنه من المتوقع ارتفاع إنتاجية الاستثمار فى الخطة الثالثة بالمقارنة بما سبقها من خطط بسبب ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادى بعد إتمام الكثير من مشروعات البنية الأساسية وبعد إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة الإيجابية فى الأنشطة الاقتصادية . كذلك تستهدف الخطة أن تنمو الواردات السلعية والخدمات بمتوسط معدل سنوى ٣,٥٪ وأن يبلغ متوسط المعدل السنوى لنمو صافى الضرائب غير المباشرة ٥,٨٪.

وقد اهتمت الخطة بتنمية القطاعات السلعية - كالزراعة والصناعة - باعتبارها العمود الفقرى للتنمية الاقتصادية ، خاصة وأن الدخل المتولد من الإنتاج الخدمى يوجه الجزء الأكبر منه نحو الاستهلاك السلعى، ولذلك حرصت الخطة على أن يتواكب تزايد الدخول فى كافة القطاعات الاقتصادية مع تزايد الإنتاج الزراعى والصناعى، وذلك لكى لايحدث فائض فى الطلب على السلع الزراعية والصناعية يؤدى إلى ضغوط تضخمية ، وإلى الاستيراد من الخارج . ومن المستهدف أن يؤدى اهتمام الخطة بالقطاعات السلعية إلى أن يقتصر معدل نمو الواردات السلعية على ٣٪ سنوياً، كما ينتظر أن يؤدى النمو الصناعى إلى الحد من تزايد واردات السلع الاستثمارية ، بحيث يكون معدل نموها السنوى ١,٣٪ خلال سنوات الخطة . ومن المنتظر - بناءً على هذه الاتجاهات - أن ينخفض اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج ، بحيث تصل نسبة الواردات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٣,٦١٪ عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٣٧,٢٪ عام ١٩٩٢/٩١.

وتتوقع الخطة أن تتوزع هذه الزيادات المتولدة فى الناتج المحلى الإجمالى بصورة متوازنة فيما بين الاستهلاك (بشقيه الخاص والحكومى) والاستثمار ، فتهدف الخطة أن يبلغ معدل الزيادة السنوية للاستهلاك النهائى الكلى نحو ٤,١٪ فى المتوسط، وأن يكون النمو السنوى فى الاستهلاك الخاص ٣,٩٪ وهو بهذا يفوق معدل النمو السنوى للسكان أى أن الخطة تتوقع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقى على مدار السنوات الخمس، كما تستهدف الخطة أيضاً ارتفاع الاستهلاك الحكومى (المتمثل فى الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والدينية والثقافية والأمنية) ، وذلك بمعدل نمو سنوى ٥٦ خلال سنوات الخطة . وبرغم هذا النمو المتوقع فى الاستهلاك النهائى الكلى توقعت الخطة أن تنخفض نسبة ذلك الاستهلاك إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٨٩,٧٪ وعام ١٩٩٢/٩١ إلى ٨٥,٤٪ عام ١٩٩٧/٩٦.

ومعنى الرقمين الأخيرين أن الخطة توقعت نمو الاستهلاك النهائى بمعدل أقل من نمو الناتج المحلى الإجمالى، وهذا يعنى من جهة أخرى ارتفاع نصيب الادخار المحلى (وهو الجزء من الدخل المحلى الذى لاينفق على الاستهلاك) ، وبالفعل توقعت الخطة ارتفاع نسبة الادخار المحلى إلى الناتج المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى (ويسمى معدل الادخار) من ٣,١٠٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٤,٦٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦. وتعلق الخطة على هذه الأرقام الخاصة بالادخار بأن الطاقة الادخارية للاقتصاد القومى كافية لمواجهة الاستثمارات بما يضمن تحقيق التنمية المقترنة بالاستقرار الاقتصادى، حيث يتم تمويل استثمارات الخطة الخمسية أساساً عن طريق المدخرات مع الحد الأدنى من القروض الخارجية التى تستلزمها احتياجات بعض القطاعات، حيث أن المدخرات المحلية إذا ارتفعت بمعدل يتساوى تقريباً مع معدل نمو الناتج المحلى أثناء سنوات الخطة الخمسية الثالثة ، فإنه من الممكن تحقيق مدخرات محلية تبلغ ١٠٠ مليار جنيه، فإذا أضيف إلى ذلك صافى التحويلات الرأسمالية الخارجية والقروض والتسهيلات والمنح المقدرة بنحو ٢٥ مليار دولار ، وكذلك استثمارات شركات الاستكشاف البترولى ١٠ مليار جنيه فإن الإجمالى يبلغ ١٣٥ مليار جنيه، وتحتاج السياسات الادخارية والحوافز أن تجذب ١٥ مليار جنيه من الخارج (رأى المال المصرى المغترب ورأس المال العربى والأجنبى) ، لكى يكون إجمالى المدخرات المحلية والأجنبية ١٥٠ مليار جنيه ، وهو الرقم الذى تدور حوله استثمارات الخطة الخمسية الثالثة .

## جدول رقم (١-١٧)
## الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد القومى فى خطة ٩٢/ ١٩٩٣- ٩٦/ ١٩٩٧

(بالأسعار الثابتة لعام ٩١/ ٩٢ وبالمليون جنيه)

| البيان | ٩٢/٩١ | ٩٧/٩٦ | معدل النمو | النسبة للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ٩٢/٩١ | ٩٧/٩٦ |
| **الموارد** | | | | | |
| الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج | ١٢٥٤٨٥ | ١٦٠٨٠٧ | ٥,١ | ٩٢,١ | ٩١,٩ |
| صافى الضرائب غير المباشرة | ١٠٧٠٥ | ١٤٢٠٠ | ٥,٨ | ٧,٩ | ٨,١ |
| الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق | ١٣٦١٩٠ | ١٧٥٠٠٧ | ٥,١ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| الواردات من السلع والخدمات | ٥٠٧٠٥ | ٥٨٧٨٠ | ٣,٠ | ٣٧,٢ | ٣٣,٦ |
| مجموع الموارد | ١٨٦٨٩٥ | ٢٣٣٧٨٧ | ٤,٦ | ١٣٧,٢ | ١٣٣,٦ |
| **الاستخدامات** | | | | | |
| الاستهلاك النهائى الخاص | ١١٠٠٢٦ | ١٣٣٢٨١ | ٣,٩ | ٨٠,٨ | ٧٦,٢ |
| الاستهلاك النهائى الحكومى | ١٢١٣٠ | ١٦٢٣٠ | ٦,٠ | ٨,٩ | ٩,٣ |
| مجموع الاستهلاك النهائى | ١٢٢١٥٦ | ١٤٩٥١١ | ٤,١ | ٨٩,٧ | ٨٥,٤ |
| تكوين رأس المال الثابت الإجمالى | ٣٤٤١٧ | ٣٠٥٠٠ | ٤,٦ | ١٧,٩ | ١٧,٤ |
| الزيادة فى المخزون | ٣٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠,٢ | ٠٠ |
| مجموع التكوين الرأسمالى الإجمالى | ٢٤٦١٧ | ٣٠٥٠٠ | ٤,٤ | ١٨,١ | ١٧,٤ |
| الصادرات من السلع والخدمات | ٤٠١٢٢ | ٥٣٧٧٦ | ٦,٠ | ٢٩,٤ | ٣٠,٧ |
| مجموع الاستخدامات | ١٨٦٨٩٥ | ٢٣٣٧٨٧ | ٤,٦ | ١٣٧,٢ | ١٣٣,٦ |

المصدر: الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧، المجلد الأول : المكونات الرئيسية ، وزارة التخيط، ص ٢١١.

تستهدف الخطة ارتفاع حجم الصادرات من ٤٠,١ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٣,٨ مليار جنيه أى بمعدل نمو سنوى قدره ٦٪ فى المتوسط خلال سنوات الخطة ، وهو ما يفوق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، ويفوق أيضاً نمو الواردات ، وبذلك فإن الخطة توقعت تحسن العجز فى الميزان التجارى.

ويلخص جدول رقم (١-١٧) الصورة التى تم عرضها عن التغيرات المستهدفة فى المتغيرات الاقتصادية الكلية .

**٤-١ :الخطة وعلاج الاختلالات الهيكلية :**

توقعت الخطة من خلال هذه التغيرات، وبواسطة اتباع عدد من السياسات الكلية (على مستوى الاقتصاد ككل مثل سياسات الادخار والتمويل وسياسات الاستثمار وسياسة التعامل مع العالم الخارج .. إلخ) ، والسياسات القطاعية،مع مستوى كل قطاع مثل الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء، والسياحة .. إلخ) ، توقعت أن يتم علاج الاختلالات الهيكلية الآتية :

١- **الاختلال الأول : عجز الموازنة العامة للدولة** : يعانى منه الاقتصاد القومى منذ ١٩٧٤ ، وكان قد وصل هذا العجز إلى ١٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٠/٨٩، وكان يتم تمويله بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى والاقتراض من الخارج ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدل التضخم وارتفاع المديونية الخارجية وأعبائها المعروفة .

٢- **الاختلال الثانى: عجز الميزان التجارى** : أى ارتفاع مدفوعات الواردات عن حصيلة الصادرات، وقد بلغ ذلك العجز ٨,٣ مليار دولار فى عام ٨٩/ ١٩٩٠ فإذا أضفنا فائض العمليات غير المنظورة (تجارة الخدمات بما فيها قناة السويس) وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج فإن العجز فى ميزان المدفوعات فى نفس السنة ينخفض إلى ١,٢ مليار دولار فى نفس العام.

٣- **الاختلال الثالث :التضخم** : وقد ارتفع من ١٠٪ سنوياً فى بداية الثمانينات إلى ٢١,٢٪ فى عام ٨٩/١٩٩٠ ، وقد استهدفت الخطة مواجهة التضخم من خلال تخفيض الإنفاق والتداول النقدى.

٤- **الاختلال الرابع : البطالة** : وقد بلغ عدد العاطلين (بطالة إجبارية أى أفراد فى سن العمل وقادرون عليه وراغبون فيه وباحثون عنه، ولكنهم لايجدون عملاً) ١,٥٨٠ مليون فرد فى أول سنوات الخطة ٩٢/١٩٩٣، ويمثل هذا الرقم ١٠,١٪ من إجمالى قوة العمل فى تلك السنة. وقد اقترحت الخطة لمعالجة هذا الاختلال الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى، وتحسين توزيع الدخل القومى، والتوزيع الجغرافى للاستثمارات، علاوة على السياسات السكانية المتمثلة فى الحد من زيادة السكان وتشجيع الهجرة إلى الخارج والحد من الهجرة الداخلية (من الريف إلى المدن)، إلى جانب ربط التعليم بسوق العمل ، حيث وجد أن النسبة الأكبر من العاطلين هم من خريجى التعليم المتوسط والعالى.

**٢: الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢:**

**٢-١ : الإنتاج المحلي:**

تستهدف الخطة الخمسية الرابعة تحقيق معدلاً لنمو الإنتاج المحلي خلال سنواتها بمتوسط سنوي ٦,٩٪ ليرتفع من نحو ٣٩٩ مليار جنيه متوقع عام ٧٦/١٩٧٧ (سنة الأساس) لتصل إلي ٥٥٨,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ويوضح الجدول رقم (٢-١٧) هيكل الإنتاج المحلي المستهدف خلال الخطة :

## جدول (٢-١٧)
## الإنتاج المحلى الإجمالى المستهدف لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حسب القطاعات الاقتصادية مقارناً بالمتوقع لعام ٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه وبأسعار عام ٩٦/١٩٩٧

| القطاعات | المتوقع لعام | المقدر لعام | النمو السنوى | الهيكل ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٧/٩٦ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٪ | ١٩٩٧/٩٦ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| الزراعة | ٥٦٤٣٣ | ٦٨٠١١ | ٣,٨ | ١٤,١ | ١٢,٢ |
| الصناعة | ١١٨٠٧٤ | ١٨٥٨٤١ | ٩,٥ | ٢٩,٦ | ٣٣,٣ |
| البترول | ٢٤٥٣٠ | ٢٨٧٧٦ | ٣,٢ | ٦,٢ | ٥,٢ |
| الكهرباء | ٦٧١٠ | ٩٦٧٠ | ٧,٦ | ١,٧ | ١,٧ |
| التشييد | ٢٨٨٣٠ | ٤٦٤٧٧ | ١٠,٠ | ٧,٢ | ٨,٣ |
| مجموع الإنتاج السلعى | ٢٣٤٥٧٧ | ٣٣٨٧٧٥ | ٧,٦ | ٥٨,٨ | ٦٠,٧ |
| النقل والاتصالات | ٢٣٨٤٥ | ٣٤٢٩٧ | ٧,٥ | ٦,٠ | ٦,١ |
| قناة السويس | ٦٧٥٥ | ٦٧٦٣ | ٠,٠ | ١,٧ | ١,٢ |
| التجارة | ٥٧١٦٠ | ٧٨٨٢٧ | ٦,٦ | ١٤,٣ | ١٤,١ |
| المال | ١٠٢١٠ | ١٤٩٢٥ | ٧,٩ | ٢,٥ | ٢,٧ |
| التأمين | ٤٧٥ | ٧٢٩ | ٨,٩ | ٠,١ | ٠,١ |
| المطاعم والفنادق | ٧٠٩٠ | ١٢٠٠٠ | ١١,١ | ١,٨ | ٢,٢ |
| مجموع الخدمات الإنتاجية | ١٠٥٥٣٥ | ١٤٧٥٤١ | ٦,٩ | ٢٦,٤ | ٢٦,٤ |
| الملكية العقارية | ٤٥٧٠ | ٦٤٢١ | ٧,٠ | ١,٢ | ١,٢ |
| المرافق العامة | ١٠٧٠ | ١٧٠٣ | ٩,٧ | ٠,٣ | ٠,٣ |
| التأمينات الاجتماعية | ١٩١ | ٢٧٠ | ٧,٢ | ٠,٠ | ٠,١ |
| الخدمات الحكومية | ٢٦٠٥٠ | ٣١٨٨٢ | ٤,١ | ٦,٥ | ٥,٧ |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | ٢٧٠٠٩ | ٣١٤٨٨ | ٣,١ | ٦,٨ | ٥,٦ |
| مجموع الخدمات الاجتماعية | ٥٨٨٩٠ | ٧١٧٦٤ | ٤,٠ | ١٤,٨ | ١٢,٩ |
| الإجمالى العام | ٣٩٩٠٠٢ | ٥٥٨٠٨٠ | ٦,٩ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

**الناتج المحلى:**

يرتكز زيادة الإنتاج المحلى على النحو المتقدم على تطوير الإدارة فى الإنتاج وتزايد كفاءته للوصول إلى نوعية من الإنتاج على مستوى عال من الجودة والكفاءة تسمح بمواجهة المنافسة ، سواء فى الداخل أو الخارج . وكذلك الاهتمام بزيادة الإنتاجية لكل من عنصرى العمل والمستلزمات، بالإضافة إلى ترشيد الفاقد فى العمليات الإنتاجية والتسويقية على السواء، من أجل تحقيق التنمية التى تدفع مسار الاقتصاد القومى وتعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة وتوسيع دائرة التكافل الاجتماعى.

ونتيجة لما تقدره الخطة الخمسية من استخدام وسائل المعرفة الإنتاجية الحديثة وزيادة كمية الإنتاج ومستوى الجودة ، فإن الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ يقدر إن يصل إلى نحو ٣٣٥ مليار جنيه بمعدل سنوى متوسط يبلغ نحو ٦,٩٪ بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى عام ١٩٩٧/٩٦.

ويوضح الجدول رقم (٣-١٧) الناتج المحلى الإجمالى المقدر لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ حسب القطاعات الاقتصادية مقارناً بالمتوقع لعام ١٩٩٧/٩٦.

وإذا كانت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ **خطة الإنطلاق الإنتاجى** فهى تقدر أن يتحقق نحو ٥٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى من مجموعة القطاعات السلعية بقيمة قدرها ١٦٨,٨ مليار جنيه بزيادة تبلغ نحو ٥٠,٣ مليار جنيه عن ناتجها المتوقع فى عام ١٩٩٧/٩٦، ويتبع تلك المجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية بما يعادل ٣٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، حيث يقدر الناتج المقدر من تلك المجموعة بنحو ١١١,١ مليار جنيه ، مقابل نحو ٧٧,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ وبمتوسط معدل نمو قدره ٧,٥٪ ، فى حين يبلغ ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٥٥ مليار جنيه بما يمثل نحو ١٦,٤٪ من إجمالى الناتج المحلى وبمعدل نمو يبلغ فى المتوسط نحو ٤,٨٪.

## جدول (٣-١٧)
## الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢
## مقارناً بالمتوقع عام ٩٦/١٩٩٧ حسب القطاعات الاقتصادية

القيمة بالمليون جنيه وبأسعار عام ٩٦/١٩٩٧

| القطاعات | المتوقع لعام ٩٦/١٩٩٧ | المقدر لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ | النمو السنوى ٪ | الهيكل ٪ ٩٦/١٩٩٧ | الهيكل ٪ ٢٠٠١/٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٤٢٣٢٥ | ٥٢٠٢١ | ٤,٢ | ١٧,٧ | ١٥,٥ |
| الصناعة | ٤٣٣٨٣ | ٧٢٤٤٧ | ١٠,٨ | ١٨,١ | ٢١,٦ |
| البترول | ١٥٨٥٤ | ١٦٧١٣ | ١,١ | ٦,٦ | ٥,٠ |
| الكهرباء | ٤٢٢٠ | ٦١٥٨ | ٧,٩ | ١,٨ | ١,٩ |
| التشييد | ١٢٧٥٠ | ٢١٥٠٧ | ١١,٠ | ٥,٣ | ٦,٤ |
| مجموع الإنتاج السلعى | ١١٨٥٣٢ | ١٦٨٨٤٦ | ٧,٣ | ٤٩,٥ | ٥٠,٤ |
| النقل والاتصالات | ١٦٢٠٠ | ٢٤٢١٤ | ٨,٤ | ٦,٨ | ٧,٢ |
| قناة السويس | ٦٤٩٥ | ٦٦٩١ | ٠,٦ | ٢,٧ | ٢,٠ |
| التجارة | ٤١٤٤٥ | ٥٩١٤٢ | ٧,٤ | ١٧,٣ | ١٧,٧ |
| المال | ٩٤٠٠ | ١٣٧٦١ | ٧,٩ | ٣,٩ | ٤,١ |
| التأمين | ١٨٢ | ٢٩٤ | ١٠,١ | ٠,١ | ٠,١ |
| المطاعم والفنادق | ٣٨٣٠ | ٧٠٤٠ | ١٢,٩ | ١,٦ | ٢,١ |
| مجموع الخدمات الإنتاجية | ٧٧٥٥٢ | ١١١١٤٢ | ٧,٥ | ٣٢,٤ | ٣٣,٢ |
| الملكية العقارية | ٤٣٧٥ | ٦٢٥٤ | ٧,٤ | ١,٨ | ١,٩ |
| المرافق العامة | ٩١٥ | ١٤٨٨ | ١٠,٢ | ٠,٤ | ٠,٤ |
| التأمينات الاجتماعية | ١٦٥ | ٢٣٥ | ٧,٣ | ٠,١ | ٠,١ |
| الخدمات الحكومية | ١٨٩٠٠ | ٢٣٦٦٧ | ٤,٦ | ٧,٩ | ٧,٠ |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | ١٩٠٦١ | ٢٣٣٦٨ | ٤,٢ | ٧,٩ | ٧,٠ |
| مجموع الخدمات الاجتماعية | ٤٣٤١٦ | ٥٥٠١٢ | ٤,٨ | ١٨,١ | ١٦,٤ |
| الإجمالى العام | ٢٣٩٥٠٠ | ٣٣٥٠٠٠ | ٦,٩ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

ومع تزايد حجم قطاع الأعمال وانطلاق القطاع الخاص فى مختلف نواحى الأنشطة الاقتصادية ، تقدر الخطة أن يبلغ ناتجه فى نهايتها ما يقرب من ٩٠٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى.

ولما كانت الخطة تركز على زيادة الإنتاج السلعى والارتفاع بجودته والتوسع فى حجم الصادرات السلعية ، لذلك تقدر الخطة أن يرتفع الناتج من قطاع الزراعة بمتوسط معدل نمو قدره ٢,٤٪ ، ومن قطاع الصناعة والتعدين بمعدل متوسط ٨,١٠٪ ليشكلا معاً ما يعادل ٧,٧٣٪ من الناتج المتولد عن مجموعة القطاعات السلعية وما يمثل نحو ١,٣٧٪ من إجمالى الناتج المحلى. وهذا الارتفاع فى معدلات نمو الناتج من هذين القطاعين إنما يعزره ما حققه قطاع الزراعة من معدلات غير مسبوقة فى إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل الاستراتيجية ، فضلاً عن المساحات المستصلحة الجديدة التى تدخل مرحلة الإنتاج بالإضافة إلى تدفق رأس المال الخاص فى المشروعات الصناعية خاصة تلك المشروعات ذات الجاذبية مثل صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الهندسية والمعدنية والغذائية والكيماوية والصناعات الصغيرة وغيرها . ويمثل نصيب قطاع الأعمال الخاص من ناتج المجموعة السلعية نحو ٩٢٪ من جملة الناتج المستهدف منها مقابل ٧٢٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦، كما يمثل ناتج قطاع الزراعة نحو ١٠٠٪ مقابل ٩٨,٢٪ فى متوقع عام ١٩٩٧/٩٦، ٩٢٪ من ناتج قطاع الصناعة والتعدين مقابل ٧٣٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦.

ويحقق قطاع النقل والمواصلات زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى قدره ٨ مليار جنيه حيث يزيد من نحو ١٦,٢ مليار جنيه متوقع تحقيقها فى عام ٩٦/ ١٩٩٧ إلى نحو ٢٤,٢ مليار جنيه ، ويبلغ متوسط معدل النمو نحو ٨,٤٪، فى حين يبلغ متوسط معدل النمو فى قناة السويس نحو ٠,٦ ، حيث يرتفع الناتج فيها من ٦,٥ مليار جنيه إلى نحو ٦,٧ مليار جنيه فى نهاية الخطة ، وفى حين يحقق قطاع التجارة ما يزيد عن ٥٣٪ من ناتج هذه المجموعة ، إذ تقدر قيمة المستهدف بنحو ٥٩,١ مليار جنيه فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل ٤١,٤ مليار جنيه متوقعاً لها فى عام ١٩٩٧/٩٦ وبمتوسط معدل نمو قدره ٧,٤٪.

وتحقق قطاعات الخدمات الاجتماعية فى جملتها ناتجاً يقدر بنحو ٥٥,٠

مليار جنيه فى نهاية الخطة الخمسية مقابل ٤٣,٤ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٤,٨٪ ، ومنه نحو ٨٥,٥٪ من قطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الشخصية ، حيث يقدر متوسط معدل النمو السنوى للقطاع الأول بنحو ٤,٦٪ ، والثانى ٤,٢٪.

**٢-٢ : الاستهلاك النهائى:**

تقدر الخطة الخمسية ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ أن يرتفع الإنفاق على الاستهلاك النهائى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٢٦٩,٨ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٥٤,٣ مليار جنيه عن مستواه المتوقع فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وبمعدل نمو متوسط يقدر بنحو ٤,٦٪ سنوياً، بحيث ينمو الإنفاق العائلى بمعدل يقدر بنحو ٤,٧٪ ليرتفع قيمته بنحو ٤٨,٦ مليار جنيه خلال الخمس سنوات، وينمو الإنفاق الحكومى بمعدل سنوى يقدر بنحو ٤,٠٪ ، وذلك على النحو الموضح بجدول (٤-١٧).

**جدول رقم (٤-١٧)**
**تقديرات الإنفاق على الاستهلاك النهائى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١**
**مقارناً بالمتوقع عام ١٩٩٧/٩٦**

**(القيمة بالمليار جنيه وبأسعار ١٩٩٧/٩٦)**

| البيــــــــان | ١٩٩٧/٩٦ | | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة | وزن نسبى ٪ | قيمة | معدل نمو ٪ | وزن نسبى ٪ |
| الإنفاق العائلى | ١٨٩,٤ | ٨٧,٩ | ٢٣٨,٠ | ٤,٧ | ٨٨,٢ |
| الإنفاق الحكومى | ٢٦,١ | ١٢,١ | ٣١,٨ | ٤,٠ | ١١,٨ |
| جملة الاستهلاك النهائى | ٢١٥,٥ | ١٠٠,٠ | ٢٦٩,٨ | ٤,٦ | ١٠٠,٠ |

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن معدل نمو الإنفاق الحكومى يقترب نسبياً من معدل نمو الإنفاق العائلى، وعلى ذلك تستهدف الخطة ترشيد الإنفاق الحكومى مع الارتفاع بمستوى الجودة للخدمة المقدمة للمواطنين وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاهتمام بالصيانة للأصول القومية المملوكة للدولة .

**٢-٢-١ : الاستهلاك العائلى:**

تقدر الخطة الخمسية الإنفاق العائلى على الاستهلاك أن يرتفع قيمته من نحو ١٨٩,٤ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ إلى نحو ٢٣٨,٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بزيادة قدرها ٤٨,٦ مليار جنيه وبمعدل نمو سنوى يقدر فى المتوسط بنحو ٤,٧٪ ، من هذه الزيادة نحو ٣٣,٧ مليار جنيه للإنفاق على السلع بمعدل نمو ٤,٣٪ سنوياً، ونحو ١٤,٩ مليار جنيه للإنفاق على الخدمات ويقدر معدل نموه السنوى بنحو ٥,٨٪.

ويتخذ الوزن النسبى للإنفاق السلعى اتجاهاً نزولياً خلال السنوات الخمس القادمة ليصل إلى نحو ٧٤,٥٪ من جملة الإنفاق العائلى على الاستهلاك بشقيه السلعى والخدمى مقابل نحو ٧٥,٨٪ متوقعة له فى سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٦، وذلك تمشياً مع ما تستهدفه الخطة من إحداث تغيير فى نمط الاستهلاك نحو زيادة الإنفاق على الخدمات تحقيقاً لقدر أكبر من رفاهية المستهلك. ويوضح جدول (٥-١٧) التطور المستهدف فى الإنفاق على الاستهلاك العائلى.

**جدول رقم (٥-١٧)**

**تقديرات الإنفاق على الاستهلاك العائلى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١**

**مقارناً بالمتوقع عام ١٩٩٧/٩٦ موزعاً بين الإنفاق السلعى والخدمى**

**(القيمة بالمليار جنيه وبأسعار ١٩٩٧/٩٦)**

| البيـــــان | ١٩٩٧/٩٦ | | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة | وزن نسبى ٪ | قيمة | معدل نمو ٪ | وزن نسبى ٪ |
| الإنفاق على السلع | ١٤٣,٦ | ٧٥,٨ | ١٧٧,٣ | ٤,٣ | ٧٤,٥ |
| الإنفاق على الخدمات | ٤٥,٨ | ٢٤,٢ | ٦٠,٧ | ٥,٨ | ٢٥,٥ |
| جملة الإنفاق العائلى | ١٨٩,٤ | ١٠٠,٠ | ٢٣٨,٠ | ٤,٧ | ١٠٠,٠ |

**٢-٢-٢ :الاستهلاك الحكومى:**

يقدر للاستهلاك الحكومى أن يبلغ قيمته فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ٣١,٨ مليار جنيه بمعدل نمو سنوى يبلغ فى المتوسط نحو ٤,٠٪ عن مستواه فى سنة الأساس والذى يقدر بنحو ٢٦,١ مليار جنيه.

**٢-٣ :الاستخدامات الاستثمارية:**

تهدف استراتيجية التنمية الارتفاع بمعدلات النمو إلى نحو ٦,٩٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/٢٠٠٢) ، ومن شأن تحقيق هذا المعدل ترتيب زيادة منتظمة ومستمرة فى رأس المال القومى وكفاءة استخدامه ، وذلك بتعظيم تدفق الاستثمار إلى القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وإحداث ارتفاع متدرج فى وزنه النسبى إلى الناتج المحلى الإجمالى وإجراء وتنسيق وتوازن بينه وبين زيادة الإنفاق الاستهلاكى بما يضمن الارتفاع بمستوى المعيشة وإشعار المواطنين بثمار التنمية أولاً بأول لذلك فثمة سمات للاستثمار فى الخطة الخمسية الرابعة يرد أهمها فيما يلى:

الدور المحورى لاستثمارات قطاع الأعمال الخاص وخاصة فى مشروعات الإنتاج السلعى والإنتاج الخدمى، بحيث ترتفع مساهمته إلى ما يشكل نحو ٧٠٪ من إجمالى الاستثمارات فى الخطة الخمسية ، ويعتمد ذلك على خمس ركائز رئيسية هى:

- توفير أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار.
- الاستمرار فى تطوير مناخ اقتصادى قائم على استقرار السياسات الاقتصادية وكفاءة المؤسسات والتشريعات والحرص على التطوير المستمر الذى يوائم بل ويسبق الاحتياجات والتى يمكنها من انطلاق المتغيرات الاقتصادية الرئيسية إلى آفاق جديدة .
- السير قدماً فى تنفيذ برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية للإطمئنان إلى تطوير الإدارة والارتفاع بكفاءتها والتخلص من الإهدار الفنى والمالى وتطوير

التقنية فى الصناعات القائمة ، وزيادة طاقاتها الإنتاجية وفقاً لمواصفات الجودة العالمية بما يسمح لها بالتصدى للمنافسة بالأسواق الدولية والمحلية .

- إن المشروعات العملاقة الكبيرة التى تسود الاتجاهات الاستثمارية فى الخطة ينبغى معها التركيز على مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونشرها بين المحافظات باعتبارها صناعات مغذية للصناعات الكبيرة وأساس لترسيخ قاعدة الإنتاج الصناعى والذى تعتمد عليه التنمية خلال المرحلة القادمة فى الارتفاع بمعدل النمو إلى المعدلات المستهدفة وتوفير أكبر قدر من فرص العمل ويعتبر بمثابة القوى المعظمة للتوظيف والتى تعوض استخدامات التكنولوجيا المتطورة اللازمة لبعض المشروعات الكبيرة واحتياجات التصدير وتعطى إمكانية التفوق العددى للتوظيف فى المشروعات الصناعية التى تتبنى أيضاً تكنولوجيا جديدة ولكن تعتمد على الحجم الصناعى الصغير والمتوسط.
- فتح المجال أمام قطاع الأعمال الخاص للاستثمار فى مجال البنية الآساسية ، مثل محطات توليد الكهرباء، وإنشاء الطرق وتشغيلها والمطارات والموانى ، وإقامة محطات مياه وتشغيلها من خلال متعددة ، وغير ذلك من الأنشطة المعنية بهذا المجال.

٢- الانفتاح على العالم الخارجي، للاستفادة من القدرات الفنية والعلمية والاقتصادية والتمويلية المتاحة لديه ، وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تمثل إحدى الآليات الهامة لتمويل التنمية والتى تخفض من الحاجة إلى القروض الخارجية بما يمكن من عدم زيادة الدين الخارجي، كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر يساهم فى نقل تكنولوجيا ومعارف فنية متقدمة ونظم إدارة حديثة متطورة .

٣- الاستثمار فى خطوط إنتاجية وخدمية مخصصة للتصدير، وبالتالى قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية بعد أن ثبت أن سياسة الإحلال محل الواردات، بالإضافة إلى عدم إمكانها توفير القدر الأكبر من الاحتياجات فهى تسهم فى عدم الوصول بالإنتاج المحلى إلى مستوى المنافسة القادرة

على مواجهة الإنتاج الخارجى، وكذلك عدم إمكانية التحكم فى التكلفة وتحديد السعر التنافسى مع السلع والخدمات الأجنبية ، ومن ثم فإن تحقيق إمكانية المنافسة فى السوق المحلى والخارجى، وكذلك الارتفاع بمعدل النمو يعينان على التحول نحو اقتصاد تصديرى، كما أن مصر ستواجه فى سنة ٢٠٠٥ التطبيق الكامل لإتفاقية الجات ، وبالتالى فلابد أن يصبح الاقتصاد المصرى قادراً على المنافسة ، كذلك فإن بلوغ الاتجاه النزولى لعجز الميزان التجارى لايتأتى إلا بتعظيم التصدير السلعى فى مجالاته التقليدية وغير التقليدية ، ومن ثم تكثيف الاستثمار فيه.

٤- الترويج لمشاريع نوعية متميزة فى صناعات متطورة بحيث تكون مراكز أو منارات فى إنتاج معين وخاصة مع توافر البنية الأساسية والاستثمار المالية والموارد البشرية والطموحات التنموية . ويرد فى هذا المجال البدء بإقامة نواة لصرح الصناعات المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات المندمجة فى ثورة الاتصالات من خلال الحاسبات الآلية وأنظمة التشغيل وأنظمة الاتصال.

ويستند هذا التصور إلى جعل التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات بمثابة نشاط رائد يحرك ويدفع الأنشطة الأخرى نحو التطور والتنمية.

٥- يمثل الاستثمار فى البشر نقطة أساسية فى أى مقترحات لإحداث نهضة حقيقية ، وتجارب التنمية الناجحة أكدت بما لايدع مجالاً للشك الصلة الوثيقة بين الاستثمار فى كل من التعليم والصحة ، وتحقيق معدلات عالية للتنمية ، أن العالم لم يعد يقيس الغنى والفقر بمعيار المال وحدة ، وإنما يرد هذا التقسيم أيضاً لمعيار المعرفة الغزيرة الشاملة والحديثة أو أحد عناصرها، أو فقدانها ومع استمرار الحكومة فى أداء دورها الرئيسى فى تدعيم الاستثمارات فى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومرافق وخدمات أخرى وزيادة الموجه إليها، فإن التقدم فى مجالات التنمية البشرية يحتاج أيضاً مشاركة استثمارات القطاع الخاص فى أنشطتها المختلفة الاجتماعية وخاصة فى مجال التعليم والصحة.

٦-الخروج بالعمران من حيز الوادى الضيق إلى الصحراء الشاسعة فى شرق الوادى وغربه وشبه جزيرة سيناء وشواطئ مصر على البحرين الأبيض والأحمر، ومن ثم فإن التوسع فى خريطة الاستثمار على امتداد رقعة مصر يعتبر على رأس السمات المميزة للحركة الاستثمارية فى الخطة الخمسية (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢) وما بعدها، كما أن التوزيع العادل للاستثمارات بين المحافظات واستمرار الاهتمام الخاص بمحافظات جنوب مصر وسيناء ضرورة حتمية لتحسين نوعية الحياة ومستوى معيشة الفرد فى الخدمات والمرافق والبيئة.

٧-يتم التركيز فى الخطة الخمسية على سرعة الانتهاء من استكمال المشروعات القومية ، ويذهب الاهتمام الأول إلى مشروعات الإحلال والتجديد، وإعادة التأهيل للمشروعات القائمة للمحافظة على الطاقة وتطويرها، والاستكمال لإنجاز المشروعات التى بدئ تنفيذها فى الخطط السابقة .

وتقدر الخطة الخمسية الرابعة تنفيذ استثمارات على مدى سنواتها تبلغ نحو ٤٠٠ مليار جنيه منها نحو ١٧,١ مليار جنيه تمثل استثمارات الجهاز الإدارى للدولة والحكم المحلى والهيئات الخدمية ، ونحو ٣١,٤ مليار جنيه لاستثمارات الهيئات الاقتصادية ، ونحو ١٣,٧ مليار جنيه للقطاع العام ونحو ٢٨٣,٨ مليار جنيه لقطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى.

ويوضح جدول (٦-١٧) الاستخدامات الاستثمارية المقدر تنفيذها بالخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية موزعة طبقاً للقطاعات الاقتصادية وحسب الموازنات. كما يوضح الجدول رقم (٧-١٧) الاستخدامات الاستثمارية موزعة علي مصادر التمويل.

## جدول رقم (٦-١٧)

## الاستخدامات الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية للخطة الخمسية (٢٠٠٢/٩٧)

(مليون جنيه)

| القطاعات الاقتصادية | جملة القطاع الحكومى | الهيئات الاقتصادية | جملة | قطاع الأعمال: غير معامل بالقانون ٢٠٣ | قطاع الأعمال: قطاع الأعمال العام | قطاع الأعمال: قطاع الأعمال الخاص والتعاونى | الإجمالى | الهيكل النسبى ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى | ١٩٥٥,٥ | ١٨٩ | ٢١٤٤,٥ | ٧ | ٢٥٠ | ٢٨٤٥٤,٩ | ٣٠٨٥٦,٤ | ٧,٧ |
| قطاع الرى والصرف | ١٣٠٥٨,١ | ١٧٥٠,٥ | ١٤٨٠٨,٦ | ٠ | ٢٠٠ | ٠ | ١٥٠٠٨,٦ | ٣,٨ |
| قطاع الصناعة | ٢٢٣٣,٦ | ١١٥٤,٦ | ٣٣٨٨,٢ | ١٩١٩,٦ | ٢٨٠٠ | ٨٣٩٦٩,٧ | ٩٢٠٧٧,٥ | ٢٣,٠ |
| قطاع البترول | ٠ | ٤٢٧ | ٤٢٧ | ٥٢١٧ | ٠ | ٢٥١٠٧,٢ | ٣٠٧٥١,٢ | ٧,٧ |
| قطاع الكهرباء | ٢٦١٤,٩ | ٨٧٦٤,١ | ١١٣٧٩ | ٠ | ٢٦٠ | ١٧٠١٧,١ | ٢٨٦٥٦,١ | ٧,٢ |
| قطاع جهاز المقاولات | ٢٨٩,٦ | ٠ | ٢٨٩,٦ | ٥٠٠ | ٢٦٠ | ٥٨٥٨,٤ | ٦٩٠٨ | ١,٧ |
| جملة القطاعات السلعية | ٢٠١٥١,٧ | ١٢٢٨٥,٢ | ٣٢٤٣٦,٩ | ٧٦٤٣,٦ | ٣٧٧٠ | ١٦٠٤٠٧,٣ | ٢٠٤٢٥٧,٨ | ٥١,١ |
| النقل والاتصال والتخزين | ٨٨٧٦,٧ | ١١٤٥٤ | ٢٠٣٣٠,٧ | ٢٨٨٥ | ٣٠٠ | ١٩٥٢٧,٨ | ٤٣٠٤٣,٥ | ١٠,٧ |
| قناة السويس | ٠ | ١١٠٠ | ١١٠٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١١٠٠ | ٠,٣ |
| التجارة | ٧٩,٤ | ٤٦,٥ | ١٢٥,٩ | ١٢٠٥ | ١٠٠ | ٧٢٥٣,٢ | ٨٦٨٤,١ | ٢,٢ |
| المال والتامين | ١١ | ٤٠,٥ | ٥١,٥ | ١٤٦٩,٢ | ٠ | ١٣٩,٦ | ١٦٦٠,٣ | ٠,٤ |
| السياحة | ٦٢٠,٩ | ١٣٨ | ٧٥٨,٩ | ٠ | ١١٠ | ٣١١٠٥ | ٣١٩٧٣,٩ | ٨,٠ |
| جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية | ٩٥٨٨ | ١٢٧٧٩ | ٢٢٣٦٧ | ٥٥٥٩,٢ | ٥١٠ | ٥٨٠٢٥,٦ | ٨٦٤٦١,٨ | ٢١,٦ |
| الإسكان | ٣٥٣ | ٥٠٠ | ٨٥٣ | ٠ | ٤٥٠ | ٥٥٥١٤,٩ | ٥٦٨١٧,٩ | ١٤,٢ |
| المرافق | ١٣٩٨٦,٥ | ٣٩٦٥,٩ | ١٧٩٥٢,٤ | ٣٠٠ | ٠ | ٠ | ١٨٢٥٢,٤ | ٤,٦ |
| خدمات التنمية البشرية والاجتماعية: | | | | | | | | |
| خدمات التعليم | ١٢٢٧٤,١ | ٣١٦,٩ | ١٢٥٩١ | ٠ | ٠ | ٢٢٤٠ | ١٤٨٣١ | ٣,٧ |
| الخدمات الصحية | ٥٧٤٤,٩ | ٧٦٧,٢ | ٦٥١٢,١ | ٠ | ٣٠ | ٢٢٢٣,٥ | ٨٧٦٥,٦ | ٢,٢ |
| خدمات أخرى | ٨٩٩٩,١ | ٨٠٨,٥ | ٩٨٠٧,٦ | ٢٠٣ | ٥٠ | ٥٥٢,٩ | ١٠٦١٣,٥ | ٢,٦ |
| جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية | ٤١٣٥٧,٦ | ٦٣٥٨,٥ | ٤٧٧١٦,١ | ٥٠٣ | ٥٣٠ | ٦٠٥٣١,٣ | ١٠٩٢٨٠,٤ | ٢٧,٣ |
| إجمالى | ٧١٠٩٧,٣ | ٣١٤٢٢,٧ | ١٠٢٥٢٠ | ١٣٧٠٥,٨ | ٤٨١٠ | ٢٧٨٩٦٤,٢ | ٤٠٠٠٠٠ | ١٠٠,٠ |

**جدول رقم (٧-١٧)**

**الاستخدامات الاستثمارية موزعة على مصادر التمويل للخطة الخمسية (٩٧/٢٠٠٢)**

(مليار جنيه)

| مصادر التمويل | جملة القطاع الحكومى | الهيئات الاقتصادية | جملة | قطاع الأعمال | | | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | قطاع الأعمال العام | قطاع الأعمال الخاص والتعاونى | جملة قطاع الأعمال | |
| تمويل ذاتى | ٢,٨ | ٨,٤ | ١١,٢ | ١٦,٧ | ٢٦٩,٥ | ٢٨٦,٢ | ٢٩٧,٤ |
| منح ومعونات محلية | ٠,٦ | ٠,١ | ٠,٧ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠,٧ |
| منح ومعونات خارجية | ٣,٦ | ٢ | ٥,٦ | ٠ | ٢,٥ | ٢,٥ | ٨,١ |
| بنك الاستثمار المحلى | ٥٢,٩ | ١٤,٤ | ٦٧,٣ | ٠,٤ | ٠ | ٠,٤ | ٦٧,٧ |
| بنك الاستثمار الأجنبى | ٥,٦ | ٢,١ | ٧,٧ | ٠,١ | ٠ | ٠,١ | ٧,٨ |
| مصادر تمويل أخرى محلية | ٠,٢ | ٠,٨ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ١,٠ |
| مصادر تمويل أخرى خارجية | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| قروض خارجية | ٤,٧ | ٢,٦ | ٧,٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٧,٣ |
| تسهيلات محلية | ٠,٥ | ٠,٨ | ١,٣ | ٠,٢ | ٥ | ٥,٢ | ٦,٥ |
| تسهيلات خارجية | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٤ | ١,١ | ٢ | ٣,١ | ٣,٥ |
| جملة المصادر المحلية | ٦٢,٦ | ٢٦,٦ | ٨٩,٢ | ١٧,٤ | ٢٧٤,٥ | ٢٩١,٩ | ٣٨١,١ |
| جملة المصادر الخارجية | ٨,٥ | ٤,٨ | ١٣,٣ | ١,١ | ٤,٥ | ٥,٦ | ١٨,٩ |
| جملة مصادر التمويل | ٧١,١ | ٣١,٤ | ١٠٢,٥ | ١٨,٥ | ٢٧٩ | ٢٩٧,٥ | ٤٠٠ |

**٢-٤: قوة العمل:**

من المتوقع أن تبلغ قوة العمل ١٧٣٥٨ ألف نسمة فى عام ٩٦/١٩٩٧ منها ١٤٨٢٧,٨ ألف من الذكور ، و٢٥٣٠,٢ ألف من الإناث ، وبذلك تبلغ الأهمية النسبية للإناث فى قوة العمل ١٤,٦٪.

ومن المتوقع أن تتطور قوة العمل إلى حوالى ١٩٧٥٧,٣ ألف نسمة منها ١٦٥٣٩,٧ ألف نسمة من الذكور و٣٢١٧,٦ ألف نسمة من الإناث فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، وبذلك تزيد الأهمية النسبية للإناث فى قوة العمل إلى نحو ١٦,٣٪ فى نهاية الخطة الخمسية الربعة .

ويبلغ متوسط معدل النمو السنوى لقوة العمل نحو ٢,٦٢٪ ، ويبلغ متوسط معدل النمو السنوى للذكور نحو ٢,٢٪ ، والإناث نحو ٤,٩٢٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة . بما يشير إلى استمرار التحسن فى التركيب النوعى لقوة العمل.

ومن المستهدف أن ترتفع نسبة قوة العمل إلى عدد السكان من ٢٩,٠٥٪ عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ٣٠,٢٩٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، وأن ينخفض عبء الإعالة الاقتصادى من ٢٤٤,٣٪ إلى ٢٣٠,١٪ خلال ذات المدة، ويتجه هذا العبء نحو الانخفاض نتيجة المجهودات التى بذلت وتبذل لمواجهة الزيادة السكانية ، حيث ينخفض مستوى الخصوبة ويتحسن التركيب العمرى للسكان ويزداد مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى.

وبالنسبة للتركيب العمرى لقوة العمل يتوقع أن يتركز نحو ٥٩,٧٥٪ من قوة العمل الذكور و٧٧,٨٦٪ من قوة العمل الإناث فى المدى العمرى (٢٠-٤٠ سنة) عام ١٩٩٧/٩٦ وأن يتركز نحو ٥٩,٥٢٪ من قوة العمل الذكور و٧٧,٩٣٪ من قوة العمل الإناث فى هذا المدى العمرى فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة .

## جدول رقم (٨-١٧)
## قوة العمل حسب فئات السن والنوع ٩٦/١٩٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢

(العدد بالألف)

| فئات السن | ٩٦/١٩٩٧ | | | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| ١٥- | ٩٨٥,٩ | ٢١٨,٩ | ١٢٠٤,٨ | ٩٨٦,٣ | ٢٧١,٣ | ١٢٥٧,٦ |
| ٢٠- | ٢٤٧٤,١ | ٧٢٣,٠ | ٣١٩٧,١ | ٢٧٠٩,٦ | ٩٠١,٧ | ٣٦١١,٣ |
| ٢٥- | ٢٤٢٠,٧ | ٥٥٠,٩ | ٢٩٧١,٦ | ٢٦٣٤,٨ | ٦٨٨,٩ | ٣٣٢٣,٧ |
| ٣٠- | ٢١٣٠,٣ | ٤٤٢,٣ | ٢٥٧٢,٦ | ٢٤١٠,٥ | ٥٨٠,٧ | ٢٩٩١,٢ |
| ٣٥- | ١٨٣٤,٧ | ٢٥٣,٨ | ٢٠٨٨,٥ | ٢٠٨٨,٨ | ٣٣٦,٣ | ٢٤٢٥,١ |
| ٤٠- | ١٥٢٣,٩ | ١٦٦,٥ | ١٦٩٠,٤ | ١٧٤٨,٩ | ٢٢٢,٨ | ١٩٧١,٧ |
| ٤٥- | ١٢٨٢,١ | ٩٩,٤ | ١٣٨١,٥ | ١٤٦٩,٦ | ١٢٧,٤ | ١٥٩٧,٠ |
| ٥٠- | ١٠٤٢,٧ | ٤٥,٥ | ١٠٨٨,٢ | ١١٩٨,٧ | ٥٥,٤ | ١٢٥٤,١ |
| ٥٥- | ٧٣٨,٤ | ٢٤,٩ | ٧٦٣,٣ | ٨٧٦,٩ | ٢٨,٢ | ٩٠٥,١ |
| ٦٠-٦٤ | ٣٩٥,٠ | ٥,٠ | ٤٠٠,٠ | ٤١٥,٦ | ٤,٩ | ٤٢٠,٥ |
| جملة | ١٤٨٢٧,٨ | ٢٥٣٠,٢ | ١٧٣٥٨,٠ | ١٦٥٣٩,٧ | ٣٢١٧,٦ | ١٩٧٥٧,٣ |

### ٢-٤-١ : المشتغلون:

من المتوقع أن يصبح عدد المشتغلين عام ٩٦/١٩٩٧ نحو ١٥٨٢٥ ألف مشتغل تستهدف الخطة الخمسية أن يرتفع هذا العدد بنحو ٢٩٦١ ألف مشتغل خلال سنواتها ليصبح جملة عدد المشتغلين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ١٨٧٨٦ ألف مشتغل.

وتحتل جملة القطاعات السلعية المرتبة الأولى، فمن المستهدف أن يصل عدد المشتغلين بهذه المجموعة فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٩٨٧٦ ألف مشتغل وبزيادة فى عددهم تقدر بنحو ١٧٨٨ ألف مشتغل يمثلون نحو ٦٠,٤٪ من إجمالى الزيادة فى عدد المشتغلين من هذه الزيادة نحو ١٣٠٥ ألف مشتغل فى قطاعى الزراعة والصناعة تمثل نحو ٧٣٪ من جملتها ، ٤٥٥ ألف مشتغل فى

قطاع التشييد والبناء ، ثم تأتى قطاعات الخدمات الاجتماعية فى المرتبة الثانية، حيث يصل عدد المشتغلين فيها فى نهاية الخطة الخمسية إلى نحو ٥٧٧٧ ألف مشتغل بزيادة يقدر عددها بنحو ٥٦٨ ألف مشتغل يمثلون نحو ١٩,٢٪ من جملة الزيادة فى عدد المشتغلين وتستوعب قطاعات الخدمات الحكومية والتأمينات والخدمات الشخصية نحو ٩٦,١٪ من مجموع هذه الزيادة. أما مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية فمن المستهدف أن يصل عدد المشتغلين فيها عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى حوالى ٣١٣٣ ألف مشتغل بزيادة تقدر بنحو ٦٠٥ ألف مشتغل يستوعب قطاع التجارة والمال والتأمين من هذه الزيادة نحو ٣٥٧ ألف مشتغل يمثلون نحو ٥٩٪ من جملتها ، وذلك على النحو الذى يتضح من جدول (٩-١٧).

**جدول رقم (٩-١٧)**

**تقديرات عدد المشتغلين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ مقارناً بعام ٩٦/١٩٩٧**

**(ألف مشتغل)**

| القطاعات الاقتصادية | ٩٦/١٩٩٧ | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | الزيادة خلال الخطة الخمسية |
|---|---|---|---|
| الزراعة | ٤٧٤٧ | ٥١٥١ | ٤٠٤ |
| الصناعة والتعدين | ٢٠٣٨ | ٢٩٣٩ | ٩٠١ |
| البترول | ٤٣ | ٥١ | ٨ |
| الكهرباء | ١٢٠ | ١٤٠ | ٢٠ |
| التشييد والبناء | ١١٤٠ | ١٥٩٥ | ٤٥٥ |
| جملة القطاعات السلعية | ٨٠٨٨ | ٩٨٧٦ | ١٧٨٨ |
| النقل والمواصلات وقناة السويس | ٧٠٤ | ٨٥٤ | ١٥٠ |
| التجارة والمال والتأمين | ١٦٧٩ | ٢٠٣٦ | ٣٥٧ |
| السياحة والفنادق والمطاعم | ١٤٥ | ٢٤٣ | ٩٨ |
| جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية | ٢٥٢٨ | ٣١٣٣ | ٦٠٥ |
| ملكية عقارية | ٢١٩ | ٢٤١ | ٢٢ |
| خدمات اجتماعية وشخصية | ١٤١٣ | ١٦٨٤ | ٢٧١ |
| المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية | ٣٥٧٧ | ٣٨٥٢ | ٢٧٥ |
| جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية | ٥٢٠٩ | ٥٧٧٧ | ٥٦٨ |
| الإجمالى العام | ١٥٨٢٥ | ١٨٧٨٦ | ٢٩٦١ |

**٢-٤-٢ : مواجهة البطالة فى الخطة الخمسية الرابعة :**

إن المدخل الأساسى لعلاج مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء تدفق مستمر من القوة العاملة يرتكز على توفير فرص توظيف جديدة تمكن من استيعاب هذه التدفقات والحد أو القضاء على البطالة التى تكونت فى مراحل زمنية سابقة .

وقد تم تحقيق تحسن كبير فى مناخ الاستثمار عن طريق تحقيق طفرة كبيرة فى التيسيرات الاستثمارية ، حيث يتم التحرك فى مختلف الاتجاهات لإزالة الاختناقات ومعوقات الحركة وتعميق حوافز الاستثمار.

وتعطى الخطة الخمسية الرابعة أهمية خاصة لمعالجة البطالة عن طريق الربط بين احتياجات الأنشطة الاقتصادية من جهة وأجهزة التعليم والتدريب من جهة أخرى. كما أن تنظيم برنامج قومى متكامل لمحو الأمية باستخدام فائض خريجى الجامعات والتركيز على التعليم الأساسى والفنى يرفع من كفاءة ونوعية قوة العمل ويزيد الطلب عليها.

ويتم دعم الأبحاث والدراسات العلمية فى مجال العمل والاستخدام وتوفير البيانات والمعلومات التى تتيح لأصحاب الأعمال البيانات وتوفر لهم المعلومات لمعرفة خصائص ونوعيات العمالة المعروضة وتتيح للباحثين عن عمل (أو المسئولين عن توفيره) المعرفة بطبيعة ومكان فرص العمل المتاحة مما يزيد من إمكانيات تلاقى العرض والطلب وخفض حجم البطالة .

ويؤدى التركيز على تشجيع الصناعات إلى توسيع نطاق فرص العمل، ومن ناحية أخرى تشير الدراسات إلى أن الصناعات التصديرية تستخدم عادة تقنيات أكثر كثافة بالنسبة لعنصر العمل ، ومن ثم فإن الاهتمام بالصناعات كثيفة العمالة بجوار الصناعات كثيفة رأس المال يحد من أثر التكثيف الرأسمالى فى الصناعة ، ويجعل هذا القطاع يستوعب جانباً كبيراً من قوة العمل الجديدة .

وقد تم مسح إمكانيات التنمية فى مختلف المحافظات والأقاليم وترويج

الاستثمارات والمشروعات عليها بما يتلائم والميزة النسبية لكل منها مما يزيد من كفاءة الاستثمارات وكلا العاملين يؤثر على مشكلة البطالة تأثيراً إيجابياً.

ويتم تشجيع إقامة مشروعات صغيرة – صناعية وريفية وبيئية – لأصحاب المدخرات الصغيرة، والعمل على تجميعهم فى مجتمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات أو تعاونيات تتولى تقديم مختلف الخدمات، ويراعى فى إقامة هذه المجتمعات تكامل مشروعاتها مع بعضها البعض ومع المشروعات الكبيرة .

ويلعب التوسع فى استصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الجديدة دوراً هاماً فى توفير فرص العمل. ويساعد النجاح الذى يتحقق فى الحد من الزيادة السكانية – فى المدى الطويل – على تحقيق التوازن فى أسواق العمل.

**جدول رقم (١٠-١٧)**

**تقديرات قوة العمل – التوظف ومعدله والبطالة ونسبتها لقوة العمل لأعوام (٩٦/١٩٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢)**

(لأقرب ألف)

| السنة | قوة العمل | التوظف | | البطالة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد | ٪ | عدد | ٪ |
| ٩٦/١٩٩٧ | ١٧٣٥٨ | ١٥٨٢٥ | ٩١,٢ | ١٥٣٣ | ٨,٨ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ١٩٧٥٧ | ١٨٧٨٦ | ٩٥,١ | ٩٧١ | ٤,٩ |

وللحد من مشكلة البطالة وتحقيق التوظف الكامل يتم دراسة العرض والطلب على العمالة على مستوى المهن المختلفة ، وذلك بالقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة والخاصة بالطلب على العمالة والمعروض منها لتعديل الهياكل الخاصة بالعمالة بما يتواءم مع آليات أسواق العمل الداخلية والخارجية .

وتستهدف المشروعات القومية التى تم إعدادها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة

تسعى لجذب سكانى وتحقيق إعادة توزيع جغرافى لسكان محافظات الجمهورية وإتاحة فرص عمل جديدة على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب القدر الأكبر من العمالة فى المشروعات القومية الكبرى بالإضافة إلى مساهمات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية .

**٢-٥ : التعامل مع العالم الخارجى:**

تمثل استراتيجية التعامل مع العالم الخارجى خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠٠ مرحلة جديدة من المراحل المتعاقبة والمتواصلة للتنمية طويلة الأجل. ويأتى فى مقدمة أولوياتها تحقيق **الانطلاقة الإنتاجية** التى تحمل فى طياتها تعظيم التصدير السلعى، لتحسين أوضاع الميزان التجارى وتضييق الفجوة بين الصدرات والواردات السلعية، بعد أن تم فى مرحلة سابقة علاج أوضاع ميزان المدفوعات ، وتتحدد مسارات الحركة فى المرحلة المقبلة من خلال محورين أساسيين :

- **المحور الأول:** فى اتجاه التوسع فى الصادرات السلعية من خلال تسويق أفضل للإنتاج المصرى والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، فالتوسع فى الصادرات يعد من العناصر الجوهرية فى المرحلة القادمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهى القادرة على توفير قاعدة مستقرة من إيرادات العملة الأجنبية ، وهى القادرة على توفير فرص عمل جديدة ، وعلى إيجاد الطلب الفعال اللازم لتنشيط الاقتصاد المحلى ، وبذلك تؤدى الصادرات دورها كمحرك أساسى للتنمية، بالإضافة إلى أنها الوسيلة للاستفادة من توزيع المكاسب الناجمة عن الزيادة المتوقعة فى حجم التجارة الدولية من السلع والخدمات نتيجة اتفاقية الجات وتحرير التجارة .

- **المحور الثانى:** يقوم على توفير الاستيراد اللازم للاحتياجات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية بما يفوق قدرة الإنتاج المحلى المتزايد على مواجهته بغرض المحافظة على الدفع الاقتصادى لحركة الإنتاج ، وعلى توفير

احتياجات الاستهلاك ، ولكن لأن الإنتاج المحلى يتزايد بمعدلات تنمية مطردة ويحقق الاكتفاء الذاتى فى بعض أنشطته ، كما أنه يهدف إلى تحقيق الجودة والسعر المنافس فى السوق المحلى والخارجى، فإن مؤدى ذلك أن يظل معدل زيادة الواردات أقل من معدل تنمية الصادرات خلال الخطة.

وانطلاقاً من اهتمام الخطة بقضية التصدير ووعيها بأن التنمية لا تعنى فقط التوسع فى الإنتاج والمزيد من الاستثمارات، بل تعنى أيضاً وبنفس الأهمية الانطلاق إلى الأسواق الخارجية للارتفاع بطاقة الاقتصاد القومى على الاستيعاب، ومن ثم تحقيق المعدلات المنشودة لزيادة الإنتاج ، فالترويج والتسوق وفتح الأسواق مسألة هامة لتحقيق الدفعة التصديرية المرغوبة ، ومن ثم الانطلاقة الإنتاجية.

وهكذا تتجه الخطة فى المرحلة المقبلة إلى تعظيم الصادرات ودفعها بقوة فى الأسواق العالمية لتؤدى دورها كمحرك أساسى للنمو فى الاقتصاد المصرى، وفى ذات الوقت تقليل الاعتماد على الخارج ليس بتقييد الواردات فالسوق حرة ، وإنما بزيادة الإنتاج المحلى والتأكيد على مطابقته للمواصفات العالمية لتضييق فجوة العجز فى الميزان التجارى كخطوة رئيسية لتحقيق استقرار أوضاع ميزان المدفوعات. وإذا كانت الخطة تعمل على دفع النشاط التصديرى السلعى، فهى لاتغفل الاهتمام بتنمية الإيرادات من الخدمات، إذ أن السلع والخدمات تعتبر بنوداً تكاملية بالنسبة لمتحصلات النقد الأجنبى أو ميزان المدفوعات.

وتمتلك مصر إمكانات كبيرة لبناء قاعدة تصديرية من الخدمات المتنوعة ، وتأتى السياحة فى مقدمة الأولويات التى توليها الخطة اهتماماً خاصاً كصناعة كبرى ونشاط إنتاجى تتزايد أهميته سنة بعد أخرى، وأن ما تتمتع به مصر من ميزة نسبية كدولة ذات موقع ومناخ وبيئة وتراث وحضارة يمنحها وضعاً تنافسياً فريداً على خريطة العالم السياحية يهيئ لها القدرة على تحقيق معدلات عالية من

إيرادات النقد الأجنبى، لذلك تعمل الخطة على توفير المقومات اللازمة لتنفيذ برنامج للترويج والتنشيط السياحى للنهوض بها والانطلاق إلى معدلات نمو متزايدة تتناسب مع إمكانات مصر السياحية ، وفى نفس الوقت العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحى بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للسياحة المصرية ، وفى ضوء ذلك تتحدد الملامح الرئيسية للخطة فيما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجى على النحو التالى:

**٢-٥-١: الميزان التجارى:**

تستهدف الخطة الخمسية تحسين العجز فى الميزان التجارى الناتج عن الفرق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، وذلك بزيادة الصادرات من السلع الصناعية والزراعية ، وبصفة خاصة السلع غير التقليدية ذات القيمة المضافة الأكبر بمعدلات تعلو معدل الزيادة فى الواردات السلعية .

فالمستهدف أن تزيد الصادرات الصناعية والزراعية بمعدل ١٩٪ سنوياً فى المتوسط وأن ترتفع مساهمتها النسبية فى الإيرادات الجارية الإجمالية من ١٢,٢٪ متوقع عام ٩٦/١٩٩٧ إلى ٢١,٩٪ مقدر لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، بينما تزيد الواردات السلعية بنحو ٣,٦٪ سنوياً فى المتوسط، وأن تحافظ على وضعها النسبى إلى المدفوعات الجارية الإجمالية .

وتعد **الصادرات الصناعية** فى مقدمة الصادرات التى تستهدف الخطة التوسع فيها بمعدلات عالية بالعمل على تحسين المنتجات وإدخال التكنولوجيا الحديثة والسعى المتواصل وراء فرص التسويق وغيرها من الإجراءات التى ترفع من الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لتلك الصناعات.

وتستند الخطة فى ذلك إلى زيادة الصادرات من الصناعات الهندسية بمعدل ٢٥,١٪ سنوياً فى المتوسط. ويضطلع القطاع الخاص بالدور الرئيسى فى هذه الزيادة، حيث يتمتع بإمكانات طيبة للنمو فى تلك الصناعة بعد أن قطعت شوطاً

كبيراً فى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتطوير الجودة والمقدرة التنافسية . وزيادة الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بمعدل ١٨,٩٪ سنوياً فى المتوسط وبصفة خاصة صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية التى أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الجودة تتزايد سنة بعد أخرى. وكذلك الصناعات الغذائية بمعدل ١٩٪ سنوياً فى المتوسط. وأيضاً الصادرات من المنتجات الكيماوية بمعدل ١٧٪ سنوياً فى المتوسط. والصادرات من مواد البناء والحراريات بمعدل ٢٣,٢٪ سنوياً فى المتوسط، هذا إلى جانب معدلات عالية من صناعت الجلود والأثاثات الخشبية والتى تتمتع بسمعة عالية فى السوق العالمية.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعمل الخطة على تهيئة أفضل الظروف الممكنة للتوسع فى الإنتاج والاستثمار والتصدير وتشجيعها بمختلف الحوافز، وتوفير عوامل تنشيط التسويق والترويج والتمويل لخدمة الصادرات، واجتذاب الشركات المتخصصة للاستثمار والتصدير، والاهتمام بوسائل النقل المختلفة لخدمة المنتجات الصناعية المصدرة للخارج بما يكفل استمرارية وجودها بالأسواق، ومراعاة توافر البيانات والمعلومات بالأسلوب الذى تحتاجه الدولة المستوردة ، والاهتمام بالخدمات التصديرية المرتبطة بالشحن والتفريغ، والعمل على فتح الأسواق الإقليمية والعالمية أمام المنتجات المصرية على أساس المنافسة فى الجودة والسعر.

وفى مجال **الصادرات الزراعية** تستهدف الخطة زيادتها بمعدل ١٤,٩٪ سنوياً فى المتوسط، وتستند الخطة فى ذلك إلى زيادة معدل نمو الصادرات من السلع الزراعية ذات السمعة العالمية بجانب الاهتمام بالصادرات الزراعية من السلع غير التقليدية من خلال زيادة صادرات الخضر الطازجة والمجمدة بمعدل ١٦,٨٪ سنوياً فى المتوسط، والفاكهة بمعدل ٢٠,٥٪ سنوياً فى المتوسط، والبطاطس بمعدل ١٣,٦٪ سنوياً فى المتوسط، والنباتات الطبية والعطرية بمعدل ١٤,٤٪ سنوياً فى المتوسط، إضافة إلى ذلك توفير الحجم المناسب من صادرات القطن الخام بما يضمن استمرار تواجد القطن المصرى فى السوق العالمى واستعادة أسواقه التقليدية .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعمل الخطة على توسيع قاعدة الاعتماد على النشاط الخاص وبما يتفق مع مبدأ التخصص والميزة النسبية سبيلاً إلى تحقيق مستوى أعلى من الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتوفير وسائل النقل السريعة بما يضمن وصول السلعة إلى العملاء فى الوقت المناسب وبالجودة المناسبة .

وفى مجال **الصادرات من الطاقة** (بعد إضافة فائض الغاز الطبيعى والكهرباء إلى قائمة الصادارات لأول مرة) تقوم استراتيجية الخطة على أساس أن يقل تدريجياً الاعتماد على صادرات البترول الخام كسلعة رئيسية فى التبادل التجارى السلعى فى ضوء ما تستهدفه الخطة من زيادة الاعتماد على الصادرات من الغاز الطبيعى والكهرباء أو أيهما والصادرات غير التقليدية، وبذلك تراعى الخطة الاستمرار فى المحافظة على ثبات سقف الإنتاج من البترول الخام للحفاظ على هذه الثروة القومية أطول فترة ممكنة ، وأن الكمية الموجه للتصدير تحكمها عوامل إحلال الغاز الطبيعى ومقتضيات الطلب العالمى.

وفيما يتعلق **بالواردات السلعية** والتى ارتفعت مؤخراً معدلات زيادتها نسبياً نتيجة التوسع فى استيراد الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لتنفيذ حجم أكبر من الاستثمارات التى تتطلبها عملية التنمية . ومن مستلزمات الإنتاج لتلبية متطلبات الانطلاق الإنتاجى المنشود، فإن هذه الاستثمارات سوف تنعكس آثارها الإيجابية على هيكل الإنتاج السلعى، وذلك يسفر فى مرحلة تالية عن تراجع معدلات استيراد الآلات والمعدات من الخارج بعد إنجاز المشروعات الأساسية اللازمة لعملية التصنيع، وتراجع معدلات استيراد مستلزمات الإنتاج بعد إقامة المزيد من الصناعات المغذية والتى توليها الخطة اهتماماً يتفق وأهميتها البالغة، وعلى هذا النحو فإن الضغوط التى تمارسها تلك الواردات على الميزان التجارى سوف تتناقص مع التقدم فى التنمية .

وقد راعت الخطة إلى جانب الحرص على توفير الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية الأساسية أن تسعى فى نفس الوقت سعياً حيثياً **نحو تقليل**

**الاعتماد على الخارج من هذه السلع بالتنمية الأفقية والرأسية** ، وذلك بتوسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج والإنتاجية من مختلف المحاصيل التى تدعم قدرة الإنتاج المحلى على توفير الاحتياجات المتزايدة من الاستهلاك المحلى منها، لذلك تقدر الخطة أن يقل الاستيراد من بعض السلع الغذائية كالقمح والزيت والسكر مثلاً، إضافة إلى ما ينتظر من تفضيل محلى لنوعيات من السلع الاستهلاكية المعمرة كالأدوات الكهربائية المنزلية والسيارات وغيرها من الصناعات الهندسية بعد ارتفاع كمية وجودة الإنتاج المحلى منها وتمتعه بميزات سعرية بالمقارنة بالمستورد، وبناء على ذلك تقدر الخطة أن يصبح نمو الواردات الاستهلاكية ٥,١٪ سنوياً فى المتوسط.

كذلك تستهدف الخطة توفير **مستلزمات الإنتاج المستوردة التى تعمل على تلبية متطلبات الانطلاق الإنتاجى المستهدف فى الخطة** ، وإذا كانت مستلزمات الإنتاج المستوردة لاتزال تمثل نسبة هامة من الواردات بفعل متطلبات الصناعات التجميعية المتنامية كأجزاء الآلات والأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرهما من احتياجات تلك الصناعات، فإنه من المقدر أن تقل نسبة هذه الواردات إلى الإنتاج المحلى تدريجياً مع تزايد إقامة المزيد من الصناعات المغذية ، ومع ذلك تدل المؤشرات على تراجع الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج من بعض السلع الهامة كالأسمدة وإطارات الكاوتشوك والصودا الكاوية والمنظفات الصناعية وعجينة الورق والحديد الزهر وغيرها بعد تزايد قدرة الإنتاج المحلى على تلبية المزيد من احتياجات الاستهلاك المحلى. لذلك قدرت الخطة أن الحاجة إلى الاستيراد من مكونات الإنتاج سينمو بمعدل ٥٪ سنوياً فى المتوسط، وهو معدل يُمَكن بالضرورة زيادة الإنتاج والصادرات بالمعدلات المستهدفة فى الخطة .

أما الواردات من السلع الاستثمارية فإنه على الرغم من أهداف الخطة للتوسع فى الاستثمارات وإقامة المزيد من المشروعات الجديدة ، إلا أن النتائج الإيجابية التى أسفر عنها برنامج **تعميق تصنيع المعدات الرأسمالية** محلياً

بالإضافة إلى التقدم فى تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبرى قد ساعد على إنتاج أو المشاركة فى إنتاج الآلات الرأسمالية المتطورة، ومن ثم يقدر إمكانية الانخفاض التدريجى لنسبة الواردات الاستثمارية وأهميتها النسبية فى الاستثمار، وبذلك يتوقع أن يكون معدل نمو الواردات الاستثمارية ٣,١٪ سنوياً فى المتوسط.

وهكذا تستهدف الخطة أن يكون معدل نمو الواردات السلعية ٣,٦٪ سنوياً فى المتوسط بما يضمن توفير المتطلبات كاملة من الواردات، سواء من الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية، ومن مكونات الإنتاج لتحقيق أهداف الإنتاج فى الخطة أو للوفاء باحتياجات الاستهلاك.

وترتيباً على اتجاهات الخطة لزيادة الإنتاج وتحسين جودته والتوسع فى الصادرات فمن المقدر أن ينخفض العجز فى الميزان التجارى بنحو ٣,٥ مليار جنيه بحيث ينخفض العجز من نحو ٣٤ مليار جنيه متوقع عام ١٩٩٧/٩٦ إلى نحو ٣٠,٥ مليار جنيه مستهدف عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمعدل ٠,٧ مليار جنيه سنوياً فى المتوسط وأن يرتفع نسبة ما تموله الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية من ٣٣,٨٪ إلى ٥٠,٢٪ ، كما ترتفع نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٦,٨٪ متوقع عام ١٩٩٧/٩٦ إلى نحو ٨,٦٪ مستهدفة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وأن يقل الاعتماد على الاستيراد من الخارج ويمثله انخفاض نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠٪ إلى ١٧٪.

**٢-٥-٢ : ميزان المعاملات غير المنظورة :**

فى إطار المعاملات غير المنظورة تستهدف الخطة أن تزداد الإيرادات من الخدمات بمعدل ٥,٤٪ سنوياً فى المتوسط فى حين ستقتصر الزيادة فى المدفوعات من الخدمات على ٣٪ سنوياً فى المتوسط.

وتستند الخطة فى زيادة الإيرادات الخدمية على السياحة التى تتميز بالقدرة

على تحقيق معدلات نمو للنقد الأجنبى تفوق نسب تلك المعدلات المتوقع تحقيقها من المصادر الثلاث الرئيسية الأخرى كتحويلات العاملين المصريين فى الخارج أو عائدات قناة السويس أو الصادرات من البترول، وبرغم زيادة مساهمة قطاع السياحة فى الدخل القومى فى الفترة الأخيرة ، إلا أنه لم يتحقق بعد أكبر قدر من تلك المساهمة بالمقارنة بإمكانات مصر السياحية وما تحظى به من أصول سياحية ذات قيمة كبيرة يمكن أن تدر على الاقتصاد المصرى حجماً ضخماً من النقد الأجنبى.

لذلك فمن المقدر أن تنمو **الإيرادات السياحية** بمعدل يصل على الأقل إلى ٩٪ سنوياً فى المتوسط حتى تساهم السياحة بصورة أكثر إيجابية وفاعلية كأحد الأنشطة الأساسية الدافعة للتنمية الاقتصادية .

وفيما يتصل بعائدات **قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج**، فقد أخذت الخطة جانب التفاؤل الحذر فى تقدير العائد منهما، ذلك أن التحفظ فى التقدير يجنب الاقتصاد القومى التعرض لردود فعل تؤثر على تحقيق الأهداف المقدرة والمنشودة فمن المتوقع أن تزيد عائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال سنوات الخطة زيادة محدودة تدور حول ٤,١٪ ، ٧,١٪ سنوياً فى المتوسط على التوالى.

أما فيما يتعلق **بالتحويلات للحكومة** من منح نقدية وعينية فقد راعت الخطة أن تضع حساباتها على أساس أن يقل تدريجياً الاعتماد على تلك المنح فى أوضاع ميزان المدفوعات. وفى ضوء تلك التقديرات تقدر الخطة تحقيق فائض متزايد فى المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات يصل إلى نحو ١٠,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل نحو ١,٧ مليار جنيه متوقع عام ٩٦/ ١٩٩٧.

# جدول رقم (١١-١٧)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١

| البيان | القيمة بالمليون دولار بأسعار ١٩٩٧/٩٦ | | | | | الهيكل النسبى ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | معدل النمو ٪ | معدل نمو سنوى ٪ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| **الصادرات السلعية:** | | | | | | | | |
| الصادرات الزراعية | ٥٠٠ | ٦٠٠ | ١٠٠٠ | ٢٠,٠ | ١٤,٩ | ٢,٤ | ٢,٨ | ٣,٧ |
| الصدرات الصناعية | ٢٠٠٠ | ٢٣٤٤ | ٤٩٧٢ | ١٧,٢ | ٢٠,٠ | ٩,٨ | ١٠,٩ | ١٨,٢ |
| الطاقة (بترول وغاز وكهرباء) | ٢٦٠٠ | ٢٦٦٦ | ٣٠٦٨ | ٢,٥ | ٣,٤ | ١٢,٨ | ١٢,٥ | ١١,٣ |
| إجمالى الصادرات السلعية | ٥١٠٠ | ٥٦١٠ | ٩٠٤٠ | ١٠,٠ | ١٢,١ | ٢٥,٠ | ٢٦,٢ | ٣٣,٢ |
| **الصادرات الخدمية:** | | | | | | | | |
| النقل | ١٠٢٠ | ١٠٧٤ | ١٣٤٠ | ٥,٣ | ٥,٦ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٤,٩ |
| رسوم المرور فى قناة السويس | ١٨٤٠ | ١٨٧٠ | ١٩٧٠ | ١,٦ | ١,٤ | ٩,٠ | ٨,٧ | ٧,٢ |
| السياحة | ٣٣٩٠ | ٣٦٩٥ | ٥٢١٠ | ٩,٠ | ٩,٠ | ١٦,٧ | ١٧,٣ | ١٩,١ |
| متحصلات حكومية | ٢١٠ | ٢١٠ | ٢١٠ | - | - | ١,٠ | ١,٠ | ٠,٨ |
| متحصلات خدمية أخرى | ٢٩٣٠ | ٣٠٣٦ | ٣٤٩١ | ٣,٦ | ٣,٦ | ١٤,٤ | ١٤,٢ | ١٢,٩ |
| إجمالى الصادرات الخدمية | ٩٣٩٠ | ٩٨٨٥ | ١٢٢٢١ | ٥,٣ | ٥,٤ | ٤٦,١ | ٤٦,٢ | ٤٤,٩ |
| **عوائد عوامل الإنتاج المحصلة** | | | | | | | | |
| عوائد الاستثمار المحصلة | ٢٠٠٠ | ٢٠٥٠ | ٢٢٥٠ | ٢,٥ | ٢,٤ | ٩,٨ | ٩,٥ | ٨,٣ |
| تحويلات المصريين العاملين بالخارج | ٢٩٠٠ | ٢٩٥٠ | ٣١٥٠ | ١,٧ | ١,٧ | ١٤,٣ | ١٣,٨ | ١١,٥ |
| إجمالى العوائد المحصلة | ٤٩٠٠ | ٥٠٠٠ | ٥٤٠٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢٤,١ | ٢٣,٣ | ١٩,٨ |
| **التحويلات الجارية المحصلة:** | | | | | | | | |
| التحويلات الحكومية | ٩٢٠ | ٨٥٠ | ٥٠٠ | (٧,٦) | (١١,٥) | ٤,٥ | ٤,٠ | ١,٩ |
| التحويلات للهيئات والأفراد | ٦٠ | ٦٠ | ٦٠ | - | - | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٢ |
| إجمالى التحويلات الجارية | ٩٨٠ | ٩١٠ | ٥٦٠ | (٧,١) | (١٠,٦) | ٤,٨ | ٤,٣ | ٢,١ |
| إجمالى الإيرادات الجارية | ٢٠٣٧٠ | ٢١٤٠٥ | ٢٧٢٢١ | ٥,١ | ٦,٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

## تابع جدول رقم (٩)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية الرابعة
## ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢

| البيان | القيمة بالمليون دولار بأسعار ٩٦/١٩٩٧ | | | | | الهيكل النسبى ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | معدل النمو ٪ | معدل نمو سنوى٪ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| **المدفوعات :** | | | | | | | | |
| **الواردات السلعية:** | | | | | | | | |
| الواردات الاستهلاكية | ٤١٠٠ | ٤٢٠٠ | ٤٤١٠ | ٢,٤ | ١,٥ | ٢٠,٧ | ٢٠,٣ | ١٨,٢ . |
| الواردات الوسيطة | ٧٠٦٠ | ٧٤٨٠ | ٩٠٠٠ | ٦,٠ | ٥,٠ | ٣٥,٥ | ٣٦,١ | ٣٧,٢ |
| الواردات الاستثمارية | ٣٩٤٠ | ٤٠٩٦ | ٤٥٩٠ | ٤,٠ | ٣,١ | ١٩,٨ | ١٩,٨ | ١٨,٩ |
| إجمالى الواردات السلعية | ١٥١٠٠ | ١٥٧٧٦ | ١٨٠٠٠ | ٤,٥ | ٣,٦ | ٧٦,٠ | ٧٦,٢ | ٧٤,٣ |
| **المدفوعات الخدمية :** | | | | | | | | |
| النقل | ٢١٥ | ٢٢٩ | ٢٩٤ | ٦,٤ | ٦,٥ | ١,١ | ١,١ | ٠,٢ |
| السياحة | ١٣٠٠ | ١٣٢١ | ١٤٢٢ | ١,٦ | ١,٨ | ٦,٥ | ٦,٤ | ٥,٩ |
| مصروفات الحكومة | ٣٥٠ | ٣٦٠ | ٤٠٠ | ٢,٩ | ٢,٧ | ١,٨ | ١,٧ | ١,٧ |
| مدفوعات خدمية أخرى | ١٨٠٠ | ١٨٦٠ | ٢١٤٠ | ٣,٣ | ٣,٥ | ٩,٠ | ٩,٠ | ٨,٨ |
| إجمالى المدفوعات الخدمية | ٣٦٦٥ | ٣٧٧٠ | ٤٢٥٦ | ٢,٨ | ٣,٠ | ١٨,٤ | ١٨,٢ | ١٧,٦ |
| **عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة :** | | | | | | | | |
| عوائد الاستثمار المدفوعة | ١٤٤ | ٢٠٠ | ٥٨٠ | ٣٩,٠ | ٣٢,١ | ٠,٧ | ١,٠ | ٢,٤ |
| الفوائد على القروض والالتزامات | ٩٤٧ | ٩٣٨ | ١٣٧٠ | (١,٠) | ٧,٧ | ٤,٨ | ٤,٥ | ٥,٦ |
| إجمالى العوائد المدفوعة | ١٠٩١ | ١١٣٨ | ١٩٥٠ | ٤,٣ | ١٢,٣ | ٥,٥ | ٥,٥ | ٨,٠ |
| التحويلات الجارية المدفوعة | ١٥ | ١٥ | ١٥ | – | – | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ |
| مجموع المدفوعات الجارية | ١٩٨٧١ | ٢٠٦٩٩ | ٢٤٢١٥ | ٤,٢ | ٤,٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| رصيد الميزان التجارى | (١٠٠٠٠) | (١٠١٦٦) | (٨٩٦٠) | | | | | |
| رصيد الميزان الخدمى | ٥٧٢٥ | ٦١١٥ | ٧٩٦٥ | | | | | |
| رصيد ميزان السلع والخدمات | (٤٢٧٥) | (٤٠٥١) | (٩٩٥) | | | | | |
| رصيد ميزان عوائد الإتاج | ٣٨٠٩ | ٣٨٦٢ | ٣٤٥٠ | | | | | |
| رصيد ميزان التحويلات | ٩٦٥ | ٨٩٥ | ٥٤٥ | | | | | |
| رصيد المعاملات الجارية والتحويلات | ٤٩٩ | ٧٠٦ | .٣٠٠٠ | | | | | |

المصدر: وزارة التخطيط ص ص

## جدول رقم (١٢-١٧)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية الرابعة
## ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢

| البيان | القيمة بالمليون جنيه بأسعار ٩٦/١٩٩٧ | | | | | الهيكل النسبى ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | معدل النمو ٪ | معدل نمو سنوى٪ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| **الصادرات السلعية:** | | | | | | | | |
| الصادرات الزراعية | ١٧٠٠ | ٢٠٤٠ | ٣٤٠٠ | ٢٠,٠ | ١٤,٩ | ٢,٤ | ٢,٨ | ٣,٧ |
| الصادرات الصناعية | ٦٨٠٠ | ٧٩٧٠ | ١٦٩٠٥ | ١٧,٢ | ٢٠,٠ | ٩,٨ | ١٠,٩ | ١٨,٢ |
| الطاقة (بترول وغاز وكهرباء) | ٨٨٤٠ | ٩٠٦٤ | ١٠٤٣١ | ٢,٥ | ٣,٤ | ١٢,٨ | ١٢,٥ | ١١,٣ |
| إجمالي الصادرات السلعية | ١٧٣٤٠ | ١٩٠٧٤ | ٣٠٧٣٦ | ١٠,٠ | ١٢,١ | ٢٥,٠ | ٢٦,٢ | ٣٣,٢ |
| **الصادرات الخدمية :** | | | | | | | | |
| النقل | ٣٤٦٨ | ٣٦٥١ | ٤٥٥٦ | ٥,٣ | ٥,٦ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٤,٩ |
| رسوم المرور فى قناة السويس | ٦٢٥٦ | ٦٣٥٨ | ٦٧٠٠ | ١,٦ | ١,٤ | ٩,٠ | ٨,٧ | ٧,٢ |
| السياحة | ١١٥٢٦ | ١٢٥٦٣ | ١٧٧١٤ | ٩,٠ | ٩,٠ | ١٦,٧ | ١٧,٣ | ١٩,١ |
| متحصلات حكومية | ٧١٤ | ٧١٤ | ٧١٤ | – | – | ١,٠ | ١,٠ | ٠,٨ |
| متحصلات خدمية أخرى | ٩٩٦٢ | ١٠٣٢٢ | ١١٨٦٩ | ٣,٦ | ٣,٦ | ١٤,٤ | ١٤,٢ | ١٢,٩ |
| إجمالي الصادرات الخدمية | ٣١٩٢٦ | ٣٣٦٠٨ | ٤١٥٥٣ | ٥,٣ | ٥,٤ | ٤٦,١ | ٤٦,٢ | ٤٤,٩ |
| **عوائد عوامل الإنتاج المحصلة:** | | | | | | | | |
| عوائد الاستثمار المحصلة | ٦٨٠٠ | ٦٩٧٠ | ٧٦٥٠ | ٢,٥ | ٢,٤ | ٩,٨ | ٩,٥ | ٨,٣ |
| تحويلات المصريين بالخارج | ٩٨٦٠ | ١٠٠٣٠ | ١٠٧١٠ | ١,٧ | ١,٧ | ١٤,٣ | ١٣,٨ | ١١,٥ |
| إجمالي العوائد المحصلة | ١٦٦٦٠ | ١٧٠٠٠ | ١٨٣٦٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢٤,١ | ٢٣,٣ | ١٩,٨ |
| **التحويلات الجارية المحصلة:** | | | | | | | | |
| التحويلات للحكومة | ٣١٢٨ | ٢٨٩٠ | ١٧٠٠ | (٧,٦) | (١١,٥) | ٤,٥ | ٤,٠ | ١,٩ |
| التحويلات للهيئات والأفراد | ٢٠٤ | ٢٠٤ | ٢٠٤ | – | – | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٢ |
| إجمالي التحويلات الجارية | ٣٣٣٢ | ٣٠٩٤ | ١٩٠٤ | (٧,١) | (١٠,٦) | ٤,٨ | ٤,٣ | ٢,١ |
| إجمالي الإيرادات الجارية | ٦٩٢٥٨ | ٧٢٧٧٦ | ٩٢٥٥٣ | ٥,١ | ٦,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

## تابع جدول رقم (١٢-١٧)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية الرابعة
## ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١

| البيان | القيمة بالمليون جنيه بأسعار ١٩٩٧/٩٦ | | | | | الهيكل النسبى ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | معدل النمو ٪ | معدل نمو سنوى٪ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| **المدفوعات :** | | | | | | | | |
| **الواردات السلعية :** | | | | | | | | |
| الواردات الاستهلاكية | ١٣٩٤٠ | ١٤٢٨٠ | ١٤٩٩٤ | ٢,٤ | ١,٥ | ٢٠,٧ | ٢٠,٣ | ١٨,٢ |
| الواردات الوسيطة | ٢٤٠٠٤ | ٢٥٤٣٢ | ٣٠٦٠٠ | ٦,٠ | ٥,٠ | ٣٥,٥ | ٣٦,١ | ٣٧,٢ |
| الواردات الاستثمارية | ١٣٣٩٦ | ١٣٩٢٨ | ١٥٦٠٦ | ٤,٠ | ٣,١ | ١٩,٨ | ١٩,٨ | ١٨,٩ |
| إجمالى الواردات السلعية | ٥١٣٤٠ | ٥٣٦٤٠ | ٦١٢٠٠ | ٤,٥ | ٣,٦ | ٧٦,٠ | ٧٦,٢ | ٧٤,٣ |
| **المدفوعات الخدمية :** | | | | | | | | |
| النقل | ٧٣١ | ٧٧٨ | ١٠٠٠ | ٦,٤ | ٦,٥ | ١,١ | ١,١ | ١,٢ |
| السياحة | ٤٤٢٠ | ٤٤٩١ | ٤٨٣٦ | ١,٦ | ١,٨ | ٦,٥ | ٦,٤ | ٥,٩ |
| مصروفات الحكومة | ١١٩٠ | ١٢٢٤ | ١٣٦٠ | ٢,٩ | ٢,٧ | ١,٨ | ١,٧ | ١,٧ |
| مدفوعات خدمية أخرى | ٦١٢٠ | ٦٣٢٤ | ٧٢٧٦ | ٣,٣ | ٣,٥ | ٩,٠ | ٩,٠ | ٨,٨ |
| إجمالى المدفوعات الخدمية | ١٢٤٦١ | ١٢٨١٧ | ١٤٤٧٢ | ٢,٨ | ٣,٠ | ١٨,٤ | ١٨,٢ | ١٧,٦ |
| **عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة:** | | | | | | | | |
| عوائد الاستثمار المدفوعة | ٤٨٩ | ٦٨٠ | ١٩٧٠ | ٣٩,٠ | ٣٢,١ | ٠,٧ | ١,٠ | ٢,٤ |
| الفوائد على القروض والالتزامات | ٣٢٢٠ | ٣١٨٨ | ٤٦٦٠ | (١,٠) | ٧,٧ | ٤,٨ | ٤,٥ | ٥,٦ |
| إجمالى العوائد المدفوعة | ٣٧٠٩ | ٣٨٦٨ | ٦٦٣٠ | ٤,٣ | ١٢,٣ | ٥,٥ | ٥,٥ | ٨,٠ |
| **التحويلات الجارية المدوعة:** | ٥١ | ٥١ | ٥١ | – | – | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ |
| مجموع المدفوعات الجارية | ٦٧٥٦١ | ٧٠٣٧٦ | ٨٢٣٥٣ | ٤,٢ | ٤,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| رصيد الميزان التجارى | (٣٤٠٠٠) | (٣٤٥٦٦) | (٣٠٤٦٤) | | | | | |
| رصيد الميزن الخدمى | ١٩٤٦٥ | ٢٠٧٩١ | ٢٧٠٨١ | | | | | |
| رصيد ميزان السلع والخدمات | (١٤٥٣٥) | (١٣٧٧٥) | (٣٣٨٣) | | | | | |
| رصيد ميزان عوائد الإنتاج | ١٢٩٥١ | ١٣١٣٢ | ١١٧٣٠ | | | | | |
| رصيد ميزان التحويلات | ٣٢٨١ | ٣٠٤٣ | ١٨٥٣ | | | | | |
| رصيد المعاملات الجارية والتحويلات | ١٦٩٧ | ٢٤٠٠ | ١٠٢٠٠ | | | | | |

المصدر: وزارة التخطيط، ، ص ص ٢٦٧ ، ٢٦٨.

# الفصل الثامن عشر
# التخطيط الاقتصادى فى مصر فى أوائل القرن الحادى والعشرين

تدخل مصر القرن الحادى والعشرين باستراتيجية طويلة الأجل لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى زمنى عشرون سنة ٢٠٠٢-٢٠٢٢، وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى أربعة خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تبدأ بالخطة الخامسة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

## الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧:

### ١: استراتيجية الخطة:[1]

فى ضوء الرؤية طويلة الأجل لتحديث مصر ومستقبل التنمية فى مصر إلى عام ٢٠٢٢، تقوم الخطة على الاستراتيجيات الأساسية التالية :

**١- إعطاء دفعة كبيرة للصادرات:**

تعرض ميزان المدفوعات والجنيه المصرى لضغوط شديدة فى السنوات الأخيرة . وأحد أسباب ذلك هو عدم نمو الصادرات غير التقليدية مع تذبذب حصيلة البلاد من العملات الأجنبية من السياحة والطاقة . وتعتبر استراتيجية ترويج الصادرات وسيلة رئيسية لتحقيق استقرار سعر صرف الجنيه المصرى وتحسين حالة ميزان المدفوعات. هذا فضلاً عن الإسهام فى خلق فرص عمل أكبر وتحسين جودة المنتجات المصرية . لذلك استهدفت الخطة تنمية الصادرات المصرية بمعدلات أعلى مما تم فى الماضى، وهذا يتطلب جهداً كبيراً فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتسويق الخارجى.

---

(١) وزارة التخطيط، ***الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وخطة عامها الأول*** (القاهرة: وزارة التخطيط، أبريل ٢٠٠٢). ص ص ٤١ - ٥٣ ، ٦٠ - ٦٧.

**٢- تعميق نسبة التصنيع المحلى:**

تراكمت فى مصر طاقات إنتاجية كبيرة عبر السنوات الماضية ، وإذا كانت برامج التنمية فى الربع الثالث من القرن العشرين قد اعتمدت على استراتيجية إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات، فإن الوضع الراهن يتطلب تعميق نسبة التصنيع المحلى وخاصة من السلع الرأسمالية . وليس من الضرورى أن يتم تصنيع المنتج النهائى بأكمله حيث إتجهت الاقتصاديات العالمية إلى شمول هذا المنتج على أجزاء مصنعة فى عديد من الدول، ومعنى تعميق التصنيع المحلى أن يتم استيراد وتصدير مكونات للمنتجات بحيث يكون الميزان الصافى فى صالح مصر. وهذا يؤدى إلى تمتع الاقتصاد المصرى بالوفورات الاقتصادية الناتجة من الطلب الكبير على مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والنهائية . وتستهدف الخطة تشجيع تعميق التصنيع المحلى فى المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية وأن تكون ذات قيمة مضافة عالية .

**٣- التنمية المكانية :**

أصبحت المناطق المأهولة بالسكان مكدسة بدرجة غير مقبولة ، وبلغت الكثافة السكانية بها لكل كيلو متر مربع أعلى المستويات فى العالم . ولذلك تضمنت الرؤية ضرورة زيادة الرقعة المأهولة بالسكان إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد، ويتم ذلك تدريجياً خلال الخطط الخمسية . وتستهدف الخطة الحالية زيادة هذه المساحة إلى ٧٪ مقابل نحو ٥,٣٪ من مساحة البلاد.

**٤- القضاء على البطالة :**

إن للبطالة آثار مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً، لذلك تستهدف الخطة تشجيع اختيار أساليب إنتاج تزيد من توليد فرص العمل بدون التأثير سلباً على الإنتاجية أو جودة المنتجات. وهذه الاستراتيجية تؤدى إلى

امتصاص الأيدى العاملة التى تدخل سوق العمل لأول مرة ، فضلاً عن تحويل البطالة المقنعة إلى عمالة منتجة والتوظف الجزئى إلى عمالة كاملة .

**٥- زيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرات كبيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، وهذه المشروعات تشكل غالبية الوحدات الإنتاجية فى مصر. وتتزايد فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ربطها وتكاملها بالوحدات الإنتاجية الكبيرة . ومن مزايا هذه المشروعات أيضاً أنها تعمل على تحسين عدالة توزيع الدخل فى المجتمع. ومن ثم فإن إحدى استراتيجيات الخطة الخمسية الخامسة هى زيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير المتطلبات التى ترفع من إنتاجيتها وزيادة حيويتها.

**٦- ترشيد حوافز الاستثمار والتصدير:**

تستخدم الحوافز كوسيلة أساسية لزيادة الإنتاج والاستثمار فى الاتجاهات المرغوبة ، كما أن النمو الكبير فى الصادرات فى عديد من الدول قد ترسخ من خلال نظم دعم فعالة، وفى مصر تقدم حوافز ضريبية وغيرها للاستثمار، وتهدف الخطة إلى ترشيد الحوافز بحيث ترتبط بتحقيق الأهداف المرجوة وتعود بالنفع الصافى على الخزانة العامة للدولة فى الأجل الطويل.

**٧- زيادة تنافسية المنتجات المصرية :**

يتحقق النجاح فى استراتيجية ترويج الصادرات على زيادة تنافسية المنتجات المصرية ، ومن المحددات الرئيسية لهذه التنافسية التكاليف النسبية للاستثمار وتكاليف الإنتاج الجارية محلياً مقارناً بتلك فى الدول المنافسة لنا فى الأسواق العالمية . وتعتمد استراتيجية الخطة على إزالة التكاليف والأعباء التى

لايوجد لها مثيل عند الدول المنافسة ، ومن ذلك فروقات أسعار الأرض، والتعريفة الجمركية على المعدات الرأسمالية وأسعار خدمات المرافق مثل المياه والكهرباء وغيرها .

**٨- الاقتسام العادل لأعباء التنمية وثمارها:**

تتطلب استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يكون هناك اقتسام عادل للموارد بين فئات الدخل المختلفة ، بل وأن تحصل فئات الدخل المحدود على نصيب متزايد بحيث تتحسن باستمرار عدالة توزيع الدخل. وأحد استراتيجيات الخطة الحالية هى العمل على ذلك من خلال نمط تخصيص الموارد الذى تشجعه من خلال سياسات التكافل الاجتماعى والسياسات المالية الأخرى سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات العامة .

**٩- تعميق الديمقراطية :**

لا يمكن فصل الجوانب السياسية عن الجوانب الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات. وقد خطت مصر خطوات واسعة فى ترسيخ الديمقراطية حيث أنها تزيد من مشاركة فئات الشعب فى الإنتاج وتعمل على كشف الاختلالات وتصحيح التشوهات التى قد تظهر فى الاقتصاد القومى. ومن ثمف إن أحد الأركان الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الخطة الخمسية الخامسة هو تعميق الديمقراطية وممارستها.

**١٠- التنمية البشرية :**

وأخيراً وليس بآخر فإن التنمية البشرية كانت وستظل استراتيجية أساسية فى منهج التخطيط بمصر. وسوف تستهدف هذه الخطة الخمسية مزيداً من العناية بالتنمية البشرية من خلال إعطاء الأهمية الواجبة لأبعادها المختلفة .

**٢: أهداف الخطة:**

لاشك أن خطوط الاستراتيجية العامة للخطة تنم عن أهدافها بطريقة عامة فى ضوء الرؤية طويلة الأجل لتحديث مصر ولمستقبل التنمية بها حتى عام ٢٠٢٢ وفيما يتعلق بالمدى الزمنى للخطة الخمسية الحالية ، وخطة عامها الأول، فإن الأهداف الرئيسية تتمثل فى الآتى :

١- **الارتقاء بنوعية الحياة وتحسين مستوى المعيشة** بتحسين وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه شرب وصرف صحى، بتحقيق معدلات أفضل مما تحقق خلال الفترة الماضية، وبما ينعكس على توسيع مجالات الاختيار أمام المواطن.

٢- **زيادة فرص التشغيل والتصدى لمشكلة البطالة** من خلال ما تهدف إليه الخطة الخمسية من توفير حوالى ٦٨٢ ألف فرصة عمل سنوياً فى المتوسط خلال الفترة التى تغطيها الخطة . وتستهدف خطة العام الأول توفير نحو ٥٣٧ ألف فرصة عمل، بخلاف ١٢٠ ألف فرصة عمل للإحلال، وذلك من خلال تفعيل برامج التشغيل والتدريب المختلفة والإقراض الميسر للمستثمر الصغير.

٣- **تخفيض نسبة الفقر وتوفير ضمان اجتماعى** للأسر الفقيرة وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، سواء بين أقاليم مصر المختلفة أو بين فئات المجتمع، حيث أن رفاهية الإنسان المصرى هى محور تلك الاستراتيجية .

٤- **الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى** إلى ٦,٢٪ فى المتوسط سنوياً خلال الخطة الخمسية ليبلغ الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج (بأسعار سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ٤٩١,٦ مليار جنيه مقابل ٣٦٣,١٤ مليار جنيه كناتج محلى إجمالى متوقع تحققه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ويستهدف أن يكون معدل النمو الحقيقى فى العام الأول للخطة نحو ٤,٦٪ ، ليبلغ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى هذا العام وبتكلفة عوامل الإنتاج ،

حوالى ٢٧٩,٩ ملياراً من الجنيهات والارتفاع بمعدل الاستثمار إلى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام الأخير من الخطة الخمسية مقابل ١٦,٩٪ فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وبناء على ذلك يستهدف تحسين معدل الادخار ليبلغ نحو ١٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية هذه الخطة . وتستهدف خطة العام الأول المحافظة على معدل الاستثمار عند مستوى ١٦,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مع تحقيق ارتفاع فى معدل الادخار ليبلغ ١١,٣٪ مما يعنى العمل على تضييق فجوة الموارد المحلية لتنخفض من ٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم إلى ٢,٥٪ فى العام الأخير من الخطة الخمسية .

٥- **استعادة التوازن الاقتصادى** بوضع أسس ضمان الاستقرار المالى والنقدى من خلال حزمة متناسقة من أدوات السياسات المالية والنقدية للإسراع بمعدلات التنمية خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة ، وتحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية (بدون التحويلات) بنحو ٠,٢ مليار جنيه مقابل عجز متوقع فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ تبلغ قيمته نحو ١١,٧ مليار جنيه. ولتحقيق ذلك تستهدف الخطة أن تنمو صادرات السلع والخدمات بمعدل ١٠٪ فى المتوسط سنوياً لترتفع إلى ١٠٠,٧٦ مليار جنيه مقابل ٦٢,٦٠ مليار جنيه فيما بين العامين، كما يستهدف أن يكون معدل نمو الواردات من السلع والخدمات فى حدود ٥,٣٪ فى المتوسط سنوياً لترتفع إلى ١١٣,٥٤ مليار جنيه مقابل ٨٧,٨٠ مليار جنيه فيما بين العامين.

٦- **زيادة مشاركة المرأة فى التنمية** والاستفادة من عوائدها، مما ينعكس أثره ليس على المرأة فقط إنما على الاقتصاد القومى ككل وعلى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة الاقتصاد القومى والقضاء على الفجوات النوعية وتحسين فاعلية واستدامة التنمية .

٧- **توفير الخدمات الأساسية للريف** وتحسين أحوال القرية المصرية والقرية

المحرومة بوجه خاص، وتوفير القروض الميسرة للمشروعات الاقتصادية ودعم الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وخدمات صحية وتعليم وطرق للارتقاء بمستوى الريف المصرى وتنشيط عوامل الجذب بقرى مصر.

٨- **دعم أسس أمن الوطن والمواطن** وذلك بتطوير وتنمية قدرات القوات المسلحة المصرية على ردع أى محاولة للاعتداء على الوطن وتدعيم أسس التشريع والقضاء وسيادة القانون، ودعم إمكانيات أجهزة الشرطة ورجال الأمن على تحقيق الأمن للمواطنين وتطبيق القانون.

**٣: الإنتاج والناتج:**

تعكس أرقام الناتج (الدخل) العائد من تشغيل موارد المجتمع المادية والبشرية، وهو العائد الذى يعول عليه فى إشباع الاستهلاك النهائى وتوفير الادخار الذى يمول الاستثمار، كما أن أرقام الإنتاج ، وهى تشتمل على قيمة المدخلات الوسيطة علاوة على القيمة المضافة (أى علاوة على الناتج) ، تعطى مؤشراً على التطور فى مستوى تشغيل هذه الموارد، حيث تعتمد الموارد أساساً على الناتج المحلى الإجمالى ويتم توزيعها على الاستخدامات المختلفة وتشمل (الاستهلاك النهائى والاستثمارات) وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١-١٨).

***وإدراكاً للأهمية الاستراتيجية لكلٍّ من مستوى تشغيل الموارد والعائد من هذا التشغيل، فإن الخطة تستند، فيما يتعلق بالإنتاج والناتج إلى الركائز الأساسية التالية :***

١- لاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية بهدف ضمان عدم وجود أى طاقات عاطلة وترشيد استخدام الاستثمارات التى تمت لخلق طاقات إنتاجية جديدة وللإحلال للمحافظة على الطاقة .

٢-تعظيم الإنتاجية وتطويرها بما يضمن تعظيم الناتج المحلى الإجمالى، وتوفير مختلف السلع والخدمات بالقدر الكافى لتلبية الطلب المحلى والخارجى عليها.

٣-تقليل تكاليف الإنتاج بمراجعة كافة عناصر التكاليف وأسباب انحرافها عن المعدلات العالمية مع التركيز على ترشيد مستلزمات الإنتاج وتشجيع كل ما يمكن إنتاجه محلياً منها لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

٤-توفير مقومات الارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية .

## جدول رقم (١-١٨)

### الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد القومى بالخطة الخمسية الخامسة وخطة عامها الأول

بالمليار جنيه وبأسعار (٢٠٠١/٢٠٠٢)

| الأعوام | متوقع | مستهدف | مستهدف | معدل النمو ٪ | | النسبة للناتج المحلى الإجمالى ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيـــــان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
| **الموارد:** | | | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج | ٣٦٣/١٤ | ٣٧٩,٩٠ | ٤٩١,٦٠ | ٤,٦ | ٦,٢ | ٩٣,٧ | ٩٣,٧ | ٩٤,٠ |
| صافي الضرائب غير المباشرة | ٢٤,٤٠ | ٢٥,٧٣ | ٣١,٤٠ | ٥,٥ | ٥,٢ | ٦,٣ | ٦,٣ | ٦,٠ |
| الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | ٣٨٧,٥٤ | ٤٠٥,٦٣ | ٥٢٣,٠ | ٤,٧ | ٦,٢ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| الواردات من السلع والخدمات | ٨٧,٨٠ | ٩١,٧٠ | ١١٣,٥٤ | ٤,٤ | ٥,٣ | ٢٢,٧ | ٢٢,٦ | ٢١,٧ |
| مجموع الموارد | ٤٧٥,٣٤ | ٤٩٧,٣٣ | ٦٣٦,٥٤ | ٤,٦ | ٦,٠ | ١٢٢,٧ | ١٢٢,٦ | ١٢١,٧ |
| **الاستخدامات** | | | | | | | | |
| الاستهلاك النهائي الخاص | ٣٠٧,٣٤ | ٣١٨,٠٢ | ٣٨٣,٣٢ | ٣,٥ | ٤,٥ | ٧٩,٣ | ٧٨,٤ | ٧٣,٣ |
| الاستهلاك النهائي الحكومي | ٣٩,٩٠ | ٤١,٦٦ | ٤٩,١٠ | ٤,٤ | ٤,٢ | ١٠,٣ | ١٠,٣ | ٩,٤ |
| مجموع الاستهلاك النهائي | ٣٤٧,١٤ | ٣٥٩,٦٨ | ٤٣٢,٤٢ | ٣,٦ | ٤,٥ | ٨٩,٦ | ٨٨,٧ | ٨٢,٧ |
| تكوين رأس المال الثابت | ٦٣,٩٠ | ٦٩,٥٠ | ١٠٤,٠ | ٨,٨ | ١٠,٢ | ١٦,٥ | ١٧,١ | ١٩,٩ |
| التغير في المخزون | ١,٧٠ | ٠,٩٥- | ٠,٦٥- | ١٥٥,٩- | ١٨٢,٥- | ٠,٤ | ٠,٢- | ٠,١- |
| جملة التكوين الرأسمالي | ٦٥,٦٠ | ٦٨,٥٥ | ١٠٣,٣٥ | ٤,٥ | ٩,٥ | ١٦,٩ | ١٦,٩ | ١٩,٨ |
| الصادرات من السلع والخدمات | ٦٢,٦٠ | ٦٩,١٠ | ١٠٠,٧٦ | ١٠,٤ | ١٦,٢ | ١٧,٠ | ١٩,٣ | |
| مجموع الاستخدامات | ٤٧٥,٤٣ | ٤٩٧,٣٣ | ٦٣٦,٥٤ | ٦,٠ | ١٢٢,٧ | ١٢٢,٦ | ١٢١,٧ | |

* تتضمن حصة الشريك الأجنبى فى البترول.

٥- العمل على تنمية الصادرات، بالتركيز على دراسة الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة .

٦- الاهتمام بالبحث العلمى والتدريب العملى والتعليم للارتفاع بكفاءة القوى العاملة وتوفير قواعد بحثية وعلمية وتكنولوجية متقدمة قادرة على مواكبة التقدم فى كافة المجالات.

٧- تعظيم دور القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وتفعيل دورها من خلال التخطيط بالمشاركة، وتقديم التيسيرات اللازمة لذلك لاجتذاب رأس المال العربى والأجنبى.

٨- غرس وتعميق ثقافة العمل وقيم الإنتاج والتجويد، وثقافة التصدير مما يزيد من وعى المواطنين بأهمية تحقيق الأهداف الوطنية فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتصدير.

٩- المحافظة على البيئة وحمايتها من عوامل التلوث، وانضباط السلوك فى الشارع المصرى (خاصة فيما يتعلق بالنظافة والمرور والأمن الشخصى) لما لذلك من آثار هامة على فرص جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وزيادة الصادرات السياحية .

**٣-١: الإنتاج المحلى الإجمالى:**

تستهدف الخطة الخمسية معدلاً لنمو الإنتاج بمتوسط سنوى يبلغ نحو ٦٪ لترتفع قيمته من نحو ٦٠٦,٧ مليار جنيه فى سنة الأساس (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلى ٨١٣,٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٢٠٦,٨ مليار جنيه. وتعمل خطة العام الأول (٢٠٠٢/٢٠٠٣) على أستعادة قوة الدفع للنمو الاقتصادى بمعدلات تفوق ما تحقق خلال السنتين الأخيرتين، وتستهدف : معدلات لنمو الإنتاج يبلغ ٤,٥٪ لترتفع قيمته من نحو ٦٠٦,٧ مليار جنيه متوقع فى سنة

الأساس (٢٠٠١/٢٠٠٢) إلى نحو ٦٣٣,٧ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٧,٠ مليار جنيه، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة مساهمة القطاع الخاص نحو ٤٧٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٧٤,٩٪ من الإنتاج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (بالمقارنة مع ٤٥٢,٨ مليار جنيه بنسبة ٧٤.٦٪ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) كما يتضح من الجدول رقم (٢-١٨).

## جدول رقم (٢-١٨)

### الإنتاج المحلى الإجمالى المستهدف للعام الأول والأخير من الخطة الخمسية الخامسة

(بالمليار جنيه وبأسعار ٢٠٠١/٢٠٠٢)

| القطاعات الاقتصادية | متوقع | مستهدف | مستهدف | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | معدل | الهيكل ٪ | معدل | الهيكل ٪ |
| الزراعة | ٨٠.٥ | ٧٨٣.١ | ٩٥.٦ | ٥٣.٣ | ١٠١٣.٣ | ٣.٥ | ١٠١١.٨ |
| الصناعة | ١٨٣.٥ | ١٩٤.٤ | ٢٦٣.٦ | ٥.٩ | ٣٠.٧ | ٧.٥ | ٣٢.٤ |
| البترول | ٤٧.٢ | ٤٧.٨ | ٥٩.٨ | ١.٣ | ٧.٥ | ٤.٨ | ٧.٤ |
| الكهرباء | ٩.٤ | ١٠.١ | ١٢.٨ | ٦.٩ | ١.٦ | ٦.٤ | ١.٦ |
| التشييد | ٣٩.٣ | ٤١.٠ | ٥٤.٣ | ٤.٥ | ٦.٥ | ٦.٧ | ٦.٧ |
| جملة القطاعات السلعية | ٣٥٩.٩ | ٣٧٦.٤ | ٤٨٦.٢ | ٤.٦ | ٥٩.٤ | ٦.٢ | ٥٩.٨ |
| النقل والاتصالات | ٣٥.٥ | ٣٧.٥ | ٤٧.٥ | ٥.٦ | ٥.٩ | ٦.٠ | ٥.٨ |
| قناة السويس | ٨.٦ | ٨.٨ | ٩.٧ | ٢.٤ | ١.٤ | ٢.٦ | ١.٢ |
| التجارة | ٨٦.٥ | ٨٩.١ | ١١٨ | ٣.٠ | ١٤.١ | ٦.٤ | ١٤.٥ |
| المال | ١٦.٨ | ١٧.٨ | ٢٢.٦ | ٦.٠ | ٢.٨ | ٦.١ | ٢.٨ |
| التأمين | ٠.٨ | ٠.٩ | ١.١ | ٦.٧ | ٠.١ | ٦.٧ | ٠.١ |
| المطاعم والفنادق | ٨.٤ | ٩.١ | ١٢.٩ | ٨.٥ | ١.٤ | ٩.٠ | ١.٦ |
| جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية | ١٥٦.٥ | ١٦٣.١ | ٢١١.٩ | ٤.٢ | ٢٥.٧ | ٦.٢ | ٢٦.٠ |
| الملكية العقارية | ٨.٠ | ٨.٦ | ١١.٤ | ٧.١ | ١.٤ | ٧.٢ | ١.٤ |
| المرافق العامة | ١.٨ | ٢.٠ | ٢.٨ | ٨.٢ | ٠.٣ | ٨.٥ | ٠.٣ |
| التأمينات الاجتماعية | ٠.٣ | ٠.٣ | ٠.٥ | ٧.٨ | ٠.١ | ٧.٣ | ٠.١ |
| الخدمات الحكومية | ٤٠.٠ | ٤١.٧ | ٤٩.١ | ٤.٤ | ٦.٦ | ٤.٢ | ٦.٠ |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | ٩٠.٣ | ٩٤.٢ | ١١٥.٤ | ٤.٣ | ١٤.٩ | ٥.٠ | ١٤.٢ |
| جملة قطاعات الخدمات | ٤٠.٢ | ٤١.٦ | ٥١.٧ | ٣.٥ | ٦.٦ | ٥.٢ | ٦.٤ |
| الإجمالى | ٦٠٦.٧ | ٦٣٣.٧ | ٨١٢.٥ | ٤.٥ | ١٠٠.٠ | ٦.٠ | ١٠٠.٠ |

ويلاحظ تركز نحو ٥٩,٨٪ من الإنتاج فى مجموعة قطاعات الإنتاج السلعى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ونحو ٦١,١٪ من الزيادة فى الإنتاج ، ويتركز حوالى ٣٢,٤٪ من إنتاج هذه المجموعة بقطاع الصناعة بمعدل نمو ٧,٥٪ ، يليه قطاع الزراعة بنسبة ١١,٨٪ وبمعدل نمو نحو ٣,٥٪ ، أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فتبلغ نسبة مساهمتها فى الإنتاج نحو ٢٦,٠٪ ويتركز بها نحو ٢٦,٨٪ من الزيادة فى الإنتاج ويتركز إنتاج هذه المجموعة فى قطاعى النقل والاتصالات والتجارة. فى حين خص قطاعات الخدمات الاجتماعية ١٤,٢٪ من الإنتاج ويخصها نحو ١٢,١٪ من الزيادة فى الإنتاج .

**٢-٣ الناتج المحلى الإجمالى:**

تستهدف الخطة الخمسية أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ نحو ٤٩١,٦ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٣٦٣,١ مليار جنيه فى سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٢، وكنتيجة لتحقيق معدل نمو ٦,٢٪ فى المتوسط سنوياً خلال فترة الخطة .

وتستهدف خطة العام الأول (٢٠٠٢/٢٠٠٣) أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى نحو ٣٧٩,٨ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٣٦٣,١ مليار جنيه فى سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٢ وكنتيجة لتحقيق معدل نمو ٤,٦٪، ويتوقع أن تبلغ مساهمة القطاع الخاص فى هذا الناتج نحو ٧٤,٢٪ وهى تقريباً نفس نسبة مساهمته فى الناتج المتوقع للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ طبقاً للجدول رقم (٣-١٨).

ويلاحظ أن مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج الإجمالى تزيد من ٤٩,٨٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى نحو ٥٠,٥٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ويتركز بها نحو ٥٢,٤٪ من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى لضمان تحقيق ما تستهدف الخطة فى القطاعات الإنتاجية السلعية لزيادة ناتج قطاعى الصناعة والزراعة، الأول كقطاع محورى للتنمية وللتصدير، والثانى لتوفير جانب كبير من مستلزمات

الصناعة ولتحقيق الإكتفاء الذاتى من كثير من الحاصلات وتصدير البعض، وبقطاعى البترول والكهرباء باعتبارهما مصدرى الطاقة المحرك للتنمية . كما تزيد مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٣١,٥٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٣١,٧٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ويتركز بها نحو ٣٢,٤٪ من الزيادة سى الناتج لزيادة ناتج قطاعات السياحة والنقل والاتصالات والتجارة . أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فتساهم بنحو ١٧,٨٪ من الناتج ويخصها نحو ١٥,٢٪ من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى.

**جدول رقم (٣-١٨)**

**الناتج المحلى الإجمالى المستهدف للعام الأول والأخير من الخطة الخمسية الخامسة**

(بالمليار جنيه وبأسعار ٢٠٠١/٢٠٠٢)

| القطاعات الاقتصادية | متوقع | مستهدف | مستهدف | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | معدل | الهيكل ٪ | معدل | الهيكل ٪ |
| الزراعة | ٦١.٠ | ٦٣.١ | ٧٣.١ | ٣.٥ | ١٦.٦ | ٣.٧ | ١٤.٩ |
| الصناعة | ٦٩.٨ | ٧٤.٠ | ١٠٣.١ | ٦.١ | ١٩.٥ | ٨.١ | ٢١.٠ |
| البترول | ٢٧.٨ | ٢٨.٨ | ٤٠.٩ | ٣.٤ | ٧.٦ | ٨.٠ | ٨.٣ |
| الكهرباء | ٥.٨ | ٦.٢ | ٨.١ | ٧.١ | ١.٦ | ٦.٨ | ١.٦ |
| التشييد | ١٦.٥ | ١٧.٢ | ٢٢.٩ | ٤.٧ | ٤.٥ | ٦.٩ | ٤.٧ |
| جملة القطاعات السلعية | ١٨٠.٨ | ١٨٩.٣ | ٢٤٨.١ | ٤.٧ | ٤٩.٨ | ٦.٠ | ٥٠.٥ |
| النقل والاتصالات | ٢٤.٦ | ٢٦.٢ | ٣٣.٨ | ٦.٤ | ٦.٩ | ٦.٥ | ٦.٩ |
| قناة السويس | ٨.٣ | ٨.٥ | ٩.٥ | ٢.٥ | ٢.٢ | ٢.٧ | ١.٩ |
| التجارة | ٦١.١ | ٦٣.٢ | ٨٤.٦ | ٣.٣ | ١٦.٦ | ٦.٧ | ١٧.٢ |
| المال | ١٥.٥ | ١٦.٤ | ٢٠.٩ | ٦.٠ | ٤.٣ | ٦.٢ | ٤.٢ |
| التأمين | ٠.٣ | ٠.٣ | ٠.٤ | ٦.٧ | ٠.١ | ٦.٨ | ٠.١ |
| المطاعم والفنادق | ٤.٤ | ٤.٨ | ٦.٩ | ٨.٨ | ١.٣ | ٩.٢ | ١.٤ |
| جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية | ١١٤.٣ | ١١٩.٥ | ١٥٦.٠ | ٤.٥ | ٣١.٥ | ٦.٤ | ٣١.٧ |
| الملكية العقارية | ٧.٨ | ٨.٣ | ١١.١ | ٧.١ | ٢.٢ | ٧.٤ | ٢.٣ |
| المرافق العامة | ١.٦ | ١.٧ | ٢.٤ | ٨.٥ | ٠.٥ | ٨.٨ | ٠.٥ |
| التأمينات الاجتماعية | ٠.٣ | ٠.٣ | ٠.٤ | ٨.٢ | ٠.١ | ٧.٦ | ٠.١ |
| الخدمات الحكومية | ٢٩.٣ | ٣٠.٦ | ٣٦.١ | ٤.٤ | ٨.١ | ٤.٣ | ٧.٤ |
| الخدمات الشخصية والاجتماعية | ٢٩.٠ | ٣٠.١ | ٣٧.٤ | ٣.٧ | ٧.٩ | ٥.٢ | ٧.٦ |
| جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية | ٦٨.٠ | ٧١.٠ | ٨٧.٥ | ٤.٥ | ١٨.٧ | ٥.٢ | ١٧.٨ |
| الإجمالى | ٣٦٣.١ | ٣٧٩.٨ | ٤٩١.٦ | ٤.٦ | ١٠٠.٠ | ٦.٢ | ١٠٠.٠ |

**٤- الاستخدامات الاستثمارية:**

تهدف الخطة الخمسية إلى الارتفاع بمعدل النمو إلى نحو ٦,٢٪ فى المتوسط سنوياً، وهو ما يقتضى العمل على الارتفاع بمعدل الاستثمار إلى المستوى الذى يكفل تحقيق هذا النمو. ويقدر أن يرتفع هذا المعدل من نحو ١٦,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٩,٨٪ تقريباً فى العام الأخير من الخطة (٢٠٠٦/٢٠٠٧).

**٤-١: أهم ركائز الاستثمار فى الخطة الخمسية والسنة الأولى منها:**

١- الاعتماد على الدور المحورى لاستثمارات قطاعات الأعمال الخاص، وخاصة فى مشروعات قطاعات الإنتاج السلعى وكذا قطاعات الإنتاج الخدمى، بحيث ترتفع مساهمته إلى نحو ٦٠٪ من إجمالى الاستثمارات فى الخطة الخمسية، ويتطلب ذلك توفير أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار والاستمرار فى تطوير مناخ اقتصادى قائم على استقرار السياسات الاقتصادية فى مجال البنية الأساسية من خلال نظم مناسبة للتشغيل.

٢- السير قدماً فى تنفيذ برنامج الخصخصة .

٣- التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على نشرها فى المحافظات.

٤- الاستثمار فى خطوط إنتاج سلعى وخدمى مخصصة للتصدير مع تشجيع خطوط الإنتاج التى تشبع حاجة السوق المحلية حتى لايتحول الإنتاج المخصص للتصدير إلى الاستهلاك فى هذه السوق.

٥- استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها فى الخطط السابقة ، بما فى ذلك المشروعات القومية ، والاهتمام بمشروعات الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية والبدء فى المشروعات الجديدة للحتميات.

٦- مراعاة المبادئ الأساسية لترشيد الإنفاق وتفعيل النفقة واسترداد التكلفة ، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية الضرورية .

**٤-٢: الاستثمار المستهدف:**

تستهدف الخطة الخمسية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) تنفيذ استثمارات على مدى سنواتها تبلغ نحو ٤٤٥ مليار جنيه منها للسنة الأولى نحو ٧٣ مليار جنيه موزعة بحسب الموازنة طبقاً للجدول رقم (٣-١٨).

**جدول رقم (٣-١٨)**

**الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة بالخطة الخمسية والعام الأول منها موزعة حسب الموازنة**

(بالمليار جنيه)

| البيـــــان | الخطة الخمسية | | السنة الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة | ٪ | قيمة | ٪ |
| الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية | ١٢١,٠ | ٢٧,٢ | ١٩,٣ | ٢٦,٤ |
| الهيئات الاقتصادية | *٤٣,٢ | ٩,٧ | *٦,٩ | ٩,٤ |
| شركات غير معاملة بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ | ١٦,١ | ٣,٦ | ٢,٦ | ٣,٦ |
| قطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى | ٢٦٤,٧ | ٥٩,٥ | ٤٤,٢ | ٦٠,٦ |
| الجملة | ٤٤٥,٠ | ١٠٠,٠ | ٧٣,٠ | ١٠٠,٠ |

* تتضمن ٠,٥ مليار جنيه ، ٠,٢ مليار جنيه للموازنات الخاصة بالخطة الخمسية والسنة الأولى على الترتيب.

**٤-٣: تمويل الاستخدامات الاستثمارية:**

يرتكز تمويل الاستخدامات الاستثمارية بالخطة على المصادر المحلية ، حيث أنه من المستهدف أن يتم تمويل نحو ٩٥,٣٪ ، ٩٣٪ من تلك الاستخدامات بالخطة الخمسية والسنة الأولى على التوالى ، ويتم تدبير الموارد المحلية التى تشكل موارد بنك الاستثمار القومى من خلال الأوعية الإدخارية (قروض هيئتى التأمين والمعاشات ومدخرات هيئة البريد ٠٠٠) والذى يقوم بتمويل الاستخدامات الاستثمارية للأجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية .

أما القطاع الخاص فيتم تمويل مساهمته فى الاستثمار من خلال ما يتوافر لديه من مصادر تمويل ذاتية إضافة إلى ما ينتجه الجهاز المصرفى من إئتمان،

ذلك بخلاف حصة الشريك الأجنبى فى مجال البترول على وجه الخصوص، والاستثمار الأجنبى المباشر.

وتسهم السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومى، وكذلك السياسات التحفيزية فى مجالاتها المختلفة بدور كبير فى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وبما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية .

**٤-٤: أولويات الاستثمار:**

تم تحديد الاستثمارات بالخطة الخمسية والسنة الأولى منها على أساس مجموعة محددة من الأولويات على النحو التالى:

**٤-٤-١: أولويات الاستثمار بحسب طبيعة المشروع:**

تتوزع استثمارات الخطة ما بين مشروعات الإحلال بهدف المحافظة على الطاقة وخصها ١٤,٧٪، والاستكمال للمشروعات المتقدمة فى التنفيذ فى السنة الأولى والثانية من الخطة وخصص لها نحو ٢٨٪ من الاستثمارات، ثم المشروعات الجديدة والتوسع للحتميات كالمدارس والمرافق والخدمات خاصة بالقرى وخصها نحو ٥٧,٢٪.

**٤-٤-٢: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية:**

فى ضوء التوازنات القطاعية الضرورية التى يلزم مراعاتها بالخطة، تستهدف الخطة توجيه النصيب الأكبر من الاستثمارات لصالح مجموعة القطاعات السلعية يليها الاستثمارات المخصصة لقطاعات التنمية الاجتماعية، يليها الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الإنتاجية ، على النحو التالى:

**١) الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية :**

تبلغ الاستثمارات المخصصة لتلك القطاعات نحو ٢٠٩ مليار جنيه، ٣٣,٧ مليار جنيه تمثل نحو ٤٧,٠٪ ، ٤٦,٠٪ من قيمة الاستثمار المستهدفة ، موزعة على النحو الموضح بالجدول رقم (٤-١٨):

## جدول رقم (٤-١٨)
## توزيع الاستثمارات على القطاعات السلعية

(القيمة بالمليار جنيه)

| القطاعات الاقتصادية السلعية | الخطة الخمسية | | | السنة الأولى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الهيكل ٪ | | القيمة | الهيكل ٪ | |
| | | للمجموعة | للإجمالى | | للمجموعة | للإجمالى |
| الزراعة والرى | ٥٨,٩ | ٢٨,٢ | ١٣,٢ | ١٠,٠ | ٢٩,٧ | ١٣,٧ |
| الصناعة والتعدين | ٦٠,٩ | ٢٩,١ | ١٣,٧ | ٩,٤ | ٢٧,٩ | ١٢,٨ |
| البترول | ٤٠,٩ | ١٩,٦ | ٩,٢ | ٨,٥ | ٢٥,٢ | ١١,٧ |
| الكهرباء | ٣٢,٨ | ١٥,٧ | ٧,٤ | ٣,٧ | ١٨,٠ | ٥,٠ |
| المقاولات | ١٥,٥ | ٧,٤ | ٣,٥ | ٢,١ | ٦,٢ | ٢,٩ |
| جملة الاستثمارات | ٢٠٩,٠ | ١٠٠,٠ | ٤٧,٠ | ٣٣,٧ | ١٠٠,٠ | ٤٦,١ |

ويتضح من الجدول رقم (٤-١٨) أن الاستثمارات فى قطاع الصناعة والتعدين تحظى بالوزن النسبى الأكبر من جملة الاستثمارات المخصصة لمجموعة القطاعات السلعية ، وذلك من أجل دفع معدلات الإنتاج الصناعى باعتباره قطاعاً محورياً يساهم فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المستهدف تحقيقه بمختلف القطاعات فى نهاية الخطة الخمسية فضلاً عن أنه القطاع الرائد فى دفع حركة التصدير.

### ٢) الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الإنتاجية:

تبلغ الاستثمارات المخصصة لتلك القطاعات نحو ٩٦,١ مليار جنيه، ونحو ١٤,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٢١,٦٪ ، ١٩,٩٪ من مجموع الاستخدامات

الاستثمارية للخطة الخمسية والسنة الأولى على الترتيب، موزعة على النحو الموضح بالجدول رقم (٥-١٨):

### جدول رقم (٥-١٨)
### توزيع الاستثمارات على قطاعات الخدمات الإنتاجية

(القيمة بالمليار جنيه)

| القطاعات الاقتصادية الخدمات | الخطة الخمسية | | | السنة الأولى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الهيكل ٪ | | القيمة | الهيكل ٪ | |
| | | للمجموعة | للإجمالى | | للمجموعة | للإجمالى |
| النقل والمواصلات وقناة السويس | ٥٨,٢ | ٦٠,٦ | ١٣,١ | ١٠,٣٤ | ٧١,٣ | ١٤,٢ |
| التجارة والمال والتأمين* | ١٥,٧ | ١٦,٣ | ٣,٥ | ١,٨ | ١٢,٦ | ٢,٥ |
| السياحة | ٢٢,٢ | ٢٣,١ | ٥,٠ | ٢,٣٤ | ١٦,١ | ٣,٢ |
| جملة الاستثمارات | ٩٦,١ | ١٠٠,٠ | ٢١,٦ | ١٤,٥ | ١٠٠,٠ | ١٩,٩ |

* تشمل الموازنات الخاصة .

وتمثل استثمارات قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن نصف استثمارات تلك المجموعة، لما تستهدفه الخطة من أهمية ملاحقة التطورات السريعة من الاحتياجات من خدمات النقل المختلفة والاتصالات السلكية واللاسلكية ولتحسين الخدمة المقدمة إلى المستوى الذى يتفق مع التطور المنتظر فى القرن الحالى.

**٣) الاستثمارات المخصصة لقطاعات التنمية الاجتماعية :**

تقدر الاستثمارات المخصصة لتلك القطاعات بنحو ١٣٩,٩ مليار جنيه ، ونحو ٢٤,٨ مليار جنيه تمثل نحو ٣١,٤٪ ، ٣٤,٠٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية والسنة الأولى على الترتيب، وهى موزعة بين قطاعات تلك المجموعة على النحو الموضح بالجدول رقم (٦-١٨):

## جدول رقم (٦-١٨)
## توزيع الاستثمارات على قطاعات الخدمات الاجتماعية

(القيمة بالمليار جنيه)

| قطاعات خدمات التنمية الاجتماعية | الخطة الخمسية | | | السنة الأولى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الهيكل ٪ | | القيمة | الهيكل ٪ | |
| | | للمجموعة | للإجمالى | | للمجموعة | للإجمالى |
| قطاع الإسكان | ٣٦,٣ | ٢٦,٠ | ٨,٢ | ٨,٦ | ٣٤,٧ | ١١,٨ |
| قطاع المرافق | ٣٨,٥ | ٢٧,٥ | ٨,٧ | ٦,١ | ٢٤,٦ | ٨,٤ |
| **خدمات التنمية البشرية والاجتماعية:** | | | | | | |
| خدمات التعليم | ٣٢,٢ | ٢٣,٠ | ٧,٢ | ٤,٣ | ١٧,٣ | ٥,٩ |
| الخدمات الصحية | ١٧,٤ | ١٢,٤ | ٣,٩ | ٢,٨ | ١١,٣ | ٣,٩ |
| الخدمات الأخرى | ١٥,٥ | ١١,١ | ٣,٤ | ٣,٠ | ١٢,١ | ٤,٠ |
| جملة الاستثمارات | ١٣٩,٩ | ١٠٠,٠ | ٣١,٤ | ٢٤,٨ | ١٠٠,٠ | ٣٤,٠ |

**٥: الاستهلاك والادخار:**

تنشد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية رفع مستوى الدخل بغرض الارتقاء بالمستوى الحقيقى للاستهلاك بشقيه السلعى والخدمى لدى الأفراد بمختلف الفئات الاجتماعية وبين الأقاليم الاقتصادية بغية رفع مستوى المعيشة للمجتمع ككل. وعند وضع خطة الاستهلاك النهائى أخذ فى الحسبان عدة اعتبارات أهمها:

١- التزايد السكانى والهيكل العمرى للسكان.

٢- عامل التحضر وحركة الانتقال السكانى المتبادلة بين الحضر والريف.

٣- خريطة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يستوجب العمل على تقليل الفوارق بين أنصبة هذه الفئات من الناتج .

**ومن أهم الدعائم التى وضعت على أساسها خطة الاستهلاك النهائى بوجه عام، والعائلى بوجه خاص، خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ مايلى:**

١-المحافظة على الدعم المباشر وغير المباشر مع دفعه فى القنوات الموجهة لصالح مستحقية .

٢-مراقبة اتجاهات الأسعار بالنسبة لمجموعات السلع الاستهلاكية ونوعيات الخدمات الرئيسية خاصة الضرورى منها فى ظل آليات السوق.

٣-ترشيد الاستيراد بما يخدم توجهات برامج التنمية الاقتصادية ويواكب قضايا الاستهلاك.

٤-مراعاة الاستمرارية فى عرض السلع الأساسية ومراقبة عامل الموسمية على مدار العام تفادياً للاختناقات.

٥-ترشيد الاستهلاك الحكومى وتوجيهه إلى مساره الصحيح مع تقليل الإسراف والفاقد.

٦-تأكيد دور الدولة فى تقديم الخدمات الحكومية تبعاً للتزايد السكانى والانتشار العمرانى، وبما يستوجبه ذلك من تدعيم أجور ومرتبات موظفى الدولة .

٧-تحسين مستوى الخدمات القائمة خاصة فى مجالات التعليم والصحة والمرافق الأساسية .

### ١-٥ : الاستهلاك النهائى بشقيه العائلى والحكومى:

تستهدف الخطة الخمسية والسنة الأولى منها ارتفاع مستوى المعيشة لمختلف الفئات الاجتماعية ، حيث ينتظر نمو **الاستهلاك النهائى** بمعدل يبلغ نحو ٤,٥٪ فى المتوسط سنوياً لتصل قيمة الاستهلاك فى العام الأخير (٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) من الخطة الخمسية إلى نحو ٤٣٢,٤ مليار جنيه ، بما يمثل نحو ٨٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لنفس العام، مقابل نحو ٣٥٩,٦٨ مليار جنيه بالسنة الأولى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وبمعدل نمو نحو ٣,٦٪ بنسبة نحو ٨٨,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل نحو ٣٤٧,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ بنسبة ٨٩,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

هذا ويقدر أن يصل **الاستهلاك الحكومى** فى السنة النهائية للخطة الخمسية إلى نحو ٤٩,١ مليار جنيه بمعدل نمو ٤,٢٪ فى المتوسط خلال سنوات الخطة ، كما يقدر أن يمثل الاستهلاك الحكومى نحو ٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه السنة (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، بينما يتوقع أن يبلغ هذا الاستهلاك نحو ٣٩,٩ مليار جنيه، بنسبة ١٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ طبقاً لما يوضحه جدول رقم (٧-١٨):

## جدول رقم (٧-١٨)

## الاستهلاك النهائى بالخطة الخمسية الخامسة وخطة عامها الأول

(بالمليار جنيه)

| البيان | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | | متوسط معدل النمو السنوى ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الهيكل النسبى ٪ | القيمة | الهيكل النسبى ٪ | القيمة | الهيكل النسبى ٪ | الخطة الخمسية | السنة الأولى |
| الاستهلاك العائلى | ٣٠٧,٢٤ | ٨٨,٥ | ٣١٨,٠٢ | ٨٨,٤ | ٣٨٣,٣٣ | ٨٨,٧ | ٤,٥ | ٣,٥ |
| الاستهلاك الحكومى | ٣٩,٩٠ | ١١,٥ | ٤١,٦٦ | ١١,٦ | ٤٩,١٠ | ١١,٣ | ٤,٢ | ٤,٤ |
| الاستهلاك النهائى | ٣٤٧,١٤ | ١٠٠,٠ | ٣٥٩,٦٨ | ١٠٠,٠ | ٤٣٢,٤٣ | ١٠٠,٠ | ٤,٥ | ٣,٦ |

***وتعكس هذه التقديرات ما يلى:***

- ارتفاع حجم الاستهلاك النهائى بمعدل ٤,٥٪ على مدى سنوات الخطة الخمسية، وبمعدل ٣,٦٪ فى السنة الأولى منها بما يفوق معدل النمو السكانى بنحو ٢,٧٪ مما يعنى ارتفاعاً فى مستوى معيشة السكان.
- ارتفاع الأهمية النسبية للاستهلاك العائلى من ٨٨,٥٪ فى سنة الأساس إلى ٨٨,٧٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من إجمالى الاستهلاك النهائى، مما يحقق زيادة فى هامش حرية الأفراد والأسر فى اختيار ما يستهلكونه.
- مراعاة الترشيد فى الاستهلاك الحكومى حيث انخفضت أهميته النسبية من

١١,٥٪ إلى ١١,٣٪ من جملة الاستهلاك النهائى، ويحد من هذا الترشيد حقيقة أن الاستهلاك الحكومى يعتبر دخلاً غير مباشر للمستهلكين المستفيدين من الخدمات الحكومية .

وعلى الرغم من استهداف زيادة قيمة الاستهلاك النهائى (حكومى وعائلى) من نحو ٣٤٧,١ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٤٣٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى يستهدف أن تنخفض من ٨٩,٦٪ إلى ٨٨,٧٪ فى السنة الأولى إلى ٨٢,٧٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليتحقق ارتفاع معدل الادخار المحلى من ١١,٥٪ كمتوسط سنوى بالخطة الخمسية الرابعة إلى نحو ١٧,٣٪ فى الخطة الخمسية الخامسة وبما يتمشى مع اتجاه تزايد الاعتماد على الذات فى تمويل الاستثمار المحلى.

**٢-٥ : توزيع الاستهلاك على بنود الإنفاق:**

يوضح جدول رقم (٨-١٨) تقديرات التغير فى هيكل الإنفاق على الاستهلاك فى سنة الأساس (٢٠٠١/٢٠٠٢) والسنتين الأولى والأخيرة من الخطة الخمسية.

**جدول رقم (٨-١٨)**

| البيان | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | | معدل النمو ٪ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | | معدل النمو ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الهيكل النسبى ٪ | القيمة | الهيكل النسبى ٪ | | القيمة | النسبى النسبى ٪ | |
| الطعام والشراب | ١٣٧,١ | ٤٤,٦ | ١٤١,١ | ٤٤,٤ | ٢,٩ | ١٦٢,٩ | ٤٢,٥ | ٣,٥ |
| غير الطعام والشراب | ٩٢,٩ | ٣٠,٣ | ٩٦,٤ | ٣٠,٣ | ٣,٨ | ١١٧,٣ | ٣٠,٦ | ٤,٨ |
| الاستهلاك السلعى | ٢٣٠,٠ | ٧٤,٩ | ٢٣٧,٥ | ٧٤,٧ | ٣,٣ | ٢٨٠,٢ | ٧٣,١ | ٤,٠ |
| الاستهلاك الخدمى | ٧٧,٢ | ٢٥,١ | ٨٠,٥ | ٢٥,٣ | ٤,٣ | ١٠٣,١ | ٢٦,٩ | ٦,٠ |
| الاستهلاك العائلى | ٣٠٧,٢ | ١٠٠,٠ | ٣١٨,٠ | ١٠٠,٠ | ٣,٥ | ٣٨٣,٣ | ١٠٠,٠ | ٤,٥ |

وتبين أرقام هذا الجدول تحسناً فى نمط الاستهلاك من خلال تراجع نسبة الإنفاق على الطعام والشراب فى مجموع الإنفاق على السلع الاستهلاكية ، وكذلك تراجع نسبة الإنفاق على السلع الاستهلاكية لصالح الإنفاق على الخدمات

الاستهلاكية . ويلعب الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية (خاصة التعليم والصحة) دوراً هاماً فى هذا التطور الإيجابى فى نمط الاستهلاك العائلى.

ويلاحظ أن هذه الاتجاهات تشترك فيها كل من الخطة الخمسية وخطة العام الأول منها، وبطبيعة الحال فإن معدلات التغير - بالمقارنة بسنة الأساس - أكثر وضوحاً فى نهاية الخطة الخمسية منها فى العام الأول من هذه الخطة .

**٣-٥ : الاستهلاك العائلى بين الحضر والريف:**

- يستأثر الحضر بنحو ٥٦,٥٪ فى المتوسط من الاستهلاك العائلى لنحو ٤٢,٣٪ من السكان فى المتوسط، بينما يحظى الريف بما نسبته ٤٣,٥٪ من الاستهلاك لقاء ٥٧,٧٪ للسكان فى المتوسط.
- تستهدف الخطة تحسناً فى نمط استهلاك كل من الحضر والريف حيث تنخفض نسبة الإنفاق على الغذاء من ٤٠,١٪ ، ٥٠,٥٪ لكليهما فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على الترتيب إلى ٣٨,٠٪، ٤٨,٢٪ للحضر والريف فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لصالح الاستهلاك الخدمى الذى ترتفع نسبته من ٢٩,٠٪ ، ٢٠,١٪ إلى ٣١,٢٪ ، ٢١,١٪ للحضر والريف فى العامين محل الذكر.
- تستهدف الخطة ارتفاع مستوى الاستهلاك بالريف بمعدل ٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ٤,٧٪ فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبأعلى من معدلات الاستهلاك فى الحضر (٣,٣٪ ، ٤,٤٪ للعامين محل الذكر) ، حتى يبلغ المستهلك فى الريف إلى مستوى الإشباع الذى يتمتع به نظيره فى الحضر.
- يرتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك فى لحضر عن نظيره فى الريف إذ يبلغ ٦٢٠٧,٢ ، ٦٣٠٧,٠ ، ٧١٣٢,٧ جنيه فى الحضر يناظره ٣٥١٢,١ ، ٣٥٦٨,٤ ، ٤٠١٧,٤ جنيه للريف للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ على الترتيب ، وذلك لارتفاع مستوى الدخول وتشكيل النمط الاستهلاكى الذى يميل إلى التنوع والتعقد فى الحضر عن نظيره فى الريف، ومن ثم تستهدف الخطة القضاء تدريجياً على هذه الفجوة الاقتصادية والاجتماعية كما يتضح من التغيرات المشار إليها حالاً.

**٦- التعامل مع العالم الخارجى :**

تماشياً مع حقيقة أن الاقتصاد المصرى لايمكن أن يعيش وينمو بمعزل عن التعامل مع العالم الخارجى، فإن الخطة تولى اهتماماً خاصاً لتبنى استراتيجية لتفعيل هذا التعامل على النحو الذى يعظم إيجابيته ويحد من سلبياته بالنسبة للاقتصاد والمجتمع المصرى، ومن ثم تحددت أهداف الخطة الخمسية على النحو التالى:

**٦-١: ميزان المعاملات السلعية «الميزان التجارى» فى الخطة الخمسية :**

تستهدف الخطة الخمسية تخفيض عجز الميزن التجارى عن طريق زيادة حصيلة الصادرات بمعدلات تفوق كثيراً معدلات الزيادة فى المدفوعات عن الواردات. ومن ثم تستهدف الخطة الخمسية وخطة العام الأول تخفيض هذا العجز من نحو ٣٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى حوالى ٣٨,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم إلى ٣٤,٨ مليار جنيه تقريباً فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ويتوقع أن يتحقق ذلك عن طريق زيادة الصادرات السلعية بمعدل ١٣٪ سنوياً فى المتوسط خلال الخطة الخمسية ، وبمعدل ١٢,٤٪ فى عامها الأول، ليرتفع معدل التصدير السلعى إلى الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٧,٢٪ متوقع عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ١٠,٢٪ مستهدف عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما تزيد الواردات السلعية بمعدل ٥,٣٪ سنوياً فى المتوسط خلال الخطة الخمسية ، وبمعدل ٤,١٪ فى عامها الأول، لينخفض معدل الاستيراد السلعى إلى الناتج المحلى الإجمالى من نحو ١٧,٨٪ إلى نحو ١٧,١٪ ، وعلى الرغم من أن الانخفاض فى نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى يبدو طفيفاً إلا أنه إذا ما تحقق يعد إنجازاً هاماً بالنظر إلى كون هذه الواردات فى معظمها تلبى حاجات أساسية للسلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية .

**٦-١-١ :بالنسبة لهيكل الصادرات السلعية :**

١- **تعتبر الصادرات الصناعية وبصفة خاصة الصناعات التحويلية فى مقدمة الصادرات** التى تستهدف الخطة التوسع فيها بمعدلات عالية نسبياً، وأن

يضطلع القطاع الخاص بالدور الأساسى فى تلك الزيادة ، فمن المستهدف أن تزيد الصادرات من صناعات الغزل والنسيج بمعدل ١٥٪ سنوياً فى المتوسط اعتماداً على زيادة صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والتى أصبحت لها قاعدة تصديرية هامة وعلاقات تسويقية جيدة .

كما يستهدف أن تزيد الصادرات من **صناعة مواد البناء والحراريات** بمعدل ١٥٪ سنوياً فى المتوسط، حيث تتمتع تلك الصناعة بإمكانيات طيبة للنمو بعد أن قطعت شوطاً كبيراً فى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتطوير الجودة والقدرة التنافسية. وأن تزيد الصادرات من **المنتجات الكيماوية** بمعدل ١٢,٥٪ سنوياً فى المتوسط وبصفة خاصة الصادرات من **المنتجات الدوائية ومن الأسمدة** ، حيث تتمتع صناعة المنتجات الدوائية المصرية بإمكانات واعدة للتوسع فى صادراتها.

ويستهدف أن تزيد الصادرات من **السلع الهندسية** بمعدل ١٣,٥٪ سنوياً فى المتوسط وبصفة خاصة الآلات والأجهزة الكهربائية ووسائل النقل وقطع غيارها، حيث تمتلك مصر إمكانات صناعة ذات مركز تنافسى فى المنتجات الكهربائية المنزلية والمنتجات الإلكترونية ، كما أن لصناعة وسائل النقل بالرغم من صغرها إمكانات وقاعدة تصديرية يمكن الانطلاق منها خاصة الإطارات والبطاريات وافلاتر والأجزاء الكهربائية والمعدنية ، وتتمثل الأسواق الرئيسية للمنتجات الكيماوية والهندسية فى الأسواق العربية والأفريقية وأسواق دول أوروبا الشرقية ودول الكومنولث المستقلة .

كذلك من المستهدف أن تزيد الصادرات من **الصناعات الغذائية** بمعدل ١٤٪ سنوياً فى المتوسط حيث إن فرص التوسع التصديرى لمصر فى هذا المجال كبيرة، وأن تزيد الصادرات من **الصناعات المعدنية** بمعدل ١٢٪ سنوياً فى المتوسط وبصفة خاصة فى صناعة الحديد والصلب ومنتجات الألومنيوم ، هذا إلى جانب فرص تحقيق معدلات عالية نسبياً لصادرات **المنتجات الجلدية** مع بذل مزيد من الجهد التسويقى خاصة فيما يتعلق بملاءمة الإنتاج لتفضيلات العملاء فى الخارج (تجاراً كانوا أم مستهلكين) . كما يمكن تحقيق زيادات ملموسة فى

الخارج (تجاراً كانوا أم مستهلكين) . كما يمكن تحقيق زيادات ملموسة فى صادرات مصر من **الأثاثات الخشبية** وغيرها من الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية فى السوق العالمية .

٢- **تستهدف الخطة زيادة الصادرات الزراعية** بمعدل ١٢,٣٪ سنوياً فى المتوسط، وتعتمد الخطة فى ذلك على زيادة صادرات الخضر الطازجة والمجمدة بصفة خاصة **البطاطس** والبصل والطماطم وصادرات الموالح والفاكهة بمعدل ٢٤٪ سنوياً فى المتوسط، والنباتات الطبية والعطرية بمعدل ٩,٥٪ سنوياً فى المتوسط، والأرز بمعدل ٦,٣٪ سنوياً فى المتوسط، علاوة على العمل على استعادة الأسواق التقليدية للقطن المصرى والتوسع فى فتح أسواق جديدة لتصديره ، هذا إلى جانب الاهتمام بالصادرات من الزهور ونباتات الزينة .

٣- **فى مجال صادرات الطاقة من البترول الخام ومنتجاته والغاز الطبيعى والكهرباء** تقوم استراتيجية الخطة على أساس ثبات سقف الإنتاج من البترول الخام للحفاظ على هذه الثروة القومية أطول فترة ممكنة وأن يزيد الإنتاج من الغاز الطبيعى بما يكفى للإحلال محل المنتجات البترولية ، ومن ثم توجيه حجم أكبر من صادرات الغز الطبيعى والمنتجات البترولية ، هذا إلى جانب إضافة الصادرات من الكهرباء إلى قائمة الصادرات المصرية ، وفى ضوء ذلك تستهدف الخطة أن تزيد صادرات الطاقة بمعدل ١٢,١٪ سنوياً فى المتوسط.

**٦-١-٢: بالنسبة لهيكل الواردات السلعية :**

وفيما يتعلق بالواردات السلعية فقد راعت الخطة فى تقديراتها توفير مستلزمات الإنتاج المستوردة التى تعمل على تلبية متطلبات زيادة الإنتاج المستهدف فى الخطة ، والتوسع فى استيراد الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لتنفيذ حجم أكبر من الاستثمارات التى تتطلبها عملية التنمية والتى سوف تنعكس آثارها الإيجابية على هيكل الإنتاج السلعى وبما يسفر فى مرحلة تالية عن تراجع

معدلات الاستيراد من السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج ، هذا بجانب الحرص على توفير الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية الأساسية وأن تسعى فى ذات الوقت إلى تحسين نسبة الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية التى تدل المؤشرات على تحسنها من سنة إلى أخرى، لذلك فإنه من المستهدف أن يزيد معدل نمو الواردات بنحو ٣,٥٪ سنوياً فى المتوسط والسلع الاستثمارية بنحو ٦,٥٪ ومستلزمات الإنتاج بنحو ٤,٥٪ وأن تقل فى السلع الاستهلاكية بنحو ٤,٤٪.

**٦-٢ : ميزان المعاملات غير المنظورة فى الخطة الخمسية :**

تستهدف الخطة أن تزداد الإيرادات من الخدمات بمعدل ٧,٣٪ سنوياً فى المتوسط فى حين ستقتصر الزيادة فى المدفوعات من الخدمات على ٥,١٪ سنوياً فى المتوسط حيث تتوافر أيضاً الفرص فى قطاع الخدمات كمصدر للعملة الأجنبية بالنسبة للاقتصاد المصرى. وصادرات الخدمات التى تتوفر لها إمكانات النمو فى المدى القصير والمتوسط هى النقل، البناء، الخدمات المالية ، الخدمات السينمائية والسياحة . ويقدر أن تنمو إيرادات الأخيرة بمعدل يصل إلى نحو ١٠,٨٪ سنوياً فى المتوسط من خلال ما تملكه مصر من مناخ مناسب وشواطئ والثروات التاريخية والثقافية ، حتى تساهم السياحة بصورة أكثر فاعلية كأحد الأنشطة الأساسية الدافعة للتنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من إيرادات النقد الأجنبى. كما تستهدف الخطة أن تزيد الإيرادات من خدمات النقل بمعدل نحو ٧,٤٪ سنوياً فى المتوسط.

وفيما يتعلق بعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد أخذت الخطة جانب التفاؤل الحذر فى تقدير العائد منهما، لذلك فالمستهدف أن تزيد عائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج زيادة محدودة تدور حول ٢,٢٪ ، ٠,٧٪ سنوياً فى المتوسط على التوالى.

**٦-٣ : الميزان التجارى والميزان الخدمى فى خطة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ :**

وتمشياً مع هذه الأهداف للخطة الخمسية ، يتوقع أن تحقق خطة العام الأول

(٢٠٠٢/٢٠٠٣) انخفاض فى عجز ميزان المعاملات الجارية (بدون تحويلات) من نحو ١١,٧ مليار جنيه فى سنة الأساس إلى نحو ٩,٤ مليار جنيه ، ويستهدف أن يتحقق ذلك من خلال انخفاض عجز الميزان التجارى من ٣٨,٨ مليار جنيه إلى ٣٨,١ مليار جنيه فى ذات العامين، وارتفاع فائض الميزان الخدمى من نحو ١٢,٨ مليار جنيه إلى حوالى ١٤,٦ مليار جنيه.

وتستهدف خطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ زيادة حصيلة الصادرات السلعية بنسبة ١٢,٤٪ مقابل ٤,١٪ للواردات لترتفع نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية إلى نحو٤٥,٣٪ مقابل نحو ٤٢٪ متوقع عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، كما تستهدف هذه الخطة زيادة الصادرات الزراعية بنحو ١٢,٥٪ . والصادرات الصناعية بنحو ١٣,١٪. وتقدر خطة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أن تزيد الواردات من مستلزمات الإنتاج بمعدل ٣,٧٪ ، ومن السلع الاستهلاكية بمعدل ٣٪ ، والواردات الاستثمارية بمعدل ٧٪ لتحقيق حجم أكبر من الاستثمار المحلى والأجنبى.

وفى إطار المعاملات غير المنظورة تستهدف خطة العام الأول زيادة الإيرادات من الخدمات بمعدل ٨,٧٪ ، فى حين تقتصر الزيادة فى المدفوعات الخدمية على نحو ٥,٢٪ ، وتستند الخطة فى زيادة الإيرادات الخدمية إلى التركيز على زيادة إيرادات السياحة بمعدل ٨,٠٪ لتسترد وضعها تدريجياً وتتجاوز آثار أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتعود إلى معدلاتها المرغوبة . وفيما يتعلق بعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج فقد أخذت الخطة جانب التحفظ فى تقدير العائد منهما، ومن ثم استهدفت الخطة ثبات متحصلات تحويلات العاملين المصريين بالخارج وزيادة عائدات قناة السويس بمعدل ٣,٤٪ لتعود إلى أوضاعها العادية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

وفى ضوء تلك التقديرات تستهدف الخطة أن ينخفض عجز المعاملات الجارية والتحويلات بنحو ٢,٥ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٥,٣ مليار جنيه مقابل نحو ٧,٨ مليار جنيه متوقع عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

ويوضح الجدولان رقمى (٩-١٨ و ١٠-١٨) تقديرات ميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية وعامها الأول بالدولار والجنيه المصرى.

## جدول رقم (٩-١٨)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية وعامها الأول

(بالمليون دولار وبالأسعار الجارية)

| البيـــان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات:** | | | | | |
| **الصادرات السلعية :** | | | | | |
| الزراعية | ٥٩٠ | ٦٣٠ | ١٠٠٠ | ١٢,٥ | ١٢,٣ |
| الصناعية | ٣٨١٠ | ٤٣١٠ | ٧٢١٠ | ١٣,١ | ١٣,٦ |
| الطاقة (بترول وغاز وكهرباء) | ٢٠٨٠ | ٢٣١٠ | ٣٦٩٠ | ١١,١ | ١٢,١ |
| مجموع الصادرات السلعية | ٦٤٥٠ | ٧٢٥٠ | ١١٩٠٠ | ١٢,٤ | ١٣,٠ |
| **الصادرات الخدمية:** | | | | | |
| النقل | ٧٠٠ | ٨٠٠ | ١٠٠٠ | ١٤,٣ | ٧,٤ |
| رسوم المرور فى قناة السويس | ١٧٥٠ | ١٨١٠ | ١٩٥٥ | ٣,٤ | ٢,٢ |
| السياحة | ٣٠٠٠ | ٣٢٤٠ | ٥٠٠٠ | ٨,٠ | ١٠,٨ |
| متحصلات حكومية | ١٩٢ | ١٩٥ | ٢٠٠ | ١,٦ | ٠,٨ |
| متحصلات خدمية أخرى | ٢١٢٨ | ٢٤٠٠ | ٢٩٢٠ | ١٢,٨ | ٦,٥ |
| مجموع الصادرات الخدمية | ٧٧٧٠ | ٨٤٤٥ | ١١٠٧٥ | ٨,٧ | ٧,٣ |
| **عوائد عامل الإنتاج المحصلة** | | | | | |
| عوائد استثمار ومدفوعات أخرى | ١٢٩٥ | ١٤٠٠ | ١٥٧٥ | ٨,١ | ٤,٠ |
| تحويلات المصريين العاملين بالخارج | ٢٩٠٠ | ٢٩٠٠ | ٣٠٠٠ | – | ٠,٧ |
| مجموع العوائد المحصلة | ٤١٩٥ | ٤٣٠٠ | ٤٥٧٥ | ٢,٥ | ١,٧ |
| التحويلات الجارية المحصلة : | | | | | |
| التحويلات للحكومة | ٨٠٠ | ٨٥٠ | ٨٥٠ | ٦,٣ | ١,٢ |
| التحويلات للهيئات والأفراد | ١٠٠ | ١٠٠ | ١١٠ | – | ١,٩ |
| مجموع التحويلات الجارية | ٩٠٠ | ٩٥٠ | ٩٦٠ | ٥,٦ | ١,٣ |
| مجموع الإيرادات الجارية | ١٩٣١٥ | ٢٠٩٤٥ | ٢٨٥١٠ | ٨,٤ | ٨,١ |

## تابع جدول رقم (٩-١٨)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية وعامها الأول

(بالمليون **دولار** وبالأسعار الجارية)

| البيـــــان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| **المدفوعات :** | | | | | |
| **الواردات السلعية :** | | | | | |
| الاستهلاكية | ٤٥٦٥ | ٤٧٠٠ | ٥٦٦٠ | ٣,٠ | ٤,٤ |
| الوسيطة | ٧٨٠٠ | ٨٠٩٠ | ١٠١٣٠ | ٣,٧ | ٥,٤ |
| الاستثمارية | ٣٠٠٠ | ٣٢١٠ | ٤١١٠ | ٧,٠ | ٦,٥ |
| مجموع الواردات السلعية | ١٥٣٦٥ | ١٦٠٠٠ | ١٩٩٠٠ | ٤,١ | ٥,٣ |
| **المدفوعات الخدمية:** | | | | | |
| النقل | ٤٣٠ | ٤٥٠ | ٦٠٠ | ٤,٧ | ٦,٩ |
| السياحة | ٩٠٠ | ٩٣٠ | ١٠٦٠ | ٣,٣ | ٣,٣ |
| مدفوعات الحكومة | ٥٠٠ | ٥٠٠ | ٥٦٠ | - | ٢,٣ |
| مدفوعات خدمية أخرى | ٣٠٠٠ | ٣٢٠٠ | ٣٩٨٠ | ٦,٧ | ٥,٨ |
| مجموع المدفوعات الخدمية | ٤٨٣٠ | ٥٠٨٠ | ٦٢٠٠ | ٥,٢ | ٥,١ |
| عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة: | | | | | |
| عوائد استثمار ومدفوعات أخرى | ١٢٠ | ١٥٠ | ٤٠٠ | ٢٥,٠ | ٢٧,٢ |
| الفوائد على القروض والالتزامات | ٧٨٠ | ٩٢٠ | ١٠٠٠ | ١٧,٩ | ٥,١ |
| مجموع العوائد المدفوعة | ٩٠٠ | ١٠٧٠ | ١٤٠٠ | ١٨,٩ | ٩,٢ |
| التحويلات الجارية المدفوعة | ٢٠ | ٢٠ | ٣٠ | - | ٨,٤ |
| مجموع المدفوعات الجارية | ٢١١١٥ | ٢٢١٧٠ | ٢٧٥٣٠ | ٥,٠ | ٥,٤ |
| رصيد الميزان التجارى | -٨٩١٥ | -٨٧٥٠ | -٨٠٠٠ | | |
| رصيد الميزان الخدمى | ٢٩٤٠ | ٣٣٦٥ | ٤٨٧٥ | | |
| رصيد ميزان السلع والخدمات | -٥٩٧٥ | -٥٣٨٥ | -٣١٢٥ | | |
| رصيد ميزان عوائد الإنتاج | ٣٢٩٥ | ٣٢٣٠ | ٣١٧٥ | | |
| رصيد ميزان التحويلات | ٨٨٠ | ٩٣٠ | ٩٣٠ | | |
| رصيد المعاملات الجارية والتحويلات | -١٨٠٠ | -١٢٢٥ | ٩٨٠ | | |

* حسب سعر الصرف المتوقع متوسط عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٤٣٥ قرش/دولار.

## جدول رقم (١٠-١٨)
## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية وعامها الأول

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

| البيـــــان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات:** | | | | | |
| **الصادرات السلعية :** | | | | | |
| الزراعية | ٢٤٣٦ | ٢٧٤٠ | ٤٣٥٠ | ١٢,٥ | ١٢,٣ |
| الصناعية | ١٦٥٧٤ | ١٨٧٤٩ | ٣١٣٦٤ | ١٣,١ | ١٣,٦ |
| الطاقة (بترول وغاز وكهرباء) | ٩٠٤٨ | ١٠٠٤٩ | ١٦٠٥١ | ١١,١ | ١٢,١ |
| مجموع الصادرات السلعية | ٢٨٠٥٨ | ٣١٥٣٨ | ٥١٧٦٥ | ١٢,٤ | ١٣,٠ |
| **الصادرات الخدمية:** | | | | | |
| النقل | ٣٠٤٥ | ٣٤٨٠ | ٤٣٥٠ | ١٤,٣ | ٧,٤ |
| رسوم المرور فى قناة السويس | ٧٦١٢ | ٧٨٧٤ | ٨٥٠٤ | ٣,٤ | ٢,٢ |
| السياحة | ١٣٠٥٠ | ١٤٠٩٤ | ٢١٧٥٠ | ٨,٠ | ١٠,٨ |
| متحصلات حكومية | ٨٣٥ | ٨٤٨ | ٨٧٠ | ١,٦ | ٠,٨ |
| متحصلات خدمية أخرى | ٩٢٥٧ | ١٠٤٤٠ | ١٢٧٠٢ | ١٢,٨ | ٦,٥ |
| مجموع الصادرات الخدمية | ٣٣٧٩٩ | ٣٦٧٣٦ | ٤٨١٧٦ | ٨,٧ | ٧,٣ |
| **عوائد عامل الإنتاج المحصلة** | | | | | |
| عوائد استثمار ومدفوعات أخرى | ٥٦٣٣ | ٦٠٩٠ | ٦٨٥١ | ٨,١ | ٤,٠ |
| تحويلات المصريين العاملين بالخارج | ١٢٦١٥ | ١٢٦١٥ | ١٣٠٥٠ | – | ٠,٧ |
| مجموع العوائد المحصلة | ١٨٢٤٨ | ١٨٧٠٥ | ١٩٩٠١ | ٢,٥ | ١,٧٠ |
| التحويلات الجارية المحصلة : | | | | | |
| التحويلات للحكومة | ٣٤٨٠ | ٣٦٩٧ | ٣٦٩٧ | ٦,٢ | ١,٢ |
| التحويلات للهيئات والأفراد | ٤٣٥ | ٤٣٥ | ٤٧٩ | – | ١,٩ |
| مجموع التحويلات الجارية | ٣٩١٥ | ٤١٣٢ | ٤١٧٦ | ٥,٥ | ١,٣ |
| مجموع الإيرادات الجارية | ٨٤٠٢٠ | ٩١١١١ | ١٢٤٠١٨ | ٨,٤ | ٨,١ |

## تابع جدول رقم (١٠-١٨)

## تقديرات ميزان المدفوعات الجارى خلال الخطة الخمسية وعامها الأول

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

| البيـــان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | معدل النمو (٪) ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| **المدفوعات** | | | | | |
| **الواردات السلعية :** | | | | | |
| الاستهلاكية | ١٩٨٥٨ | ٢٠٤٤٥ | ٢٤٦٢١ | ٣,٠ | ٤,٤ |
| الوسيطة | ٣٣٩٣٠ | ٣٥١٩٢ | ٤٤٠٦٥ | ٣,٧ | ٥,٤ |
| الاستثمارية | ١٣٠٥٠ | ١٣٩٦٣ | ١٧٨٧٩ | ٧,٠ | ٦,٥ |
| مجموع الواردات السلعية | ٦٦٨٣٨ | ٦٩٦٠٠ | ٨٦٥٦٥ | ٤,١ | ٥,٣ |
| **المدفوعات الخدمية:** | | | | | |
| النقل | ١٨٧٠ | ١٩٥٧ | ٢٦١٠ | ٤,٧ | ٦,٩ |
| السياحة | ٣٩١٥ | ٤٠٤٦ | ٤٦١١ | ٣,٣ | ٣,٣ |
| مدفوعات الحكومة | ٢١٧٥ | ٢١٧٥ | ٢٤٣٦ | – | ٢,٣ |
| مدفوعات خدمية أخرى | ١٣٠٥٠ | ١٣٩٢٠ | ١٧٣١٣ | ٦,٧ | ٥,٨ |
| مجموع المدفوعات الخدمية | ٢١٠١٠ | ٢٢٠٩٨ | ٢٦٩٧٠ | ٥,٢ | ٥,١ |
| **عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة:** | | | | | |
| عوائد استثمار ومدفوعات أخرى | ٥٢٢ | ٦٥٣ | ١٧٤٠ | ٢٥,١ | ٢٧,٢ |
| الفوائد على القروض والالتزامات | ٣٣٩٣ | ٤٠٠٢ | ٤٣٥٠ | ١٧,٩ | ٥,١ |
| مجموع العوائد المدفوعة | ٣٩١٥ | ٤٦٥٥ | ٦٠٩٠ | ١٨,٩ | ٩,٢ |
| التحويلات الجارية المدفوعة | ٨٧ | ٨٧ | ١٣٠ | – | ٨,٤ |
| مجموع المدفوعات الجارية | ٩١٨٥٠ | ٩٦٤٤٠ | ١١٩٧٥٥ | ٥,٠ | ٥,٤ |
| رصيد الميزان التجارى | -٣٨٧٨٠ | -٣٨٠٦٢ | -٣٤٨٠٠ | | |
| رصيد الميزان الخدمى | ١٢٧٨٩ | ١٤٦٣٨ | ٢١٢٠٦ | | |
| رصيد ميزان السلع والخدمات | -٢٥٩٩١ | -٢٣٤٢٤ | -١٣٥٩٤ | | |
| رصيد ميزان عوائد الإنتاج | ١٤٣٣٣ | ١٤٠٥٠ | ١٣٨١١ | | |
| رصيد ميزان التحويلات | ٣٨٢٨ | ٤٠٤٥ | ٤٠٤٦ | | |
| رصيد المعاملات الجارية والتحويلات | -٧٨٣٠ | -٥٣٢٩ | ٤٢٦٣ | | |

* حسب سعر الصرف المتوقع متوسط عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٤٣٥ قرش/دولار.

# الفصل التاسع عشر
# تنظيم أجهزة التخطيط فى جمهورية مصر العربية

## ١ : تنظيم أجهزة التخطيط

يقصد بتنظيم أجهزة التخطيط تحديد العلاقات القائمة بين مختلف الهيئات والأشخاص المشتغلين بالتخطيط، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما فى ذلك الهيئات والأشخاص العاملين فى الوزارات التنفيذية أو معاهد البحوث الفنية .

ويمكن التمييز بين **التنظيم الخارجى والتنظيم الداخلى** لهيئات التخطيط المركزى، فالأول يشير إلى وضع هذه الهيئات داخل االتنظيم الحكومى بصفة عامة ، والثانى يشير إلى التنظيم القائم داخل كل هيئة من هذه الهيئات.

إن أحد الخصائص الأساسية **للتنظيم الخارجى** هو نوع الهيئة الوزارية التى تتبعها الإدارة المركزية للتخطيط. هذه الهيئة هى عادة مكتب رئيس الوزراء، كما كان الحال فى بداية عهد مصر بالتخطيط عندما أنشئت "لجنة التخطيط القومى" عام ١٩٥٥ وألحقت برئاسة مجلس الوزراء، أما فى الدول التى تتبع نظاماً شبيهاً بنظام الحكومة الأمريكية ، فإن هذه الهيئة هى مكتب رئيس الجمهورية ، وقد حدث ذلك فى مصر عندما انشىء "المجلس الأعلى للتخطيط" عام ١٩٥٧ برئاسة رئيس الجمهورية. وفى بعض الأحيان يكون المكتب المركزى للتخطيط وزارة بذاته ، كما هو الحال فى مصر منذ عام ١٩٦١ حيث تحولت "لجنة التخطيط القومى" إلى "وزارة التخطيط" . وفى بعض الأحيان يكون المكتب المركزى للتخطيط مجرد إدارة داخل وزارة من الوزارات ، فهو فى هولندا مثلاً إدارة من إدارات وزارة الشئون الاقتصادية. على أنه أيا كان وضعه الرسمى داخل الجهاز الحكومى فإنه يكون له حق الاتصال المباشر بأى وزارة وفى جميع الأحوال يكون للإدارة

المركزية للتخطيط - أيا كان وضعها الرسمى فى الجهاز المركزى - حق الاتصال المباشر بأى وزارة للحصول على أية معلومات تتوافر لدى أية هيئة حكومية تساعد فى إدارة العملية التخطيطية ، ولكن يقابل هذا الحق ضرورة التزام المكتب بروح التعاون والمرونة فى استعمال ما قد يحصل عليه من معلومات أولية أو تقريبية .

أما **التنظيم الداخلى** للهيئة المركزية للتخطيط فيتوقف على ما يقوم به من مهام ، ويمكن القول بصفة عامة أنه يمكن أن يُنقسم "هيئة التخطيط" إلى أقسام يختص بعضها بالتخطيط قصير المدى، وبعضها الآخر بالخطط طويلة المدى. ويمكن أن يختص بعضها بمجرد عمل البحوث، أو أن يؤخذ بالتخصص إلى مدى أبعد من هذا بحيث توزع الأقسام الفرعية على الصناعات المختلفة وعلى متغيرات الاقتصاد القومى المختلفة من استهلاك واستثمار وصادرات وواردات.. إلخ ، ويكون من الضرورى أن تحدد مهام كل من الأقسام الفرعية تحديداً دقيقاً يتيح لكل قسم استقلاله عن الأقسام الأخرى، مع الأخذ فى الاعتبار أنه من شبه المستحيل تحقيق الاستقلال التام بين الأقسام إذ لابد أن تنشأ الحاجة إلى قيام الاتصال فيما بينها ، وذلك بسبب الارتباط والتشابك القائم بين الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادى. وعلى كل حال قد يكون من الضرورى تعيين من يختص بتنسيق عملية الاتصال هذه.

وحتى يتم اختيار صيغة التنظيم الداخلى لهيئة التخطيط يكون من الضرورى الاختيار بين حلول مختلفة لبعض المشكلات الهامة مثل :

١) هل تنشأ علاقة تبعية صارمة بين الأقسام المختلفة بحيث يحدد لكل قسم ما يتبعه وما هو تابع له من أقسام ، أم يعمل ترتيب خاص لتحقيق الاتصال بين العدد الكبير من الخبراء كلما دعت الحاجة إليه ؟

٢) هل تفصل عملية القيام بالبحوث عن الأعمال اليومية المتعلقة بإبداء الرأى واتخاذ القرارات ، أم يقوم بالبحوث نفس الخبراء الذين يقومون بهذه الأعمال الأخيرة ؟

٣) هل يقوم نفس الأشخاص بإعداد الخطط طويلة المدى وقصيرة المدى على السواء أم يكون لكل نوع من أنواع الخطط خبراؤه المستقلون ؟

٤) هل يكون المعيار المتبع فى تقسيم النشاط المتعلق بكل من هذه الخطط هو القطاعات (والأقاليم) المختلفة ، أم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادى (الاستهلاك ، الاستثمار، التجارة الخارجية ، المالية العامة، مشاكل العمل، التعليم) ؟

إن الإجابات على هذه الأسئلة لاتكمن فى معظم الأحوال فى اختيار حل واحد واستبعاد الحلول الأخرى بل ستكون عادة حلا وسطاً بين حلين متطرفين.

***ومن بين المشاكل التى تتصل بكل من التنظيم الداخلى والخارجى*** على السواء مشكلة وجود فروع إقليمية لهيئة التخطيط المركزية أو فروع قطاعية داخل الوزارات الأخرى، وإذا كان من الواجب أن تكون لها مثل هذه الفروع فما هى نوع العلاقة التى يجب أن تقوم بين الفرع وبين الإدارة المسئولة عن شئون الأقليم أو القطاع ؟ من الواضح أن الجوانب سيتوقف على حجم الدولة ، وعلى الدرجة المطلوبة من التفصيل فى السياسة الاقتصادية .

وفى جمهورية مصر العربية يوجد ثلاث أجهزة أساسية تتولى عملية التخطيط على مستوى الاقتصاد القومى ككل بالإضافة إلى أجهزة مساعدة تتمثل فى جهاز جمع البيانات وتجهيزها لخدمة أغراض التخطيط، وهذه الأجهزة هى:

١- وزارة التخطيط.

٢- هيئة التخطيط العمرانى.

٣- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

٤- أجهزة مساعدة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

**٢: وزارة التخطيط:**

يحدد قرار وزير التخطيط رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ الهيكل التنظيمى لوزارة التخطيط ويحدد اختصاصات الوزارة ووحداتها التنظيمية ، حيث يتكون البناء التنظيمى لوزارة التخطيط من الأجهزة والقطاعات التالية :

**أولاً : قطاع مكتب الوزير :**

أ) يتكون من التقسيمات التنظيمية التالية :

١- المكتب الفنى[١].

٢- مكتب الإعلام والثقافة التخطيطية[٢].

٣- الإدارة العامة لشئون الخدمات الاجتماعية والإدارية[٣].

٤- مكتب الأمن[٤].

ب) يتبع رئيس القطاع الإدارة المركزية للأجهزة الرقابية والمعاونة[٥]. وتتكون من:

١- الإدارة العامة للتفتيش المالى والإدارى.

٢- الإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات.

**ثانياً: الجهاز الفنى وتشكل من :**

---

(١) مادة ٢٨.

(٢) مادة ٢٩.

(٣) مادة ٣٠.

(٤) مادة ٣١.

(٥) مادة ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤.

أ) قطاع الاستثمار والتمويل ويتكون من :
١- الإدارة المركزية للاستثمار وتقييم المشروعات.
٢- الإدارة المركزية للتمويل.
٣- الإدارة المركزية للمتابعة والإحصاء.

ب) قطاع التخطيط والموازنات ، ويتكون من :
١- الإدارة المركزية للتجارة والمال.
٢- الإدارة المركزية للأسعار والدخول والاستهلاك.
٣- الإدارة المركزية للموازنات والحسابات القومية .
٤- الإدارة المركزية لإعداد الخطة .

جـ) قطاع الإنتاج السلعى، ويتكون من :
١- الإدارة المركزية للصناعة والثروة المعدنية .
٢- الإدارة المركزية للطاقة .
٣- الإدارة المركزية للزراعة والرى.

د) قطاع الإنتاج الخدمى، ويتكون من :
١- الإدارة المركزية للنقل والمواصلات.
٢- الإدارة المركزية للإسكان والعمير.
٣- الإدارة المركزية للتشييد والمرافق.

هـ) قطاع الخدمات، ويتكون من :
١- الإدارة المركزية للقوى العاملة والتعليم.
٢- الإدارة المركزية للخدمات الاجتماعية .
٣- الإدارة المركزية للخدمات السيادية .

و) قطاع التخطيط الإقليمى ، ويتكون من :

١- الإدارة المركزية للقاهرة الكبرى والساحل الشرقى.

٢- الإدارة المركزية للدلتا والساحل الشمالى.

٣- الإدارة المركزية للوجه القبلى.

**ثالثاً: وكالة الوزارة للتنمية الإدارية، ويتبعها[١]:**

١) الإدارة العامة للتنظيم والإدارة.

٢) الإدارة العامة لشئون العاملين.

**رابعاً: الأمانة العامة ، وتتكون من[٢]:**

١) الإدارة العامة للشئون الإدارية .

٢) الإدارة العامة للشئون المالية .

**خامساً: مركز التوثيق والمعلومات[٣]:**

- ويتكون كل من القطاعات الرئيسية للجهاز الفنى من عدد من الإدارات المركزية التى تضم كل منها عدداً من الشعب المركزية التى تنقسم بدورها إلى شعب تخصصية .
- ويشرف وكيل أول الوزارة رئيس القطاع على تنفيذ الاختصاصات والمسئوليات المنوطة بالقطاع ووحداته التنظيمية ، ويعتبر مسئولاً عن حسن سير العمل فى الإدارات المركزية المكونة للقطاع وما يتبعها من شعب مركزية وشعب تخصصية.

**٢-١: قطاع الاستثمار والتمويل:**

---

(١) مادة رقم ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧.

(٢) مادة ٣٨ ، ٣٩.

(٣) مادة ٤٠.

تتكون الإدارات المركزية المكونة لقطاع الاستثمار والتمويل من الشعب المركزية والشعب التخصصية ، على الوجه التالى :

**٢-١-١: الإدارات المركزية للاستثمار وتقييم المشروعات:**

وتنقسم إلى:

١) الشعبة المركزية لهيكل الاستثمار: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ – شعبة حجم الاستثمار.

ب- شعبة كفاءة الاستثمار.

جـ- شعبة توزيع الاستثمار.

٢) الشعبة المركزية لبرامج الاستثمار : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ – شعبة الاستثمار طويل المدى.

ب- شعبة الاستثمار للخطة الخمسية .

جـ- شعبة الاستثمار للخطة السنوية .

٣) الشعبة المركزية لتقييم المشروعات: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ – شعبة تقييم مشروعات الإنتاج السلعى.

ب- شعبة تقييم مشروعات الإنتاج الخدمى.

جـ- شعبة تقييم مشروعات خدمات التنمية الاجتماعية .

**وتختص الإدارة المركزية للاستثمار** بتخطيط معدلات الاستثمار والنمط الأمثل لتوزيعه قطاعياً وإقليمياً بما يحقق أعلى كفاءة للاستثمار والزيادة المطردة فى معدلات الناتج القومى، وعليها فى سبيل تحقيق ذلك القيام بالآتى:

١) دراسة وتحليل الهيكل الحالى للاستثمار، واقتراح الوسائل الكفيلة برفع

كفاءته.

٢) دراسة التطور التاريخى لمعدل الاستثمار، وعمل السلاسل الزمنية له واقتراح وسائل ترشيد الاستثمار.

٣) دراسة واقتراح المعايير الاقتصادية والاجتماعية لاختيار الاستثمارات والأساليب التكنولوجية .

٤) قياس كفاءة الاستثمار وتطورها تاريخياً على المستوى القومى والقطاعى.

٥) دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة فى مجالات الإنتاج السلعى، والإنتاج الخدمى، والخدمات ، وتحديد الربحية الاجتماعية لكل مشروع على المستوى القطاعى والإقليمى والقومى.

**٢-١-٢: الإدارات المركزية للتمويل:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للتدفقات النقدية .

٢) الشعبة المركزية لبرامج التمويل: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة برامج تمويل مشروعات الإنتاج السلعى.

ب- شعبة برامج تمويل مشروعات الإنتاج الخدمى.

جـ- شعبة برامج تمويل مشروعات خدمات التنمية الاجتماعية .

٣) الشعبة المركزية لمصادر التمويل: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة مصادر التمويل المحلى.

ب- شعبة مصادر التمويل الخارجى.

**وتختص الإدارة المركزية للتمويل،** بالآتى :

١) تركيب جداول للتدفقات النقدية بهدف التعرف على مصادر الدخل وطرق

التصرف فيه.

٢) تركيب جداول للتدفقات المالية بهدف التعرف على قنوات التمويل وتحليل التصرفات المالية للقطاعات الاقتصادية والمالية ، والتنبؤ بالاتجاهات العامة للتصرفات المالية لهذه القطاعات فى المستقبل.

٣) الربط بين الخطة العينية والخطة النقدية والمالية والائتمانية بهدف إحداث التوازن وتيسير سبل التمويل دون التعرض للاختناقات.

٤) تركيب الموازنات النقدية وربطها بالتمويل المحلى والخطة العينية .

٥) متابعة القروض والتمويل الأجنبى من الدول العربية والأجنبية والهيئات والمنظمات الدولية .

**٢-١-٣ :الإدارة المركزية للمتابعة والإحصاء:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية لمتابعة الخطط السنوية للاستثمار: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ – شعبة متابعة القطاعات السلعية .

ب– شعبة متابعة قطاعات التوزيع.

جـ– شعبة متابعة قطاعات خدمات التنمية الاجتماعية .

٢) الشعبة المركزية لمتابعة النشاط الجارى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ – شعبة متابعة الموارد الجارية .

ب– شعبة متابعة الاستخدامات الجارية .

٣) الشعبة المركزية لمتابعة المجالس: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة متابعة مجالس الإنتاج السلعى.
ب- شعبة متابعة مجالس الإنتاج الخدمى.
جـ- شعبة متابعة مجالس خدمات التنمية الاجتماعية.

٤) الشعبة المركزية للإحصاء ونظم المعلومات .

**وتختص الإدارة المركزية للمتابعة والإحصاء،** بالآتى :

١) متابعة تنفيذ مشروعات الخطة السنوية والخمسية لإمكان الوقوف على تقدم تنفيذ كل مشروع فى مراحله المختلفة وتوضيح حقيقة ما تم تنفيذه عينياً فى كل مرحلة ، وربط التنفيذ العينى بالإنفاق الاستثمارى من واقع تقارير المتابعة الواردة من جهات التنفيذ ومقارنتها بالمتابعة الميدانية التى تقوم بها وزارة التخطيط.

٢) تقييم النمو الاقتصادى والاجتماعى على المستوى القومى والإقليمى، وقياس مدى التقدم فى تحقيق الأهداف العامة للخطة .

٣) اقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية التى تكفل انضباط سير التنفيذ وإزالة المعوقات لتقويم المسار الاقتصادى وتحقيق الصورة التوازنية المتكاملة للخطة على المستوى القومى والقطاعى والإقليمى.

٤) متابعة تنفيذ الخطة السنوية كل ثلاثة أشهر، وبصورة تراكمية للتعرف على إنجازات التنفيذ وللتأكد أولاً بأول من عدم إخلال التنفيذ بما هو مستهدف فى الخطة من تناسق بين النسب الرئيسية فى الاقتصاد القومى.

٥) وفى مجال الإحصاء تقوم الشعبة المركزية للإحصاء ونظم المعلومات بتجميع البيانات والمعلومات عن مشروعات الخطة فى صورة إحصائية وتبويبها وجدولتها، واستخلاص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بما يتيح لكل

قطاع الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة له بالتنسيق مع غيره من قطاعات العمل بالوزارة . وإصدار النشرات والإحصائية الدورية أو العاجلة الملائمة للعملية التخطيطية مما يعاون فى رفع كفاءة الأداء فى إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها .

**٢-٢: قطاع التخطيط والموازنات:**

تتكون الإدارات المركزية المكونة لقطاع التخطيط والموازنات من الشعب المركزية والشعب التخصصية على الوجه التالى:

**٢-٢-١: الإدارة المركزية للتجارة والمال:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للتجارة الخارجية : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة الميزان التجارى.

ب- شعبة ميزان المدفوعات.

جـ- شعبة السياحة .

٢) الشعبة المركزية للتجارة الداخلية : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة التوزيع للتجارة الداخلية .

ب- شعبة التوزيع للمواد التموينية .

٣) الشعبة المركزية للمال: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ - شعبة الاستثمارات المالية .

ب- شعبة النشاط المالى للوسطاء الماليين.

٤) الشعبة المركزية للتعاون الاقتصادى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة الهيئات والمنظمات الدولية .

ب- شعبة استثمار رأس المال العربى والأجنبى .

جـ- شعبة التعاون الفنى.

**وتختص الإدارة المركزية للتجارة والمال،** بما يلى :

- **فى مجال التجارة الخارجية ،** تقوم بإعداد خطط الصادرات والواردات، السلعية المتوسطة المدى والتوزيع الجغرافى لها ومتابعة تنفيذ أهداف هذه الخطط، وتصوير ميزان المدفوعات، وعليها فى سبيل ذلك .

١) دراسة وتطوير أدوات وأساليب تخطيط التجارة الخارجية .

٢) دراسة التطورات الاقتصادية الجارية والتنبؤ بالتطورات المستقبلة فى مختلف الأسواق العالمية والتكتلات الاقتصادية والبلاد الرئيسية .

٣) اقتراح مختلف سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى.

٤) تقييم نشاط أجهزة التجارة الخارجية ونظمها وتشريعاتها واقتراح ما تراه لتطويرها.

- **وفى مجال التجارة الداخلية،** وتقوم الشعبة المركزية للتجارة الداخلية بالآتى:

١) دراسة الهياكل التنظيمية لقطاع التجارة الداخلية وتطويرها مع ما يستجد من متغيرات بما يكفل حسن توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين.

٢) دراسة مسالك التوزيع المختلفة للسلع بغرض توصيل السلعة إلى المستهلك فى الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

٣) القيام بالبحوث الميدانية بغرض التعرف على المشاكل والصعوبات التى تعترض ذلك القطاع واقتراح ما يلزم لحلها.

٤) التعاون مع الشعب والإدارات المركزية ذات النشاط المرتبط بقطاع التجارة

الداخلية بغرض تحديد الهوامش التجارية وهوامش الربح للسلع المتداولة فى السوق المحلى.

٥) دراسة المراحل والتكاليف التسويقية للسلع المختلفة لكشف ما قد يكون هنالك من عقبات تحد من انسياب السلع من مواطن الإنتاج إلى مراكز التوزيع، ودراسة إمكانية التغلب على هذه العقبات.

٦) وضع خطة للمخزون الاستراتيجى لكل مجموعة من مجموعات السلع ومتابعة المخزون للقضاء على الاختناقات التى تعوق توفير السلع، وخاصة فى الظروف الطارئة .

٧) دراسة التعامل فى أسواق الجملة والقطاعى من واقع التقارير وعلى الطبيعة.

٨) دراسة العرض والطلب والتسعير لمختلف مجموعات السلع والتنبؤ بما سيكون عليه العرض والطلب فى الفترات المستقبلة .

- **وفى مجال التعاون الاقتصادى،** تقوم بالآتى :

١) اقتراح حجم الاقتراض الخارجى اللازم لتمويل خطة التنمية واقتراح مؤشرات للقيام بكفاءة الاقتراض الخارجى وحجم القروض المقدمة للخارج وإعداد تقارير متابعة القروض الخارجية وتقويم أثارها وعوائدها.

٢) اقتراح خطة الاستثمارات الدولية عربية وأجنبية فى ضوء أنماط الاستثمار والأولويات المحددة فى خطة التنمية ، وبيان أشكالها وشروطها وكذلك الاستثمارات المصرية فى الخارج ، ومتابعة تنفيذ أهداف هذه الخطة .

٣) دراسة وتطوير الأساليب والأدوات الفنية لقياس كفاءة حركة رؤوس الأموال وإعداد ميزان المديونية المتعلق بها.

٤) اقتراح سياسات وأشكال التعاون الفنى الذى تحصل عليه البلاد أو تقدمه للخارج ، والمعاونة فى إعداد اتفاقياتها ومتابعة تنفيذها.

### ٢-٢-٢: الإدارة المركزية للأسعار والدخول والاستهلاك:

وتنقسم إلى:

١) الشعبة المركزية للأسعار: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة السياسات السعرية .

ب- شعبة التكاليف.

٢) الشعبة المركزية للدخول: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة توزيع الدخول.

ب- شعبة مستوى المعيشة .

٣) الشعبة المركزية للاستهلاك وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة الاستهلاك العائلى والجماعى.

ب- شعبة هيكل الاستهلاك النهائى.

**وتختص الإدارة المركزية للأسعار والدخول والاستهلاك ،** بما يلى:

**فى مجال تخطيط الأسعار** : تختص بما يلى :

١) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأسعار وبناء جداول مدخلات ومخرجات لمختلف الأنشطة والسلع واستخراج المعاملات الفنية للإنتاج.

٢) دراسة وتحليل أسعار كل ما يدخل فى إنتاج السلع والخدمات وتحليل أسعار الخدمات الإنتاجية ، وتحليل أسعار البيع للمستهلك وميزانية الأسرة وأنماط الاستهلاك ومتابعة تطورها .

٣) إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتكاليف وتنسيق نظمها وترشيد حساباتها واستخراج التكاليف المتوسطة والنمطية . واقتراح بديل للأسعار.

٤) اقتراح السياسات السعرية للمدى القصير، والتنبؤ باتجاهات الأسعار الحالية ، وبالآثار السعرية لمشروعات التنمية وتحديد أهداف سعرية

تخطيطية .

**وفى مجال تخطيط الدخول،** تقوم الشعبة المركزية للدخول بالآتى:

١) إعداد تقرير سنوى للدخل القومى من واقع الحسابات القومية فى صورتها المتكاملة بما يلخص التدفقات المالية وارتباطها بالتدفقات السلعية والخدمية لفترات ربع سنوية ، وتأشير به لفترات زمنية أقل.

٢) دراسة وتحليل دخول الأفراد واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين مستوى المعيشة .

**وفى مجال تخطيط الاستهلاك،** تقويم الشعبة المركزية للاستهلاك بتحديد الاحتياجات من السلع والخدمات سواء للاستهلاك العائلى أو الاستهلاك الجماعى، بهدف الارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطنين فى الريف والحضر فى ضوء استراتيجية التنمية والمعدلات المخططة لنمو الناتج القومى. وعليها فى سبيل ذلك .

١) دراسة وتحليل أنماط الاستهلاك فى فئات الدخل الرئيسية واقتراح وسائل ترشيد الاستهلاك .

٢) دراسة وتطوير الأساليب الفنية لتخطيط الاستهلاك .

٣) إعداد تصور رشيد للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين واقتراح السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

**٢-٢-٣: الإدارة المركزية للموازنات والحسابات القومية :**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للموازنات العينية : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة موازين السلع والخدمات.

ب- شعبة المدخلات والمخرجات.

٢) الشعبة المركزية للموازنات المالية: وتضم الشعب التخصصية التالية:
أ - شعبة الموازنة العامة للدولة .
ب- شعبة فوائض قطاع الأعمال.
جـ- شعبة الادخار.

٣) الشعبة المركزية للموازنات البشرية: وتضم الشعب التخصصية التالية:
أ- شعبة السكان.
ب- شعبة هيكل العمالة .
جـ- شعبة الأجور والكفاءة الإنتاجية .

٤) الشعبة المركزية للحسابات القومية: وتضم الشعب التخصصية التالية:
أ- شعبة الناتج القومى.
ب- شعبة الدخل القومى.

**وتختص الإدارة المركزية للموازنات والحسابات القومية،** بإعداد الموازين لجوانب الخطة الثلاثة العينية والمالية والبشرية ، باقتراح الوسائل والسياسات والإجراءات التنظيمية الكفيلة بتحقيق ما تتضمنه هذه الموازين من أهداف وعليها فى سبيل تحقيق ذلك .

**فيما يخص الموازنات العينية،** تقوم الشعبة المركزية للموازنات العينية بإعداد الموازين التالية ومتابعة تنفيذها .

١) إعداد ميزان عينى لبيان حجم وتوزيع الناتج القومى على أغراض الاستهلاك الإنتاجى والنهائى والاستثمارات. وكذلك التعبير القيمى عن الناتج القومى لبيان توزيعه على الاستهلاك الإنتاجى والدخول والفوائض الاقتصادية .

٢) إعداد الميزان الهيكلى للاقتصاد القومى عينياً وقيمياً، وذلك للكشف عن علاقات التشابك بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق

وإجراء اختيارات الاتساق بين خططها الجزئية .

٣) إعداد موازين السلع والخدمات للمنتجات الزراعية والصناعية الرئيسية وخدمات النقل والتجارة عينياً وقيمياً.

**وفيما يخص الموازنات المالية**، تقوم الشعبة المركزية للموازنات المالية بإعداد الموازين التالية ومتابعة تنفيذها .

١) إعداد ميزان للدخل القومى بقدر حجم هذا الدخل، وبتوزيعه أو بين دخول وفوائض اقتصادية متولدة فى القطاعات الإنتاجية وتوزيعه ثانوياً بين القطاع العائلى والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية وكيفية استخدامه نهائياً فى الاستهلاك والاستثمار.

٢) إعداد تقديرات لمختلف موارد ونفقات الموازنة العامة للدولة بما يكفل لها أن تكون أداة رئيسية فى تنفيذ أهداف الخطة من حيث الزيادة المضطردة فى معدلات الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى.

٣) إعداد ميزان للنقود المتداولة يكفل تحقيق التوازن النقدى فى الاقتصاد القومى والمحافظة على القوة الشرائية الداخلية للعملة .

٤) إعداد ميزان للائتمان يكفل تعبئة الموارد غير المخصصة فى الاقتصاد القومى بغرض تمويل مشروعات الخطة العينية فيما يجاوز مصادر التمويل الذاتى واعتمادات الموازنة العامة للدولة .

٥) تقدير فوائض قطاع الأعمال والخاص والتعاونى والمشترك ومدخرات القطاع العائلى واقتراح وسائل تعبئتها وزيادتها.

**وفيما يخص الموازنات البشرية**، تقوم الشعبة المركزية للموازنات البشرية بما يلى:

١) تتبع التطورات الديموجرافية الماضية والحالية والمتوقعة بين سكان الجمهورية وأقاليمها المختلفة ، وما يترتب عليها من آثار مباشرة وغير مباشرة بالنسبة

لعمليات التنمية الشاملة ، واقتراح معدلات الزيادة الإجمالية للسكان وفئاتها بما يتناسب وأهداف التخطيط فى مراحله المختلفة .

٢) إعداد موازين القوى بمقابلة العرض بالطلب - طبقاً لاحتياجات الخطة من التخصصات المختلفة على المستوى المهنى والتخصصى واقتراح السياسات الواجبة فى مجالات التعليم والتدريب.

٣) دراسة مستويات وهياكل الأجور والحوافز وكفاءة العمل، وآثارها على المستوى القومى والإقليمى وتحديد معدلات نمو كل منها .

٤) متابعة تنفيذ ما يتقرر من سياسات وإجراءات تنظيمية فى المجالات السالف ذكرها .

**وفيما يخص الحسابات القومية** ، تقوم الشعبة المركزية للحسابات القومية بما يلى:

١) إعداد موازنة قومية دورية ، واستخدام هذه الموازنة فى تحديد الأهداف التخطيطية ومتابعة سير الاقتصاد القومى واتجاهات النمو.

٢) تحليل نتائج الحسابات القومية ، واستخراج مؤشرات الاتجاهات العامة للاقتصاد القومى، تساعد فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ورسم السياسات واستراتيجية التنمية فى مختلف المجالات، وبناء النماذج التخطيطية .

**٢-٢-٤: الإدارة المركزية لإعداد الخطة:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للتخطيط طويل المدى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة استراتيجية التنمية .

ب- شعبة نماذج النمو.

٢) الشعبة المركزية للتخطيط متوسط المدى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة السياسات والإجراءات للتخطيط متوسط المدى.
ب- شعبة إطار الخطة المتوسطة .

٣) الشعبة المركزية للخط السنوية: وتضم الشعب التخصصية التالية:
أ- شعبة السياسات والإجراءات للخطة السنوية .
ب- شعبة إطار الخطة السنوية .

**وتختص الإدارة المركزية لإعداد الخطة** بإعداد الإطارات المبدئية والنهائية للخطة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، واقتراح السياسات والإجراءات - التنظيمية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، أخذة فى الاعتبار التقدم العلمى والتكنولوجى والتطور فى أساليب التخطيط وأدواته ، ومدى ملائمتها لواقع الاقتصاد والمجتمع المصرى.

**وفى مجال التخطيط طويل المدى،** تقوم بالآتى :

١) إعداد إطار عام لصور المجتمع والاقتصاد القومى فى الأجل الطويل، ورسم استراتيجية عامة لتحقيق ذلك .

٢) متابعة التطور العلمى والتكنولوجى، محلياً وعالمياً وتقدير آثارها المباشرة وغير المباشرة ودراسة إمكانية تطويق لخدمة الاقتصاد المصرى.

٣) اقتراح استراتيجية عامة للتنمية الشاملة ولتحقيق الأهداف القومية بعيدة المدى كإعادة بناء القرية المصرية وكهربتها وإقامة المجتمعات الزراعية والصناعية ... إلخ .

٤) دراسة وتطوير أساليب وأدوات التخطيط بما يتفق واحتياجات العمل فى الإدارات والشعب المختلفة .

٥) دراسة وتقييم نماذج النمو الممكن تطبيقها فى مصر والتوصية بما هو أكثر

ملائمة للأوضاع السائدة حالياً والمستهدفة مستقبلاً.

**وفى مجال التخطيط متوسط المدى،** تقوم بالآتى :

١) إعداد إطار الخطة الخمسية واقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية اللازمة لها.

٢) اقتراح المعدلات والنسب الرئيسية الواجبة الاستهداف فى الاقتصاد القومى والإقليمى (معدلات التراكم، معدلات الناتج والدخل القومى، نسب نمو الإقليم الاقتصادية، معدلات نمو مستويات العمالة والأجور والكفاءة الإنتاجية ..إلخ) فى صورة بدائل متعددة ترفع إلى السلطة المختصة للمفاضلة والاختيار من بينها.

٣) تجميع الخطط القطاعية والإقليمية ، المعدة فى ضوء البديل المختار فى إطار متكامل متناسق متوازن عينياً ومالياً وبشرياً على المستوى القومى والقطاعى، مقسم إلى مراحل تنفيذية سنوية .

٤) اقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية اللازمة لإمكان تنفيذ أهداف الخطة.

**وفى مجال التخطيط السنوى،** تقوم بالآتى :

١) إعداد الصورة الرقمية للخطة السنوية واقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية اللازمة لتنفيذها.

٢) تجميع الصورة الرقمية للخطة السنوية فى نطاق إطار الخطة الخمسية وما قد يدخل عليها من تعديلات نتيجة متابعة التنفيذ الفعلى فى السنوات السابقة ، لكى تكون أساساً لمناقشة الموازنة العامة للدولة وموازنة النقد الأجنبى ، ولمحاسبة جهات التنفيذ عن مشروعاتهما وبرامجها المعتمدة والمتضمنة فى الخطة .

٣) اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة السنوية وتحقيق أهدافها.

**٢-٣: قطاع الإنتاج السلعى:**

تتكون الإدارات المركزية المكونة لقطاع الإنتاج السلعى من الشعب المركزية ، والشعب التخصصية ، على الوجه التالى :

**٢-٣-١: الإدارة المركزية للصناعة والتعدين:**

وتنقسم إلى:

١) الشعبة المركزية للصناعة : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ – شعبة الصناعات المعدنية .

ب– شعبة الصناعات الهندسية .

جـ– شعبة الصناعات الكيماوية والدوائية .

د– شعبة صناعات الغزل والنسيج.

هـ– شعبة الصناعات الغذائية .

و– شعبة الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى.

٢) الشعبة المركزية للثروة المعدنية : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ– شعبة التعدين.

ب– شعبة المحاجر.

٣) الشعبة المركزية للإنتاج الحربى: وتضم الشعب المتخصصة التالية:

أ– شعبة صناعة المنتجات المعدنية .

ب– شعبة صناعة الآلات والماكينات.

**٢-٣-٢: الإدارة المركزية للطاقات:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للبترول : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة التنقيب واستخراج البترول.

ب- شعبة تكرير ونقل البترول.

٢) الشعبة المركزية للكهرباء: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة توليد الكهرباء.

ب- شعبة الشبكات وتوزيع الكهرباء.

٣) الشعبة المركزية للطاقة الذرية والمصادر الطبيعية : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة الطاقة الذرية .

ب- شعبة الطاقة من المصادر الطبيعية .

**٢-٣-٣: الإدارة المركزية للزراعة والرى:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للزراعة : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة الإنتاج النباتى.

ب- شعبة الإنتاج الحيوانى.

جـ- شعبة التعاونيات الزراعية .

د- شعبة التعاونيات الزراعية .

٢) الشعبة المركزية لاستصلاح الأراضى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة استصلاح واستزراع الأراضى.

ب- شعبة تنمية المجتمعات الحديثة والمجمعات الزراعية والصناعية .

جـ- شعبة تقييم مشروعات استصلاح الأراضى.

٣) الشعبة المركزية للرى والصرف: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة الرى والموارد المائية .

ب- شعبة الصرف.

**٢-٤: قطاع الإنتاج الخدمى:**

تتكون الإدارات المركزية المكونة لقطاع الإنتاج الخدمى من الشعب المركزية ، والشعب التخصصية ، على الوجه التالى:

**٢-٤-١: الإدارة المركزية النقل والمواصلات:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للطرق والنقل: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة الطرق والنقل البرى.

ب- شعبة السكك الحديدية .

جـ- شعبة النقل البحرى.

د - شعبة النقل الجوى.

هـ- شعبة النقل النهرى.

و- شعبة قناة السويس.

٢) الشعبة المركزية للمواصلات : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ - شعبة المواصلات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية .

ب- شعبة البريد.

جـ- شعبة الأرصاد الجوية .

٣) الشعبة المركزية للتخزين .

**٢-٤-٢: الإدارة المركزية للإسكان والتعمير:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للإسكان: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ - شعبة الإسكان الريفى.

ب- شعبة الإسكان الحضرى.

٢) الشعبة المركزية للتعمير.

٣) الشعبة المركزية للمجتمعات الجديدة .

**٢-٤-٣ :الإدارة المركزية للتشييد والمرافق:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للتشييد والمقاولات: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة التشييد والمقاولات.

ب- شعبة المساكن الجاهزة .

٢) الشعبة المركزية لمواد البناء.

٣) الشعبة المركزية للمرافق : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة مياه الشرب.

ب- شعبة الصرف الصحى.

**٢-٥: قطاع الخدمات:**

تتكون الإدارات المركزية المكونة لقطاع الخدمات من الشعب المركزية والشعب التخصصية على الوجه التالى :

**٢-٥-١ :الإدارة المركزية للقوى العاملة والتعليم:**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للقوى العاملة والتدريب: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة القوى العاملة .

ب- شعبة التدريب الفنى والمهنى والحرفى.

٢) الشعبة المركزية للتعليم والبحث العلمى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة التعليم العام والفنى.

ب- شعبة التعليم العالى والجماعى.

جـ- شعبة البحث العلمى والتكنولوجى.

٣) الشعبة المركزية للثقافة والإعلام: وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- شعبة الثقافة والفنون.

ب- شعبة الإعلام.

**٢-٥-٢ :الإدارة المركزية لخدمات التنمية الاجتماعية :**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للخدمات الصحية : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة الطب والوقائى والعلاجي.

ب- شعبة التأمين الصحى والدوائى والأمن.

٢) الشعبة المركزية للخدمات الاجتماعية والدينية : وتضم الشعب التخصصية التالية :

أ- الرعاية والتأمينات الاجتماعية .

ب- شعبة تنظيم الأسرة .

جـ- شعبة الخدمات الدينية .

د- شعبة الخدمات الشخصية .

٣) الشعبة المركزية للشباب والرياضة : وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة الشباب.

ب- شعبة الرياضة .

**٢-٥-٣ :الإدارة المركزية للخدمات السيادية :**

وتنقسم إلى :

١) الشعبة المركزية للعدالة والأمن الداخلى: وتضم الشعب التخصصية التالية:

أ- شعبة العدالة .

ب- شعبة الأمن الداخلى.

٢) الشعبة المركزية للخارجية والحربية : وتضم الشعب التخصصية التالية:
أ – شعبة الخارجية .
ب– شعبة الحربية .

٣) الشعبة المركزية للخدمات التنظيمية والرئاسية :

**٢-٦: اختصاصات الإدارات المركزية والشعب فى قطاعى الإنتاج الخدمى والخدمات:**

**٢-٦-١ اختصاصات الإدارات المركزية:**

تختص كل إدارة مركزية بالقطاعات سالفة الذكر بالتنسيق بين الخطط القطاعية التى تعدها هذه الإدارات والشعب المركزية التابعة لها ، وبين علاقات التشابك القائمة بينها والتأكد من مطابقتها للاتجاهات العامة لإعداد الخطة القومية .

**٢-٦-٢: اختصاصات الشعب المركزية:**

تختص الشعب المركزية التابعة للإدارات المركزية السالف ذكرها – كل فى مجالها بما يلى :

١) القيام بالأعمال التحضيرية لوضع الخطة وبصفة خاصة التعرف على الموارد العينية المتاحة للإنتاج فى القطاع ، سواء كانت خامات أم طاقات، ودراسة مستوى استغلال هذه الموارد، وتحديد حجم العاطل منها ، ودراسة معدلات النمو السابقة والحالية فى القطاع، وإمكانيات الارتقاء بها فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى.

٢) وضع تصور مبدئى لدور القطاع فى الخطة القومية وفقاً للتوجيهات العامة التى تتقرر بشأن معدلات الاستثمار ومعدل نمو الناتج القومى ومعدل نمو

الكفاءة الإنتاجية للعمل وغيرها من المعدلات والنسب الرئيسية فى الاقتصاد القومى.

٣) إخطار جهات التنفيذ بالمؤشرات العامة التى تجب مراعاتها عند إعداد خطة القطاع فى مجالات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك الإنتاجى والدخل والعمالة والصادرات والواردات والتوطن الإقليمى.

٤) دراسة مشروعات خطة القطاع وبرامج تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ والمفاضلة والاختيار بينها بمختلف معايير التقييم ، وترتيب أولويات تنفيذ هذه المشروعات زمنياً، وتحقيق التناسق فيما بينها من حيث الترابط والتكامل والتوازن فى إطار رقمى لأهداف خطة القطاع، أخذاً فى الاعتبار اختيار أفضل السبل لاستغلال الموارد العاطلة لخلق أو تشغيل طاقات إنتاجية إضافية .

٥) دراسة وتقييم واقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف القطاع.

٦) دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لخطة القطاع على مختلف القطاعات الأخرى.

٧) متابعة تنفيذ خطة القطاع بصفة دورية ووفقاً للبرامج التنفيذية المعتمدة وبيان معوقات التنفيذ واقتراح الحلول لمعالجتها.

**٢-٧: قطاع التخطيط الإقليمى:**

يتكون قطاع التخطيط الإقليمى من الإدارات المركزية التالية :

١) الإدارة المركزية للقاهرة الكبرى والساحل الشرقى، وتتكون من الشعب المركزية التالية :

أ - القاهرة الكبرى.

٢- القناة .

٣- سيناء.

٢) الإدارة المركزية للدلتا والساحل الشمالى، وتتكون من الشعب المركزية التالية:

١- الدلتـــــــا .

٢- الإسكندرية .

٣- مطروح .

٣) الإدارة المركزية للوجه القبلى، وتتكون من الشعب المركزية التالية :

١- شمال الصعيد.

٢- وسط الصعيد.

٣- جنوب الصعيد.

**٢-٧-١ :اختصاصات قطاع التخطيط الإقليمى :**

يختص قطاع التخطيط الإقليمى باقتراح التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بما يحقق أفضل استخدام لأراضى الجمهورية وتحقيق التنمية المتوازية بين أقاليمها الاقتصادية ، والتقريب بين متوسطات الدخول فيها ورفع مستوى المعيشة فى الريف والحضر والمجتمعات الجديدة وعليها فى سبيل ذلك القيام بما يلى :

١) تطوير أساليب التخطيط طويل الأجل فيما يتعلق بالأقاليم التخطيطية ودراسة اتجاهات النمو فى هذه الأقاليم وتطويرها وتوزيع القوى الإنتاجية فيما بينها ، وذلك وفقاً للتركيب الإقليمى للاقتصاد القومى والتوزيع الإقليمى للموارد الطبيعية واتجاهات وإمكانيات الاستخدام الاقتصادى لمنجزاء التقدم العلمى والتكنولوجى تحقيقاً للأهداف الاجتماعية طويلة الأجل الخاصة بتحسين مستوى المعيشة بمراعاة الكثافة السكانية الحالية والمستقبلة .

٢) تحقيق التوازن والتكامل المكانى بين الخطط القومية والخطط الإقليمية (الطويلة والمتوسطة والقصيرة) ، وذلك بما يحقق التقريب التدريجى والمستمر فى ظروف العمل والمعيشة بين الأقاليم المختلفة ، ويكفل الاستخدام الأمثل للإمكانيات الإقليمية المتنوعة ولقوى العمل المتاحة فى الإقليم ورسم سياسة الهجرة منها وإليها، وحماية وتحسين البيئة الطبيعية .

٣) دراسة واقتراح الوسائل والإجراءات التنظيمية التى تكفل تحقيق النمو المتوازن للأقاليم.

٤) إعداد المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادى والاجتماعى للأقاليم والمحليات فى مجال الخطط طويلة الأجل، والتوزيع الإقليمى للاستثمارات فى الخطط المتوسطة والقصيرة الأجل وأولويات التنفيذ للمشروعات بالأقاليم.

٥) إخطار هيئات التخطيط فى الأقاليم بالمؤشرات العامة التى يجب مراعاتها عند إعداد خطة الإقليم فى مجالات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك الإنتاجى والدخل والعمالة والتوطن الإقليمى والصادرات والواردات.

**٢-٧-٢ : مهام هيئات التخطيط بالأقاليم :**

وعلى هيئات التخطيط بالأقاليم فى سبيل تحقيق ذلك القيام بالتالى :

١) الأعمال التحضيرية لإعداد خطة الأقاليم وعلى الأخص التعريف على الموارد العينية المتاحة للإنتاج فى كل إقليم ، ودراسة مستوى استغلال هذه الموارد وتحديد حجم العاطل منها وإمكانيات الارتقاء بالأقاليم فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى.

٢) وضع تصور مبدئى لخطة الإقليم وفقاً للتوجيهات العامة للخطة القومية .

٣) دراسة وتقييم مشروعات خطة الإقليم وبرامج تنفيذها المقترحة، والمفاضلة

والاختبار فيما بينها وترتيب أولوياتها زمنياً، وتحقيق الاتساق الضرورى فيما بينها.

٤) دراسة وتقييم واقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية الكفيلة بتحقيق خطة الإقليم.

٥) متابعة تنفيذ خطة الإقليم.

**٣: هيئة التخطيط العمرانى:**

يقضى قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بأن تكون الهيئة العامة للتخطيط العمرانى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ، كما تباشر مسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط وفقاً لقانون التخطيط العمرانى[1].

وتم إنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠ .

**٤: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:**

- تنشأ هيئة تسمى "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون.

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد تبعية ومقر هذه الهيئة ، ويجوز لها فى سبيل تحقيق أغراضها أن تنشيء أجهزة تنمية للمجتمعات العمرانية

(١) الجريدة الرسمية ، ***قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمراني*** (القاهرة: الجريدة الرسمية، العدد ٨ ، ١٩٨٢.) ص ص ٤٢٣-٤٥٨،

الجديدة لمباشرة الاختصاصات التى تحددها لها على الوجه المبين فى هذا القانون.

- تختص الهيئة ببحث واقتراح ورسم وتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات وبرامج إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى نطاق السياسة العامة للدولة .

ويكون لها على الأخص ما يأتى :

- رسم سياسة وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات.
- إجراء الدراسات الخاصة باختيار أنسب المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة.
- تنظيم وتنسيق وتبادل المشورة مع الوزارات والهيئات والجهات التى تعمل فى نشاطات التعمير وما يتصل به من مجالات ودراسة وتنفيذ المرافق الإقليمية ومنشآت الخدمات لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة .
- متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة لتعمير المجتمعات العمرانية الجديدة وتذليل ما قد يعترض التنفيذ من عقبات مادية وفنية ، وتقييم الإنجازات.
- إجراء التخطيط العام والتخطيط العام والتخطيط التفصيلى للمواقع التى يقع عليها الاختيار وفقاً لأحكام هذا القانون والعمل على تنفيذ الأعمال والمشروعات عن طريق إجراء المزايدات أو المناقصات أو الممارسات العالمية والمحلية ، أو التعاقد المباشر ، وذلك وفقاً للوائح الهيئة ، والإشراف على تنفيذ هذه المشروعات سواء بذاتها أو عن طريق جهاز التنمية بكل مجتمع عمرانى جديد.

- دراسة أفضل السبل لتنفيذ المرافق الإقليمية بمواقع المجتمعات العمرانية لاجديدة بما يكفل الملائمة الاقتصادية للمشروعات الداخلة فيها وتقسيم الأراضى وإنشاء المرافق الداخلية لها سواء عن طريق الهيئة مباشرة أو عن طريق أجهزة التنمية المختصة أو بأى طريقة أخرى تراها الهيئة مناسبة .
- عقد القروض أو الحصول على منح ، وذلك وفقاً للقواعد المقررة قانوناً بالإضافة لما يخصص للهيئة من اعتمادات بما يضمن كفاية التمويل للمشروعات.
- المعاونة فى فى تدبير المعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- الترويج لبيع أو تأجير أو الانتفاع بأراضى المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك للمستثمرين المصريين والأجانب بهدف التنمية الاقتصادية للمشروعات ، وذلك دون إخلال بالقواعد المنظمة لتملك الأجانب.
- اقتراح تقرير التزام أو منح إمتياز وبيان مدته وفقاً للفقرة الثانية من المادة (١١) من هذا القانون.

وللهيئة أن تقسم المجتمع العمرانى الجديد إلى مدن وقرى ومناطق وأحياء تضع لكل منها الاشتراطات والمواصفات والنماذج البنائية الخاصة بها ، التى تكفل طابعاً وارتفاعاً ولوناً معيناً للمبانى وتصدر التراخيص وفقاً لها ويلتزم بها ذوى الشأن.

- يصدر قرار من رئيس الجمهورية - بتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة وتحديد مرتبه وبدلاته.

ويحدد رئيس الهيئة من يكون من بين نوابه رئيساً لجهازها الإدارى يتولى تصريف أمورها والإشراف على العاملين بها.

- يشكل مجلس إدارة الهيئة من رئس المجلس وأعضاء من القيادات الرئيسية

بالهيئة وممثلين للقطاعات والوزارات والجهات المعنية بنشاطها ، وعدد من أهل الخبرة ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الجهة التى تتبعها الهيئة .

ويدعى رؤساء أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية لحضور اجتماعات مجلس إدارة الهيئة ويكون لكل منهم صوت معدود بالنسبة للموضوعات التى تدخل فى مجال اختصاصه.

كما تدعى الوزارات التى لا يضم مجلس الإدارة ممثلاً لها، لاختيار ممثل عنها فى الموضوعات الداخلة فى مجال اختصاصاتها ويكون لهذا الممثل صوت معدود بالنسبة لهذه الموضوعات دون سواها.

# الفصل العشرون

## تشريعات التخطيط الاقتصادى فى ج.م.ع

يحكم التخطيط الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية عدة تشريعات ، تستند فى قواعدها إلى مواد دستور جمهورية مصر العربية التى تحدد المقومات الاقتصادية للدولة ، وذلك فى المواد ٤ و ٢٣ -٣٩ ، وكذلك القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

**١ : المقومات الاقتصادية للدولة فى دستور ج.م.ع :**

مادة ٤ : الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة.

مادة ٢٣ : ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.

مادة ٢٤: يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج . وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

مادة ٢٥: لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المُستَغلة .

مادة ٢٦: للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى.

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٢٧: يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون.

مادة ٢٨: ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل.

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة .

مادة ٢٩ : تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة، وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

مادة ٣٠: الملكية العامة هى ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام.

ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

مادة ٣١ : الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

مادة ٣٢ : الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المُستَغِل، وينظم القانون

أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، وفى إطار خطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب.

مادة ٣٣ : للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سنداً لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكى ومصدراً لرفاهية الشعب.

مادة ٣٤ : الملكية الخاصة مصونة ، ولايجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون، وحق الإرث فيها مكفول.

مادة ٣٥ : لايجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل تعويض.

مادة ٣٦ : المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولاتجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى.

مادة ٣٧ : يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية .

مادة ٣٩ : الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

**٢: قانون الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها (القانون ٧٠ لسنة ١٩٧٣):**

يحدد قانون الخطة العامة للدولة مفاهيم التخطيط الشامل، وتحديد أقسام الخطة ومكوناتها، ثم تحديد إجراء وضع الخطة وإقرارها وتحديد خطوات تنفيذ الخطة ومتابعاتها، ثم تحديد مستويات التخطيط .

**٢-١: فى التخطيط الشامل للاقتصاد القومى:**

مادة ١: يهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية إلى رفع مستوى المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق زيادة الدخل القومى وتوسيع نطاق الخدمات وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل، وذلك وفق مبادئ الميثاق والدستور وبرنامج العمل الوطنى.

مادة ٢: تقوم الخطة القومية الشاملة على المبادئ الآتية :

١) شمول الخطة ووحدتها بحيث يضمن لها استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية.

٢) مركزية التخطيط مع ضمان أوسع مشاركة من وحدات الحكم المحلى ، ومن الوحدات الاقتصادية ، ومن الجماهير فى إعداد الخطة وفى تنفيذها وتحديد مسئوليات التنفيذ.

٣) سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها عن طريق تحمل القطاع العام للمسئولية الرئيسية عن خطة التنمية ، وضمان أن يؤدى القطاع الخاص دوره فى التنمية فى إطار الخطة دون انحراف أو استغلال.

٤ ) التوزيع الاقتصادى والإدارى والجغرافى لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل خلق أقاليم اقتصادية إلى جانب الوحدات الإدارية المحلية .

مادة ٣ : توضع خطة قومية عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقسم هذه الخطة إلى مراحل زمنية متوسطة الأجل وتقسم هذه بدورها إلى خطط سنوية تفصيلية تتوفر فيها المرونة اللازمة لمواجهة ما يستجد من تطورات خلال سنى الخطة .

وتتضمن الخطط متوسطة الأجل والسنوية ، الخطط الإقليمية والمحلية بصورة تحقق ترابط وتناسق هذه الخطط فى إطار الخطة القومية العامة .

مادة ٤: تتحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة طويلة الأجل والخطط المتوسطة الأجل والخطط السنوية فى إطار الأهداف العامة للدولة ، وفى ضوء تطور التغيرات الأساسية للاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة . وتتحدد هذه الأهداف على مستوى إجمالى الاقتصاد القومى وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك على المستوى الإقليمى.

مادة ٥: تكون الخطة أساساً لمشروعات القوانين والقرارات التى تقررها السلطات العامة وتنفذ فى إطارها . ويكون للأحكام الواردة فى قانون الخطة الأولوية فى التطبيق على أى حكم يرد فى قانون آخر.

ويراعى فى إعداد الموازنة العامة للدولة الالتزام بأهداف الخطة السنوية .

ولايجوز تعديل اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الواردة فى الموازنة العامة للدولة إلا طبقاً للقواعد التى يقررها مجلس الوزراء ، وبما لايخل بالأولويات الواردة فى الخطة .

مادة ٦ : لايجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة .

**٢-٢ : فى أقسام الخطة ومكوناتها :**

مادة ٧ : يراعى عند إعداد الخطة تقدير ما يلى :-

أولاً : الإنتاج القومى كما وقيمة ، إجمالاً وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومى وموزعاً ما بين القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص، ومستلزمات تحقيق ذلك الإنتاج والدخل القومى الناتج عنه ومكوناته، على أن يتم التقييم بالأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة .

ثانياً: حجم قوة العمل والعمالة ، وحجم فرص العمل الجديدة مع بيان حجم الأجور ومتوسطها ومعدل نموها وإنتاجية العامل ، وذلك على مستوى الاقتصاد القومى وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية .

ثالثاً : إجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة وللإحلال والتجديد موزعة بين استثمار عينى وانفاق استثمارى، والتكوين الرأسمالى موزعاً بين الاستثمار الثابت والتغير فى المخزون السلعى، مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاونى والخاص وتوزيعها بين مشروعات مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد الرئيسية والبرنامج الزمنى لتنفيذها ، والإنتاج والدخل المقدر منها، وكذلك التوزيع الإقليمى للاستثمار.

رابعاً : معدل نمو وحجم الاستهلاك العائلى موزعاً بين الريف والحضر ووفقاً للمجموعات السلعية ومقوماً بكل من الأسعار الثابتة لسنة الأساس

وأسعار سنة الخطة ، وكذلك معدل نمو وحجم الاستهلاك الجماعى الذى يمثل حجم الخدمات العامة .

خامساً : حجم المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار على أساس التوازن الاقتصادى القائم فى الخطة ، وكذلك من مختلف الأوعية الإدخارية والموارد الأجنبية المتاحة لتحقيق الأهداف الاستثمارية والجارية للخطة .

سادساً: الصادرات والواردات كما وقيمة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة موزعة وفقاً للمناطق الجغرافية ودرجة التصنيع والقطاعات المصدرة والمستوردة ، وكذلك المتحصلات والمدفوعات لعوامل الإنتاج المختلفة مع بيان الأرقام القياسية ونسب التبادل مع العالم الخارجي.

مادة ٨ : تحدد الخطة اتجاهات وأبعاد التوازن الاقتصادى فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نمو القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية ، وكذلك معدل نمو العمالة والأجور والاستهلاك النهائى ومركز ميزان المدفوعات بما يكفل ترابط أهداف الخطة واستمرار نمو الاقتصاد وتطويره بالمعدلات المستهدفة مع المحافظة على المستوى العام للأسعار.

ويجب أن تراعى الخطة إمكانيات التناسق والتعاون مع مختلف الدول العربية .

**٢-٣: فى إجراءات وضع الخطة وإقرارها :**

مادة ٩ : تتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل فى ضوء الأهداف العامة للدولة ، ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى، ثم يحال إلى مجلس الشعب لإقراره، وتصدر بقانون.

مادة ١٠ : ترسل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية عن طريق الوزراء المختصين إلى وزارتى التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مشروعات خططها التى تحقق الأهداف المحددة لكل قطاع ونشاطه فى ضوء الإطار العام للخطة ، وكذلك مشروعات القطاع التعاونى والقطاع الخاص المقابل لنشاطها مرتبة وفقاً للأولويات التى تضعها وفى شكل خطط بديلة متكاملة ومتناسقة وفى حدود حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها .

ويحدد وزير التخطيط مواعيد ارسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل ومستوى التفصيل بها، أما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية فتلتزم كل جهة بتقديمها فى موعد غايته منتصف يوليو من كل عام.

وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل من المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنفيذ ويتم اختيار المشروعات التى تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لإدراجها بالخطة مع بيان مقومات الخطة السنوية على أن يراعى فى إدراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق أهداف الخطة .

مادة ١١: لوزير التخطيط أن يشكل بقرار منه وبالاتفاق مع جهات التنفيذ لجاناً مشتركة من العاملين بالجهاز الإدارى للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، تتولى تقديم البيانات والتقارير التى يتطلبها إعداد الخطة أو دراسة بعض المشاكل التخطيطية وبوجه عام القيام بما قد يعهد به إليها وزير التخطيط من أعمال.

مادة ١٢: يُعَرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشعب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لإقراره، وتصدر بقانون.

**٢-٤: فى تنفيذ الخطة ومتابعتها :**

مادة ١٣ : تلتزم جهات التنفيذ بالإطار المعتمد للخطة السنوية وأهدافها والوسائل المحددة بها وأن تقوم بإعداد مشروعات القوانين والقرارات التى ستصدرها فى نطاق هذا الإطار.

مادة ١٤ : على الجهاز الإدارى للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الإقليمية والمحلية ، كل فى حدود اختصاصه تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة المعتمدة وفقاً للتوقيت الزمنى المحدد لها والعمل على تحقيق الأهداف التى تضمنتها بالكامل، وعلى هذه الجهات بصفة خاصة العمل على :

أ – تنفيذ المشروعات الاستثمارية فى حدود التكاليف المقدرة لها وعلى الوجه المحدد فى الخطة .

ب– تحقيق أهداف الإنتاج السلعى والخدمى كما ونوعاً مع مراعاة المعدلات الخاصة بمستلزمات الإنتاج وتكاليفها.

جـ – تحقيق أهداف الخطة ، بالنسبة للدخل المحلى وتوزيعه بين عوامل الإنتاج المختلفة ، وكذلك بالنسبة للعمالة وحجم الأجور ومتوسطها وإنتاجية العامل.

د – ضبط الاستهلاك النهائى فى حدود الخطة .

هـ- تحقيق أهداف الصادرات والواردات الواردة بالخطة .

و - إصدار القرارات والتنظيمات وإعداد الدراسات والتوصيات التى تؤدى إلى قيام القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما هو مقدر له فى الخطة سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار أو العمالة أو التعامل مع العالم الخارجى.

مادة ١٥ : تلتزم الجهات التى لاتعمل بالنظام المحاسبى الموحدة بإمساك الدفاتر الحسابية والسجلات الإحصائية التى تبين المراحل التنفيذية لخطتها ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها.

مادة ١٦: لوزارة التخطيط - بعد موافقة اللجنة الوزارية المختصة - إعادة النظر فى الخطوات التنفيذية للخطة السنوية تبعاً لتغير الظروف الداخلية والخارجية بما لايخل بالإطار العام للخطة .

مادة ١٧: تقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية إلى وزير التخطيط تقريراً دورياً كل ثلاثة شهور، وكذلك كل سنة ، متضمناً سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها بما فى ذلك نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها.

وينظم وزير التخطيط بقرار منه طريقة إعداد التقارير الدورية وكيفية متابعة تنفيذ الخطة .

مادة ١٨: يقدم وزير التخطيط تقرير المتابعة السنوى إلى مجلس الشعب بعد اعتماده من مجلس الوزراء، وفى مدة لاتجاوز سنة من تاريخ انتهاء السنة المالية.

**٢-٥ : فى مستويات التخطيط :**

مادة ١٩: تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزى التى تتمثل فى إعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ويعاونها فى ذلك :

أ - على المستوى المركزى للقطاعات والأنشطة الاقتصادية هيئات التخطيط أو الوحدات القائمة على التخطيط فى الجهاز الإدارى للحكومة والهيئات والمؤسسات.

ب - على المستوى الإقليمى ، هيئات التخطيط الإقليمى التى تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التخطيط.

جـ- على المستوى المحلى، وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

مادة ٢٠: يصدر بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير التخطيط - تنظيم للهيئات والوحدات القائمة على التخطيط والمشار إليها فى المادة السابقة مع بيان الاختصاصات والعلاقات بينها وبين وزارة التخطيط، وكذلك العلاقات بين وزارة التخطيط والأجهزة التى تمارس نشاطاً متصلاً بعملية التخطيط.

**٢-٦ : أحكام عامة :**

مادة ٢١: لوزارة التخطيط الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية اللازمة لإعداد ومتابعة تنفيذ الخطة، ولاتستخدم فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٢٢: يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتجاوز مائة

جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات والمعلومات التى تطلبها وزارة التخطيط، أو عن تقديم تقارير المتابعة الدورية المنصوص عليها فى هذا القانون، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات أو المعلومات ، أو أفشى سراً من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من المعلومات التى يكون قد اطلع عليها بحكم عمله فى إعداد أو تنفيذ أو متابعة الخطة .

مادة ٢٣: يلغى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

# المراجـــــع

**أولاً: المراجع باللغة العربية :**

**أ : الكتب :**


١- إبراهيم العيسوى، ***مبادئ التحليل الاقتصادى الرياضى*** (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٨).

٢- أبوبكر متولي، ***الإطار العام للتخطيط الإقليمى*** (القاهرة: معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٢١١، ١٩٧٢).

٣- العشرى حسين درويش، ***التخطيط الاقتصادى***( القاهرة : المؤلف ، ١٩٨٨).

٤- جان تنبرجن، ***التخطيط المركزى*** ، ترجمة جلال أحمد أمين (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء، والتشريع، ١٩٦٧).

٥- جعفر عباس حاجي، ***تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية*** (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الطبعة الأولى، ١٩٨٥).

٦- جون كلايسون، ***مدخل إلى التخطيط الإقليمى: المفاهيم النظرية والتطبيق،*** ترجمة إميل جميل شمعان (بغداد: كلية التخطيط الحضرى والإقليمى، بدون).

٧- حسين عمر، ***التخطيط الاقتصادي*** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧).

٨- ______ ***مبادئ التخطيط الاقتصادى والتخطيط التأشيرى: فى نظام الاقتصاد الحر*** (القاهرة: دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٩- حمدية زهران، ***التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر*** (القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون).

١٠- دلال صادق بطرس، ***مدخل تحليلى فى البرمجة الخطية*** (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٥).

١١- روجر أ. باولز ، ديفيد ك. وبتنز، ***التخطيط الاقتصادى على المستوى الجمعى،*** ترجمة نعمة الله نجيب إبراهيم (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٤).

١٢- س.س. واجـــــــــل، ***فن التخطيط : التعجيل بالنمو الاقتصادى فى البلاد المتخلفة***، ترجمة راشد البراوى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى، ١٩٦٣).

١٣- عـبـدالفـتـاح قنديل، ***اقتصاديات التخطيط : الاعتبارات النظرية - القرارات الفنية ، إجراءات التخطيط*** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢).

١٤- عـلـى لـطـفـى، ***التخطيط الاقتصادى : دراسة نظرية وتطبيقية*** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠).

١٥- عـمـرو مـحى الدين، ***التخلف والتنمية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).

١٦- طلعت الدمرداش إبراهيم، ***التنبؤ بالطلب لدراسة جدوى المشروعات*** (الزقازيق: مكتبة المدينة ، ١٩٩٧).

١٧- محمد رضا على العدل، ***التخطيط الاقتصادى: النظرية والأساليب*** (القاهرة: المؤلف، بدون).

١٨- محمد سلطان أبوعلى، ***التخطيط الاقتصادى وأساليبه*** (القاهرة: المؤلف، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣).

١٩- ـــــــــــــــ، "التخطيط الاقتصادى فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى"، ***المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين: تحرير الاقتصاد المصرى*** (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١).

٢٠- ـــــــــــــــ ، وعبدالحميد عبداللطيف محبوب ، ***التخطيط فى ظل التحرير الاقتصادى*** (القاهرة: المؤلفان، ١٩٩٦).

٢١- محمد عبدالعزيز، ***التخطيط الاقتصادى الشامل*** (بنغازى: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٧).

٢٢- محمد مبارك حجير، ***التخطيط الاقتصادي*** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ٦٤/ ١٩٦٥).

٢٣- محمد محمود الإمام، ***التخطيط الجزئى ودوره فى التنمية*** (القاهرة: معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم ٩٣٥ ، ١٩٦٩).

٢٤- محمود سمير طوبار، ***التخطيط: أسسه وأساليبه وتطبيقاته*** . (القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨).

٢٥- مدحت محمد العقاد، ***التخطيط الاقتصادى*** (القاهرة: المؤلف، ١٩٨٩).

٢٦- نواف الحليس، ***المنهج الاقتصادى فى التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام*** (الرياض: المؤلف ، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

**ب : رسائل علمية :**

١- طلعت الدمرداش إبراهيم، ***الجوانب الاقتصادية فى تخطيط المجتمعات الجديدة*** ، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة ، ١٩٨٣).

٢- ـــــــــــــــــ، ***دراسة جدوى إنشاء المدن الجديد فى جمهورية مصر العربية : دراسة تحليلية تطبيقية على استثمارات إحدى المدن الجديدة***، رسالة دكتوراة منشورة (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة ، ١٩٩٠).

**جـ : تقارير :**

١- وزارة التخطيط، ***الإطار العام للخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ : الجزء الأول : المكونات الرئيسية*** (القاهرة: وزارة التخطيط، ديسمبر ١٩٨٢).

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، ***الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ : الجزء الأول: المكونات الرئيسية*** (القاهرة: وزارة التخطيط والتعاون الدولى، مايو ١٩٨٧).

٣- وزارة التخطيط، ***الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧: المجلد الأول : المكونات الرئيسية*** (القاهرة: وزارة التخطيط، ١٩٩٢).

٤- ______________، ***الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ : المجلد الثاني: المكونات الرئيسية والقطاعية*** (القاهرة: وزارة التخطيط ، أبريل ١٩٩٧).

٥- ______________، ***الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ : وخطة عامها الأول*** (القاهرة : وزارة التخطيط، أبريل ٢٠٠٢).

**د : تشريعات:**

١- دستور جمهورية مصر العربية (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٨).

٢- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣: "بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها".

## ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية :

1- Colin Lee, *Models In Planning* (New York: Pergamon Press, 1973).

2- C.R.McConnell and H.C. Gupta, ***Economics: Principles, Problems And Policies*** (New Delhi: Tata MacGraw-Hill Publishing Co. LTD., 1977).

3- Leif Johansen, ***Lectures on Macroeconomic Planning : General Aspects*** (Amstradam : North Holland Publishing Co., 1977).

4- UNIDO, ***Manual for Preparation of Industrial Feasibility Studeies*** (Vinna : UNIDO, 1978).

5- M. L. Jhingan, ***The Economics of Development and Plonning : With Special Reference to India*** (New Delhi: Vikas Publishing House PVT Ltd., Eleventh Revised Edition, 1979).

## فهرست المحتويات

# خاتمة

**ختاماً يسجد المؤلف شاكراً لله تعالى على توفيقه وعونه لإنجـــاز هذا العمــل، ويضع نصب عينيه :**

- **قول الله تعالى :**



﴿ ... سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) ﴾

« سورة البقرة »

﴿ ... وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً (٨٥) ﴾

« سورة الإسراء »

•• **وقول رسولنا محمد ﷺ :**

" اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد "

••• **وقول العماد الأصفهاني :**

" ... أني رأيت أنه لايكتب إنسانٌ كتاباً في يومه ، إلا قال في غده : لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يُستَحْسَن ، ولو قُدِمَ هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جُملة البشر ...... "